

التَّوْطِئَةُ

لأبي عليّ الشلوبيني

(١٦٤٠هـ - ١٧٠٥هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور يوسف أحمد الطوع
أستاذ الدراسات النحوية المساعد
جامعة الكويت

الإهداء

أبي

رَغِبْتَ إِلَيَّ فِي أَنْ أَعِيشَ لِلْعُنَى - فَعِشْتُ .

وَرَغِبْتَ إِلَيَّ فِي أَنْ أَخْلَصَ لِلنَّحْوِ - فَلَهُ خَلَصْتُ .

وَحِينَ جِئْتُ أَلْقَاكَ بِثَمَرَةِ رَغْبِكَ - كُنْتُ قَدْ لَقَيْتُ رَبِّيكَ .

فَلْتَكُنْ هَذِهِ الثَّمَرَةُ بَاكُورَةً لِنَالِيَاتِ تَخَلُّدِ ذِكْرِكَ .

ابن

يوسف أحمد الطبع

صفر ١٤٠١ هـ
بشائر ١٩٨١ ميلادية

كلمة أولى

سبقتم هذه الطبعة طبعة أولى منذ سنوات قليلة تقرب من السبعة . وهأنذا
أطبعه طبعته الثانية بعد أن نظرت فيه نظرة ثانية ، زادت ونسقت
وصححت وعدلت .

والله أسأل التوفيق والسداد في كل ما آخذ فيه .

د. يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هـ

يناير ١٩٨١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة تعريف

بقلم الأستاذ إبراهيم الأبياري

من حق هذا العمل الطيب ، الذي قصد فيه وجه الله والعلم ، أن يعرف به ، ومن حق هذا الدارس المحقق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الذي حمل عبثاً قل أن يحمله إلا صابر مجاهد ، أن يعرف به .

فهذا العمل هو بحث لكتاب التوطئة في النحو ، بعد أن عدت الأيام على نسخه فلم تلو منها إلا واحدة ، كانت هي الأخرى عرضة لأن يأتي عليها الدهر ، فلقد أدركها الأخ الباحث المحقق وقد لعب البلي بأجزاء منها .

والنحوي هذه الأيام الانصراف عنه أكثر من الإقبال عليه ، مع خطره وعظيم شأنه ، وما أنا بصدد أن أزيد القارئ عنه أنه العلم الذي به تنضبط اللغة وتمنظ أسسها ، وأن العناية بدوسه لوبقيت موصولة على نحو أعمق وأشمل لذلك عقبات ويسرت صعاب ، وأن هذا التلليل وذاك التيسير قد يجمعان الناس على الأخذ من النحو بحظ أوفى يقيم الألسنة ، فتستقيم لنا لغتنا التي لا وحدة لنا حقة إلا بها :

فإذا ما أنسنا في باحثينا من يخصص نفسه بدراسة في هذا العلم ، أنسنا فيه هذا المعنى السامى، البعيد في سموه، إذ هو جهاد في ميدان لا ابتغاء فيه لعرض، بل هو لذلك المعنى النبيل الذي ذكرته لك من سعى وراء التمكين للأسس الأولى من أسس الوحدة ، وراء التمكين للغة يكاد لها من أكثر من ناحية كيداً يراد به بلبتها ليلفظها بعد تلك البلبلة المتكلمون بها وينطوون تحت ألوية متباينة للغات مختلفة ، فإذا هم أمم لأمة .

وهذه الرغبة الخالصة في هذا العمل الخالص لقمها الابن عن الأب ، فإذا هو على الدرب الذي مهده له الأب . فكما كانت هذه الرغبة عند الأب عن وعى وبصر ، كذلك هي عند الابن عن وعى وبصر .

وسوف تقرأ هذا الكتاب كتاب التوطئة ، وسوف تعرف كم أضاف به إلى علم النحو ، كما سوف تعرف كم من الجهد بذل ، وكم من العناء احتمل ، وكيف كان موفقاً في كل ما حاول .

والشلوبيني صاحب هذا الكتاب هو الإمام الأندلسي أبو علي عمر بن محمد ، وما كنت لأحدثك عنه بعد ذلك الحديث المستفيض الذي عرضه الدكتور يوسف أحمد المطوع ، ثم ما كنت لأحدثك عن كتابه التوطئة ، إذ سوف يطالعك به هذا الجهد المشكور ، وسوف تشاركني لا شك رأيي في صاحبه .

وحسبي عن هذا الجهد أن أشير إلى ما يلقاه الباحث المحقق حين يكون معتمده على نسخة وحيدة ، ثم حين يكون موضوع الخطية علم النحو . ولكي تعرف معي الباحث ورغبته أحب أن أسوق لك شيئاً مما قاله في تمهيدته ، يقول :

« وقد أردت إحياء إحدى مؤلفات النحو العربي وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست في متناول القراء والباحثين ،

وأردت إلى هذا شحذ همم كثير من الدارسين في نشر ما تبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربي ، الذي مازال مخطوطاً ، حفظاً له من الضياع .

وفي الحق إننا في حاجة لأن نكون بين أيدينا دراسة كاملة لعلم النحو ، تجمع أولاً هذا التراث المغربي إلى جانب التراث المشرقي ، فلكل بيئة إملاء ، وما أخرج اللغة التي تظل بيئات مختلفة ، أن تقابل بين آراء البيئات ، تكون اللغة لسان الكل بحق ، على شريطة ألا يخرج إملاء بيئة ما على الأصل خروجاً ناقصاً ، وما أظن ذلك وقع ، ولكنها تأويلات وتعقيبات وتعليقات ، هي من مظاهر فلسفات تلك البيئات .

وبعد ألا ترى معى أنى لم أكن مغلياً حين قلت إن الدكتور يوسف كان مجاهداً ، وإنه اختار أشق الميادين لجهاده ، وتلك حال من أراد للغة السلامة ، ثم لأمة الكبرى أن تجتمع على اغتياها ، لتضمن وحدتها .
فما أحق العمل الطيب بكل تعريف ، وما أحق صاحبه الدكتور يوسف أحمد المطوع بكل تدبير .

ابراهيم الأبيارى

سفر : ١٤٠١ هـ

يناير : ١٩٨١ م

القاهرة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين .

وبعد :

فإن العاشق لعلم النحو ، والقارئ لكتبه قل أن يتصفح كتاباً في النحو مهما قصر ، إلا واسترعى انتباهه اسم الشلوبيني ، ففي كل مشكلة له رأى ، وفي كل معضلة له تفسير ، هذا إلى أننا حين نطالع بعض مؤلفات الأندلسيين في القرن السابع ، التي بين أيدينا ، أمثال مؤلفات ابن مالك ، وابن عصفور ، والليلي ، وابن الضائع ، وأبي حيان النحوي ، تلك النجوم البارزة في سماء النحو ، التي غصت المكتبات المتخصصة في جميع أنحاء العالم بها .

أقول إننا حين نطالع معظم مؤلفات هؤلاء نجد أن جلهم من تلاميذ الشلوبيني ، أو ممن يمتون إلى مدرسته بصلة .

ولقد كان حظ أستاذنا الشلوبيني دون تلاميذه في انتشار مؤلفاته ، وفي جمع شعث آرائه في مؤلف واحد ، فلقد فقد منها ما فقد ، كشرحه على المفصل ، وشرحه على كتاب سيوبه ، والقوانين ، وانزوى ما بقي منها في أركان دور الكتب ، منتظراً جهد الدارسين ، مترقباً هم المتخصصين .

من أجل هذا قامت بهذه الدراسة ، مستلهما من صبر أستاذنا الشلوبيني الصبر ، ومن روح كفاحه العزم ، مهما تكن وعورة الطريق .

فلقد صابر الشلوبيني زهاء الستين عاماً برفع لواء المعرفة ، وبيت نورها في جنبات الأندلس ، فلم يكن مجلسه خاصاً لتثقيف شبان إشبيلية ، بل كان على حد تعبير ابن سعيد « غاصاً بالبادية والغرباء من الآفاق » (١) ، فهو

(١) اختصار الفتح الملل في التاريخ المحلى (ص : ٥٣)

يندرس ويحاضر الطلاب من ناحية، ويناقض المتأدبين والعلماء من ناحية أخرى، ثم يشرح ويؤلف الكتب فيما بقي له من وقت، فن روح هذا الصبور استمدت المثابرة والصمود على مالمقته من عناء في هذه الدراسة طيلة عامين كاملين .

ولقد كان لنشأة الشلوبيني، وتاريخ حياته العلمية، وتدوين شعره، ورصد مساجلاته، كان لذلك كله حظ مؤلفاته من قلة الذبوع والانتشار، فإننا نجد الكثرة من الكتب التي انتهت إلينا من أخباره - كاختصار القدر المعلى في التاريخ المحلي لابن سعيد، وتلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم، وكتاب إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن العيني - منها ما يسكت عن ذكره، ومنها ما يورد عنه القليل ولا يستطرد، ومنها ما يشير إلى أنه سيضمن أخباره كتاباً جديداً، أمثال ذلك ماجاء في كتاب «الجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة» لابن مكتوم، فنجد ابن مكتوم بعد ما ذكر أخباراً قصيرة متفرقة عنه في كتابه «تلخيص أخبار النحويين واللغويين» يقول في نهاية حديثه عن تلاميذه: «وأخذ عنه عالم لا يحصون» وعند تسمية شيوخه وذكر طرف من أخباره وأحواله «أذكرها إن شاء الله تعالى، في تاريخي المسمى بالجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة»، أعان الله على إتمامه (١).

وتقصيت ماجاء عن هذا الكتاب في كشف الظنون فوجدته يقول: «الجمع المثناة في أخبار اللغويين والنحاة لتاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر، المعروف بابن مكتوم، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، قيل هو كتاب كبير في نحو عشر مجلدات لكنه لم ينشر، وبقي في المسودة فتفرقت» (٢). وهكذا قدر لي أن أدرس شخصية عدت سيرتها الآفاق، وشهد بفضائها

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص: ١٦٥).

(٢) كشف الظنون (المجلد الأول: ٥٩٩).

كل الدارسين والمؤرخين ، ولكنهم إذ عرفوا فضله ، وشهدوا بغزير علمه ، ووقفوا على كثير من أخباره ، أحجموا عن ذكر شيء منها ، إلا النزر اليسير . فظلت مساجلاته ومناقشاته وأشعاره حبيسة في مخيلاتهم ، ومن غير أن يسطروها في كتبهم ، مع أنها لعمرى مادة هسمة للنشر .

وأنى لأرجو أن تكون دراستى هذه باقة عرفان لرجل وهب اللغة العربية كل جهده وأعطاهما كل وقته .

ولقد تحدثت في التمهيد للبحث بإيجاز عن الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية في عصره ، وأشارت فيها عن مكانة النحويين بين علماء الأندلس في القرن السابع ، حيث يقول المقرئ : « والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه ، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كذاهب الفقه ، وكل عالم في أى علم لا يكون متمكناً من النحو بحيث لا تحفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الازدراء » (١) .

ثم أوضحت هدفي من هذه الدراسة وسبب اختياري للتوطئة موضوعاً بحثي . ثم قسمت البحث إلى قسمين : يحوى القسم الأول بابين ، وكل واحد منهما ثلاثة فصول .

فحدثت في الباب الأول عن حياته ونشأته وثقافته العلمية ومكانته بين علماء عصره ، ثم أوردت تعريفات بأساتذته وطرفاً من أخبار تلاميذه الذين جاوزوا في استقصاى السبعة والعشرين ، وإن كانوا في الواقع لا يحصون عدداً على حد تعبير ابن مکتو (٢) .

أما الباب الثاني فقد كان حديثي فيه عن كتاب التوطئة ، ولقد درست في هذا الباب دراسة مقارنة بين سراح المقدمة الجزولية ، التى تحدث عنها

(١) فتح الطيب (١ : ٢١)

(٢) تلخيص أخبار النحويين أو الفريين (ص : ١٦٥)

صاحب كشف الظنون ، فقال : « المقدمة الجزولية في النحو ، وهي المنهاية بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي المتوفى سنة سبع وستمائة ، وأغرب فيها ، وأتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الأشمال على شيء كثير من النحو ، لم يسبق إلى مثلها ، فشرحها جماعة من الفضلاء ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فلها رموز وإشارات ، وقال بعضهم : « ليس فيها نحو ، إنما هي منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها » (١) .

ولقد شرحها وصنف فيها ما يرى على الثلاثة عشر عالماً ، وقد أخذت منهم عالم الدين اللوقى مثلاً لشرح المقدمة الجزولية في شرحه المسمى : المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ، ثم قارنت بينه وبين شروح الشلوبيني ، وأوضحت كيف نقل عن الشلوبيني في مواضع كثيرة ، مما يوضح فضل الشلوبيني على شرح المقدمة ، وقد حاولت أن أجعل تاريخ النسخة وأن أبرز مكانة التوطئة ، وما يمكن أن تفيده في حقل النحو .

ثم جاء القسم الثاني للنص والتعليق عليه ، وقد كنت جريصاً على أن أظهر النص بصورته الأصلية كما وضعه مؤلفه مستعيناً بمصادر كثيرة من التي تزخر بآراء الشلوبيني :

والله سبحانه هو الموفق وإليه قصد السبيل .

د . يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هـ

مايو ١٩٨١ م

(١) كشف الظنون (المجلد الثاني : ١٨٠٠)

تمهيد

وينظم :

(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

(ب) الشاربيبي والنحاة

(ج) هذه الدراسة



تمهيد

(أ)

الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

منذ أن أتى الملك عبد الرحمن الناصر بالأندلس إلى سنة ٣١٦ هـ ولقب بالخليفة، حاول أن يأخذ بأسباب تقوية دولته على غرار الدولة في المشرق، وتطلع إلى أن ينهض بالناحية الثقافية، ويضئ جنبات الحياة بنور المعرفة كي يضمن لهذه الدولة البقاء.

حتى إذا ما صارت الخلافة بالأندلس إلى إبنه الحكم بن عبد الرحمن سنة ٣٥٠ هـ نهج نهج أبيه وكان محباً للعلم والعلماء يستقدمهم من البلدان ويحسن إليهم ليرغبهم في البقاء في الأندلس ليفيد الناس من علمهم، فكتب إلى أبي علي القالي برغبه في الوفود عليه لئلا يهمل من مكانة علمية، فقد أجمع المؤرخون على أنه كان أحفظ أهل زمانه، وفوق ذلك فقد عرف بسعة الاطلاع في العلم والرواية وطول الباع في اللغة وفنونها؛ ولقد شارك القالي في نشر المعرفة والعلوم مشاركة فعالة.

هذا إلى من نرح إلى المشرق من طلاب العلم في الأندلس طلباً لمزيد من المعرفة، وأملنا في إرساء ثقافة متكاملة الأطراف، في شتى العلوم.

وإن ما يعنيننا هنا أن نتحدث عن نشأة النحو في الأندلس، وليكن حديثنا عنها بإيجاز.

بدأ النحو في الأندلس بدراسة قطعة مختارة، فيها لفظ غريب يشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في الكامل للمبرد (٢١٠ - ٢٨٦ هـ) وفي آمال القالي (٢٨٨ - ٣٥٦ هـ)، ثم ألفوا نحواً في مسائل

جزئية ، كما فعل أبو علي القالى نفسه فى « فعلت وأفعلت » و « المقصور
والممدود » وكما فعل ابن القوطية محمد بن عمر الأندلسى (٣٦٧ هـ) فى كتابه
« الأفعال » (١) .

وحين انتقل كتاب الكسائى على بن - حزة (١٨٩ هـ) إلى الأندلس ،
تكونت جماعات أشبعته بحثاً ودراسة ، وشغل به الدارسون ، إلى أن
استجلب « الكتاب » لسيبويه عمرو بن عثمان (١٤٨ - ١٨٠ هـ) ،
الذى يعتبر بحق المدرسة الفعلية للنهضة الأندلسية النحوية ، حيث شرحه
أكثر من شارح ، وعكف على دراسته أكثر من عالم .

وقد تكاملت للنحو الأندلسى سمة خاصة ، وبدأت الدراسة والنهضة
توثق ثمارها ، وأخذت المدرسة الأندلسية النحوية مكانها الراسخ بجانب
المدارس النحوية المعاصرة ، فألف الأندلسيون حينذاك فى النحو من حيث
هو كل يشمل جميع الأبواب ، وظهر إلى النور نتاجهم فكانت مؤلفات
الجزولى عبد الرحمن بن عثمان (٧٤٠ هـ) وابن خروف النحوى على محمد
ابن على (٦٠٩ هـ) وغيرهم من العلماء الأفاضل تكشف عما وصلت إليه
النهضة النحوية فى الأندلس .

ثم جدت اعتبارات سياسية حيث تقلصت الدولة الأموية واستقل كل
أمير بولاية ، فأصبح كل منهم يحاول أن يجمع عدداً أكبر من العلماء فى
امارته ، وفوق ذلك ، فهو يغشى مجتمعاتهم ، ويشير الحماس فى مناقشاتهم ،
بل يقربهم إليه ، فيعمر مجلسه بالعديد منهم ، فكانت الندوات الأدبية
أشبه بمؤتمرات ثقافية صغيرة منحصصة .

وقد كانت للنحو والنحويين المكانة المرموقة فى هذه المجتمعات ،
وفى ذلك يقول المقرئ : « والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى

(١) ظهور الإسلام (٢ : ٩١)

لهم في هذا العصر كانوا فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه ، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمنهاج الفقه ، وكل عالم في أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تخفى عليه السقائق ، فليس عندهم بمستحق للتميز ولا سالم من الأزدراء (١) .

ولا غرو إذن بعد أن أخذ النحو تلك المكانة المرموقة أن ينبغ فيه العديد من العلماء ، وأن يحظى بدراسة تصل في مستواها الحقيقي إلى مستوى نحو المشاركة .

وفي أواخر القرن السادس تربع على عرش النحو في إشبيلية أستاذنا الشلويبى ، موضوع هذا البحث ، بدون منارح أو مدافع ، ويكفيه فخراً ، ويكفي عناءً للتدليل على علو مكانته ، أن يكون من بين تلاميذه ابن عصفور (٢) ، واللبلى (٣) ، وابن الضائع (٤) ، وأبو حيان التوحيدى .

وقد كان إلى جانب ذلك مقرئاً لمصنفات الأدب الجلية ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عامراً بذلك غدوته وأصيله .

يقول ابن سعيد : « قرأت عليه منها الكامل للبرد ، وديوان أبى الطيب ، سمعت غيرى يقرأ لديه غير ذلك ، وهو فى جميعها كالعارض الطيب : إلا أن النحو كان الغالب عليه ، والحلب من أفكار البلاغة إليه . وله فيه تصانيف مذكورة ، منها التوطئة (٥) .

وقد ظل الشلويبى متصديراً لعلماء عصره يعلم ويثقف ، ويشارك فى تطوير النحو الأندلسى حتى منتصف القرن السابع حيث وافاه الأجل المحتوم ، فرحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه عن النحو وأهله خير الجزاء .

(١) نصح الطيب (١ : ٢٢١)

(٢) انظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٣) انظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .

(٤) انظر ترجمة (فهرست هذا الكتاب) .

(٥) اختصار الفتح المثل فى التاريخ المجل (ص : ٥٢)

(ب)

الشلوبيني والنحاة

و الشلوبيني اسم ملاً المؤلفات النحوية ، وخصوصاً ما ألف منها بعد القرن السابع ، فكتاب أوضح المسالك لابن هشام ، الذي يدرس في أولى مراحل الدراسة ، وهو من أوجز الكتب النحوية ، يردد فيه ذكر الشلوبيني .

وهناك نماذج من بعض الكتب التي ملأها آراء الشلوبيني أسوقها قبل أن أذكر سبب اختياري للتوطئة موضوعاً لبحثي .

في المغنى مثلاً ، في معرض حديثه عن (أن) الزائدة ، وبعد أن أورد قوله تعالى : (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً همى بهم (١) ، وقال الشلوبيني : لما كانت (أن) للسبب في : جئت أن أعطي ، أي للإعطاء ، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل الحمى وتعبه ، وكذلك في قولهم : أما والله أن لو فعلت لفعلت ، أكدت (أن) ما بعد (لو) ، وهو السبب في الجواب . وهذا الذي ذكرناه (٢) لا يعرفه كبراء النحويين (٣) .

ويقول صاحب المغنى في مكان آخر ، في الحديث عن (إذ) ، بعد أن أورد البيت التالي :

استقدر الله خيراً وارضى به فيينا العسر إذا دارت مياسير (٤)

(١) سورة هود : ٧٧

(٢) يعنى أبا حيان والشلوبيني ، فقد ساق ابن هشام رأياً لأبي حيان قبل رأى الشلوبيني .

(٣) مغنى اليب (١ : ٣)

(٤) البيت لعميان بن ليلى العذري (المصمريين : ٤)

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توحيد ، أى زائد . « وقال الشلوبيني (إذ) مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في : بين ، وبينها ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و (إذ) بدل منهما » (١) .

وفي البحر المحيط لأبي حيان ، في معرض تفسيره لسورة الجاثية : (حم) تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون (٢) .

قال : « ومن أجاز العطف على الضمير المحذوف من غير إعادة الخافض أجاز في (وما يبث) أن يكون «مطوفاً على الضمير في (خلقكم) ، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأنضس ، وهو الصحيح ، واختاره الأستاذ أبو علي الشلوبيني » (٣) .

وقد تردد ذكر الشلوبيني في أكثر صفحات البحر المحيط مسبوفاً بلفظ «الأستاذ» شاهداً على فضله وواسع علمه وإقراراً بقتله على يديه .

إ وقال ابن الضائع ، في معرض حديثه في باب التصغير ، عن تصغيره نحو : مُسْرَوَل ، ومُهَوَم : « وزعم الأستاذ أبو علي وقت قراءتي عليه هذه المسألة في (الإيضاح) أن النحويين مختلفون في هذه المسألة ، فمنهم من لا يبقى حرف المد إذا تحرك ، بل يجريه مجرى الصحيح الزائد فيحذفه ،

(١) معنى اليبس (١ : ٨٨) :

وعلى سبيل المثال لا الحصر : فقد ورد ذكر الشلوبيني في المعنى في الصفحات التالية :
١٥ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ٧٤ ، ٩٦ ، ٢٢١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، ٣٨٤ ، ٤٥٠ ، ٤٨٨ ،
٧٧٢ ، ٥٨٢ .

(٢) سورة الجاثية : ١ - ٤ .

(٣) البحر المحيط (٨ : ٤٢) .

فيقول في تصغير «مُسْرُول» : «مُسْبِرِل» ، لأنه باتفاق متحرك يخرج عن
أملة التصغير ، قال : وحذاق النخوين ، كأبي على الفارسي وغيره ، وهو
مذهب سيويه ، يسكنه فيتوصل إلى إثباته بذلك : «مُسْبِرِل» ، والأولى ترك
الحذف أو تقليبه ما أمكن قال : فالواجب في تصغير «مهوم» : «مهييم» ،
ولا تحذف من : «هوم الرجل» ، إذا نام ، فهو «مهوم» ، وقال وقت قراءتي
عليه هذه المسألة من كتاب سيويه «مُهَيِّيم» في تصغير «مُهَوِّم» لأن
هذه الواو رابعة زائدة (١) .

وقال في معرض حديثه عن «لو» : «وقد كان الأستاذ أبو علي يقول :
إن «لو» ليست موضوعة للدلالة على الامتناع بل مدلولها ما نص عليه
سيويه من أنها تقضى لزوم جوابها لشرطها فقط» (٢) .

وتحتل آراء الشلوبيني في شرح الجمل معظم صفحاته .

أما السيوطي فقد انتشرت آراء الشلوبيني في مؤلفاته ، فيها هو ذا في
(مجمع الموامع) ، في معرض حديثه عن الجمل وعملها ، يقول :

«والقول بأن المفسرة لا محل لها ، وهو المشهور . وقال الشلوبيني :
ولأنه ليس على ظاهره ، والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ،
فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي وإلا فلا ، ومما له موضع قوله
تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) (٣) ،
فقوله (لهم مغفرة) في موضع نصب ، لأنه تفسير للموعود به ، ولو
صرح بالموعود به لكان منصوباً . وكذلك :

(إنا كل شيء خلقناه) (٤) فد(خلقناه) فسر عاملاً في (كل شيء) (٥)

(١) شرح الجمل (١٢٣١) .

(٢) شرح الجمل (١ : ٢٨٥) .

(٣) سورة المائدة : ٩ .

(٤) سورة القمر : ٤٩ .

وله موضع ، كما للمفسر ، لأنه خبر ، وهذا الذي قاله الشلوبيني هو المختار
عندي : (١) .

ثم نراه أيضاً يكرر آراء الشلوبيني في أكثر من موضع في كتابه
«المعجم» .

أما في «الأشباه والنظائر» فقلما تخلو صفحة من صفحاته من ذكر
الشلوبيني ، وخصوصاً الجزء الأول منه ، وعلى سبيل المثال : يقول في
معرض حديثه عما استغنت العرب فيه عن لفظ بانظ :

«وقال الشلوبيني : استغنوا عن تثنية : أجمع ، وأبضع ، وأبتع ، في
باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع «امرىء» بقولهم : قوم»

وقال أيضاً : «كأن العرب استغنت عن الجزم بـ(كيف) بالجزم عن
غيره ، مما هو في معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو
في معناه ، كأن هذا عنوان ليكون ذلك ، كالتنبيه على أن الجزم عندهم
بالأسماء ليس أصلاً . كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالآلف
والثاء في (اللاتي) فقالوا : اللتيا ، واستغنوا بذلك عن (اللويتيا) في تصغير
(اللاتي) لعدم تمكن التصغير في الأسماء المهمة» (٢) .

وفي موضع آخر في حديثه عن أن الاسم أصل الفعل والحرف ، يقول :

«قال الشلوبيني : ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على أنه أصل
وأنهما فرعان» : «ولما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن
الكلام المفيد لا يتخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه

(١) معجم المصاحف (١ : ٢٤٨) :

(٢) الأشباه والنظائر (١ : ٥٢) .

وقصدت من سوق تلك النماذج كلها أن أوضح إلى أي مدى كانت مشاركة الشلويني في تبسيط النحو وشرح مشاكله ، فهو لا يقل عن أي علم نشر على الملاّتنا جـ . وظهر بين الناس تاريخ حياته .

ولكن القارئ العربي ، أو الدارس لعلم النحو ، إذا ما أراد أن يقف على نتائج هذا العلم ، وعلى تاريخه الفكري ، ومكانته العلمية ، فانه سيعرّج في سبيل ذلك على كثير من المؤلفات يلتقط خبراً قصيراً هنا ، وحديثاً موجزاً هناك : بل إن عليه إذا ما أراد ذلك أن يذهب إلى دور الكتب أو متاحف المخطوطات حتى يحقق بعض ما يريد بعد تعب أكيد ، لأنه يقرأ في مخطوطات لم تمسها يد التحقيق بالتهذيب والتنقيح والفهرسة .

ولما كان من أيسر مظاهر الوفاء لعلم من أعلام العربية الأفاضل ، أن ينشر على الناس تاريخه العلمي ، وطُرف من أخباره ونشأته وبعض من إنتاجه الفكري في صورة التوطئة .

لذا قمت بهذه الدراسة .

(ج)

هذه الدراسة

وأحييت في هذه الدراسة :

أولاً : أن أسجل تاريخ الشلوبيني علماً من أعلام النحاة الأفذاذ ، وأن أجمع كل ما كتب عنه في كتاب مرحد .

ثانياً : إحياء إحدى مؤلفات تراث النحو العربي وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست في متناول القراء والباحثين .

ثالثاً : وهي قضية عامة ، إظهار الحاجة إلى شحذ كثير من همم الدارسين في نشر ماتبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربي ، والذي مازال مخطوطاً ، حفوظاً له من الضياع .

ولا شك أنه مجال رحب يُشبع نهم الطموحين ، ويفيد منه كثير من المتخصصين .

فإذا ما وجد القارئ بعض ما ينشده عن الشلوبيني في دراستي هذه ، وإذا ما وجد الدارس بعينه في التوطئة ، فهو حسبي وكل غيبي :

وقد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين :

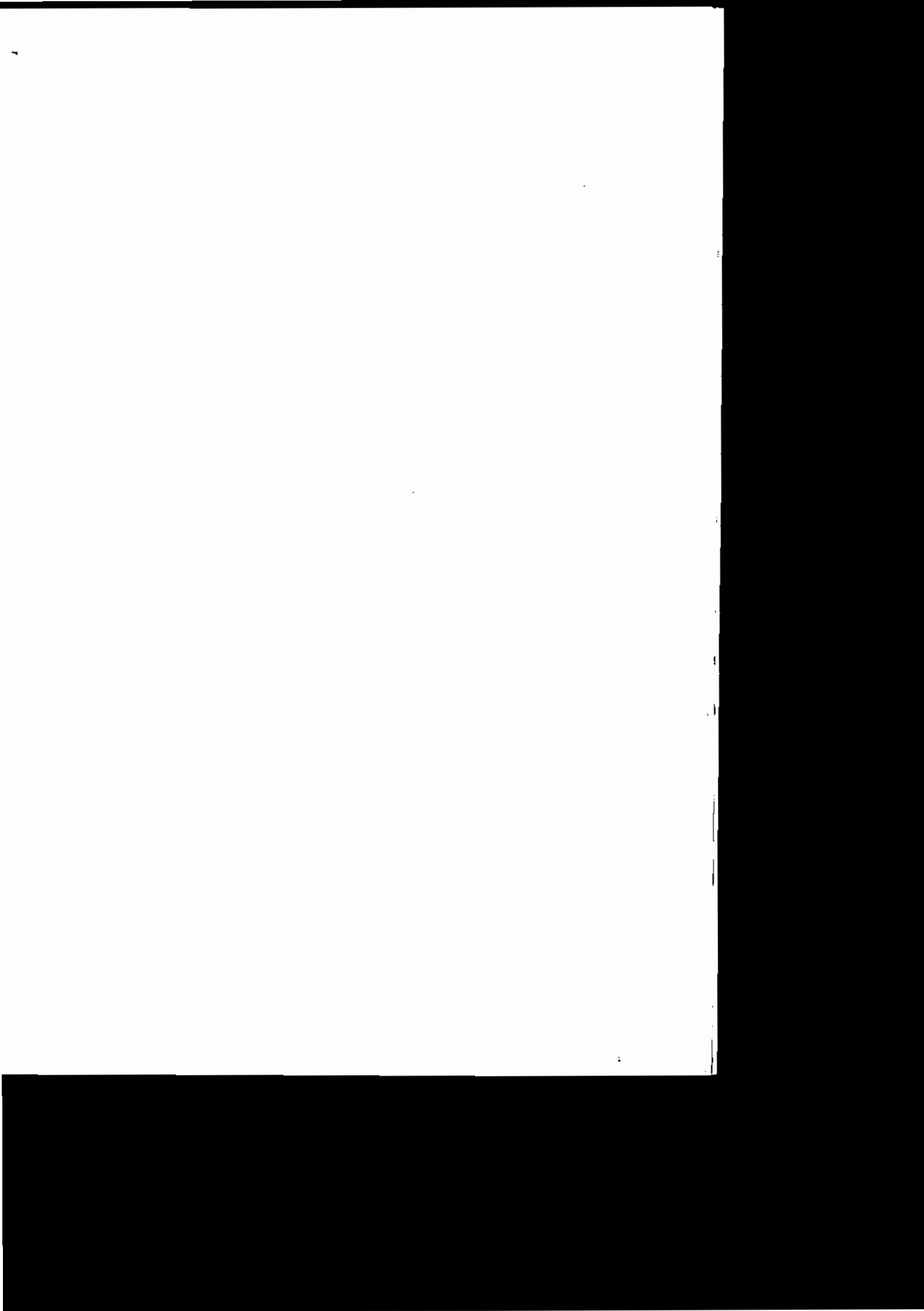
القسم الأول وهو يحوي بابين ، وكل باب ثلاثة فصول .

تحدث في الباب الأول عن الشلوبيني : نشأته وثقافته ومكانته العلمية ، ثم عن سيوخه وتلاميذه .

أما الباب الثاني فكان الحديث فيه عن كتاب التوطئة ، درسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلاً قارنت فيه بين التوطئة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبيني أظهر في هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لابنباري . ثم جاء القسم الثاني حاوياً النص وتعليقاته .

أما الباب الثاني فكان الحديث فيه عن كتاب التوطئة ، درسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلاً قارنت فيه بين التوطئة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبيني أظهر في هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لا تبارى .

ثم جاء القسم الثاني حاوياً النص وتعليقاته .

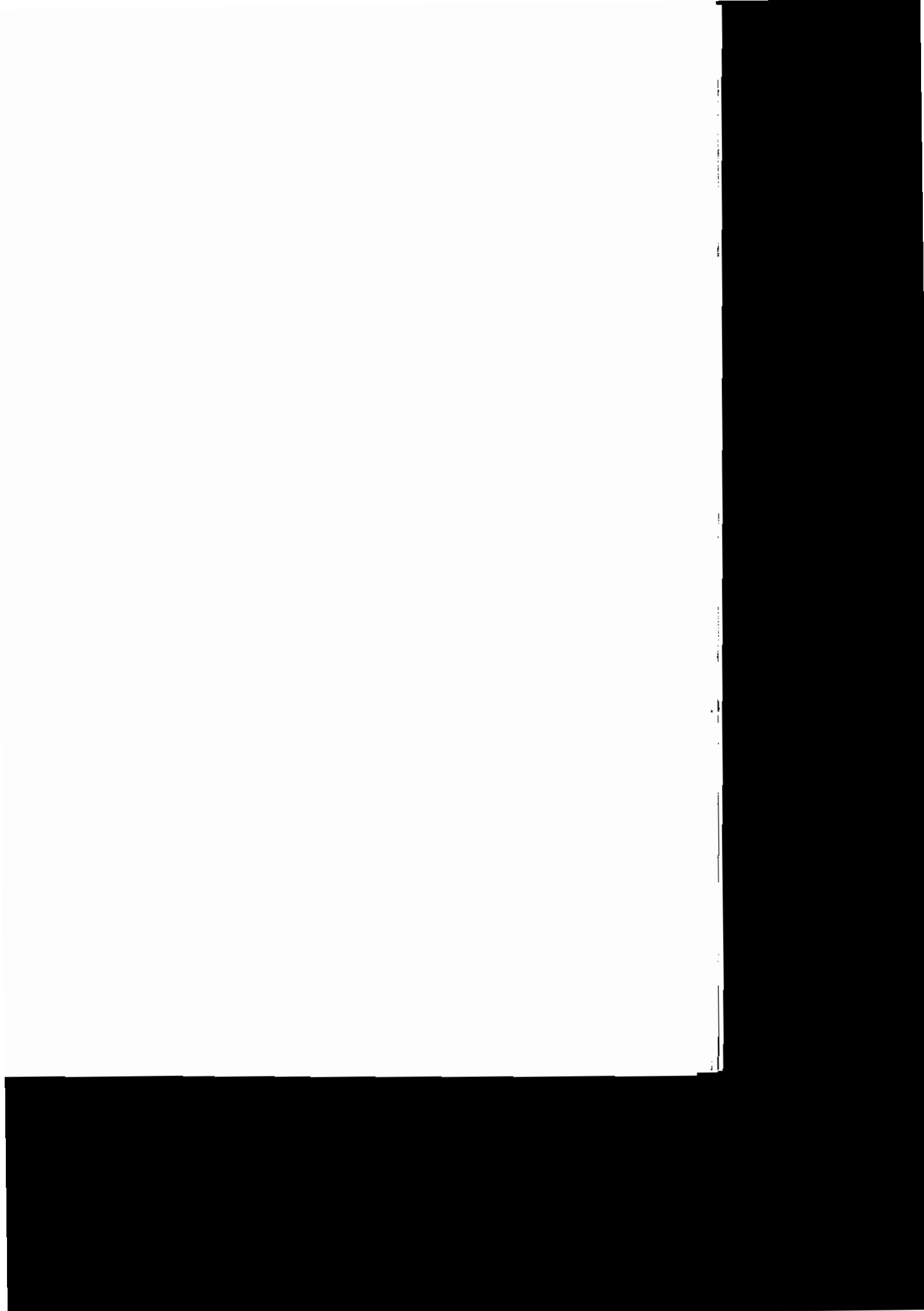


القِسم الأول

وينتظم باين :

١ - الباب الأول : الشلوبي

٢ - الباب الثاني : كتاب التوطئة



الباب الأول

الشلوبيني

ينتظم فصولا ثلاثة

(أ) الفصل الأول : نشأته وثقافته

(ب) الفصل الثاني : إنشائه النحو وشبوخه

(ج) الفصل الثالث : مكانته وتلامذته ومؤلفاته



الفصل الأول

نشأته وثقافته

(أ) نسبه :

(هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي ، المعروف بالشلوبيني .

والشلوبيني ، نسبة إلى حصن شلوبينية^(١) بمجنوب الأندلس ، ويسميه الإمبربان^(٢) الآن (Salobrena) ، يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ، وهي تقع غربي مدينة موتريل ، وشرقي المنكب .

وقال ياقوت : « حصن بالأندلس من أعمال اكورة البيره ^(٣) » .

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء النسب ، فقال : الشلوبين ، وهي تعني بلغة الأندلس : الأشقر والأبيض^(٤) » .

^(١) انظر : التزييع المستعين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة (ص : ٩٣)

(٢) معجم البلدان (شلوبينية)

(٣) وفتح الشين المثناة وضم اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها (وفيات الأعيان) وقال ياقوت : « يفتح أوله وبعد الواو الساكنة بـاء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت وتون مكسورة وياء آخرى تعفيفة مدناة من تحت » .

وضبطت فيه اللام ضبط قلم بالضم ، وكذا ضبطت في حقة تجزيرة الأندلس . وهذا يفتق واسمها بالإسبانية .

(٤) انظر : أملاص النبلاء (١٣ : ٣٧ : ٢٧٣)

وقال ابن عبد الملك : وسأله أبو محمد الحزار عن هذه التسمية ، وهي إلى شلوبين أو إلى شلوبينية فقال في يوم أشقر أزرق .

ويبدو أن هذا هو الأرجح ، إذ يقول الحميري في الروض المعطار ، في رسم شلوبينية : « ولعل الأستاذ أبا علي الشلوبين منسوب إليها » .

(ب) مولده ووفاته :

ولد أبو علي سنة اثنتين وستين وخمسمائة ، بأشبيلية ، وكانت وفاته ، رحمه الله ، ليلة الخميس الخامس عشر من صفر سنة خمس وأربعين وسمائة ، عن ثلاث وثمانين سنة (١) .

(ج) نشأته وثقافته وشعره :

وثمة روايتان ، أولاهما تذكر أن والد الشلوبيني كان خبازاً بإشبيلية (٢) . والثانية تروى أن أباه كان خادماً (٣) عند ابن الجلد (٤) :

وعلى كل فإن الروايتين تتفقان على أنه كان من أسرة متوسطة الحال ولم يكن من طبقة غنية أو ذات مكانة عالية .

ويقول ابن سعيد : « فأنفت نفسه من صنعه ، وانحرفت همه عن حرفته ، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه » (٥) فكانت حرفة والده ، مع علو همته ، سبباً من

(١) انظر : سير أعمال النبلاء (١٣ - ٢٧٤)

(٢) انظر - اختصار القلح المل في التاريخ المحل (ص : ٥٢)

(٣) انظر - سير أعلام النبلاء (١٣ - ٢٧٢) .

(٤) الحافظ أبو بكر بن الجلد .

(٥) اختصار القلح المل في التاريخ المحل (ص : ٥٢)

الأسباب التي أوقدت فيه روح التمرد على وضعه ، وما زال يخطو خطا حثيثة في سبيل تحصيل العلم ، وينقلب على أيدى كبار علماء عصره ، وحفاظ زمانه حتى استوى عوده ، ونضجت عقلته ، وأصبح له الحق كل الحق في أن يفاخر بمكانته العلمية التي وصل إليها ، حيث يقول :

ولولم تكن لي أعراف لها كرمٌ ولم يكن في رجال الأزدي سلفٌ
لكان في سيبويه الفخر لي وكفى بذلك فخراً فكيف العلم والشرف
فالحمد لله حمداً لا انصرام له وكل ذي حسب في مثل ذا يقف (١)

وقد ذكر كثير من المؤرخين أنه كان قارصاً للشعر ، ذواقة للأدب . يقول ابن سعيد : « وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملاً بذلك غداً وأصيله ، قرأت عليه منها الكامل للمبرد ، وديوان أبي الطيب ، وسمعت غيري يقرأ لديه غير ذلك ، وهو في جميعها كالعارض الطيب » (٢) .

ثم يضيف ابن سعيد : وكان له نظم اشهر ، منه قوله في صبي اسمه قاسم ، وهو مما سمعته منه وكتبته للإغراب بمنزعه :

ومما تشجا قلبي وقصص مدامعي هوى قد قأبي إذ كلفت بقاسم
تعشقتة جهدي فكان لشهوتي وطول عنائي قاسياً غير راحيم
وكنت أظن الميم أصلاً فلم تكن وكانت كيم ألحقت في الزراقم

والزراقم : الحيات ، والمراد أنه قاسم (٣) .

وقال ابن خلكان :

- (١) اختصار القح المل في التاريخ المل (ص : ٥٢) .
- (٢) اختصار القح المل في التاريخ المل (ص : ٥٣) .
- (٣) اختصار القح المل في التاريخ المل (ص : ٥٤) .

«وقد برأت جماعة من أصحابه، وكلهم فبلاء، وكل واحد منهم يقول : ما يتفاصر الشيخ أبو علي الشيلرييني عن الشيخ أبي علي الفارسي، ويغالون فيه مغالاة زائدة» (١).

وقال ابن الزبير :

«وكان الأستاذ أبو علي - رحمه الله - زماماً في علم العربية غير مدافع، وهو آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والغرب، ذا معرفة بتقد الشعر وغيره. كان بارعاً في التعليم ناضجاً، أبقى الله به ما بأبدي أهل المغرب من العربية» (٢).

وقال السيوطي :

«وقلنا تأدب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه أو استند واول بواسطة إنيه، وانه :

قالوا حبيبك مسأتات قنلت لهم نفسى الفيداء له من كل تحذور
بالبيت علسته بي غير أن له أجر العليل وأننى غير ماجور
ثم يقول : «كذا نسبهما إليه الصفدى، ونسبهما بعد ذلك لمحمد البيدق» (٣).
وقال ابن العماد :

«وكان أسند من بقى بالمغرب، وكان في العربية تحراً لا يجارى، وحرراً لا يبارى، قياماً عليها، واستبحاراً فيها» (٤).

وقال ابن سعيد :

«وشعره، على تقدمه في العربية، نهاية في التخلف» (٥).

(١) وفيات الأعيان (٣ : ٢٢٣).

(٢) ذيل الصلة (ص : ٧).

(٣) بنية الوعاة (٢ : ٢٢٥).

(٤) شذرات الذهب (ص ٥ : ٢٣٢).

(٥) المغرب في سئل المغرب (ص ١٢٩).

ومن اليسير لنا بعد عرض تلك النماذج من كلام المؤرخين أن نقول : إن أستاذنا بجانب مكانته النحوية ، التي سأحدث عنها إن شاء الله في الفصل الثالث من هذا الباب ، كان أديباً بارعاً ، ومدرساً متفتناً في علوم العربية ، فهو يشرح ديوان المتنبي ويعرض كتاب الكامل ، وينقد غيرهما بأسلوب العارض المتمكن ، وبطريقة العالم المتبحر في كل مجال .

إلا أنني حين فقتشت عن مزيد من الشعر له في كل ما عثرت عليه من مراجع ، لم يحالفني التوفيق ، ولا أدري أهو قصور في المراجع التي اندثر منها الكثير ، أم لأن أستاذنا لم تكن له قصائد معروفة ؟ ولعلها كانت محاولات عابرة ، أو تسجيلات لخواطر مفككة ، تبعاً للمناسبات ، كذلك التي تنشأ في مجالس الأصحاب . أو مساجلات الأصدقاء :

(د) عيوبه .

ولعله من الأجدى ، وأنا في معرض الحديث عن نشأة الشلوبيني وحياته العامة أن أبرز جانباً آخر من شخصيته ، وصفها بعض الكتب بأنها عيوب ، وتصدت لآرد عليها كتب أخرى .

١ - فأول تلك العيوب : اللثغة ، فكان يلثغ بالسين المهملة فيجعلها ثاء مثلية ، فيقول في (الحسين) مثلاً ، الحسين (١) ، يقول المقرئ : « أراد مأمون بنى عيد المؤمن ، أبو العلاء ، التوجه إلى مرسية ، وقد ثارها ابن هود وأنشده الشعراء ، وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوبيني وقاله دعاء : نتلمك الله وتشارك . يريد : سَلَمَك اللهُ وتَصْرِكُ ، لأنه بلسكته يرد السين وانصا د ثاء ، فكان كما قال ، عاد المأمون وقد ثم عسكره ونثره .

(١) انظر تلخيص أخبار البعويين والبعويين (ص : ٢٦٢) .

(٢) نفع الطيب (٣ : ٤٩١) .

وهي على ما يبدو من الأسباب جعلته مضرب المثل ورداءة الحديث
وركافة الأسلوب ، مما دفع بالمقرى ، عند الحديث عن خصائص الأندلسيين
وانحراف أساليبهم في تداول كلامهم اليومي أو العادى ، أن يقول : وكل
عالم في أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تحفى عليه دقائقه ،
فليس عندهم بمستحق للتميز ، ولا سالم من الازدراء ، مع أن كلام أهل
الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع
العربية ، حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبينى أبى على المشار
إليه بعلم النحو في عصرنا ، التى غرّبت تصانيفه وشرّقت ، وهو يقرىء
درسه ، لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذى في لسانه (١) .

ومما جعل القفطى يقرّر قاللاً :

« وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال : لم تكن عبارته بليغة ،
وإن قلمه في التصنيف لأجود » (٢) .

٢ - أما ثانياً العيوب ؛ فهى الغفلة :

قال ابن سعيد : « وله حكايات مشهورة في الغفلة ؛ منها أنه كان
ينسخ والشعر إلى لحابه ؛ فينشر الورقة بالشعر فتسود جميعها » (٣) .

وقال الذهبي : « وقالوا كان فيه مع فضله غفلة وصورة بله حتى
قالوا : كان إلى جانب نهر ؛ بيده كراس ، فوقع في الماء ؛ فاغترفه
بكراس آخر » (٤) .

(١) نفع الطب (١ : ٢٢١ - ٢٢٢)

(٢) إنباء الرواة (٢ : ٢٢٣) .

(٣) اختصار القدر الممل في التاريخ المحل (ص : ٥٤) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٤٧) .

وقال أبو محمد اليافعي النجفي : وقالوا : وفيه مع هذه الفضيلة غفلة
وصورة بله في الصورة الظاهرة ، حتى قالوا : إنه كان يوماً على جانب
نهر ، وبيده كراريس ، فوقعت منه كراسة في الماء وبعثت عنه ، فلم
تصل يده إليها ، فأخذ كراسة أخرى وجذبها بها ، ففلقت الأخرى بالماء ،
وكان له مثل هذه الأشياء (١) .

ويأتي بعد كل هؤلاء المقرئ فيقول ، في معرض حديثه عن نباهة
أهل الأندلس وحسن تصرفهم وسرعة البديهة لديهم : « ووقف أبو أمية
ابن حمدون بباب الأستاذ الشلوبي فكتب في ورقة : أبو أمية بالباب ،
ودفع الورقة لخادم الأستاذ ، فلما نظر إليها الأستاذ ، نون تاء أمية ولم يزد
على ذلك ، وأمر الخادم بدفع الورقة إليه ، فلما نظر فيها أبو أمية انصرف
علماً منه أن الأستاذ صرفه ، فانظر إلى فطنة الشيخ والتلميذ ، ومع أن
الشيخ منسوب إلى التغفيل في غير العلم » (٢) .

٣ - أما ثالث العيوب : فهي حدة الطبع وسب الغير :

يقول ابن سعيد : « واشتهر في أقرانه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو
وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، ولا يبالي من وضع فيه لسانه ، شأنه ذلك
أم زانه ، وفي هذا الشأن يقول ابن عتبة الطبيب ، وكان ربما ألم بمجلس
إخوانه إمام الرقيب :

تجنب إن رشدت أبا علي	ولا تقربه ما بين الأنام
وتكسب نحوه إن كنت تأنى	وتأنف همة سقط الكلام
تمد الرجل في الإقراء جهلاً	ويلعن سيوبه بلا احتشام
وإن باراه معرض مُحق	سمعت لديه غوغاء الطغام

(١) مرآة الجنان وجمرة اليقظان (٤ : ١١٤) .

(٢) نفع الطبيب (٤ : ٩) .

وبضيف ابن سعيد : واتفق له مع ابن الصابوني الشاعر (١) الحكاية المشهورة ؛ وذلك أن الشاعر المذكور كان يلقب بالحمار ويغتاظ من ذلك ، فبينما هو ذات يوم يقرأ عليه كتاب الإيضاح ، إذ مررت بمسألة (الاسمن الأمثران بدرهم) ، وتشعبت المذاكرة ، إلى أن اغتاظ الأستاذ عليه ، فوجه إليه من صدر مجلسه وقال : يا حماراً ، يا حمارين ، وجهل يصعب هكذا شيئاً فشيئاً إنى أن قال له : يا مائة ألف حمار ، ياملء الأرض حميراً ، ثم جعل إصبعه في أذنه ونهق وهو يزحف إليه ، واجتمعت العامة على باب المسجد وكانت حالة مضحكة (٢) .

وكان أبو العلاء بن المنصور قد جعله محضراً لمجلس المذاكرة في المذهب فوضع لسانه في أئمة الفقه ؛ ومنع الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ؛ ونحشى عليك من أن تتعرض استقط ذمك (٣) .

٤ - أما رابع عيوبه فلم أره إلا عند القفطي ، حيث يقول :

والذي وقع لي أنه غير عاشق في هلمه الصناعة ، وإنما يريد لها للارتزاق ، وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية (٤) العشائب الإشبيلية ، وهو أثبت من رأيت وأمكن ، وهو أحد القائلين بمذهب ابن حزم الظاهري الأندلسي . أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد الصابوني شاعر إشبيلية في عصره ، رحل إلى تونس ثم إلى القاهرة ؛ وتوفي سنة ٦٣٦ هـ (أنظر القديح الملل : ٦٩ ، والمغرب في جبل المغرب : ١ : ٣٦٣)

(٢) اختصار القديح الملل (ص : ٥١ ، ٥٢)

(٣) اختصار القديح (ص : ٥٤)

(٤) هو أحمد بن محمد بن مفرج الثباني ، يكنى : أبا العباس ، ويعرف بابن الرومية كان فقهياً ظاهرياً متصلاً لابن حزم بعد أن تفقه في مذهب مالك على أبي الحسين بن زريقون ، توفي سنة ٦٢٧ هـ . (إنباء الرواة : ٢ : ٢٢٢) .

للحج ابتاع من عمر الشلوبيني الأندلسي «كتاب العالم» في اللغة : لأحمد
ابن أبان بن سيد الأشبيلي الأندلسي ، في أربعين مجلداً ، وهو كتاب
غريب عجيب لا يدور في عالم عشق في علم العربية بأن يخرج من يده ،
واستللت بهذا على ما قلت « (١) .

وقد رد على القفطي ابن مكتوم الذي ألف كتاب تلخيص أخبار النحويين
واللغ بين . والذي هو في حقيقته تلخيص أو مختصر عن كتاب «نبأ الرواة
على أنباء النجاة» للقفطي . قول ابن مكتوم :

«لم يعرف القفطي شيئاً من أحوال الأستاذ أبي علي ، وجهل مكانته
في علم العربية ، فلذلك ذكر عنه ما كتبناه . وقول القفطي إنه باع لأبي العباس
النبائي ، المعروف بابن الرومية وكتاب العالم ، لابن أبان ، وأنه استدل
بذلك على أن الأستاذ أبا علي غير عاشق في علم العربية ، وأنه إنما يريد
للارتفاق به ، ليس بشيء ، وهو دليل على جهله بوجوه الاستدلال ،
وذلك أن خروج «كتاب العالم» عن يد أبي علي لا يدل على اذكراه القفطي ،
لأن «كتاب العالم» وإن كان جليلاً كبيراً فني غيره من أمهات كتب اللغة
ما يغني عنه ، وكم من إمام في العربية ، بل في علم اللغة ، لا يدافع ، ليس
عنده «كتاب العالم» ، بل ربما لم يقف عليه ، وهذا لا ينكره أحد ، وعلى
أنه محتمل أن يكون الأستاذ أبو علي إنما أخرجه عن يده ، لأن عنده منه غير
نسخة ، لأنه كان كثير الكتب جداً ، وقد أرسل إليه بعض ملوك المغرب ،
من بني عبدالمؤمن بن علي ، يستهدبه شيئاً من كتب العربية ، فأرسل إليه نحواً
من عشرة أحمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتاباً إلا وعندي منه
النسختان والثلاث . فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق
بالقفطي ، إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم ، أن يئبه على اسمه ويسكت
عما ذكره من ترهات القول ، (٢) .

(١) إنباء الرواة (٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(١) تلخيص أخبار النحويين والنحويين (ص ١٦٢ ، ١٦٣) .

ثم يضيف ابن مكتوم ، رحمه الله ، فيقول :

« وحين وقفت على ما ذكره القفطي ، قلت في غير روية :

إن الشلوبين أبا علي
علامة في فنه إمام
قد شهدت بفضله الدفاتير
بوضوئها بمجده الأمثال
ولم يدع في عصره لغترب
فكم فكم له على الكتاب
من طرر كثيرة الفوائد
وكم وكائن حل من إشكال
وكم له شرح وكم إملاء
وكم له من صاحب شهير
قد طبقوا بذكره الآفاقا
ونقلوا عنه علوماً تجمه
أنتجها عكوفهم عليه
وبختمهم من من يكتب
فرحمة الله مع السلام
ما ملكت بعلمه الطروس

أستاذ كل عالم نحوي
وقدره في النحو لا يرام
واعترفت بينه الأكابر
وهجرت لقصده الأطلال
في النحو ذكراً لا ولا فن الأدب
وغيره من كتب الإعراب
وغدير ترعى على القلائد
وأحف الطلاب بالآلي
على علوم العرب العرباء
علامة في فنه تحرير
ونمقوا بدره الأوراقا
جيلة بدية مهمة
وحرصهم في أخذ مالديه
بين يدي مؤدب مهذب
عليه من علامة إمام
وانتهجت بذكره النفوس (١)

(١) تلخيص أخبار النجوين والعربيين (ص : ١٦٤) .

الفصل الثاني

انتماءه النحوي وأساتذته

لقد أخذ الشلوبيني النحو عن فطاحل زمانه ، كابن زرقون ، ونجبة ، وابن ملكون ، والسهيلي . والحزولي ، وغيرهم من جهابذة العلماء ، وسوف أورد نبذاً عن حياة كل من أساتذته ، ولكنني أريد أن أقرر ما يلي :

١ - إن الشلوبيني ، وهو في سبيل الوصول إلى مراحل التضوج الفكري ، لم يقصر ثقافته وتعلمه على حدوده الإقليمية ، بل تعداها إلى المعاصرين له من العلماء في المشرق وفي المغرب العربي ، فقد جرت بينه وبين أبي طاهر السلفي في الإسكندرية مراسلات كثيرة حصل بها الشلوبيني على إجازة خاصة من أبي طاهر ، دليلاً على نبوغه ، شاهداً على فضله . وكذلك تلك المراسلات التي كانت بينه وبين علماء المغرب العربي .

٢ - لقد تأثر الشلوبيني بالحو الفكري العام للنحاة في عصره ، فهو مع اتصاله الفكري الدائم مع بعض النحاة المعاصرين له في المشرق والمغرب يورد كثيراً من آراء سابقيه ، فيفاضل بينها ويرجح ما يراه يتفق مع رأيه ، ويرفض ما يختلف ومذهبه .

وإننا نرى تعلقه الشديد بسببوه ، فهو يورد كثيراً من آرائه في معظم أبواب التوطئة ، فيقول مثلاً عند حديثه عن تثنية الأسماء الستة (١) .

« إذا ثبت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه المخلوف في الإضافة ، رجعت إليه في التثنية ، نحو : أخ ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم ترجمه

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

لم ترجمه ، نحو : يد ، ويداك ، وكذلك لم نرده في تنية ، نحو : فوك ،
وذو ، وتلحق العلامتين ، بعد ، إلا أنك تعوض من واو « فوك » ميا ،
وليس لك أن تجمع بينهما إلا في الضرورة ، نحو قوله :

هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَرِيَّهِمَا (١)

أو على أن الواو ليست التي عوضت الميم منها ، ولكنها واو هي لام ،
فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لامها هاء وواو ، نحو : سنة ، ولابد من
هذا ، أن كان « قمران » لغة في قولك : فان ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

ويقول مثلاً في معرض حديثه عن الضمائر (٢) :

وتلحق نحو الوقاية مع ياء المتكلم المحرور الموضع في الأشهر ، إذ اتصل
بمن ، وعن ، وقد ، لوقط ، ولدن ، نحو : مني ، وعني ، وقتلني درهم ،
وقظني ، ولدني ، لوقد بجاء في الضرورة :

أبها السائلُ عنهم وعني لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مني
وقال آخر :

قَدْنِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّنِ قَدْنِيَّ (٣)

وخير بعضهم في إلحاقها بلدن ، كقراءة نافع : قَدْنِيَّ ، والذي عليه
سيبويه ما تقدم ، فقراءة نافع إذن « مما جاء في الكلام من الضرائر قليلاً » .

(١) تمامه :

على النابج العاوي أشد ونجام

وهو الفرزدق (الديوان : ٧١٧)

(٢) الترويقة (فهرست الكتاب) .

(٣) تمامه :

ليس الأمير بالشحيح الملحد

وهو حميد الأرقط - (معنى اليبب : ١ : ١٤٧) .

ثم هو يقارن بين آراء سيبويه . والزجاجي ، والفراء ، والأخفش ،
في كثير من الأبواب : فيقول غثلا(١) :

«وهنوك، فيه لغتان: الرخدة، كما قدمنا، ولم يعرفها الفراء على اتساعه
في لغات هذه الأسماء، وحكاها سيبويه عن بعض العرب، فهي أقل اللغتين،
ولذلك لم يذكرها أبو القاسم، والأخرى أن تكون من باب (يد)، وهي
اللغة الكثرى.»

ويقول في باب النسب(٢) :

«وإن كان مثل (ثعلب)، مما إذا نسب إليه على أصله، كان بكه
مكسوراً، إلا حرفين، الثاني منهما ساكن، لم يتغير ما قبل آخره إلا شاذاً،
وقاسه المبرد، وإن كان مثل (غليظ)، مما يبقى فيه حرفان، الثاني
منهما متحرك، لم يتغير، بلا خلاف، وإن كان على حرفين لحذف لأمه،
وكونه لم يعوض منه، كيد، ودم، وأخ، أب، فإنه يرد ما حذف منه،
إن كان الورد في التثنية، أو الإضافة، أو الجمع بالألف والتاء، كأخوي،
وأبوي، وسنوي، وإن لم يجب جاز فيه الورد وتركه، كيدوي،
ودموي، ويدوي، ودمي.»

وإختلاف هل يرد ما كان من ذلك ساكناً إلى سكونه، أو يعوض من
حركته فتحة؟ فذهب الأخفش إلى الأول، وقال: يدوي، ودمي .
وقال سيبويه بالثاني، وبه جاء السماع، وهو الحق، يقال: يدوي،
ودموي. وإن عوض فيه ألف الوصل جاز حذف الألف والرد، نحو: بنوي،
في ابن، وسموي، في اسم. ومنكون الميم عند الأخفش وترك ألف من
غير رد، نحو: ابني، واسمي. وإن عوض منه تاء حذفت ورُد، على

(١) التوطئة (فهرست الكتاب).

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب).

رأى سيويه ، نحو : أخوى ، فى أخت ، وبنوى ، فى بنت ، وأقيرت
ولم يرد على رأى يونس ، نحو : أختى ، وبنى .

وهو يعقد مقارنه طويلاً بين الألفس وسيويه فى باب البحر ، مع الميل
فى أغلب الأحيان لرأى سيويه ، فى قول (١) :

وسيويه يقول : لولا ، تخفض من المضمرة خاصة ، وإن كانت غير
رافعة مع الظاهر . وقول سيويه أكثر نظائر فهو أولى ، وحتى ،
وحاشى ، فى نقل سيويه ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم لى ولمن
سمعنى حاشى الشيطان وأبا الأصبغ . وهذا قليل ، والأكثر خلافه ،
فلا اعتداد بما قل .

والكاف ، فلئها لا تكون إلا حرفاً جارياً فى رأى سيويه ، وأبو الحسن
يحبز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا
فى الضرورة ،

وهو فوق هذا وذاك يجمع بين أسلوب البصريين والكوفيين ،
فيقول (٢) :

« وألقاب الإعراب ، مع عدم التجوز ، أربعة : الرفع والنصب
والجر والحزم ، وربما عبر عن الجر بالخفض »

وألقاب البناء ، مع عدم التجوز أربعة : الضم والفتح والكسر والوقف ،
وربما عبر عنه بالسكون ، وقد مثل به .

وهو يمرض للموازنة بين البصريين والبغداديين ، فيقول فى معرض
حديثه عن حروف البحر (٣) :

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) التوطئة (فهرست الكتاب)

وقد حكى بعض البغداديين : قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو عند البصريين ، غير الأخفش ، مؤول ، على أن هناك فاعلاً .
دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم مطر ثم أضمر
(كائن) لدلالة (كان) عليه .

ونحن لو استعرضنا كتاب التوطئة لوجدنا أن آراء المدرسة البصرية تزين صفحاته ، أمثال سيويه ، والخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، والجرى ، والمازني ، والمبرد ، والزجاجي . وإنه لمن اليسر بعد ذلك أن نقول بأنه ينتمي في معظم آرائه إلى المدرسة البصرية ، وإن لم يكن جرّاعاً لآرائهم فحسب ، بل له رأيه واجتهاده .

وإنه لجرى في بعد هذا أن أسوق في معرض حديثي ، عن انتهاء الشلوبيني للنحوى إلى المدرسة البصرية تعريفاً بشيوخه الذين تلقى عليهم دراسته الأولى ، ولا شك أنه متأثر بهم إيماناً تأثر .

شيوخه

١ - نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُعيني الإشبيلي أبو الحسن النحوى .

ثم قال ابن الزبير :

« كان نحويًا مقرئًا متحققًا ، بعهد الصيت ، عظيم الجاه . تلا على شريح ، وأبي العباس بن عيشون ، وروى عنهما ، وعن ابن العربي ، وابن طاهر ، وجمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس ، وروى عنه الدباج ، وابنا سحوط الله . وآخر أصحابه أبو الخطاب بن جليل وكان له صيت عظيم في وقته وجاهه عند الملوك .

وكان مولده عشرين وخمسةائة ، أو قبلها ، ومات سنة إحدى وتسعين في جمادى الأولى (١) . وذكره الذهبي في تاريخه من أساتذة الشلوبيني .

(١) التكملة (ت : ٦٥٨) بغية الوعاة (٢ : ٣١٢)

٢ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي ، يُعرف بابن
الفرس الغرناطي . قال في البلغة : إمام في العربية واللغة . ومات سنة تسع
وتسعين وخمسمائة :

ومن شعره :

مَا بَالَنَا مُتَهَمًا وَدُنَا وَنَحْنُ فِي وُدِّكُمْ نُقْتَلُ
كَأَنْكُمْ مِثْلُ فَقِيهِ رَأَى أَنْ بَتَرَكَ الظَّاهِرَ لِلْمُحْتَمَلِ (١)

وذكره الذهبي من أساتذة الشلوبي (٢) .

٣ - أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكِنَانِي
الإشبيلي ، أبو العباس ، المعروف باللص ، لكثرة سرقة أشعار الناس .
وكان مقرئاً محدثاً ، مُتَحَقِّقاً بعلوم اللسان نحواً ولغة وأدباً ، وذكرأ
للتواريخ ، حَسَنَ المَجَالِسَةِ ، شاعراً مُفْلِقاً ، أقرأ اللغة العربية والأدب
طويلاً ، وروى عن شُريح ، وأبي بَحر الأَسَدِي ، وعنه الشلوبي ،
وشعره مدون .

ومن أعجب ما وقع له في السرقة أن والياً قدم إشبيلية فانتدب أدباؤها
لمدحه . قال : فطمعت تلك الليلة أن يسمح خاطري بشيء ، فلم يسمح ،
فنظرت في مُعلقاتي ، فإذا قصيدة لأبي العباس الأعمى مكتوب عليه :
لم يُنشد ، فأدغمت فيه اسم الوالي . فلما أصبحنا وأنشد الناس ، أنشدتُ
تلك القصيدة ، فقام شخص وأخرج القصيدة من كفه ، وقد صنع فيها
ما صنعته : ووقع له ما وقع لي ، فضحك الوالي من ذلك ، وكثر العجب
من التوارد على السرقة (٣) .

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٣ ، ٢ ، ٢٧٣)

(٢) بنية الرعاة (٢ : ١١٦)

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ ، ٢٧٣)

وكان يستصحب معه كسرت، خبز لا يفارقها ، ويقول : إنه قبل لي في النوم : لا تموت إلا عطشان ، قال : فأننا أخاف من ذلك ، فإذا أصابني العطش دفعتها إلى سقاء فسقاني . فاتفق أنه مات وحيداً في منزله ، ولا يبعد أن يكون مات عطشاً .

وكان وفاته سنة سبعة ، أو ثمان ، وسبعين وخمسمائة . ومولده في صفر سنة اثنتين ، أو ثلاث ، وخمسمائة .

وله :

مولاي إنني ما أتيتُ جرّيمةً إلاّ وقلتُ تندُّمسي تمحوها
لولا الرجاءُ ونيةٌ لي نطنتُها بكرّيمٍ عقرٍ لِمَ أكنّ آتيتها (١)

٤ - أبو موسى الجزولي (٢) :

هو عيسى بن عبد العزيز بن يثالبخت (٣) بن عيسى بن يوماريلي (٤) البربري السمرائكي اليزدكثني (٥) العلامة ، أبو موسى الجزولي (٦) .

يثالبخت : اسم بربري ، معناه : ذو الحظ ويوماريلي : اسم بربري ، أيضاً . واليزدكثني ، نسبة إلى فخذ من جزولة . وجزولة : بطن من البربر .

لزم ابن برّي بمصر لما حجّ ، وعاد فتصدّر للإقراء بالمرية وغيرها وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم : الشاويبي ، وابن مسطّر . وكان إماماً فيها لا يشقُّ غبارة . مع جودة التفهيم وحسن العبارة ، وولى خطابة مراکش .

(١) بغية الوعاة (١ : ٢٤٤) .

(٢) بغية الوعاة (٧ : ٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٣) بفتح الياء التحتية واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المنهمة وبعدها تاء مشاة من فوقها .

(٤) بضم الياء التحتية وسكون الواو وفتح الميم وبعدهم الألف راء مهملة مكسورة ثم ياء آخر الحروف ساكنة وبعدها لام ثم ياء .

(٥) بفتح الياء التحتية وسكون الزاي وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها (وفيات الأعيان ٣ : ٤٩٥) .

(٦) بضم الجيم والزاي وسكون الواو ثم لام وياء (وفيات الأعيان : ٧ : ٤٩٥)

مات سنة سبع وستائة (١)

وله المقدمة المشهورة المسماة بالقانون . والى شرحها الشلوبيى وغيره
من الشراح ، وسوف أتحدث عنها فى القسم الثانى إن شاء الله .

٥ - إبراهيم بن محمد بن مننبر بن سعيد بن ملكون الحضرمى الإشبلى ،
أبو إسحاق .

قال ابن الربير : « أستاذ نحوى جليل روى عن أبى الحسن شريح ،
وأبى مروان بن محمد ، وأجاز له القاسم بن بقى روى عنه أبى حنوط الله ،
وأبى مخروف ، والشلوبيى .

وألف شرح الحمامة . والنكت على تبصرة الصيمرى ، وغير ذلك .

ومات سنة أربع وثمانين وخمسمائة (١) .

وقال الذهبي فى حديثه عن الشلوبيى : « وأخذ النحو عن ابن
ملكون » (٢) .

٦ - أحمد بن محمد بن أحمد بن أبى هارون التميمى الإشبلى ،
أبو القاسم .

قال ابن عبد الملك : « كان أحد كبار المقرئين المحدثين ، وجملة الأدباء
النحويين ، مع الفضل التميمى ، والدين المتين ، والورع والزهد ، تلا
بالسبع على أبى إسحاق بن على بن طلحة ، وأبى بكر بن خير ، وأبى
الحسين عبيد الله بن محمد اللحيانى .

(١) بنية الوعاة (٧: ٢٣٦-٢٣٧) .

(٢) بنية الوعاة (١: ٤٣١) .

(٣) سررة أعلام النبلاء (٣: ٢٧٢) .

(٤) بنية الوعاة (١: ٣٥٩) .

وتأدب في العربية وما في معناها بأبي الحسن بن مَلَكُون ، وأبي بكر
بن خِشْرَم .

وروى عنه ابنه أبو عمر ، وأبو علي الشلوبيني (١) .

٧ - جابر بن محمد بن تام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي ، أبو الوليد .
قال ابن الزبير : «أستاذ نحوي متقريء، جليل ، أخذ القراءات
والحديث على أبي الحسن شريح بن محمد ، والنَّحْو والأدب عن أبي القاسم
الرمَّانك .

وروى عنه الشلوبيني ، وابنا حَوْط الله ، ووصفاه بالعلم والجلالة :
ومات سنة ست وتسعين وخمسمائة (٢) .

٨ - أبو بكر محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صياف الأحمي
الإشبيلي المتقريء النحوي .

قال الصفدي : كان عارفاً بالقراءات والعربية مُتقدما فيهما ، من
كبار أصحاب شريح .

وقال ابن الزبير : أخذ القراءات عن شريح ، وروى عنه ، وعن
أبي مروان الباجي ، وكان له شأن في منصبه ، وحسن هَدَبه وانقباضه
عن أهل الدنيا ، وإقباله على ما يتعنيه . شرح الأشعار الستة ، وفصيح
ثعلب ، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية .

ومات سنة ست وثمانين وخمسمائة (٣) .

وذكر : الذهبي من أساندة الشلوبيني (٤) .

(١) سيرة أعلام النبلاء (٢: ١٣: ٢٧٣) .

(٢) بغية الوعاة (١: ٤٨٤) .

(٣) بغية الوعاة (١: ١٠٠) .

(٤) سيرة أعلام النبلاء (٢: ١٣: ٢٧٤) .

٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمي الإشبيلي أبو الحسن .
قال ابن عبد الملك : كان مقرئاً متقدماً ، متحققاً بالعربية ، ديباً فاضلاً ،
قرأ ودرس العربية كثيراً .

وقال ابن الزبير : أخذ العربية على ابن الرَّمَّان ، وعبد السلام بن
المؤذن ، وتلا على شريح ، وسمع على أبي بكر بن العَرَبِيِّ ، وابن طاهر .
وآخر من روى عنه : الشلوبني .

كان حياً سنة ثمانين وخمسمائة (١) .

١٠ - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش
ابن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام ، أبو زيد ، وأبو القاسم السهلي
الختيمي الأندلسي الحافظ .

قال ابن الزبير : كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، بارعاً في ذلك ،
جامعاً بين الرواية والتراية ، نحوياً متقدماً ، أديباً عالماً بالتفسير وصناعة
الحديث ، غزير العلم نبياً ذكياً ، صاحب اختراعات واستنباطات ، تصدر
للإقراء والتدريس ، وبعد صيته . وكُفِّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة ،
واستدعي إلى مراکش ، وحظي بها ودخل غرناطة (٢) .

وقد ذكره الذهبي من أساتذة الشلوبني (٣) .

ومن روائع شعره :

يا مَنْ يرى ما في الضميرِ وتسمع	أنت المَعْدُ لكل ما يُتَوَقَّعُ
يا مَنْ يَرْجِي للشَّدائدِ كلَّها	يا مَنْ إليه المُشْتَكِي والمَفْزَعُ
يا مَنْ خَزَّائِنِ رِزْقِهِ في قَوْلِ كُنْ	أمن فإِن الخيرَ عندك أجمع

(١) بنية الرعاة (١ : ٥٩٦) (٢) بنية الوغاة (٢ : ٨٩) .

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ : ٢٧٤) .

مَالِي سِوَى فَقْرِي لِإِيكَ وَسِيلَةٌ فَبِالافتقارِ إِلَيْكَ رَبِّي أَضْرَعُ
مَالِي سِوَى قَرَعِي لِإِيكَ حِيلَةٌ فَلَمَّا رُدِّدْتُ فَأَيَّ بَابٍ أَقْرَعُ
وَمِنَ الَّذِي أَدْعُو وَأُهْتَفُ بِاسْمِهِ إِنْ كَانَ فَضْلُكَ عَنْ فَقِيرِكَ يُسْتَعُ
حَاشَى لِمَجْدِكَ أَنْ تُقْنَطَ عَاصِبًا الْفَضْلُ أَجْزَلُ وَالْمَوَاهِبُ أَوْسَعُ (١)

١١ - ابن الحداد محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجداد الفهرى أبو بكر (١).

فتيه حافظ متقدم في الحفظ والأدب، من أهل بيت جلالة، إشبيلي يروى عن ابن الأخرس وكتاب سيرته، عن الأعمى، كتب إلى بخط يده، وكان أوجد زمانه في الفقه.

ولد عام واحد وتسعين وأربعمائة. وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمائة. وقد ذكر ابن سعيد أن الشلوبينى تربي في حجره، واختص له، وأخذ العلم عليه (٢).

١٢ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموى الإشبيلي، أبو بكر، المعروف بابن طلحة.

قال ابن الزبير: وكان إماماً في صناعة العربية، نظاراً عارفاً بعلم الكلام، وغير ذلك.

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون، وزعيم وقته بإقراء الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحصرى

درس العربية والآداب باشبيلية، أكثر من خمسين سنة، وكان موصوفاً

(١) بغية الوعاة. (٢ : ٣٨١) (٢) بغية المائس (ت : ٩٩)

(٣) اختصار القدر المل في التاريخ المل (ص : ٢٥)

بالعقل والذكاء مسمتاً ، ذا هدى وصدور ، ونباهة وعدالة ومروءة ، مقبولاً
عند الحكام والقضاة ، وكان يميل في النحول إلى مذهب ابن الطرّاوة ،
ويثني عليه .

ولد بياطرة منتصف صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة .

ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ثمان عشرة وسبعمائة (١)

قال ابن الأبار : وانفع به الشلوبيني ، كان من إجدادة الإلقاء ، وحسن
الإفادة ، وسهولة العبارة ، على غاية (٢)

(٢) الكلمة ٣٢٩

(١) بنية الراجعة (١: ١٢١)

الفصل الثالث

مكانته بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته

١ - مكانته

ولقد رأينا في مقدمة البحث كيف أن آراء الشلوبيني قد انتشرت في معظم المؤلفات النحوية ، وكيف كانت مشاركته فعالة في جميع المشاكل النحوية ، ثم لاحظنا أن جل مؤلفي الأندلس النحويين من بعده ، بل وغيرهم ، يسبقون اسمه بلفظ « الأستاذ » دليلاً على علو مكانته ورسوخ قدمه في هذا المضمار .

وهانذا أسوق نصوصاً من كتب المؤرخين لعلها تزيّدنا إلى ما سبق أن علمناه من فضل الرجل ، وضوحاً في إبراز مكانته العلمية .

يقول ابن سعيد :

« وعكف صباه على النحو حتى برع فيه ولم يترك أحداً من عصره يوازيه » (١) .

ثم يقول في مكان آخر : « وأما في درجة العلم والدراية فلإيه كانت قصب الغاية » (٢) .

ويقول الذهبي : « وكان إماماً في العربية لا يشق غباره ولا يجارى ، تصدر لإقراءها ستين سنة » (٣) .

ويقول ابن العماد في وفيات سنة خمس وأربعين وستائة : « وفيها أبو علي الشلوبيني أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه » .

(١) اختصار القندج المل (ص : ٥٢) (٢) اختصار القندج المل (ص : ٥٤) .

(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٤ : ٢٧٣) .

ثم يقول : « وكان في العربية بحراً لا يُجارى ، وخبراً لا يُبارى ، قياماً عليها ، واستبحاراً فيها ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً » (١) .
ويقول ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار ، وقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء ، وكل واحد منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو يعلى الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي ، ويغالون فيه مغالاة زائدة » (٢) .

وقال ابن الأبار : « أبو علي الشلوبيني رئيس النحاة بالأندلس ، وكان في وقته علماً بالعربية لا يُجارى ولا يُبارى ، قياماً عليها واستبحاراً فيها ، وقعد لإقراءها بعد الثمانين وخمسة ، وأقام على ذلك نحواً من ستين سنة » (٣) .

وقال ابن الزبير : « كان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ، وهو آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ، وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره » (٤) .

وقال عبد الباقي اليميني : « إمام في اللغة العربية ، أستاذ فيهما ، أخذ الحلة عنه (كتاب سيديويه) ، وأقام يقرئ العربية نحواً من ستين سنة ، وكان علماً فيها » (٥) .

وقال أبو محمد اليافعي اليميني : « أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه ، وكان بحراً لا يُجارى ، وخبراً لا يُبارى ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً ، وصنف التصانيف » (٦) .

(١) ذرات الذهب .

(٢) وفيات الأعيان (٢ : ١٢٣) .

(٣) النكلة (ت : ٥٨) .

(٤) ذيل الصلة (ت : ٧٠) .

(٥) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين (ت : ٣٨) .

(٦) مرآة الجنان ومجرة الیقظان (٤ : ١١٣) .

وقال أحمد بن مكتوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي ، رحمه الله ،
ومهر بين يديه ، نحو من أربعين رجلاً ، كأبي الحسن بن منصور ،
وأبي الحسن بن الربيع ، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل ، وأبي عبد الله بن
العلاج ، وأبي الحسين بن الضائع ، وأبي الحسن الأدي ، وأبي عبد الله بن
أبي الأحوص ، وأبي جعفر اللبلي ، وابن يلمسخت ، وأبي القاسم الصنار
وأبي العباس بن الحاج ، وغيرهم » (١) .

وكلهم أئمة علماء ، ومصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا
بعلمه الآفاق ، وملتوا بفرائده وفوائده الأوراق
وأما من أخذ عنه ، وتمثل بين يديه للتعليم منه فعالم لا يحصون ، رحمه
الله ورضي عنه

ولقد قصدت بحشد كل تلك النماذج من آراء المؤرخين إبراز
الإجماع الرائع على تصدي الشلوبيني لعلماء عصره ، وعلى تربيته على مائة
النحو دون مائة

ولأنه لما عملاً النفس بهجة ، ويشيع فيها الغبطة والإعجاب ، أن
يكون من بين تلاميذ الشلوبيني : ابن عصفور ، وابن مالك ، واللبلبي .
وابن الضائع ، وابن الحاج ، وغيرهم من علماء النحو المشهورين .
وبكفئتي عناء البرهنة على علو مرتبته ، وبكفئته فخراً دلي بسامي مكانته ،
أن أعرض لحياة كل من تلاميذه ، محاولاً إلقاء الضوء ما استطعت على
ما تيسر لي من إحاطة ببعض تلاميذه ، ثم أعول على مؤلفاته .

٢ - تلاميذه

١ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن محمد بن خلف أبو إسحاق .
قال السيوطي : قال ابن الزبير : كان أدبياً نحويًا قارئاً متقناً ،
ذاكراً للتاريخ ، وله حظ وافر في الفقه ، فاضلاً ورعاً زاهداً ، من

(١) تلخيص أخبار النحويين والقويين (ص : ١٦٣) .

جلة الناس وفضلاتهم ، لارم الدبّاج والشلو في العربية والأدب سنين ،
وأخذ القراءة عن الدبّاج ، ومات بمصر في المحرم سنة إحدى وستين وسبعمائة
عن نحو خمسين سنة (١) .

٢ - ابن الحاج ، أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس
الإشبيلي .

قال السيوطي : «قرأ على الشلوبين وأمثاله ، وله على كتاب سيويه
إملاء ، ومصنف في الإمامة ، وفي علوم القوافي ، ومختصر خصائص ابن
جنّي ، ومصنّف في حكم السماع ، ومختصر المستصفي ، وله حواش في
مشكلاته ، على سر الصناعة ، وعلى الإيضاح ، وتُقود على الصحاح ،
وإيرادات على المقرّب ، وكان يقول : إذا متُّ يفعل ابنُ عصفور في
كتاب سيويه ما شاء .

مات سنة سبع وأربعين وسبعمائة ، ذكره الشيخ مجد الدين في (البلغة) ؛
وقال ابن عبد الملك ، كان متحققاً بالعربية ، حافظاً للغات ، مقدّماً
في العروض ، وروى عن الدبّاج . ومات سنة إحدى وخمسين .
وقال في (البدّر السافر) : برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من
يفوقه أو يدانيه (٢) .

٣ - ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن
ابن عصفور ، النحوي الحضرمي الإشبيلي .

قال السيوطي : حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ؛
وقال ابنُ الزبير :

أخذ عن الدبّاج ، والشلوبين ، ولازمه مدة ، ثم كانت بينهما منافرة

(١) بغية الوعاء (١ : ٤٢٣) . (٢) بغية الوعاء (١ : ٣٥٩)

ومقاطعة وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد ، وجمال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك ، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ، ولاتأهل لغير ذلك .

قال الصفدي : ولم يكن عنده ورع ، وجلس في مجلس شراب ، فلم يزال يُرجم بالنارنج إلى أن مات في رابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث - وقيل تسع - وستين وسبعمائة ، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة .

وصنف : الممتع في التصريف ، وكن أبو حيان لا يفارقه ، والمقرب ، وهو شرحه ، ولم يتم ، وشرح الجزولية ، ومختصر المحتسب ، وثلاثة شروح على الحمل ، وشرح الأشعار الستة ، وغير ذلك .

وله :

لما تَدَتَّسْتُ بِالتَّفْرِيطِ فِي كِبَرِي
وَصِرْتُ مُغْتَرِي بِشُرْبِ الرَّاحِ وَاللَّعَسِ
أَبْقَنْتُ أَنْ خِضَابَ الشَّيْبِ أُسْتَرُّ لِي
إِنَّ الْبِيَاضَ قَلِيلُ الْحَمَلِ لِلدَّنَسِ

ورثاه القاضي ناصر الدين بن المنير بقوله :

أَسَدَ النَّحْوِ لَيْنَا الدَّوَى
عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَطَلِ
بَدَأَ النَّحْوُ عَلَيَّ وَكُنَّا
قُلُوبًا بِحَقِّ خَتَمِ النَّحْوِ عَلَيَّ (١)

٤ - ابن الضائع ، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي
الإشبيلي أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع ، بالضاد المعجمة والعين المهملة :

(١) بنية الوعاة (٢ : ٢١٠) .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوين ، وفاق أصحابه بأسرهم ، وله في مشكلات (الكتاب) عجائب ، وقرأ ببلده أيضاً الأصليين ، وكان متقدماً في هذه العلوم الثلاثة ، وأما العربية والكلام ، فلم يكن في وقته من يتقاربه فيهما ، وأما فهمه وتصرفه في (كتاب سيبويه) فما أراه سبقه إلى ذلك أحد ، أملى علي (إيضاح) الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه ، وعلى الزجاجي . وكان بالجملة إماماً في هذا كله لا يجاري ، ورد على ابن عصفور في فن معظم اختيارته ، وكان إذا أخذ في فن آتى بالعجائب .

وقال في (التيضار) : له شرح الحمل ، وشرح كتاب سيبويه ، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ، باختصار حسن .

مات في خمس وعشرين ربيع الآخر سنة ثمانين وسبعمائة ، وقد قارب السبعين (١) .

• ابن مالك ، أبو عبد الله محمد عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ، ولد بجمان ، بلد بالأندلس .
وسمع من الشلويني أياماً .

ثم ورد المشرق حاجاً ، ثم استوطن الشام فسمع بدمشق من السخاوي ، ويحلب من ابن يعيش الحلبي ، ثم تصدر لإقراء العربية في حلب مدة ، فدمشق التي توطئها فأنى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فكان يستشهد بالقرآن ، فإن لم يجد فالسنة ، فإن لم يجد فأشعار العرب . وصنف مؤلفات نظماً ونثراً ، تشهد له بالتفوق على من تقدم .

له : نظم الكافيا الشافية . استوعب فيها كل ما سمعه ، وشرحها .

وله : الألفية ، المشهورة ، وهي ملخص الكافية ، وقد ترجمت إلى لغات عدة ، وعليها شروح كثيرة .

توفي رحمه الله بدمشق سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة هجرية (١) .

٦ - البطلبوسى ، الصفّار : قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصارى البطلبوسى ، الشهير بالصفّار .

قال السيوطى : قال فى البأغة : صحّح الشلوبين ، وابن عصفور . وشرح كتاب سيويوه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه ، ويردّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردّ .
توفى بعد الثلاثين وثمانمائة (٢) .

٧ - أحمد بن عبد الله بن حسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصارى الماتى أبو بكر ، المعروف بحميد ، مصغراً اسمه .
قال والسيوطى :

قال ابن عبد الملك : كان نحوياً ماهراً مقرئاً مجوداً ، فقيهاً ، حافظاً ، محدثاً ، ضابطاً ، أديباً ، شاعراً محسناً ، متين الدين ، ورعاً ، سريع الغيرة كثير البكاء ، معرضاً عن الدنيا ، لافوه بما يتعلق بها ، ولا يضحك إلا نيساً نادراً ، ثم يعتبه بالبكاء والاستغفار ، مقتصداً فى مطعمه وملبسه ؛ بلغ من الورع رتبة لم يزاحم عليها .

روى عن الشلوبين ، وجماعة .

ورحل للحج سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، فلما دخل مصر عظم صيته بها ، وعرف فضله عند أهلها ، وعرض عليه سلطانها مالاً فلم يقبله .

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٥٦) .

(٢) نشأة النحوة (ص : ٢٢١) .

ومات قبل أن يمحج يوم الثلاثاء لثمان بقين من ربيع الأول سنة اثنتين
 وخمسين وسبائة ، وشهد جنازته السلطان فن دونه :

ومولده بماتقة سنة سبع وسبائة .

وله :

مَطالِبُ الناسِ في دُنْيائِكَ أَجناسُ فاقصِدْ فلا مَطَلِبُ يَبْتَقِي وَلَا ناسُ
 وأَرْضُ القِناعةِ مَلاّ وَالنُفْيُ حَسَباً فما على ذِي نُفْيٍ من دَهْرِهِ بِناسُ

وَأَن عَمَلتُكَ رُموسٌ وازدَرَتِكَ فَنفِي

بَطَلِكِ الشَّرِي تَتَساوِي الرَّجُلُ وَالرَّاسُ (١)

٨ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن هُميرة ، المخزومي
 البلسنسي ، الشُّقْرِي الأَصْل ، أبو الطَّرْف .

قال السيوطي : كان إماماً عالماً بالفقه ، مالكيّاً عالماً بالمعقولات والنحو ،
 واللغة والأدب ، متبحراً في التاريخ والأخبار ، بصيراً بالحديث .

روى عن الشلوبيين ، وأخذ عنه النحو ، وجماعة .

ممع منه ابنُ الأَبار ، وبالغ في الثناء عليه ، وتولى القضاء . وكتب لبعض
 أمراء إفريقية .

مولده في رمضان سنة اثنتين وثمانين وخمسائة ، ومات بتونس ؛ ليلة
 الجمعة رابع ذى الحجة سنة ثمان وخمسين وسبائة (٢) .

٩ - أحمد بن عثمان بن عجلان القيسبي الإشبيلي ، أبو العباس .

(١) بغية الوعاة (١ : ٣١٣)

(٢) بغية الوعاة (١ : ٣١٩)

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان محدثاً فقيهاً نحوياً ، متقدماً في ذلك كنه ، مشهوراً بالورع والزهد ، والفضل ، معظماً عند الخاصة والعامة .

أخذ العربية عن الشلوبين ، والدباج ، وروى عن أبي بكر بن سيد الناس ، وغيره .

مولده سنة سبع وثمانمائة ، ومات بتونس يوم الجمعة لعشر بقين من المحرم سنة ثمان وسبعين وثمانمائة (١) .

١٠ - أحمد بن علي بن أحمد عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي ، أبو العباس الماردي .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان متحققاً بالفقه والعربية ، درسهما بقرنطرة ، مشاركاً في غيرهما .

أخذ النحو عن الدباج ، والشلوبين ، وتلا على أبي الحسين محمد بن عياش بن عزيمة ، وروى عن أبي الحسن الشاربي ، وغيره ، وكان يتصرف بالتجارة ، وكان اشتغاله بالعلم كثيراً .

مولده في ذي القعدة سنة سبع وثمانين وخمسمائة ، وكان حياً سنة ست وستين وثمانمائة (٢) .

١١ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد ، أبو موسى الأندلسي .

قال السيوطي : قال في (البنغة) : سكن مصر ، وشرح الفصول لابن معظ وذكره ابن مکتوم فأسقط (عامراً) ، وكناه : أبا طلحة ، وقال معدود ، في أصحاب الشلوبين ، سألت عنه أبا حيان فقال : كان في خلقه حدة ، ويسير انحراف .

(١) بغية الوعاة (١ : ٢٢٥)

(٢) بغية الوعاة (١ : ٢٢٧)

أقام بمصر مدة ، ثم بالشام ثم بحلب ، ثم عاد إلى القاهرة .
توفي سنة تسع وثمانين وسمائة (١) .

١٢ - اللَّيْلِيُّ (٢) ، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف
الفهرى الأستاذ ، أبو جعفر النحوى اللغوى المقرئ .

قال السيوطى : أحد مشاهير أصحاب الشلوبيين ، أخذ عنه ، وعن الدباج
وأبى إسحاق البطلبوسى ، والأعلم ، وسمع الحديث من ابن خروف ،
وأبى القاسم بن رحمون ، وأبى عبد الله بن أبى الفضل المرسى ، والمنذرى
وجاعة بمصر ودمشق والمغرب . وأخذ المعقولات عن الشمس الحسروشاهى ،
وأطوف . وروى عنه الوادى آشى ، وأبو حيان ، وابن رُشيد .

وصنف شرحين على الفصيح : البغية فى اللغة ، ومستقبلات الأفعال . وله
كتاب فى التصريف ، ضامى به (المتع) .

مولده ببلبة سنة ثلاث وعشرين وسمائة ، ومات ببتونس فى المحرم
سنة إحدى وتسعين وسمائة (٣) .

١٣ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد ، الإمام
أبو علي بن أبى الأحوص القرشى الفهرى ، الغرناطى الموطن ، البلبسى
الأصل ، الحلبى فى المولد ، ويعرف أيضا بابن الناظر ، الحافظ النحوى .

كان من فقهاء الحديث ، القراء النحاة الأدياء ، أخذ القراءات عن
ابن الكواكب ولازمه ، وعن الدباج وغيرهما ، ولازم فى العربية والأدب
الشلوبيين .

(١) بنية الوعاء (١ : ٣٦٧)

(٢) يسكون الياء الموحدة بين لامين أولاهما مفتوحة

(٣) بنية الوعاء (١ : ٤٠٢)

قال السيوطي : كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ، ومعرفة الأسانيد ، نقاداً ذا كراً للرجال متفتناً في معارف ، آخذاً بحظ من كل علم ، حافظاً للتفسير والحديث ، ذا كراً للأدب واللغات والتواريخ ، شديد العناية بالعلم ، مكياً على تحصيله وإفادته ، حريصاً على نفع الطلبة .

أُتلف في القراءات ، وله برنامج ومُسلّلات ؛ وأربعون ، سمعها منه أبو حيان .

ولد سنة ثلاث وستمائة ، ومات بغرناطة في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وستمائة .

ومن شعره :

رَغِبْتُ عَنْ الدُّنْيَا لِعِلْمِي أَنهَا : مَحَلُّ حَيَاةِ الْمُرءِ فِيهِ بِلَاغٌ
وَقَدْ لَاحَ فِي قَوْدِي شَيْبٌ عَلَى الرَّدَى

دليلٌ وفيه ما أردتُ بِلَاغٌ

وَأَمَلْتُ مِنْ مَوْلَايَ نَظْرَةَ رَحْمَةٍ يَكُونُ بِهَا مَنَى إِلَيْهِ بِلَاغٌ
فَأَحْظَى إِذَا الْأَبْرَارُ قَبِيلَ لَهْمِ غَدَاً هَلُمَّوْ إِلَى دَارِ النَّعِيمِ فَرَاغُوا
رَأَيْتُ بَنِيهَا مَارَمَتِهِمْ سِيَاهِمُهَا فَطَاشَتْ وَلَا حِمَّ الْحِمَامِ فَرَاغُوا
فُعَجِبْتُ لِي دَارِ الْبِنَاءِ بِهَمِّي فَعِنْدِي عَنْهَا رَاحَةٌ وَفَرَاغٌ (١)

١٤ - أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الخداعي المالقي النحوي ، المعروف بالخفاف .

قال السيوطي : قرأ النحو على الشلوبين ، وكان نحوياً بارعاً ، ورجلاً صالحاً مباركاً .

(١) بنية الرواة (١ : ٥٢٥)

صنف شرح سيويه ، وشرح إيضاح الفارسي ، وشرح (لمع) ابن جني .
ويقال : إنه صنف شرح (الإيضاح) (واللمع) لصدر الدين وتقي
الدين ، ابني القاضي تاج الدين ، ابن بنت الأعز ، لأنه كان منقطعاً إليهم ،
وعليه قرعوا النحو . وكتب بخط يده كثيراً من كتب النحو .

مات بالقاهرة في يوم السبت الثاني من رمضان سنة سبع وخمسين
وسمائه (١) .

١٥ - سعيد بن حكيم بن عمر بن أحمد بن حكيم بن عبد العزيز بن
حكيم القرشي الطبري ، أبو عثمان .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان نحوياً أديباً ، حسن التصرف
في النظم والنثر ، مشاركاً في الفقه والحديث والرجال ، ذا حظ صالح
من الطب .

أخذ النحو عن الدباج ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وروى عنهم
استولى على منترقه - بضم النون وسكون الراء - فصبطها أحسن
صبط ، وسار فيها أحسن سيره ، فهابه النصارى ، واستقام أمر المسلمين ،
وهو مع ذلك لا يفتقر عن النظر في العلم وإفادته .

ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وسمائه .

ومات يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وسمائه (٢)

١٦ - طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي اليابري
الإشيلي ، أبو محمد بن أبي بكر النحوي ، ابن النحوي .

(١) بنية الرعاة (١ : ٤٧٣)

(٢) بنية الرعاة (١ : ٥٨٣)

قال السيوطي : كان نحوياً ماهراً ، مُقرئاً ، مُستقناً ، عروضياً ، حافظاً . ذا حظ وافر من الأدب ، عارفاً بطريق الرواية وتواريخ الرجال وأحوالهم ، اعنى بياب الرواية ، فأخذ عن جمع جمع ، مهم : أبوه ، والدباج ، والشلوبين ، وغيرهم .

وُحمل عنه العلم . واستجيز ، وهو ابن عشرين سنة ، ولم يزل عاكفاً على العلوم صابراً على شدة الفقر وقلة ذات اليد ، وخرَّج له مُعجماً ، وله مُخطب وشعر .

مولده في جمادى الأولى سنة إحدى وستائة ، ومات باشبيلية سنة ثنتين - أو ثلاث أو أربع أو خمس - وأربعين وستائة (١)

١٧ - عبد الحق بن يوسف بن تونارت الصنهاجي ، العدوي الأصل ، الجبَّاني ، أبو محمد .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : أخذ القراءات بجيَّان عن أبي عبد الله بن يربوع ، وبأشبيلية ، لما رحل إليها ، عن أبي الحسن بن زُرْقون .

وقرأ العربية على الشلوبين ، وابن الدباج ، ورجع إلى بلده ، فأقرأ بها القرآن والعربية ، وكان يوصف بنباهة وتصرف ، إلا أنه كان أشد الناس تخليطاً في أسانيد القراءات وغيرها ، وآقوهم معرفة بها .

مات بجيَّان في عشر الأربعين وستائة (٢)

١٨ - عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام ، أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي .

قال السيوطي : إمام أهل النحو في زمانه ، ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة :

(١) بنية الوعاة (٢ : ١٩)

(٢) بنية الوعاة (٢ : ٧٤)

وقرأ النحو على الدبّاج بن والشلوبين ، وأذن له أن يتصدر لإشغاله ،
وصار يُرسل إليه الطلبة أنصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء
له . وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي ، وسمع من القاسم بن
بقي ، وغيره .

وجاء إلى سبته لما استولى الفرنج على إشبيلية ، وأقرأ بها النحو دهره ،
ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه .

وصنف شرح الإيضاح ، الملخص ، القوانين - كلاهما في النحو -
وشرح سيبويه ، وشرح الحمل ، عشرة مجلدات ، لم تشذ عنه مسألة في العربية
توفي سنة ثمان وثمانين وسبعمائة (١) .

١٩ - عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل
الطائي الأندلسي المالكي ، أبو محمد .

قال السيوطي : نزيل تونس ، ولد سنة ثلاث وسبعمائة ، وأخذ النحو
عن الدبّاج والشلوبين ، ولازم خال أمه عصام بن خلصة ، وقرأ القرآن على
جده لأمه محمد ابن قادم المعافري ، وسمع من أبي القاسم بن بقي وغيره .

وهو من بيت عليم وجلالة ، برع في النحو واللغة وسائر علوم الآداب
(التواريخ ، وله نظم ونثر كثير .

وتوفي سنة ثنتين وسبعمائة (٢) .

٢٠ - علي بن لخترون اللورقي .

قال السيوطي : قرأ على الشلوبين ، وأقرأ العربية والآداب إلى أن
مات في حدود أربعين وسبعمائة (٣) .

(١) بغية الوعاة (٢ : ١٢٥)

(٢) بغية الوعاة (٢ : ٦٠) .

(٣) بغية الوعاة (٢ : ١٨٤) .

٢١ - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي ، أبو عبد الله .

قال السيوطي : « كان مولده سنة سبعين وخمسمائة .

قرأ النحو على أبي الحسن علي بن يوسف بن شريك الداني ، والطيب ابن محمد بن الطيب النحوي ، والشلوبين ، والتاج الكندي .

وكان نبيلاً ضريراً ، يحل بمض مُشكلات إقليدس ، ويحفظ صحيح مسلم مُجرداً عن السند .

صنف « الضوابط النحوية في علم العربية » ، والإملاء على المفصل ، وتفسير القرآن ، قصد به ارتباط الآي بعضها ببعض ، وكتاباً في أصول الفقه والدين ، وكتاباً في البديع والبلاغة .

توفي يوم الاثنين خامس عشر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وسمائة .

ومن شعره :

قالوا محمد قد كبرت وقد أتى داعي المنون وما اهتتممت بزاد
قلتُ الكريمُ من القبيح لضييفه عند القُدم مجيئه بالزادِ (١)

٢٢ - محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي ، أبو عبد الله وأبو بكر الوزير ، المعروف بابن مطرف الإشبيلي .

قال السيوطي . نزيل مكة ، النحوي ، الولي العارف بالله تعالى ، ذو الكرامات الشهيرة .

قال الفاسي . ولد في سنة ثمان عشرة وسمائة ، وحج ، وسمع ابن مسدي ، وعاد إلى الإسكندرية ، ثم إلى مكة ، ثم إلى عدن ، وأقرأ بها النحو ، وعاد إلى مكة فإقام بها إلى أن مات .

(١) بغية الوعاة (١ : ١٤٤) .

وكان قرأ النحو على الشلوبين .

وكان يحفظ كتاب سيبويه ، وله تقييد على مجمل الزجاجي ، وكان من الصالحين الأولياء العالمين الزهاد ، وله كرامات .

توفي - كما قال الفاسي - ليلة الخميس ثالث رمضان سنة ست ومبعمائة وقل الذهبي : سنة سبع ، وغيره . سنة أربع (١) .

٢٣ - محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجياني ، أبو بكر ، يعرف بابن سالم ، وبابن الخياط :

قال السيوطي : قال ابن الزبير : قرأ ببلده ، ورحل إلى إشبيلية ، ولارم بها الشلوبين مدة ، واستقر غرناطة يقرأ النحو ، إلى أن مات في حدود الأربعين وسبعمائة .

وكان من أهل الدين والفضل ، من بيت عفة وطهارة . وانتفع به من قرأ عليه (٢) .

٢٤ - مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن الفرج ، أبو الحكم بن المرحل الملقب بالنحوي الأديب .

قال السيوطي : كان ذا كرا للآداب واللغة ، شاعراً رقيقاً ، مطبوعاً ، سريع البديهة ، حسن الكتابة ، والشعر أغلب عليه .

أخذ النحو عن الشلوبين ، والدباج ، وأجز له أبو القاسم بن بتي ، تحرف بصناعة النوايق ، وولى القضاء بجهات غرناطة ، وله نظم فصيح في ثعلب ، وغيره . ووقع بينه وبين ابن أبي الربيع في مسأله (كان ماذا) فنظم مالك :

(١) بنية الرواة (١ : ٧٤) .

(١) بنية الرواة (١ : ١٨٨) .

عاب قومٌ كانَ ماذا لیت شعری لمَ هذا
وإذا عابوه جهلاً دونَ علمٍ كانَ ماذا

وجيَّله ابن أبي الرِّبيع . وصنَّف في المتع مُصنِّفاً :
وتوفى سنة تسع وتسعين وسبعمائة .

ومن شعره :

مَدَّهَبِي تَقْبِيلٌ خَدَّ مَدَّهَبٍ سَيْدِي مَاذَا قَرَى فِي مَدَّهَبِي
لَا تُتَخَالَفُ مَاكَا فِي رَأْيِهِ قَبِي بِأَخْذِ أَهْلِ الْمَغْرَبِ (١)

٢٥ - محمد بن يحيى ، أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن ربيع القرطبي .
تفرَّد بالسماع من الشلوبيين ، والكبار ، وكان شيخ مالقة على الإطلاق .
توفى سنة تسع عشرة وسبعمائة (٢) .

٢٦ - يحيى بن ذى النون بن يحيى الإشبيلي النحوي ، أبو زكريا .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : أخذ عن أبي الحسن الدبَّاج ، والشلوبين
وغيرهما ، وقرأ القرآن والعربية والفقهاء ببلده مدة ، ثم انتقل إلى العُدوة عند
استيلاء النصارى على قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ، فسكن مرآكش
وأقرأ بها يسيراً ، ثم مات وسنه نحو من ستين سنة .

وكان من جلة لأساتيد النباء ، ومن أهل الفضل والدين (٣) .

٢٧ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النميري
الروادي آشي ، أبو بكر .

(١) بنية الوعاة (٢ : ٢٧١)

(٢) ثغرات الذهب (٦ : ٥٢)

(٣) بنية الوعاة (٢ : ٢٢٢)

قال السيوطي : قال في تاريخ غرناطة : من بيت علم وحسب ، كان
صدرأ مبرزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بعلم العربية ، وأخذ عن أبي علي
الرندي ، وابن خروف ، والشلوبين ، وأقرأ ببلده مدة .

ثم توفي سنة ثمان وأربعين وستائة (١) .

هذا ما تيسر لي من إلام فيمن درس على الشلوبيني ، وإن كان من أخذ
عنه في الحقيقة عالم لا يبحسون .

• • •

٣ - مؤلفاته

بعد أن عرفنا مكانة الشلوبيني بين علماء عصره ، وبعد أن وقفنا على
تلك المجموعة الكبيرة التي تزين صفحات الكتب من أبنائه وتلاميذه ،
أظنني في سبيل إتمام جوانب مكانته العلمية على أن أمرّ ولو بجزء على
مؤلفاته الكثيرة التي تاه منها الكثير ، وبقي فيما بقي منها مجرد ذكر في تاريخ
الكتب ، وهي .

١ - التوطئة ، التي نحن بصدد دراستها .

٢ - شرح المقدمة الجزئية الصغير .

٣ - شرح المقدمة الجزئية الكبير .

وهذه الكتب الثلاثة سوف أقارن بينها وأصفها في الباب التالي .

٤ - شرحه لكتاب سيويه :

قال القفطي في مرض حديثه عن الشلوبيني .

١ صنف شرحاً لكتاب سيويه (٢) .

٥ - تعليق على كتاب المفصل .

(١) بنية الراء (٢ : ٣٤٠)

(٢) تلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكنوم (ص : ١٦٢)

وقال صاحب كشف الظنون في معرض حديثه عن كتاب المفصل للزنجشري : « وعليه تعلقه لأبي علي الشلوبيني (١) » .

٦ - القوانين في علم العربية .

قال الزركلي :

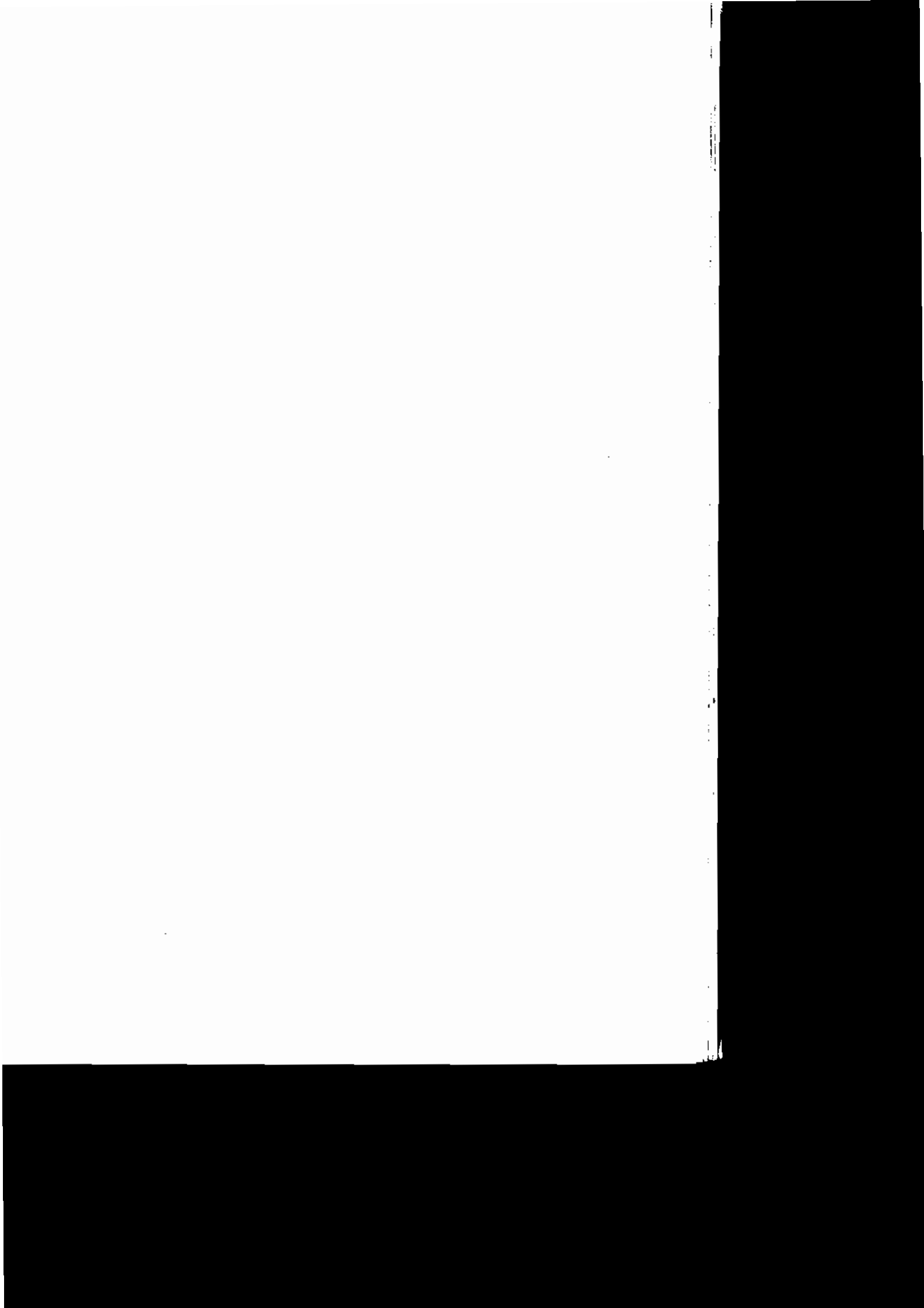
« من كتبه : القوانين في علم العربية ، ومختصره التوطئة ، وشرح المقدمة الجزئية في النحو ، كبير وصغير ، وتعليق على كتاب سيويه (٢) » .

هذا ما أثبتته المصادر التاريخية ، وإن كان ما وصل إلينا لا يعدو الثلاثة الأولى ، وهي التي سوف أتحدث عنها في الباب التالي .

ولعلني قد وفقت في أن أبرز ما للشلوبيني من مكانة مرموقة بين علماء عصره ومؤلفي زمانه .

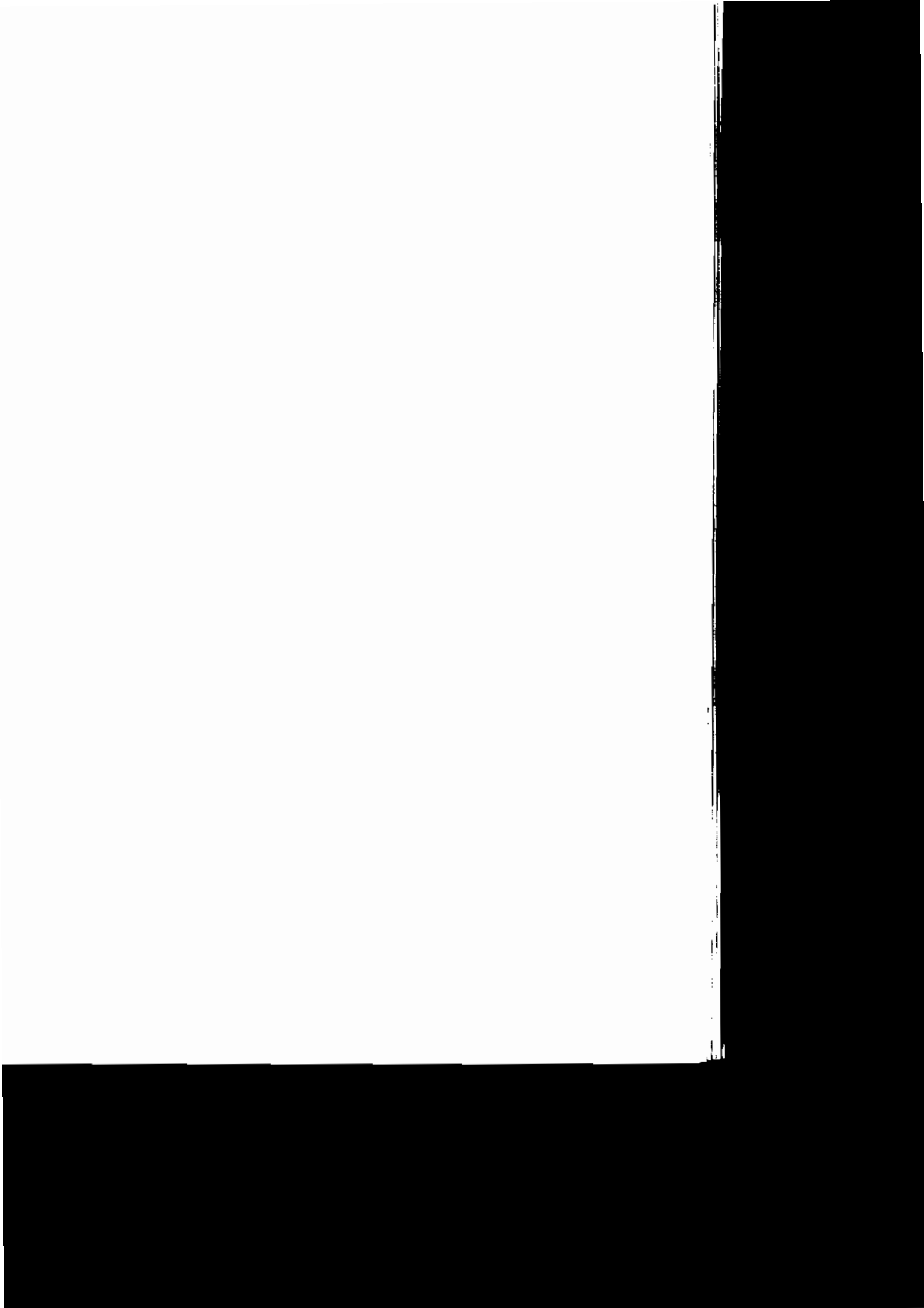
(١) كشف الظنون (٢ : ١٧٧٤)

(٢) الأعلام (٥١ : ٢٢٤)



الباب الثاني

كتاب التوطئة



الفصل الأول

بين التوطئة وشرح المقدمة الجزولية

قبل أن أترسل في حديثي مقارناً بين شروح المقدمة ، أحب أن أورد نبذة قصيرة عن تلك المقدمة :

فقد ذكرها صاحب كشف الظنون وذكر شراحها ، فقال : « المقدمة الجزولية في النحو ، وهي المسماة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي ، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ .

وأغرب فيها وآتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الأشتمال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها .

فشرحها جماعة من الفضلاء ، ويقال : إن من شروحها : الأمانى في النحو . وقيل : ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فلأنها رموز وإشارات .

وقال بعض الأئمة : أنا ما أعرف هذه المقدمة ، ويلزم (من كوني لأعرفها) (١) ألا أعرف النحو .

كذاني وفيات ابن خلكان ،

وقال بعضهم : ليس فيها نحو ، إنما هي منطق لندقة معانيها وخرابة تعاريفها .

(١) الكلمة من وفيات الأعيان (٣ : ٤٨٩) .

وممن شرحها الشيخ أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبيّين الإشبيليّ ،
فإن له شرحين كبيراً وصغيراً ، وشرحها أحمد بن عبد النور المالقي . المتوفى
سنة ٧٠٢ هـ ، وشرحها علم الدين القاسم بن أحمد الورقي الأندلسي .
المتوفى سنة ٦٦١ هـ ، وسعد بن أحمد الحدّامي الأندلسي البيّانيّ النحويّ
المتوفى سنة ٦٤٥ هـ ، وشرحها ابن مالك محمد بن عبد الله النحويّ المتوفى
سنة ٦٧٢ هـ ، وسماه : المنهاج الحلّيّ في شرح القانون الجزوليّ ، أوله :
« أحمد الله على نعمته . إلخ »

قال : « إن كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى بن أبي
موسى الجزوليّ ، وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم ، مستعصي على
الفهم ، مشتمل على لبّ الأدب ، مُنطو على كلام العرب ، متضمن
للنكات العربية التي خلامها أكثر شروح النحو ، ورأيت أكثر أهل عصرنا
ماثلين إلى حفظ ، ولكنهم يعجزون عن فهمه ، حتى ظن بعضهم به أنه
منطوق . أو أن أكثره منطوق ، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقيّ سوى
فصيل نزر في أوله ، وقد كنت أكثرت من تتبع أنفاظه فأقبلت على
شرحها . . . إلخ » .

وشرحها محمد بن علي بن الفخّار المالقيّ الحدّاميّ المتوفى سنة ٧٣٣ هـ ،
وشرحها الإمام ابن عصفور عليّ بن مؤمن الحضرميّ الإشبيليّ النحويّ ،
المتوفى ٦٦٩ هـ ، ولم يكمله وكملة تلميذه الشلوبيّين الصغير محمد بن عليّ
الأنصاريّ المالقيّ ، المتوفى في حدود سنة ٦٧٠ هـ ، وشرحها السيد عليّ
ابن ميمون المغربيّ . المتوفى سنة ٩١٧ هـ ، وشرحها أيضاً عز الدين
العجميّ المارندرائيّ المتوفى سنة . . . ، وشرحها الشيخ رضيّ الدين
إبراهيم بن جعفر الإربليّ ، وشمس الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن
الإربليّ المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (١)

(١) كشف الظنون (٢ : ١٨٠٠)

هكذا قدم صاحب كشف الظنون المقدمة الجزولية بهذا العدد الضخم من الشراح ، ولعل ما يثير الدهشة حقا إذا ما علمنا أن حجم المقدمة الجزولية لا يزيد على ثلاث وسبعين صفحة من الحجم المتوسط .

وبهني هنا في مجال الدراسة . لكتاب التوطئة أن أقارن بين التوطئة وشروح الشلوبين الأخرى من ناحية ، وبين شروح الشلوبين وبعض الشراح من ناحية أخرى .

فأول تلك الشروح للشلوبين هو :

(أ) شرح المقدمة الجزولية الصغير ، وهو يشابه في حجمه وعدد أوراقه التوطئة ، ويكاد يشابه التوطئة في كيفية ، حيث التزم فيه الشلوبين بنفس الخط الذي رسمه للتوطئة من ناحية الضغط والاختصار والاكتفاء بالشرح البسيط ما اقتضى الموقف ذلك ، ثم ضرب الأمثلة ، ثم وضع بعض الضوابط ، وأحيانا يعارض الجزولي ، كما سيأتي بإذن الله في الفصل الثاني في هذا الباب .
وهذا الشرح الصغير يقع في سبع ومائتين من الصفحات ، وهو مخط مكتوف تام الأول والآخر ، وقد جاء في مقدمته :

« بسم الله الرحمن الرحيم : سألتني بعض من يكثرُ عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي لأنه الذي أتى بها ، لا أنه الواضع لها على ما أخبر به رحمه الله من ذلك ، لكنه لم يعين لها واضعاً ، فنسبت إليه حواشٍ مبين ما أهم منها ، وستدرك ما عول صاحبها عليه من إسقاط مثلها وتقديم على ما تيسر ، مما أخذ وضعته منها ، فأسعفته فيما سألت ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلق بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه عليّ فرضيته ، وقرئ عليّ مقدمة ، فربما زدت فيه في أثناء قراءته مارأيت أنه لائق به وأحق أن يدخل به بين النوايا المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التوايف ، ولكن على قصد الجواهر ، ورأيت مع ذلك أن
(م ٦ - الشلوبين)

هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن نحتاج إليه ، وهو ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، والله تعالى سبحانه يجعل سعيينا فيه وفي غيره في ذاته ، وموصلا إلى مرضاته بمنه وفضله .

وقد وجدت خطأ في ترقيم صفحاته ، إلا أنه تام الأول والآخر ، وواضح الخط ، وهو منسوب بآخره بخط الشلوبين ، وقد جاء في آخره : « انبى والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما ، وشرف وكرم » .

« بسم الله الرحمن الرحيم

سمع طائفة من أول هذا الشرح من لفظ جامعه الشيخ الأستاذ الحافظ الأجل العلم الأوحيد أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، أدام الله كرامته ووفقه الله ، وناولته سائرته ، وأباح له التحديث عنه وبه وسائر مجموعاته ومروياته على شرط ذلك .

« وكتب بإشبيلية «حرمها الله» في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة ، والحمد لله حق حمده .

وتحت هذا كتب الشلوبين بخط يده : المكتوب فوق هذا صحيح ، وكتب عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي في ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة . تم : شهادة الحسن بن عبد الله السلوقي .

• • •

أما الشرح الثاني للشلوبيني فهو

(ب) الشرح الكبير للجزؤية :

وتحت يدي من هذا الشرح نسختان، إحداهما ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدار العربية ، تحت رقم (١٠٢) نحو، وقد صورته وكبرته إلا أنني وجدته ناقصاً من أوله وغير واضح الكتابة في بعض مواضع منه ، ومطموس الكتابة في الآخر .

أما النسخة الثانية فقد حصلت عليها من المغرب (١) . وهي تحمل رقم : ٦٢٢ ، وعدد صفحاتها : ٣٨٩ صفحة ، وهي مؤتقة في أولها غير مؤرخة ، صحيحة البداية . وقد أوضح الشلوبيني نفسه الغرض من تأليفها فقال :

« حم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً » .

قال الشيخ الأستاذ النحوي الغوي الأديب العالم الإمام أبو علي عمر ابن محمد بن عمر بن عبد الله الأردني ، الأشهر بالشلوبيني :

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، وأعلى آلائه ظهوراً نعمة الإسلام ، التي نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسروراً ، حمداً يكون إلى . . . (٢) ، وإلى العفو عما اقترفته سياً كبيراً ، وصلواته على محمد لمبعوث بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وصلى الله عليه وعلى أهله . . . (٢) هذا الكتاب أعني بهذه الزيادة التي زدتها

(١) الملكة المغربية بالخرافة العامة للكتب والمسندات ، مقتنيات الزاوية الحمزاوية بالمغرب الرباط : ١٩٦٢ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) غير مقروءة .

فيه . . . (٢) وأذكر أسبابها ، أن استأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذا كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخرأ من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممدودة الأبحاث ولا مذكورة الأسباب في الغالب .

وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لاستيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ، ومد الإطنا ببالذكر والتوجيه والأسباب ، فأجبتهم في ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المعنى على ما خرج من تلك النسخة عن غير مستوفى بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فعليه تعالى أن يعيننا من ذلك على ما نؤويه ، ولأن يجعل تصرفاتنا خالصة لوجهه بمنته .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إن مقصد النحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب . . . إلخ .

• • •

ومن هذه المقدمة التي كتبها الشلوبيني يتضح السبب الرئيسي والغاية من وضع هذا الشرح ، وهو التوسع فيما أوجز فيه الشرح الصغير ، وإيضاح ما أبهم هناك ، ونحن إذا تصورنا حجم الشرحين كمأ ، والفارق الكبير بين عدد الصفحات ، يمكننا أن ندرك الفرق بين الشرحين :

ويهنئ هنا أن أقارن بين هذين الشرحين من ناحية ، والتوطئة من ناحية أخرى ، وذلك في نماذج قصيرة ، حرصت على أن تتضمن بعض الشواهد :

(١) بطورة الحروف .

فمثلاً يقول الشلوبيني في شرح المقدمة الجزولية الصغير (١) ، في معرض حديثه من الجوازم ، بعد أن يتحدث عن عمل الفعل عند تأخره أو تقدمه :

فإذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع عمل ، لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقدير ، فلو قلنا : إنه مجزوم الوضع لأدى ذلك إلى تقديم المجزوم على الجازم ، فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده ، على ما قدمناه ، وعلى « إن قام زيد أقوم » قول زهير :

وإن أتاه خليل يومَ مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حريمٌ
وقول الآخر :

وإن يَعدوا لا يأمنون اقترابه تشوُّف أهل الغائب المُتَنظِّرِ

ولا يصح ذلك التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير في قولك : إن يقيم زيد أقم ، فلا يجوز هنا الرفع في « أقم » ، لأنه لا يصح أن تقول : أقوم إن يقيم زيد ، على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين ، إذا كانا مضارعين : إنه يجب العمل فيهما ، أي ، يجب أن يكون ظاهراً ، وقد جاء في ضرورة الشعر على : إن يقيم زيد أقوم ، بالرفع ، قال :

يا أقرعَ بن حابسِ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ بصرع أخوك تُصرعُ

وقوله (٢) : والجواب إما بالفعل ، يريد بالفعل : الفعل المجزوم انقضاء ، إن كان مضارعاً ، أو موضعاً ، إن كان ماضياً ، مع ما اتصل به كل واحد

(١) شرح المقدمة الجزولية (ص : ٣٤) .

(٢) أي صاحب المقدمة .

منهما من معمولاته . ويريد بالفاء : الفاء وما تدخل عليه ، وكذلك مراده بإدائه ، وإلا فكل واحد من الفعل ، والفاء ، وإذا ، لا يكون وحده جواباً .

وقوله : وتلزم الفاء مع الحملة الاسمية مطلقاً ، يريد طلبية كانت أو غير طلبية ، فالطلبية كقولك : إن قام زيد فهل فعمره قائم ، وغير الطلبية كقولك : إن قام زيد فعمره قائم ، وقول الشاعر .

• من بفعل الحسنات الله يشكرها (١) •

حذفت فيه الفاء ضرورة .

أما التوطئة فلإننا حين نقابل بينها وبين الشرح الصغير في هذا الفصل على سبيل المثال فلإننا سوف نجد يكرر ما قاله في الشرح مع بعض الاختلاف في الترتيب وزيادة بعض الأمثلة ، فيقول مثلاً في نفس الموضع من التوطئة (٢) :

والفعلان المقتضيان في هذا الباب أن يكونا مضارعين ، ظهور العمل فيهما إن لم يمنع ذلك بناء طارئ ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو إن يتم فأقوم ، ولا يجوز الرفع دون فاء إلا في الضرورة ، نحو :

• إنك إن يُصْرَع أخوك تُصْرَعُ •

رفع لمكان قوله قبله :

• يا أقرع بن حابس يا أقرع •

وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . فلا يظهر عمل الجازم ، لعدم المسوغ ، لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ،

(١) تامة :

• والشر بالشر عند الله مثلاً •

• راجت لعبد الله بن حسان بن ثابت . (حاشية الصبان على الأشواق : ٤ : ٢٠) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

ولما أن يكونا ماضياً ومضارعاً ، فيجب العمل في المضارع إن تقدم ،
نحو : إن يقيم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه
الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكْدِرِي بَسِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَابِينَ حَلَقِهِ وَالْوَرِيدِ (١)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر بل يجوز فيه الجزم على الجواب
والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يقيم عمرو ، ويجوز : يقوم
عمرو ، وعليه أنشدوا :

وإن أناه خليلٌ يوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حريمٌ
وقوله :

وإن يبعدوا إلا يأمنون اقترابه تشوف أهل الغائب المنتظر

ولا يجوز فيهما إذا كانا مضارعين . إلا الجزم ، على ما تقدم ، من
نحو : إن يقيم زيد يقيم عمرو ، ولا يجوز رفع الثاني على نية التقديم ،
لأنه لا يجوز أن تقول : يقوم عمرو إن يقيم زيد ، لأنك إذا قلت ذلك
كان جواب الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقيم عمرو ،
ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما
يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد
إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ،
ولا تقول : إن تفعل ، والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم . أو بما يقوم
مقامه ، وهو الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ،
نحو (وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْسِنُونَ) (١) .

(١) البيت لأبي زيد الطائي (الديوان : ٥٩) .

(٢) سورة الروم : ٣٦ .

وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا سواء كان فيها طلب ، نحو :
إن قام زيد فالله يغفر له ، وإن قام زيد فهل عمرو قائم ؟ أو لم
يكن ، نحو :

إن قام زيد فعمرو قائم ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

• • •

وهكذا ، فإننا بنظرة عاجلة نستطيع أن نرى التشابه الكبير بين التوطئة
والشرح الصغير في الأسلوب وفي التشابه في كثير من الأمثلة ، إلا أنها
تزيد أحيانا ، أعني الأمثلة في التوطئة ، وهي زيادة مطردة في جميع
الأبواب ، ولعل هذا مما يساعدنا على القول بأن التوطئة جاءت بعد
الشرح الصغير من الناحية الزمنية .

وإذا نحز وضعنا التوطئة والشرح الكبير في الميزان فإننا سوف نلاحظ
أن الشلوبيني قد أكمل ما أوجزه في التوطئة ، وأسهب في كثير من النقط
التي اختصرها في التوطئة ، وبكفى أن أقارن بين عدد من صفحات الأبواب
في الشرحين ليتضح الفرق الكبير بين النصين :

فثلا يقع فصل حروف الجر في التوطئة في ثمان ورقات ، أما في
الشرح الكبير فقد أسهب فيه وشرحه في تسع عشرة ورقة .

وباب التعميم يحتل من التوطئة ورقتين ، بينما هو في الشرح الكبير في
ثمان ورقات ، وكذلك نائب الفاعل ، هو في التوطئة في ورقتين في الشرح
الكبير في خمس ورقات ، وقد أنجز الشلوبيني في الشرح الكبير ما وعد به
في مقدمته حينها قال :

وإنه وضعه لاستيفاء المسائل المذكورة في الشرح ، ومد الإطنا ببالذكر والتوجهات والأسباب . ولعل هذا من ناحية أخرى لتأبالوصف الزمى فى مجال المقارنة بين الشرحين .

• • •

(ج) قد رأينا فيما أسلفنا أن كشف الظنون قد ذكر شراحاً كثيراً يرُبون على العشرة (١) ، ويكفينا هنا ، أن آخذ واحداً منهم نموذجاً للمقارنة بين شرحه وكتاب التوطئة ، وهو :

اللورقى القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى المرعى الإمام أبو محمد اللورقى النهوى (١) .

قال الذهبى :

« صنف شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وشرح الجزولية » (٢) .

وقد رأيت شرحه على المقدمة الجزولية الذى سماه : المباحث الكاملة على المقدمة الجزولية ، وهو يقع فى مجلدين كبيرين ، تحت رقم ٢٦٦ نحو ، بدار الكتب القومية بالقاهرة .

وقد دلل فيه اللورق على سعة اطلاعه وغزير علمه ، وقد ضمنه كثيراً من آراء الشلوبيين ، حتى إنه من كثرة ترديده للشلوبيين اعتاد أن يضع حرف الشين بدلاً من ذكر اسمه كاملاً .

وسوف أورد هنا نصين أحدهما أشار فيه صراحة إلى أنه نقل عن الشلوبيين ، والآخر لم يشرفه إلى ذلك ، ولكنه واضح وضوح الشمس للعيان .

(١) بنية الوعاة (٢ : ٢٥٠) .

(٢) بنية الوعاة (٢ : ٢٥٠) .

يقول اللّورى :

« قال ابن السراج : اعلم أن لحرف الجزاء ثلاثة أحوال : حال يظهر فيها ، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه ، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه ، ويكون في الكلام دليل عليه ، فأما الأول الذى هو حرف الجزاء ، فإنّ ، والخفيفة ، ويقال لها : أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتى آتلك ، ولا بد للشرط من الجزاء ، كما أنه لا بد للمبتدأ من الخبر .

قال : وأما الثانى فإن يقع موقع الحرف اسم ، وقد ذكرنا أن الاسم الواقع موقعه يكون ظرفاً وغير ظرف .

وأما الذى يحذف فيه حرف الجزاء ، وهو القسم الثالث ، وذلك إذا كان الفعل جواً للأمر والنهى إلى آخرها ، تقول : ائتنى آتلك ، والتأويل : ائتنى فإنك أن ائتنى آتلك ، أمثلة الباقى سهلة فعليك بتمثيلها (١) .

وفى نفس الموضع ونفس المعنى ، يحدثنا الشلوينى فى التوطئة ، فيقول . « فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم تدخل « إن » على الماضى فيه تقديراً ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه ليس بمعنى الاستقبال ، بذلك على ذلك عمله فى ظرف الزمان الماضى ، وإنما هو على تقدير . إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى : إن تكن ممن اتصف بهذه الصفة أمس ، أى : إن يثبت فيما يستقبل كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً : وهذا مذهب أبى بكر السراج ، (٢) .

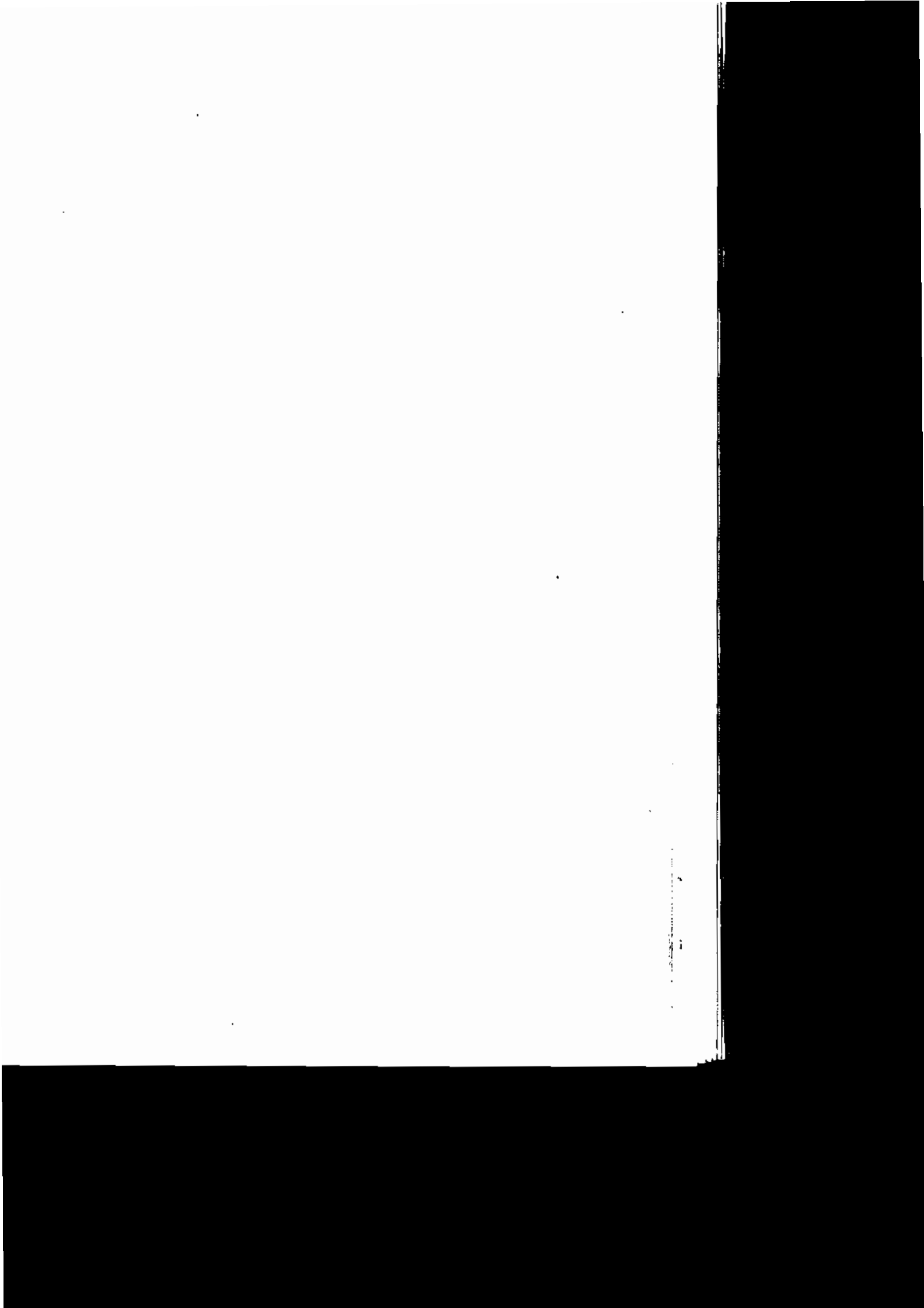
وفى مكان آخر يقول اللّورى :

(١) المباحث الكاملية (١ : ١٠٠ ، أ) .
(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

وقال الشلوبيين : قوله : وبنعت به العلم والمضاف إلى المعرفة . يعني المضاف الذي هو مساو له أو دونه ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا بنعت باسم الإشارة ، وكان حقه ، إن كان أراد هذا المعنى ، أن يصرح به ولا يكلف الناس أن يعملوا كلامه على التأويل ، وإن قال : إن هذا معلوم من صناعة النحو ، قبل له : فالذي يعرف صناعة النحو يستغنى عن كتابك ، (١) .

ولعلني بهذه المقارنة البسيطة قد استطعت أن ألقى بعض الضوء على جهود الشلوبيين وأثره بين شراح المقدمة الجزولية ، ثم لعلني بعد ذلك قد استطعت بهذه السجالة أن أبرز ما للشلوبيين من أفضل على فك رموز المقدمة الجزولية .

(١) المباحث الكاملة (١ : ١٦٥ ، ب) .



الفصل الثاني

بن التوطئة والمقدمة الجزولية وما افادته التوطئة

لقد عقدت هذا الفصل للموازنة بين المقدمة الجزولية والتوطئة ، لكي نقف على مدى ما قدمه للشلوبيني من خدمة للنحو والنحويين ، ولكي أستكمل جوانب الموضوع في دراستي هذه ، وبالتالي أقف من مصدر يشرف من مكان عال للحكم على ما افادته التوطئة من جديد في حقل النحو ، فلقد كان هناك اختلاف شكلي واختلاف موضوعي .

أما الاختلاف من الناحية الشكلية فهو في صورة نقل الأبواب تأخيراً أو تقدماً ، كما فعل الشلوبيني في باب : نعم وبشئ ، فجعلهما بعد التحذير في حين هذا في المقدمة آخر الكتاب بعد الحروف العربية :

وكذلك باب الإدغام ، كان ترتيبه بعد الإماله في المقدمة ، في حين هو في التوطئة قبل الآخر بياب :

وقد عقد الجزولي أبواباً للمفعول معه ، والمفعول ، والحكاية ، في حين ضمها الشلوبيني تحت باب « المفعول » .

وكذلك ظرفاً الزمان والمكان ، هما مستقلان بياب في المقدمة ، في حين لم يُفرد الشلوبيني لهما باباً .

هذا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فالخصم فيما يلي :

١ - لم يشأ الشلوبيني أن يشق على الدارس في بعض المسائل التي رأى أن الجزولي قد وفّأها حقها من ناحية الشرح ، فكان دوره هنا ناقلاً

فقط ، وقد تكرر هذا النقل في أكثر من باب ، ولعل النقل الحر في يتضح
في باب حروف ، التصديق ، كمثل :

يقول الجزولي :

« من حروف التصديق والإيجاب : نعم ، وهي كتصديق ما قبلها مطلقاً ،
ومنها : بلى ، وهي إيجاب بعد النفي ، عارياً من حروف الاستفهام كان
أو مقروناً بها .

قال الجوهري : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ، وربما
ناقضتها « نعم » ، فإذا قال لك : أليس لي عندك ودعة ؟ فقولك : نعم ،
تصديق له ، وبلى : تكذيب له .

ومنها ، أجل ، وهي تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن من «نعم»
في الخبر . حكاه الجوهري .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش : إن « إن » بمعنى : نعم ، في قوله :
فقلت إنه ، إنما يريد تأويله ، لا أنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان
ما يعلن ، فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : إي ، تقول ، إذ قال المستخبر : هل كان كذا ؟ إي وربي ،
وإي والله :

ومنها : جبر ، عند بعضهم ، وعند الجوهري : هي قسم ، ومعناها :
حقاً . وقال لنا أبو محمد : الدليل على أنها اسم التنوين ، وأنشدنا :

وقائلةٍ أَسِمْتَ فقلتُ جَبْرٌ أَسَى إِنِّي من ذاكَ لِرَّه (١)

(١) المقننة الجزولية (ص : ٧٢) .

وإذا نحن قابلنا بينه وبين الشَّلوبيني في نفس الباب نجده يقول (١) :
« من حروف التصديق : نعم ، وهي لتصديق ما قبلها .
ومنها : بلى ، وهي لإيجاب التنفي عارياً من حروف الاستفهام كان أو
مقروناً بها .

قال الجوهري : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للتنفي ،
وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لي عندك وديعة ؟ فتقولك
له : نعم ، تصديقاً له ، وبلى ، تكديماً له .

ومنها : أجل ، وهي تصديق لما قبلها .
قال الأخفش : نعم ، أحسن منها في الاستخيار وهي أحسن من
« نعم » في الخبر . حكاه الجوهري .

ومنها : إن . بمعنى : نعم .
قال أبرعبيدة : قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، في قوله :
فقلت إنه (إنما يريد تأويله) لأنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان
ما يعلن إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : أي ، تقول إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟ : أي وربى ،
وأي والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم : وعنا الجوهري : هي قسم ومعناها :
حقنا ، قال لنا أبو محمد : والدليل على أنها اسم : التنوين وأنشدوا .

وقائلة أسيتاً فقلت جبرٌ أسيٌ إنني من ذلك إنته (٢)
٢ - ويتوسع الشَّلوبيني قليلاً فيضرب الأمثلة بجانب النقل في بعض
الأحيان ، يقول الجَزولي في باب الأفعال :

« الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع كفعل ، ومستقبل

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ، كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقرينة
تزيله عما وُضع له ، والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي
دون نفظه ، وأوهما : لو ، وربما ، وقرينة تختصه للحال ، وهي :
الآن ، أو ما في معناها ، وقرائن تختصه للاستقبال ، وهي : لام الأمر ، والدعاء ،
ولا ، في النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا ، في النفي ، ونونا التوكيد ،
وحرفا التنفيس (١) .

ويجىء الشلوبينى فى التوطئة فيقول :

« الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام :

ماض بالوضع ، كفعل ، ومستقبل بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ،
كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقرينة تزيله عما وُضع له ، من ذلك مابقى
على معناه من الأمر ، استظهاراً على مثل قولك : أحسن بزيد ، إذ معناه
كعنى قولك : حسن زيد جداً . »

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الماضي ، وهي : ربما ،
نحو : ربما يقوم ، ولو ، نحو : لو يقوم زيد ، ولم ، ولما ، الجازمتان ، نحو :
لم يقم زيد ، ولما يقم زيد ، فى النفى أيضاً .

وقرائن تختصه إلى الحال ، وهي : الآن ، وما فى معناها ، من نحو :
عند الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت على أوضاعها ولم يتجاوز فيها بأن
مراد بها تقريب المستقبل من الحال ، كقوله : []

• سأسعى الآن إذ بلغت أناها •

ويجىء مجراها فى تخليصها للحال : لام الابتداء ، فى الإيجاب ، نحو :
إن زيدا ليقوم (٢) .

(١) المقدمة الجزوية (ص : ١٢) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

٣ - وأحياناً كثيرة يسهب في الشرح وبطيل ما اقتضت ذلك الإطالة .
فتثلاً يقول الجزولي في معرض حديثه عن نواصب الفعل :

« لن » لنفى (سيفعل) ، وجواز تقديم معمولها عليها يدل على أنها ليست مركبة من (لا) و(أن) .

و« إذن » ، لها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط : وأن تتأخر .
فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت ، وإذا أريد به الاستقبال أهملت .

وإذا توسطت وأذقر ما بعدها إلى ما قبلها ، مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر ، وبين الشرط والجزاء ، وبين القسم والجواب ، ألغيت .
وإذا تقدمها وأو العطف حاز فيه الأمران ، على اختلاف التأويلين .
وإذا تأخرت ألغيت .

و« كى » إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصب ، وإذا دخل عليها اللام كانت ناصبه بنفسها ، ومعناها معنى « أن » (١) .

ويجىء « الشلوبينى » فيشرح وبطيل فيقول :

« لن » ، لنفى (سيفعل) ، وتقديم معمول معمولها ، وهو : زيد ، في قولك : زيداً لن أضرب ، يُقَوَّى أنها ليست مركبة من (لا) ، و(أن) ، إذ لو كانت مركبة منهما لكان قهيناً بأن يدلوا على التركيب بمنع التقديم .
و« إذن » حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه معنى قولك : إن تزرنى أكرمك ، فذلك قبل فيه جواب وجزاء ، ولها ثلاثة أحوال :

(١) المقدمة الجزولية

أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك لمن يحدث ، وقد ظنت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال عملت في الغالب ، نحو قولك : إذن أكرمك ، جواباً لمن قال : أزورك ، وقد حكى إلغازها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها ، مثل أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك ، وبين الشرط والجزاء ، نحو : إن تزرنى إذن أزورك . وبين القسم والجواب ، نحو ، والله إذن لا أفعل ، ألغيت ، ونحو قوله :

لا تشركنى فيهم شيطيراً

إنى إذن أهلك أو أطيرا

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : لئنى لأحتمل ذلك ، ثم ابتداء فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو قوله تعالى : (وإذن لا يلبثون خلافاً لقليل) (١) و (فإذن لا يؤتون الناس نقيراً) (٢) . على مراعاة التصدر قبل الربط ، أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، فى جواب من قال : أزورك .

وهكى ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لالتقيامها مقام غيرها ، والجارحة نحو جئت كى أتعلم ، لإمكان أن تكون كى بمعنى « أن » وبمعنى « اللام » .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : جئت لكى

(١) سورة الإسراء : ٧٦

(٢) سورة النساء : ٥٣

أتعلم لأنها لا تقدر هنا بأن (١) .

ويقول الجزولي في باب النعت :

والنعت يجاء به للفرق بين المشتركين في الاسم ، وربما جىء به توكيداً ، وربما لهجراً المدح أو الذم في الاسم : وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، أو لما هو من سببه أو ملابسه ، ومشتقاً أو في حكمه ، ومطابقاً للمنعوت في الإعراب وفيما له من التعريف أو التنكير ، فإن كان له ، لالشيء من سببه ، يتبعه فيما له من الإعراب ومن الأفراد أو الثنية أو الجمع أو التأنيث والتذكير لفظاً ومعنى ، فإن كان لشيء من سببه لم يلزم متابعتها له ، إلا في الإعراب والتنكير لفظاً والتعريف معنى . والمشتق هو ما يبنى من المصدر وما في معناه ، وهو ما رادف ما يبنى من المصدر وليس به (٢) .

ويجىء الشلوبيني فيشرح ويضرب الأمثلة ويسهب فيقول في نفس الباب : والنعت يجاء به للفرق بين المشتركين بالاسم ، كزيد العاقل ، وربما جىء به توكيداً ، نحو (كنفخة واحدة) (٣) . وربما كان لهجراً المدح ، نحو : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، أو الذم ، نحو : فعل ذلك إبليس العيين ، أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس ، إذا كان الاسم الذي كنى بفلان عنه غير مشترك ، وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، نحو مررت بزيد الظريف ، أو لشيء من سببه ، نحو : مررت بزيد الظريف أبوه ، ومشتقاً ، نحو ما تقدم ، أو في حكمه . نحو : يزيد القرشي التميمي ، لأنه في معنى المنسوب إلى قريش وإلى تميم . فأما قولهم في : جاء هذا الرجل ، في أن «الرجل» فيه نعت ، فإنما هو من المجاز والتشبيه ، لأنه نعت على الحقيقة ، ووجه الشبه به أنه بيان لما قبله ، لا يجوز فصله منه بشيء ، ولذلك

(١) النونية (فهرست الكتاب) .

(٢) المقدمة الجزولية (ص : ٢٠)

(٣) سورة الحا

منها فيه جمع المتبوع وتفريق التابع في نحو قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه في غيره ، نحو : مررت برجلين مسلم وكافر ، فأشبه هذا الذي بين المسم في هذا النعت ، من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد ، وتابعا له ، كما كان النعت بياناً لما قبله وهو معه كالشيء الواحد ، وتابعا له ، ولا ينبغي أن يقال فيه إنه عطف بيان غير مشبه بالنعت ، لما ذكرناه ، وللنعت شرط ثالث . وهو أن يكون مطابقا للمنهوت فيما نه من الإعراب ، وفيها له من التعريف والتكبير ، فإن كان له شيء من سببه زاد إلى ذلك مطابقته له في الإفراد والتثنية ، أو الجمع والتأنيث والتذكير ، في غالب الأمر . وقلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانع ، من ذلك الصفات ، نحو : مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، وبرجال أفضل من ذلك ، فأما قولهم امرأة حائض ، وقتيل . وصبور ، وشكور ، ومعطار ، ومذكار ، فليس من هذا ، ولكنه نعت غيره إلى الأصل لامرأة بالحمل ، على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير خارج عنه .

وانشقت ما بنى من المصدر ، كالظريف وما في معناه ، وهو ما رادف ما بنى من المصدر وليس به ، كالقرشي والتميمي ، لأنهما مرادفان للمنسوب إلى قريش وإلى تميم ، وليسا بمنبيين من المصدر ، كالمعز وإلى قريش وإلى تميم (١) .

٤ - وهو أحياناً يوافقته ويتنصر لربيه : فيقول مثلاً في معرض حديثه عن الكلام وما يتألف منه :

« قاسم المتسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ، كقولنا : الحيوان جامد ومائع » وقول أبي القاسم (٢) : أقسام الكلام . ليس من شيء من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشيء إلى مواد التي منها يكون ،

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) الزجاجي .

وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام (١) .

هـ - وأحياناً يخالفه بل يغلطه ، فيقول مثلاً بعد أن تحدث عما لا يجمع جمع مؤنث سالم :

« ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بغير هاء . نحو : رجل شكور ، وامرأة شكور ، ولامن الخاصة بالمؤنث بغير هاء ، نحو : طالق ، من الطلاق ، وحائض ، لأن هذين النوعين جاربان في التأويل على مذكر ، فلا يجمعان جمع المؤنث .

« وكان ينبغي ألا تذكر هذين النوعين في هذا الباب لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أو همتا منهما من هذا الباب ، ولذلك بينا فيه أنهما ليسا منه ، إن نقل شيء من ذلك ، إلا أن يكون جملأ مؤنث ، جمع بالألف والتاء (٢) .

ويقول الشلوبيني في مكان آخر :

« وإذا ضمنت الأول من الاسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، من نحو : يازيد زيد عمر ، نصبت الثاني من وجه عطف البيان والبدل والذمت ، بتأويل الاختصاص والنداء المستأنف ، وإضمار « أعني » ، وإذا نصبته كقولك : يازيد زيد عمر ، فعلى أنه منادى مضاف ، على تأويلين :

إما إلى محذوف دل عايه ما أضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة ، على وجهين ، على التوكيد اللفظي ، وعلى النداء المستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « لك تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة »

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

غفلة منه (١)

ويغلظه فيقول في معرض حديثهم عن اسم الفعل (٢) :

وذكر المؤلف في الحملة « هات » ، أى : أعط ، وهذا ليس من هذا الباب . وذكره فيه غلط من الواضح ، وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به ، في قوله :

فقلت لها هاتى (٣) . . .

وفي قوله سبحانه : (قل هاتوا برهانكم) (٤)

. . .

بعد هذه المقارنة أصل الإللى : ماذا تفيده التوطئة في النحو من جديد؟

فلقد رأينا من خلال هذه المقارنة بين التوطئة والمقدمة الجزولية كيف حاول الشلوبين ، ألا يشق على الدارس بالإطالة ، فضمغ شرحه وأوجزه ، وضمته كل ما يريد الدارس من معرفة في أبواب النحو عامة ، وهو مع هذا لم ييخل في الاستشهاد ما اقتضاه الاستشهاد ، محاولاً إزاحة الإبهام عن كل ما ورد في المقدمة .

فجاء كتابه التوطئة دسماً مع إيجازه ، مشعباً لهم الدارسين ، بل مرجعاً للمتخصصين .

وهذا المؤلف في حقيقته ما هو إلا شرح للمقدمة الجزولية المسماة

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) البيت :

ترى زطرافانا في أسرتها وردا

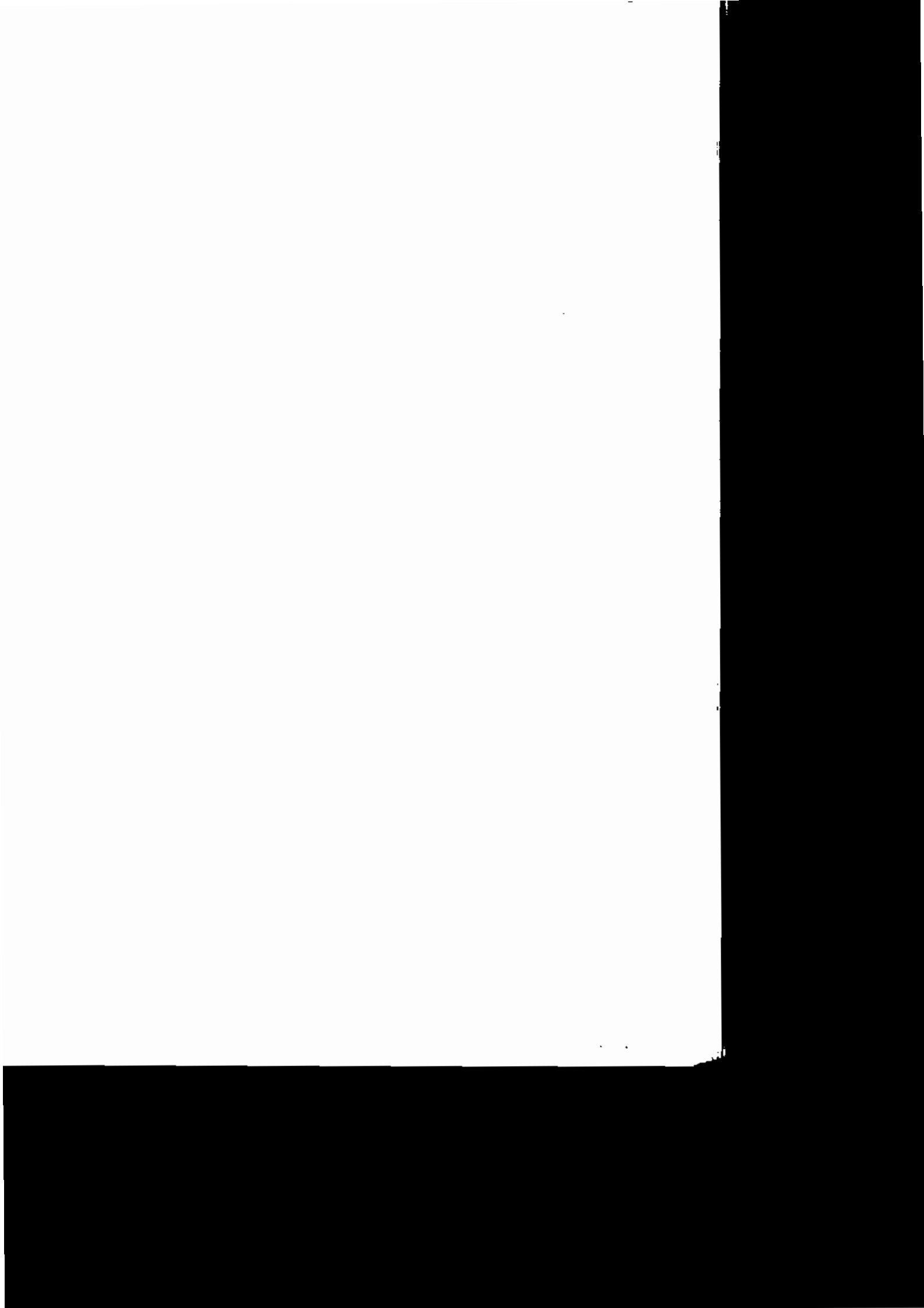
فقلت لها هاتى تقالت برامة

وهو مجهول القائل (شرح المفصل : ٤٤ : ٤٤)

(٤) سورة الأنبياء : ٢٤

بالقانون والتي يعتبرها كثير من النحاة رموزا وإشارات، ويعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها، وقد قال بعضهم: ليس فيها نحو إنما هي منطق، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها.

وهذه المقدمة ألفها أبو موسى الخزولي، وشرحها اثنا عشر شارحا، منهم الشلوبيني: الذي شرحها في ثلاثة شروح، سمي الأول: الشرح الصغير، والثاني: الشرح الكبير، ثم التوطئة موضوع هذا البحث:



الفصل الثالث

المهج العام للتحقيق ، ووصف نسخة الكتاب

(أ) المهج العام للتحقيق

بعد بحث طويل ، جاوز المكتبات العربية إلى فهارس المكتبات الأجنبية ، اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة ، وهي الموجودة في دار الكتب القومية بالقاهرة ، تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور ، فلم أعر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب ، والحقيقة ، أن اليم لم يعثر عليها وليس فيها من القص ما يضطر المحقق إلى الإحجام عنها ، فهي تامة واضحة ، ومثبتة الأول ، والآخري في معظم كتب السير . وما شجعتني على المصنى في هذا السبيل وجود شرحين آخرين للشاويبي شرح بهما المقدمة الجزولية ، كما أسلفت ، أحدهما شرح صغير يوازي مجده وأبوابه التوطئة ، والآخري شرح كبير توسع فيه الشاويبي فبسط كثيراً من الآراء وناقشها بإسهاب وتطويل ، وقد جعلتهما مرجعين لي في دراستي هذه .

ولقد حاولت إلى جانبهما أن أرجع كثيراً إلى آراء الشاويبي المنتشرة في الكتب ، كالأشباه والنظائر للسيوطي ، ومعنى اللبيب لابن هشام ، ومعجم المواع ، وغيرها .

ولما كانت الغاية من تحقيق النصوص ، إنما هي إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت جهداً غير يسير محاولاً إثبات النص كما ورد بكل دقة وأمانة وحيطة ورعاية ، وقد التزمت في التحقيق بما يلي :

١ - لم أتدخل في النص إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره كتاباً ، وذلك لوفيق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢ - صححت ألفاظاً وردت في النص مخالفة لقواعد النحو وأشرت إلى هذا التصحيح في الحاشية ، وبما شجعتني على ذلك أن النسخة لم تكن بخط مؤلفها ولا يعرف ناسخها ، وهو كثير الخطأ والغفلة على ما يبدو .

٣ - ضبطت الأعلام التي وردت في الكتاب وترجمت لها ، ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين ذكره أول مرة .

٤ - خرجت شواهد النص من آيات وأحاديث وشعر .

٥ - حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها في متن المخطوط .

• • • •

(ب) وصف النسخة

كتاب التوطئة في النحو : للشيخ أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشكوبيني الأزدي الإشبيلي النحوي ، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

نسخة تامة الأول والآخر بقلم معتاد بالمداد الأسود ، مجهولة الكاتب ، أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال الشيخ الجليل العالم الأوحد الفقيه الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي رضي الله عنه :

الحمد لله الذي تفضل علينا ونعم باب الكلام حقيقة لفظاً مركب وجوداً أو نية مفيداً بالوضع . . الخ » .

بأولها ثلاث ورقات مختلفة عن الأصل بقلم أحمد تيمور ، جاء بالصفحة الأولى من الورقات الثلاث : « مختصر أوله الحمد لله الذي تفضل علينا . . الخ » ذكر أنه رسمه : توطئة قوانين المقدمة ، كذا في كشف الظنون .

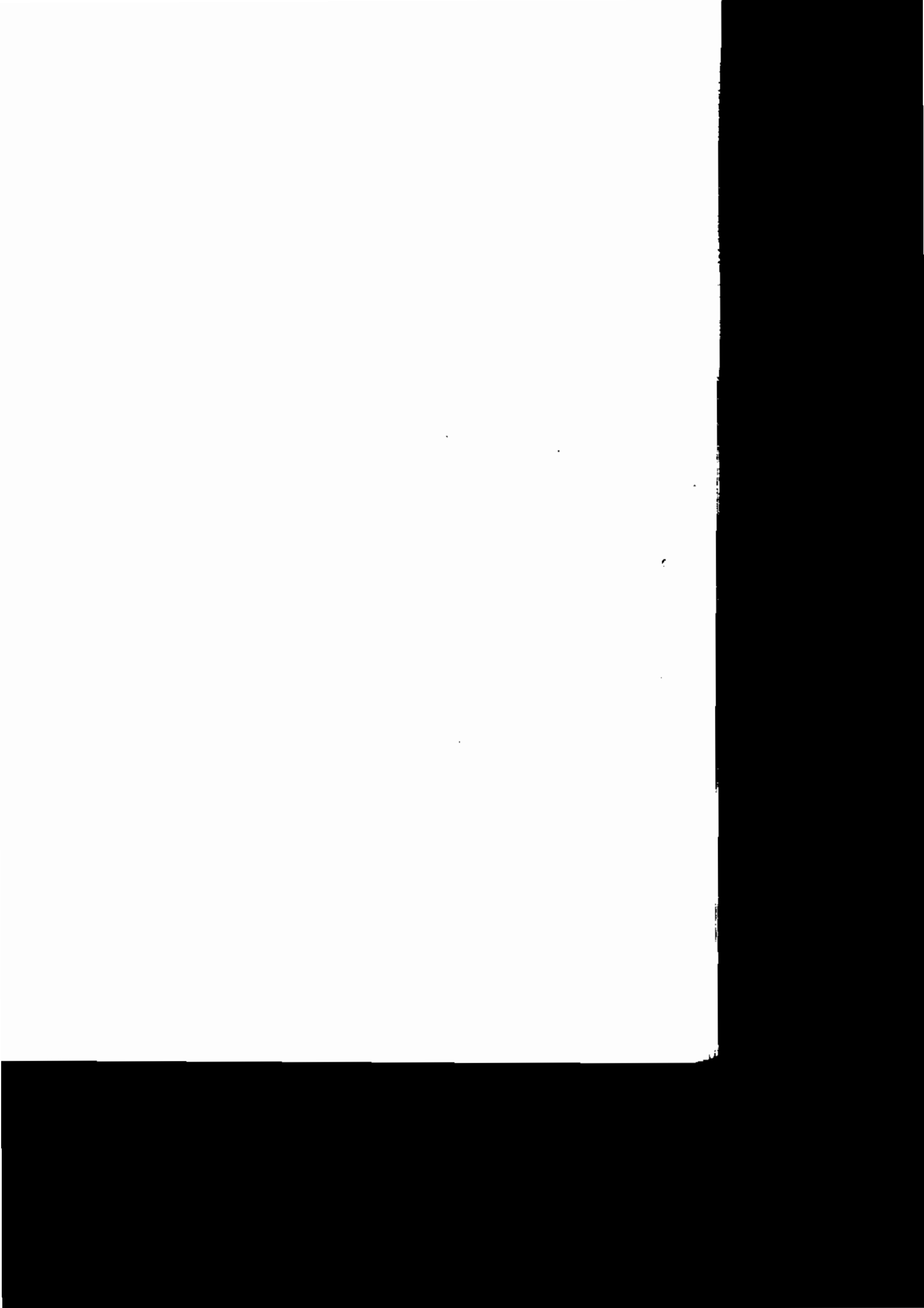
وفي باقي الورقات الثلاث فهرست شامل لأبواب المخطوط .

والخطوط به ترميم في بعض الصفحات الأولى ، وبه أكل أرضة في بعض الصفحات أيضاً .

ويحتوى تسعة وسبعين باباً ، وكلمة « باب » مكتوبة بالمداد الأحمر . وبالصفحة الأخيرة من المخطوط تمليكان لمن كانت في حوزتهما .

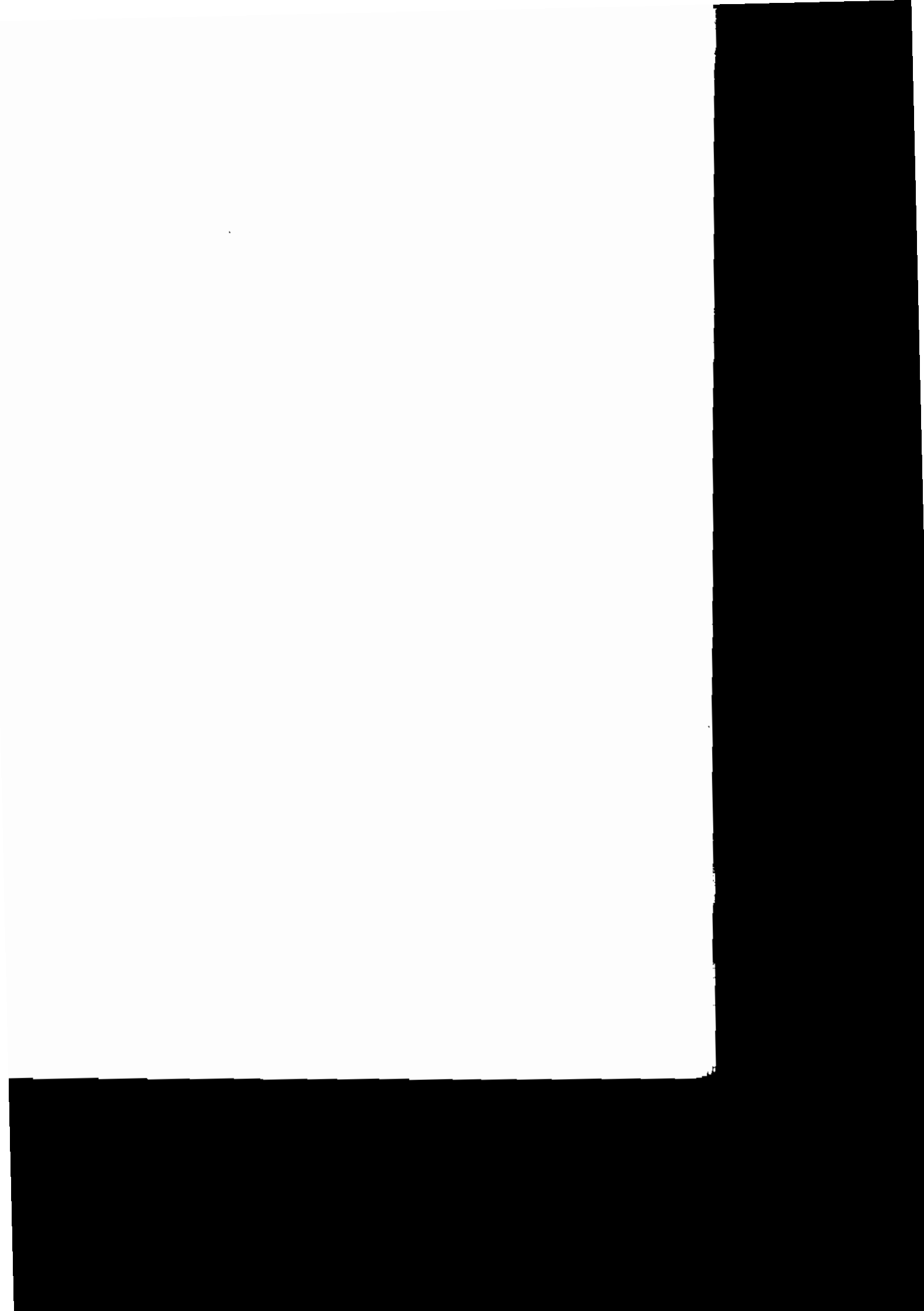
وهذا الكتاب هو أحد مؤلفات الأستاذ أبى على الشلوبينى الستة التى كتب لها البقاء ، بل هو أصلها لأنه تام الأول والآخر .

وهو نسخة فريدة فى العالم ، بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٢٦٨ نخوتيمور ، وتقع فى ٢٠٨ صفحة ، وتراوح عدد الكلمات بين سبع أو أربع عشر كلمة فى السطر الواحد ، ومسطرتها سبعة عشر سطرأه ومقاسها ١٩ × ١٣ .



القسم الثاني

النص وتعليقاته



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الحليل العالم الأواحد الفقيه الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر ابن عبد الله الأزدي، رضى الله عنه : الحمد لله الذى تفضل علينا وتمم ، فجعلنا من حملة من آمن وأسلم ، وعلمنا مما يوصل إليه مالم تكن نعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأكرم . وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان وسلم . وهذه الجملة التى رُسِمَت هنا توطئة قوانين المقدمة ، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة ، موصولا قرع ذلك بأصله فى اللفظ ، ميسراً بنظم ذلك كله كلاماً واحداً للحفظ . والله سبحانه هو المستعان ، وعليه الاعتماد والتكلان .

باب

الكلام وما يتألف منه

الكلام حقيقة : لفظ مركب ، وجوداً أو نية ، مفيداً بالوضع ،
كقولك : زيد قائم ، وعمرو جالس .

والمركب نية كقولك : قم ، واقعد ، وما يلحق بهذين من الإشارة
والكناية : أو الألفاظ المفردة ، كنعم ، وبلى ، فلئنا يلحق بهما مجازاً
لاحقيقة ، أو ما يُعبرَ بهذا عنه عند بعضهم .

إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثاني ، ان كان ذكروه من هذا
البعض صحيحاً .

وكل جنس قُسم إلى أنواعه حقيقة ، كقسمة الحيوان إلى إنسان
وبهيمة ، أو مجازاً ، كقولنا : هذا ، ونحن نُشير إلى نوع الطائر : وهذا ،
ونحن نُشير إلى نوع الإنسان ٣/ وهذا ، ونحن نُشير إلى نوع الفرس من
الحيوان .

أو إلى أشخاص أنواعه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا وهذا من
الحيوان ، أو كقولنا : الحيوان وهذا وهذا وهذا ، نُشير إلى إنسان
وفرس وطائر .

أو تنوع قسم إلى أشخاصه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا ، من البهيمة ،
أو كقولنا : البهيمة هذا وهذا ، تشير إلى فرس ، وطائر ، وهذا وهذا ،
من الإنسان ، أو الإنسان هذا وهذا ، تشير إلى زيد وعمرو .

فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ،
كقولنا : الحيوان جامد ومائع .

وقول أبي القاسم (١) : أقسام الكلام ، ، ليس من شئ من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشيء إلى مواد التي منها يكون ، وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام .

كل كلمة تدلّ على معنى في نفسها لا يُفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي اسم ، مثاله : زيد ، وعمرو .

وكل كلمة تدلّ على معنى في نفسها ويُفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي فعل ، كقام ، وقعد .

وكل كلمة تدلّ على معنى في غيرها لا في نفسها ، فهي حرف ، كمن ، إلا أن يُحمل على غيرها بِشَبْه من جهة المعنى والأحكام ، كالموصلات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، أو على الفعل من جهة الأحكام خاصة ، كليس ، وعسى .

ويجئ الحرف / ٤ / لمعنى في الاسم خاصة ، كالآلف واللام ، أو في الفعل خاصة ، كالسين ، وسوف ، أو رابطاً بين اسمين ، نحو : قام زيد وعمرو ، أو بين اسم وفعل ، نحو : مررت بزيد ، أو بين جملتين ، كقولنا : زيد قائم وعمرو جالس ، أو داخل في جملة تامة من أولها مُغَيَّراً لمعناها ، نحو : ما زيد قائم ، أو موكداً له ، نحو : إن زيدا قائم ، أو لاحقاً لها من آخرها لإبانة معنى فيها ، كزياده التأكيدية في قولك : يا زيدا ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، من نهاوند ، قدم بغداد وسمع من ابن السراج والأخفش ولازم الزجاج فنسب إليه : وسكن دمشق وانتفع الناس بعلمه . وله مؤلفات في النحو ، منها الجمل ، وفي الأدب وفي اللغة وغيرها ، توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٩ ، وقيل في ذي الحجة منها ، وقيل في رمضان سنة ٣٤٥ هـ (بنية الوعدة : ٢ : ٨٧ ، وانباء الرواه : ٢ : ١٦٠ ، وإشارة التعمين ورقة : ٢٦ ، وتاريخ ابن صاكر : ٢٣ : ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، وتلخيص ابن مکتوم : ١٠٤ ، ووفيات الأعيان : ١ : ٢٨٨ ، وكشف الظنون : ٤٨ : ١٦٤ ، ٣١٠ ، ٦٠٣ ، ١٦٢٥ ، وآنزهر : ٢ : ٤٢١ ، ٤٤٦ : ٤٤٨ ، والأعلام : ٤ : ٦٥) .

والاستغائة والتعجب ، في قولك فهما أيضاً : يا زيدا ، والإنكار ، كقولك إذا أنكرت على من قال « رأيت الأمير » : الأمير (١) ! أو لاحقاً لها في جملتها ، كقولك في الاستغائة : يا زيدا ، أو لاحقاً للكلمة لتذكّر ما بعدها ، كقولهم ، إذا أرادوا أن يقفوا على الألف واللام متذكّرين ، في مثل قولك : الرجل (٢) فعل كذا : إلى ، متذكّرين ، وفي مثل قولك : عندي سيف من صفته كذا (٣) : سيفي ، متذكّراً ، أو زائداً للتوكيد ، نحو (٤) (فيها رحمة من الله) (٥) .

الفعل يدل على المصدر بحروفه ، ولذلك لا تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم ، لم تختلف دلالاتها على القيام .

ويدلّ على الزمان بصيغته ، ولذلك تختلف دلالاته عليه عند تغير [هـ] صيغته ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم ، لأن دلالاتها على الزمان مختلفة .

وقد لا تختلف دلالاته على الزمان مع اختلاف صيغته لعارض يعرض ، نحو ، إن قمت قمت ، وإن تقم أقم .

(١) وانظر الكتاب لسبويه (١ : ٤٠٦ طبة بولاق) وشرح المفصل لابن يعيش (٩ : ٥٠)

(٢) جاء في شرح المفصل : فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكناً ، نحو لام المعرفة في : الغلام ، والرجل ، فتكسر اللام تشبيهاً لها بالقافية المجرورة : إذا وقع حرف رويها حرناً ساكناً صحيحاً ، نحو قوله : وكان قد . وكذلك كل ساكن وقفت عليه وتذكرت بعده كلاماً فإنك تكسره وتشبع كسرتة للاستطالة والتذكّر (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٣) حكى سبويه : « هذا سيفي ، يريد : هذا سيف حاد أو ماض ، أو نحوهما من الصفات ، فسي ومد متذكراً . وقال ابن يعيش نقلاً عن سبويه : سمعناهم يقولون إنه قدى وإل ، يعني في : قد فعل . وفي الألف واللام ، إذا تذكر الحارث ونحوه . وسمعنا من يوثق به يقول : هذا سيفي ، يريد : سيف من صفته كيت وكيت (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٤) يعني : ما ، في : « فيها » ، فهي مزيّدة للتوكيد والدليل على أن لينة ، صل الله عليه وسلم لهم ، ما كان إلا من الله برحمته . (الكشاف لزمخشري) .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٩ .

الفِعْل ، بفتح على المعنى الصادر عن الفاعل ، كمدلول القيام مثلا ،
وعلى اسمه ، وهو القيام ، وعلى قسم الاسم والحرف .

فالفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه ، لأن الأول هو المعنى
الصادر عن الفاعل ، والثانى هو اللفظ الذى هو قسم الاسم والحرف .

هذا قول بعضهم ، وبه قال المؤلف .

وقال غير هؤلاء : إن « الاسم » فى قوله : « وهو اسم الفعل » ،
موضوعٌ مَوْضِعَ المُسَمَّى ، والمعنى : وهو مُسَمَّى الفِعْل ، والمُرَاد بِمَسْمَى
الفعل : الحَدَثُ المُعْبَرُ عَنْهُ بِالفِعْل ؛ فيكون الفعل الثانى أيضا على هذا
التأويل هو غير الفعل الأول ، وهو اسم فى هذا التأويل ؛ كما هو فى التأويل
الأول ، والأظهر أن الفعل الأول هو الثانى بعينه ، نقوله فى باب التعدى :
« واعلم أن الأقوى تعدى الفِعْل إلى المصدر لأنه اسمه » ؛ والهاء ، عائدة
هناك على الفعل الذى يتعدى الى المصدر ، وهو قسم الاسم والحرف .

والاسم ؛ على هذا التأويل ، مُضَافٌ إلى الفِعْل ، على مَعْنَى إِصَافَةِ
أصل الشئ إلى فرعه ، كقولك / ٦ / تراب الإناء ، أى التراب الذى أخذ
منه ، فكذلك هذا ، أى إن المصدر هو الاسم الذى أخذ منه الفعل ، لأن
الفعل لم يؤخذ إلا من المصدر لا من غيره من الأسماء ، ويكون قوله بعد :
« والفعل مُشْتَقٌّ مِنْهُ » تأكيداً لهذا المعنى .

وهم يُجِيزُونَ عطف الشئ على ما هو هو فى المعنى ، إذا اختلف اللفظ
فيهما ، عند اعتنائهم بالمعنى وتوكيده .

فكذلك فعل أبو القاسم (١) هنا ، رأى التركب . - أعنى بالمعنى - فكترره .

(١) الزجاجى ، وقد سبقت ترجمته .

باب

[المعرب المبني]

الإعراب : تُحكّم في آخر الكلمة بوجهه العامل ، نحو قام زيد ،
وضربت زيدا ، ومررت بزيد .

وهو أجود من قول من قال : ان الإعراب : تغيّر آخر الكلمة لتغيّر
العوامل ، لأنّ ثمّ مُعربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة ،
كالمصادر ، والظروف غير المتمكنة غالباً ، أو عامل رفع خاصة ؛ كقولهم :
أبى الله ؛ في القسم .

إلا أن لقولهم وجهاً ، وهو حمّله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات
إلى الأقل .

وفائدته في الأصل : الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل من الفاعلية ،
والمفعولية ، والإضافة ، وقد تكون الدلالة على شبه ما حقه أن يُعرب ،
ولذلك أعرب المضارع .
وسياتي (١) .

وللبناء ، مثله في اللفظ وضمّه ، في إفادة المعنى .

والفرق بينهما لفظاً : انتفال / / الإعراب غالباً بالعوامل ؛ ولزوم
البناء ، نحو : رأيت الثّغر خمسةَ عَشَرَ ، وجاءني الرّجل قبلُ ، ومررت
بهؤلاءِ العقلاء ، ولم يقم .

وألقاب الإعراب مع عدم التجوّز أربعة : الرفع ، والنصب ،
والجر ، والتجزم ، وربما عبّر عن الجرّ بالخفض (٢) .

(١) انظر : باب معرفة علامات الإعراب . وهو الباب الثّالث .

(٢) الجرّ عند البصريين والخفض عند الكوفيّين .

والقَابُ البناء مع عدم التجوُّز أربعة : الضَّم ، والفتْح ، والكسر ،
والوقْف ، وربما عبَّر عنه بالسكون ، وقد مُثِّل بهما .

وأصل الإعراب للأسماء لأنها لا تتغير صيغتها لتغير معاني الإعراب
عليها ، وهي : الفاعلية ، والمنعولية ، والإضافة .

ولا تكون هذه المعاني أيضاً إلا في الأسماء ، فلم يكن الإعراب
إلا فيها .

وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمضارعته الاسم من وجهين : الإبهام
وضمماً ، في : رجل ، ويقوم ، والتخصيص بالحرف ، في : الرجل ،
وسيقوم .

والمُعرب من الكلِّيم : الاسم المتمكن ، وهو ما لم يعرض فيه شبه
الحرف ، والفعل المضارع ، إذا سلم مما يوجب بناءه ، وهو أحد نوني
التوكيد ، نحو : هل تضرين زيدا ، أو هل تضرين زيدا ، ونون جماعة
النسوة ، نحو : النساء يخرجن . ولم يخرجن ، ولن يخرجن .

ويشتركان من ألقاب الإعراب في الرفع ، نحو : زيد يركب ، وفي
النصب ، نحو : إن زيدا لن يقوم .

وينفرد الاسم منهما بالجر ، نحو : / ٨ / مرت بزيدا ، والفعل بالجزم
نحو : لم يقم .

وانفراد الاسم بالجر ، لأنه حُكِم من أحكام الأواخر بخصوص
بعوامل مخصوصة ، وتلك ليس لها وجود إلا في الأسماء .

ويُفهم من ذلك انفراد الفعل بالجزم .

التونين : نون ساكنة وصمًا زائدة ، تنحق الاسم بعد كماله ،
تفصله عما بعده .

وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته .

والفعل والحرف ليسا بأصليين ، فلا يدخلهما التنوين .

وكل اسم تعرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الجر والتنوين ،
نحو : أحمد .

وكل اسم تعرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين ،
نحو : كم .

والألِف واللام ، والنعت والتصغير ، احتيج إليها في الاسم لتختص
فتفيد الإخبار عنه ، والفعل والحرف لا يُخبر عنهما فلا يحتاج إلى
ذلك فيهما .

المنادى ، مفعول في المعنى ، والفعل والحرف لا يكون واحدٌ منهما
مفعولاً فلا يكون منادى .

التشبية : ضم واحد إلى مثله ، بشرط اتفاق اللفظين في الأكثر .
وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، فيما تحته معنى من الأسماء ، وما لا معنى
تحته ، ففائدتها فيه شفع الأفراد /٩/ بشرطها .

وأصلها العطف ، وعدل عن العطف إيجازاً ، ولا يصح إلا في :
الأشخاص ، نحو : زيد وزيد .

والأنواع ، نحو : زيت وزيت . وفي نوعين منه دون الأجناس ، نحو :
زيت ، إذا أريد به الجنس ، لأنه لا يوجد له جنس آخر هو زيت
يضم إليه .

ومدلولات الأفعال في أصل الوضع أجناس . فلم تكن فيها التشبية ،
كالم تكن في مدلولاتها .

ولم يُعتمد بما عرّض فيها عند التركيب في المعنى ، على أصلهم في عدم الاعتماد بالعارض .

وأما الحروف فغير مستقلة بأنفسها في إفادة معناها ، فأشبهت حروف الهجاء ، فلم يصح تثنيتها ، كما لم تثن حروف الهجاء .

الجمع : ضمّ واحد إلى أكثر منه ، بشرط اتفاق الألفاظ .

وفائدته : الدلالة على أكثر من اثنين .

وأمره كأمر التثنية في جميع ما ذكر فيها .

التذكير الشخصي : نحو تذكير رَجُل (١) ، من : قام رجل ، لا يكون إلا في الآحاد دون الأجناس ، نحو : رجل ، من قولك : رجل خَيْرٌ من امرأة .

ومدلولات الأفعال أجناس^٢ في أصل الوضع ، فلا يكون فيها تذكير شخصي ، كما لا يكون في مدلولاتها .

وأما الحروف فلعدم استقلالها بإفادة المعنى لم يكن لها مدخل في الوصف بتذكير أو غيره .

وكذلك القول في تنكير /١٠/ الآحاد ، نحو : رجل ، من : قام رجل . والقول في أفراد الآحاد (٢) .

الفاعل : مخبر عنه بفعله في المعنى ، نحو : قام زيد

والفعل والحرف لا يخبر عنهما ، فلا يكون واحد منهما فاعلا .

المبتدأ : مخبر عنه ، نحو : زيد قائم

فلا يكون الفعل والحرف مُستدأين

(١) الأصل : « زيد ورجل »

(٢) عبارة القانون (ص : ٥٠) « الأفراد الذي تنفرد به الأسماء هو أفراد الأشخاص

والأسماء لا الأجناس » .

المفعولية : لا يصح معناها في الفعل ولا الحرف ، نحو : ضربت زيدا ،
فلا يكون واحد منهما مفعولا •
التصرف : اختلاف الأبنية للأزمنة ، نحو : قام ، ويقوم ، وقَم .
ولا يصح وجوده في الاسم ولا الحرف ، لأن الفعل هو الذي وضع على
أن تكون أبنيته دالة على زمان معناه دونها ، فلم يصح وجوده إلا فيه
لا فيهما (١) .

(١) ويهذهذا جاءت في الأصل هذه العبارة : « والماء ، من » تستحقه « إما الشيء ،
أو الملك المفهوم من تملك ، والأول ، مزاي .
وهي تمقيب على كلام لرجائي جاء في القانون . (انظر القانون : ٤)

باب

[معرفة علامات الإعراب] (١)

الضمّة ، تكون علامة الرفع في ثلاثة أنواع :

لاسم المُتَمَكِّن المُفْرَد ، وجمع التَّكْسِير ، وجمع المَوْثُوث السالم .

وفي الأفعال المُضَارعة إذا سَلَمَت مما يُوجِب بِنَاءَها ، وقد تَقَدَّم (٢)
ومما يُوجِب رَفْعَها بالنون ، وهو ألف التثنية ، نحو : يفعلان ، أو واو
جماعة المُذَكَّرِينَ العاقِلِينَ في الوَضْع ، نحو ، يفعلون (٣) ، أو ياء خطاب
المَوْثُوث ؛ نحو : تفعَلين يا امرأة ، وهو ضمير التثنية / ١١ / في نحو
قولك : الزيدان يقومان ، أو علامتها ، فيمن يقول . يقومان الزيدان ؛ في
أحد وجوهه ، وضمير جماعة المُذَكَّرِينَ العاقِلِينَ في الوَضْع ، نحو قولك :
الزيدون يقومون ، أو علامتهم ، نحو قول من يقول : يقومون الزيدون ،
في أحد وجوهه ؛ وضمير الواحد المُخاطَب من المَوْثُوث ، وهو الياء ، نحو :
تفعَلين يا امرأة .

فإن اتَّصَلَ بِأَخْرِ الاسم ياء مُتَكَلِّم ، أو كان آخِرُه ياءً مَكسُوراً ما
قَبْلَها ، أو ألفاً ، أو آخر الفِعل ياء ، أو واواً ، وألفاً ، لم تَنظَر الضمّة
في اللَّفْظ استِثْلالاً ، نحو : القاضى ، ويرمى ، ويفزؤ ؛ أو امتناعاً
طَرْدِياً ، نحو : جاء غلامى ، أو تَعَدُّراً ، نحو : انكسرت العصا ،
وزيد يسمى .

أخْرُك ، وأخواته الخمس ، سِتِّتُها (٤) . إذا أُضِيفت إلى غير ياء

(١) التكملة من القانون .

(٢) لعل يريد قوله قيل (ص : ١١٦) : « والذالك أعرب المضارع » .

(٣) الأصل : « يفعلون » وم أقيناه يتفق والسيق .

(٤) وهى : ذو ، بمعنى صاحب ، والقم ، إذا فارقت الميم ، والأب ، والأخ ،

والحم ، والهن .

المتكلم ، مقفدة غير مصغرة ، كذت بالواو رفعا ، وبالالف نصبا ،
وبالياء جبرا .

وليست هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء ، وإنما
علامات الإعراب فيها حركات مقفدة فيها ، وهي مما أتبع فيه الآخر
ما قبل الآخر ، كالراء من « امرئ » :

فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، أو لم تُضف أصلا ، حذفت لامانها
وجرت العينات بالحركات المنضضة للعامل ، نحو جاءني الأخ ، وأخ ،
ورأيت الأخ ، وأخا ، ومررت / ١٢ / بالأخ وأخي ، أولياء المتكلم ،
نحو جاءني أخبي .

وكسئها تُفرد ، إلا « ذو » ، لما يتلزم إن أفردت من بقائها على حرفٍ
واحد مع التنوين ، لأن الأصل الإضافة للإفراد ، وكُل مفرد من
مُعربات الأسماء مُنَوَّن ، إذا لم يكن تَمَّ مانعٌ للصرف ، ولا مانعٌ هنا ،
فأصله إذن أن يكون مُنَوَّنًا قبل الإضافة ، كما أن أصله قبلها ألا يتبع
فيه ما قبل الأخير ، وإنما يتبع الأخير في الإضافة وأصله : ذوى ، على
ما سيأتي بيانه (١) ، ثم يُحذف آخره على غير قياس ، كأخوانه ، فتبقى
« ذو » تتحرك ، الواو وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفا ، فيجتمع الساكنان ،
فتُحذف الألف لانهاء الساكنين ، فتبقى على حرف واحد والتنوين ،
وذلك معدوم في الأسماء ، فلما أدت إفراده إلى ألا يكون له نظير لم
يُفرد .

ولا تُفرد « فوك » إلا معوضة من واوها ميمًا ، وأصلها في الإضافة :
فوهك ، حذفت لامه على غير قياس ، وتحركت الواو بحركة الإعراب ،
واتبع ما قبل الآخر ، فإذا أفرد تحركت الواو بحركة الإعراب ، ولحقه
التنوين ، وانفتح ما قبلها ، لأن الإتيان لا يكون إلا في الإضافة ، فأدت

(١) انظر (ص : ١٢٣) .

أفرادها إلى ما أدى إليه أفراد « ذو » ، فأبدلت واوه ميماً ، لأنه لو لم يفعل ذلك لم يكن له نظير / ١٣ / ، على ما تقدم ، وليس إبدال الواو ميماً ، بقياس فتتعله في « ذو » ، فلا يقال : لأى شيء لم تبدل الواو ميماً فيه ، لأن ذلك هو الأصل .

ووزن هذه الأسماء كلُّها في الأصل « فَعَلَّ » إلا « فوك » ، فوزنه « فَعَلَّ » ، إذ تسكن العين منها يؤدي إلى أن يكون جمعها على « أفعال » ، على غير قياس ، فالتشزم القياس لتجزيك عينها ، ولم يتعم دليل في قولك : فوك ، وإن جمع على « أفواه » ، فإن جمع ما عينه ساكنة على « أفعال » إذ كانت واو أو ياء ، قياس ، والأصل في الحرف عدم الحركة ، فلم يتعد ، إذ لم يتعم اللزليل على تعديه ، كما قام على أخواته ، فلذلك لم يتعد التسكين في أصله ، فتقيل : إن أصله « فَوَّه » ، بفتح الفاء ، لقولهم في الأكثر ، إذا أفردوه : فم ، بالفتح .

فأما « ذو » ، فقام الدليل فيه بقولهم : ذواتا ، إذ الأصل الشك ، وفي بناء التثنية ، وبناء المجرى ، وفي بناء المثنى ، بالهاء ، وبناء المذكر ، ولما تأكلها واو ، لظهورها كذلك في التصاريف إلا « فوك » ، فلامه « هاء » ، لقولهم في الجمع : أفواه ، وفي التصغير : فويه ، وإلا : « ذو » ، فلامه « ياء » ، لتوسط الواو فيها ، والحذف فيما جاء على حرفين إنما هو للواو والياء في الأصل ، فلم يتبع أن يتعدى / ١٤ / . ثم ما العين منه واو ، فلا يكون اللام منه واو ، إنما يكون ياء ، إلا ما شد فلم يتبع أيضاً أن يتعدى ، فإنه قد ظهر في قولهم : ذواتا ما يدل على أن اللام ياء ، وهو الألف في ذلك ، إذ لا يترون أصلاً ، لأن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المعربة ، ولا يجوز أن تكون واو في الأصل ، لما تقدم من أن العين منه واو ، فانبغى أن تكون اللام منه ياء ، فأصلها على هذا « ذوى » ثم حُذف لامها ، كما فعل في « فوك » ، وحسرت عينها بحركة الإعراب : لأنها

صارت آخر الكلمة ، ثم أُنتع ما قبلها الآخر ، وكان أصل كل ما عيَّسها مُتحرِّكة من هذه الأسماء في الأصل ، ولامه و او أو ياء ، إذن ، أن تكون مقصورةً ، لتحرك لاماتها بحركات الإعراب وابتدأ ما قبلها ، لكن العرب أخرجتها عما يجب لها بالقياس ، بأن حذف لاماتها في الأفراد وأجرت العنات بالحركات ، وأنتعت ما قبل الآخر في الإضافة .

وفي « تحوك » ست لغات ، إحداهما ما ذكر أنه أصله ، والثانية أن تكون من باب « دلوه » ، والثالثة أن تجرى على ما ذكر أنه أصله من القصر . والرابعة أن تكون من باب « يد » ، والخامسة أن تكون من باب « تحب » ، والسادسة أن تكون من باب « رشأ » (١) .

ذكره (٢) أبو علي البغدادي (٣) / ١٥ / [في] (٤) المقصور والممدود ، و [المهموز] (٥) ، له .

(١) قال ابن سيده : وإنما استدللت على أن لام (لرشأ) همزة ، بالرشأ الذي هو شجر أيضاً ، وإلا فقد يجوز أن يكون ياء ، أو : وار . (لسان العرب : رشأ) .
(٢) الأصل : ذكره .

(٣) هو : إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عياد بن أبو علي القالي ، المعروف بالبغدادي . أصل مولده بمنزلة كرد من أرمينية . دخل إلى بغداد في طلب العلم وعرف فيها بالقالي وأدرك المشايخ ببغداد كابن الأنباري وابن درستويه وابن دريد ومن في عصرهم ، وخرج إلى الأندلس إلى عبد الرحمن الناصر الأموي . ألف كثيراً من الكتب في النحو وفي الأخبار والحكايات والأدب ، واه ، الأمل ، والنوادر ، والمقصود والممدود والمهوز ، والبارع في غريب الحديث . توفي ليلة السبت لسبع خلون من جمادى الأولى . سنة ست وثلاثمائة . ومولده سنة ثمان وثمانين ومائتين في جمادى الآخرة . (بغية الوعاة ١ : ٤٥٣ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٢٥٢ ، إنباه الرواة ١ : ٥ : ٢٠٤ ، وإشارة التعيين : ورقة ٤ ، ٥ ، وتاريخ عماد الأندلس ١ : ٦٥ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٣٧٥ ، ونفع الطرب ٤ : ٧٠) .

(٤) تكلمة يتنصها السياق .

(٥) التكلمة من المراجع السابقة .

وفي « أخوك » أربع لغات ، إحداهما ما قدمناه ، والثانية ما ذكرنا أنه أصله ، والثالثة أن تكون من باب « يد » ، والرابعة أن تكون « كفخ » ، مشدد الخاء .

رأيته عند ابن الكلبي (١) في زيادات البارع (٢) .

وفي « الأب » ما في « الأخ » من اللغات ، إلا الرابعة .

و« هنوك » فيه اثنان ، الواحدة كما قدمنا ، ولم يعرفها الفراء (٣) على اتساعه في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه (٤) من بعض العرب ، فهي أقل اللغتين ، ولذلك لم يذكرها أبو القاسم (٦) ، والأخرى أن تكون من باب « يد » ، وهي اللغة الكثرى .

(١) هو : هشام بن محمد بن السائب وكانت وفاته سنة ٨٢٠٤ (وفيات الأعيان : ٦ : ٨٢) (٢) يزيد الحسين بن محمد بن عبد الله المعروف بابن البارع البغدادي وكان لغويا نحويا (إنباه الرواة ، ٣٢٨ ، ٤١) .

(٣) الفراء ، هو : أبو زكريا يحيى بن زياد . مولى من بني أسد . لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام . ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى من الكسائي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة فكان فذا في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، وجمع أطراف علم النحو حتى قيل فيه : الفراء أمير المؤمنين في النحو ، مات بطريق مكة . سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة .

(إنباه الرواة : (١ : ١٧) بغية الوعاة : (٢ : ٣٣٣) ، ووفيات الأعيان (٢ : ٢٢٨) وتاريخ بغداد ١٤ : (١٤٩ - ١٥٥) .

(٤) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بى الحارث بن كعب . ولقب بسيبويه (رائحة التفاح) لأن أمه كانت قرصه بذلك في صغره . ولد بالبيضاء (باد بقارسر) من سلالة فارسية وأنشأ بالبصرة ورغب في تعلم الحديث والتقى إلى أن لحقه التائب ذات يوم بشأن حديث شريف من شعبة حماد البصرى ، فقال : والله لأظنن علما لا يلحقنى معه أحد . ثم مضى ولزم الخليل ويونس وغيرهما . وله الكتاب . توفى بالبيضاء ، وقيل بشيراز ، سنة ثمانين ومائة . وعمره اثنتان وثلاثون سنة . وقيل : نيف حل الأربين وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين . البغية (٢ : ٢٢٩ ، ٢٣٠) وإنباه الرواة (١٢ : ٦ : ٣٤) وتاريخ بغداد (١٢ : ١٩٥) ، ووفيات الأعيان (١ : ٣٨٩) .

(٥) هو أبو القاسم الزجاجي (انظر الحاشية ١ : ص : ١١٣)

ووفوكه ، إذا عَوِضَ مِنْ وَاوه ميم ، فيه أربع لغات : ضم الفاء ،
وفتحها ، وكرمها ، وإتباع حركة الفاء حركة الإعراب .

الاسم ، الذي يُفهم منه الجمع ، قسمان : مجموع اصطلاحاً ، وغير
مجموع اصطلاحاً . فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور .

فالمحصور : المضمرات ، نحو : هم ، والمبهمات ، نحو : أولاء ،
والمرصولات ، نحو : النين ، وكل : وأجمع ، في التوكيد .

ولم نقل في : هم ، والنين : وبأبيهما : إنه مجموع اصطلاحاً ، لأنه
لا يبنى ولا يجمع عند المتأخرين من المعارف ، إلا ما يصح تنكيره .
وكل واحد من الضربين لا يصح تنكيره .

وأما مذهب سيبويه عندي ، والفرق في ذلك بين أسماء الإشارة / ١٦ /
وما في حُكْمِها ، وبين غيرها ، فيثني ويُجمع عنده القسم الأول ، ولا يكون
ذلك عنده في القسم الثاني .

وشرحه مبسوط في الشرح (١) :

وغير المحصور ، كالغنم ، والرّهط ، والنفر ، والإبل ، ولم يقل فيه
إنه مجموع ، لأنه ليس له واحد من لفظه ، ولا يكون الجمع عندهم إلا ماله
واحد من لفظه .

والجمع اصطلاحاً : قسمان : جمع تكسير ، وجمع سلامة .

فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ليدلّ تغيره على أن المراد به أكثر
من اثنين ، وربما جاء ما ظاهره ذلك ، لكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع
تكسير ، وعلى أنه ليس ببنين على واحد غير الجمع ، كركب وتجر .

(١) أي في شرح التلويح للكتاب .

وهذا التغيير إما بزيادة ، كرجال ، أو نقصان ، ككتب ، أو دونهما لكن بتغير حركة خاصة ، كورْد ، في جمع : ورْد ، وأُسْد ، في جمع : أسد .

وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة كتَضِيان .

وربما جاء بعض ذلك في النية لا لفظاً ، كتَفْلُك ، في جمع : فَلَكَ (١) .

وآجمع السلامة قسيان :

جمع بالألف والتاء ، وهو الموث في الغالب ، كهندات ، وقد جاء في

غيره شاداً ، كسرّاً دقات :

وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في الموث ، كقولك : زيدون .

فجمع السلامة من المذكر أن يكون واحدة جامداً /١٧/ أو صفة ،

فإن كان جامداً اشترط في جمعه هذا الجمع اجتماع أربعة شروط فيه :

الذكورية في المعنى ، والعلمية ، والعقل ، وُخلوه من هاء التانيث ،

كزيد ، وورقاء ، وحبلى ، إذا كانا اسمين لرجل .

وإن كان صفةً اشترط فيه ثلاثة شروط :

الذكورية لفظاً ومعنى ، والعقل ، وألا يمتنع موثته من الألف والتاء

في الجمع ، كقائم ، من قولك : رجل قائم .

ولا يجمع قولهم : رجل مطرابة (٢) ، ونحوه . بالنون ، لأنه ، إن كان

مذكراً معنى ، فإنه موث لفظاً .

ويلاحظ جمع السلامة في المذكر الراو المضموم ما قبلها ، لفظاً أو تقديرأ

رفعاً ، والياء المكسورة ما قبلها ، لفظاً أو تقديرأ نصباً أو جراً ، كلتاها

(١) فهو المفرد والجمع : تلك ، بالضم ، فالضمة التي في المفرد كضمة : قفل ، والضمة

التي في الجمع كضمة : أسد . (شرح ابن عقيل : ٤ : ١١٤) .

(٢) مطرابة : طروب ، كثير الطرب - (لسان العرب : طرب)

حرف الإعراب ، إجراءً على النظائر والقياس نحو : جاءني المسلمون ،
والمصطفون ، ورأيت المسلمين ، والمصطفين ، ومررت بالمسلمين
والمصطفين .

وليس فيهما حركة إعراب مقدرة ، وإنما إعرابهما كونهما لا يستقر
واحدٌ منهما على حالة واحدة ، مع اختلاف العوامل ، وهو الحركات في
آخر المعرب ، ونون في الأحوال الثلاثة ، عوضاً من الوهن الذي لحق
حرف الإعراب ، إذ تعددت فيه الحركة التي كانت فيه في الواحدة ،
ولذلك أثبتت مع الألف واللام / ١٨ / كالحركة ، وعوضاً من الوهن بتعدد
التنوين الذي كان فيه في الواحد أيضاً ، كذلك تسقط في الإضافة كما يسقط
التنوين ، [و] (٢) تحرك لالتقاء الساكنين ، ولم يحدف حرف المد واللين
لالتقاءهما ، لما أدى إليه من الإخلال بحرف المعنى بالإعراب ، وتفتح طلباً
للتخفيف ، أو فرقاً بينها وبين نون التنبيه .

— وربما جاء ما هو على طريقة هذا الجمع فيما ليست فيه شروطه ،
وألحق في ذلك ما لا يعقل بمن يعقل ، عوضاً مما تنقص من الكلمة لفظاً ،
كسنين ، أو أرضين ، أو توها كأوزين (١) .

الاسم الذي تفهم منه التنبيه ، قسمان : مثنى اصطلاحاً . وغير
مثنى كذلك .

فقير المثنى : المضمرات ، نحو : هما ، والمبهمات ، نحو : ذان ،
والموصلات ، نحو : اللذان : وكلاً ، في التوكيد :

(١) تكلمة يقتضيهما السياق .

(٢) أوزون : جمع لوزة ، قال الشاعر :

تلقى الأوزن في أكتاف دارتها فوضى وبين يديها اللبن منشور

(المفصل : • : •)

وحقيقة المثنى ما لحقته ألفٌ ، رفعاً ، وياءٌ ، مفتوحاً ما قبلها ،
نصباً وجرأً .

والكلام فيها كالكلام في الواو ، والياء في الجمع ، ونون في الأحوال
الثلاثة ، والكلام فيها كالكلام فيها في الجمع ، إلا أنها تكسر على أصل
التقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين نون الجمع ، وهذا أحسن في الألف ،
لأن سيويه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، بل يتبع الساكن الألف
وما قبله ، ألا ترى أنه قال في ترخيم : أسحار ، اسم رجل ، على لغة من
حذف ونوى /١٩٩/ : يا أسحار ، بفتح الراء وإتباعاً لها وافتحة قبلها ،
ولم يكسر الراء ، على أصل التقاء الساكنين ، على ما قلناه ، وعلى ذلك
جرى قوله في « نزال » وبابه ، أنه كسر لأجل التأنيث المنوى هناك ، ولم
يقل إنه كسر على أصل التقاء الساكنين ، لما قلناه من أنه لا يكسر مع
الألف لالتقاء الساكنين ، فكل ذلك يجيء على قوله في « الزيدان » بالألف
وتون الثانية ، ألا يكون كسره لالتقاء الساكنين ، وأن تكون فرقا بينهما
وبين نون الجمع تحمل الياء عليها .

وقوله في ذلك أحسن من قول غيره : إنه يكسر مع الألف لالتقاء
الساكنين ، لأن الإتيان في ذلك أولى من الكسر ، لأن فيه مراعاة أمر زائد
على التقاء الساكنين ، وقد لا يراعى ذلك الأمر الزائد لطارئ ، وعليه
جاء نحو : هؤلاء ، ولعل الكسرة في « هؤلاء » لكثرة اجتماع الأمثال
هنالك .

كل فعل فيه ما يوجب رفعه ، كالنون : فإنها تثبت رفعاً وتحذف
نصباً وجزماً لالتقاء الساكنين وتفتح مع الياء والواو ؛ طلباً للتخفيف ،
أو حملاً على نون الجمع ، نحو : يفعلون ، وتفعلين ، وتكسر مع الألف
على أصل التقاء الساكنين ، أو حملاً على نون الثانية ، وهذا أحسن ،
نحو : يفعلان .

(م ٩ - الشلويني)

الفتحة ، تكون علامة النصب في كل ما كانت فيه الضمة علامة
الرفع ، إلا في جمع المؤنث السالم ، نحو : إن زيدا لن يركب ، ورأيت
الرجال .

وإذا استثقلت الضمة ، نحو : جاء القاضي ، وزيد / ٢٠ / يغزو ، لم
تستثقل الفتحة ، نحو رأيت القاضي ، ولن تغزو .

وإذا تعذرت الضمة ، نحو : جاء موسى ، وزيد يخشى ، أو امتنعت
امتناعاً طردياً ، نحو : جاء غلامى ، تعذرت الفتحة ، نحو رأيت موسى ،
ولن يخشى ، أو امتنعت امتناعاً طردياً ، نحو . رأيت غلامى .

لما كان منصوباً جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في «الياء»
التي هي أحق بأن تكون علامة للجرح ، ومن أن تكون علامة للنصب ،
لكونها من الكسرة التي هي علامة للجرح في الأصل ، كان منصوب جمع
المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة ، التي هي علامة للجرح في
الأصل ، ليجرى الفرع والأصل في الجمع السالم مجرى واحداً ، إذ كان
جريان الباب كله مجرى واحداً مؤثراً من كلامهم ، وإن لم يكن هناك
أصل ولا فرع :

أصل الإعراب بالحركات والحروف

عند من يرى الإعراب بها تبعا (١)

والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها : الضمة ،
وتبعتها الواو ، وللنصب منها : الفتحة ، وتبعتها الألف ، وللجر منها :
الكسرة ، وتبعتها الياء .

ثم النون تشبه الواو والياء ، ولذلك تُدغم فيها نحو : (مِنْ وَالٍ) (٢)
(من يؤمن) (٣) ، وتُشبه الألف ، ولذلك تُبدل منها ساكنة في الوقف ،
نحو : رأيت زيدا ، وكذلك : يا زيد هل تَضْرِبُ ، في الوقف ، لكن
يستحقها أسبقُ الإعرابُ وقوعا ، وهو الرَّفْعُ / ٢١ / الذي لا يفتقر
وُجوده في المبدأ ، والفعل المضارع ، المُعْرَى عن النواصب والجوازم ،
إلى وجود عاملٍ لفظيٍّ ، كافتقار النصب إليه ، في نحو : ضَرَبْتُ زيدا ، وإنَّ
زيداً لن يقوم ، وكافتقار الجرِّ ، في نحو مررت بزيد ، وماراً بزيد ، وغُلام
زيد . وإذا استغرقت هذه الألقابُ الثلاثةُ الحركات والحروف المُشْبَهة
هـ . وما أشبه الحروف المُشْبَهة هـ : فلاحظْ للجزم في الحركات ، ولا في
الحروف ، بل حَظَّهُ حذوها .

فالأصل إذا أعربنا تشبيهُ الاسم وجمعه والمذكر السالم ، بالحروف ،
أن يكون إعرابهما بالحرف الذي يُجانس الحركة التي أعربت بها في
الإفراد ، فيقال مثلاً : قام زيدٌ ، والزيدون ، فيهما ، ورأيت زيدا ،
والزيدين ، ومررتُ بزيدٍ ، والزيدين ، فيهما . فيستعرض اللبسُ بين
التشبيهِ والجمع ، فيُفَرَّق بينهما بما قبل الواو ، الذي تعرب به ، إذا أمكن
عما بعده ، فيكون الفَرَق بينهما مثلاً في الرَّفْع والجرِّ بأمرين :

(١) الأصل « الحركات » . وما أثبتنا من القانون

(٢) سورة الرعد : ١٢ (٣) سورة التوبة : ١٠٠

في حال الدَّرَج ، فيقال مثلاً (١) ، قام الزَّيْدَانِ يا هذا ، في رَفَع
التَّثْنِيَةَ ، بفتح ما قبل الألف (٢) وكسر ما بعدها وقام الزيدون يا هذا ، في
رفع الجمع ، تضم ما قبل الواو وفتح ما بعدها ، في جَرِّ التَّثْنِيَةِ : مررت
بالزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها ، وفي جَرِّ الجمع :
مررت بالزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها .

ويكون / ٢٢ / الفرق بينهما : أي بين التثنية والجمع ، أي في الرفع
والجر : في الوقف ، وفي حال الإضافة ، بأمر واحد قبل الحرف خاصة ،
لسكون النون إذا وقفت ، وسقوطها إذا أضيفت .

فقول واقفاً : قام الزيدون ، ومررت بالزيدين ، في التثنية ، وقام
الزيدون ، ومررت بالزيدين ، في الجمع .

وتقول مُضَيِّفاً : قام زيد عمرو ، ومررت بزيد عمرو ، التثنية
وقام زيد وعمرو ، ومررت بزيد عمرو ، في الجمع .

ولا يقع الفرق بين التثنية والجمع في النص إلا بأمر واحد في حال
الدَّرَج فقط ، لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، فيقال
مثلاً . رأيت الزَّيْدَيْنِ يا هذا ، بكسر النون في التثنية ، ورأيت الزَّيْدَيْنِ
يا هذا ، بفتح النون في الجمع ، فلو وقفت أو أضفت التثنية بالجمع
ففيها في حال النصب ، فقلت واقفاً : رأيت الزَّيْدَيْنِ ، تثنية وجمعا ،
وقلت مضيفا : رأيت زيدا عمرو ، تثنية وجمعا .

فأدى ذلك إلى التباس (٣) التثنية بالجمع ؛ لأنه لا يأتي فرق مع الألف
إلا في النون : والفرق قد سقط ، في الوقف بالسكون ، وفي الإضافة بسكون
النون ، فلم يسبق فرق في النصب في الحالين ، أعني الوقف والإضافة .

(١) الأصل : « الزيدون » (٢) الأصل : « الواو »

(٣) في الأصل : « إلى الالتباس » ، وهو خطأ من النسخ .

فطُرحت الألف ، التي من أجلها طرأ اللبس ، في حال ٢٣/النصب فيها وحُل تثنية المنصوب وجمعه المذكر السالم على ما يُشبهه في الافتقار إلى العامل (١) اللَّفْظِي ، وهو الحرّ ، فقيل في التثنية : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرّها ، نحو : مررت بالزيدَين ، وفي الجمع : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرّه ، نحو : مررت بالزيدَين .

فهذا الذي قلناه في هذا الفصل هو سبب استعمال الياء في النصب في التثنية والجمع ، وهي غير مُجانسة للفتحة ، وإنما هي مُجانسة للكسرة .

ولما انتهينا إلى ما ذكرناه من العمل ، وكُنّا قد أعرينا المفرد بالحركات الثلاث ، وجاء في ذلك استعمال الضمة في رفع الاسم المفرد ، ومُجانستها في الحروف ؛ وهو الواو ، في رفع التثنية والجمع ، واستعمال الكسرة في خفض الاسم المفرد ، ومُجانستها ، وهو الياء ، في خفض التثنية والجمع ونصبيهما ، واستعمال الفتحة في نصب الاسم المفرد ، دون مُجانستها ، وهو الألف ، إذا سقطت من النصب في التثنية والجمع ، فأرادوا أن يُؤمّروا الألفَ حقّها من الاستعمال على وجه لا يُوقَع اللبس : إذا كان وقوع اللبس هو سبب طرحها ، فوضعوها موضع الواو المفتوح ما قبلها خاصة ، لأن مثل هذه الواو ، أعني الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ، قد تُقلب ألفاً في مضارع (فَعِيل) / ٢٤ / الذي فاؤه (واو) ، نحو -ياجل- ، في يُوجَل .

فهذا الذي قلناه في هذا الفصل أيضاً هو سبب استعمال (٢) الألف في الرفع ، وهي غير مُجانسة للضمة ، وإنما هي مُجانسة للفتحة ، كما أُعربت الأفعال (٣) التي رفعتْها بالنون بها ، ولم يتكُن لها إلا حالان : إثباتها أو حذفها ، وكان رفعها بإثباتها على ما تقدم ، انبغى أن يكون

(١) في الأصل : « العام » ، وهو تحريف من الناسخ .

(٢) في الأصل : « اتصل » ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) مكان هذه الكلمة (الأفعال) يقرأ بالأصل .

جزمها يحذفها ، ولم يكن للنصب على هذا حظّ فيهما ، فحُمل على الجزم .
كما أشبهت هذه الأفعال المثني والمجموع جمع المذكر السالم من الأسماء ،
وقد كان النصب فيهما حُمل على الجر ، فحُمل النصب في هذه الأفعال
على الجزم ، من حيث كان الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ،
لانفراد كل واحد منهما بمحلّه ، كما وجب ليمّا عرّض فيه شبه الفعل
أن يُقدّم فيه الجرّ والتنوين ، واقتضى عامل الجرّ لفظاً يعمله ،
عوض من عمله ، الذي أعدم فتحة مثل فتحة النصب ، للتأخى الذى
بينهما في المرتبة ، من حيث كان كل واحد منهما مرتبته بعد الرفع في
الافتقار إلى العامل النّظي .

الكسرة ، تكون علامة الحذف في : الاسم المتمكّن الممكن . وهو
الذى فيه الألف واللام ، نحو : بالرجل ، وبالمسجد ، أو تنوين ظاهر ،
نحو : بزيد ، أو أضيف إلى غيره ، نحو : بغلام زيد ، وبمساجدكم ، وتكون
فيه في المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث / ٢٥ / السالم .
وتستقل حيث تستقل الضمة ، نحو : جاء القاضى ، أو مرت
: بالقاضى .

وتُعاقب كسرة ياء المتكلم ، كما تُعاقب الضمة والفتحة ، نحو جاء .
غلامى ، ورأيت غلامى ، [ومررت بغلامى] (١) . وتتعدّر حيث تتعدّر الضمة
والفتحة ، نحو : مرت بموسى ، وجاء موسى ، ورأيت موسى .
والياء ، تكون في الجرّ في الأسماء ، التى منها : فوك ، وفي التثنية
والجمع ، على حسب ما تقدّم أحكامه من أمر هذه الحروف .
الفتحة ، تكون علامة الجرّ في كل اسم متمكّن ليس فيه تنوين
ظاهر ، ولا مالا يجتمع مع التنوين ، لا ظاهراً ولا مقدرأ ، وهو الألف
واللام ، وإضافة الاسم إلى غيره ، نحو : بأحمد ، وبمساجد (٢) .

(١) تكلمة يقضيها السائق .

(٢) في الأصل : « مساجد » ، يلوّن حرف الجر .

وتستثقل الفتحة حيث تستثقل الكسرة ، نحو : مررت بجوارٍ ،
ولانتقل : بجواري .

قول يونس (١) رحمه الله : وتلى فعل كانت الضمة تظهر في
آخره ، نحو : يضربُ ، ويمتثل ، فجرمه بإسكان آخره .

وكل فعل قُدِّرَت الضمة في آخره ولم تظهر ، نحو : يقضي ، ويفزؤ ،
ويخشى ، فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر فيه الضمة ، نحو : لم يقض ،
ولم يتغز (٢) ، ولم يخش .

وكل فعل كان رفعه بالنون نحو : يفعلان ، وتفعلون ، فجزمه
بحذفها .

(١) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري أبو عبد الرحمن . من أصحاب
أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، روى عن سيويه فأكثر ، وله قياس في النحو
ومذاهب يتفرد بها . سمع منه الكسائي والفراء . وكانت له حلقة بالبصرة يتناها أهل العلم
وعلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية . قيل : قارب يونس تسعين سنة ، مولده سنة
تسعين ، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة . إنباه الرواة (٤ : ٦٨) ، بنية الرواة (٢ : ٣٦٥)
ووفيات الأعيان (٢ : ٤١٦)

(٢) في الأصل : لم يعزو .

بـ

الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام .

ماضٍ بالوضع ، كفَعَلَ .

ومُستقبلٍ بالوضع ، كإفْعَلُ .

ومبهمٍ بالوضع ، كإفْعَلُ .

والمُستقبل بالوضع لاقترابته /٢٦/ تُزَيِّدُه عمّا وُضِعَ له ، من ذلك ما بقى على معناه إلّا الأمر استظهارًا على مثل قولك : أحسِّنْ بزيد ، إذ معناه كعنى قولك : أحسِّنْ زيدًا جدًّا .

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضى ، وهى :

« رُبَّمَا ، نحو : ربّما يقوم زيد .

و« لو » ، نحو : لو يقوم زيد .

ولم ، ولما ، إلخازمتان ، نحو : لم يقم زيد ، ولما يقم زيد ، فى النفى أيضًا .

وقرائن تُتخلّصه إلى الحال ، وهى : الآن ، وما فى معناها ، من نحو : هذا الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت أوضاعها ولم يتجاوز فيها ، بأن يُراد بها تقريب المُستقبل من الحال ، كقوله .

• سَأَسْعَى الآنَ إذا بلغتْ أَنَاها • (١)

ويجربى تجراها فى تخليصها للحال :

لامُ الابتداء فى الإيجاب ، نحو : إنَّ زيدا ليَقومُ ، فى الأكثر من كلام العرب ، فى ظاهر كلام سيويه .

(١) لم أشر على قائله .

وأبداً ، في مذهب أبي علي (١) ١
ويمكن أن يتأول كلام سيبويه على مذهب أبي علي ، ويجري مجراها
أيضاً في التخليص للحل : ما في النفي ، نحو : والله ما يقوم زيد ، إذا لم
يقيد الفعل بزمان ، فقولهم . لأن زُرْتَهُ ما يُقبل منك ، لأن هناك
ما يقوم مقام مُقيده بالزمان ، وهو « إن » التي هي شرط في الاستقبال .
وقرائن مُختصه إلى الاستقبال ، وهي :

لام طلب إيجاد الفعل ، نحو : ليخرج زيد ، إذا كان المطلوب منه
فوق الطالب ، إذا لم يكن / ٢٧ / الله تعالى . أودونه أو مساوياً . نحو :
ليخرج زيد . ونحو : ليغفر الله لفلان ، إذا كان المطلوب منه
الله تعالى .

« لا » التي لطلب إعدام الفعل ، نحو : لا يقم زيداً ، ولا يعذبنا الله
على اللوجوه المتقدمة .

ولام القسم : نحو : والله ليقوم زيد ، وليقوم زيد .
ونونا التوكيد ، نحو قولك : هل يضر بن زيد ، وهل يضر بن
« لا » ، في النفي ، نحو : والله لا يقوم زيد ، وقولهم : أمرض
حتى لا يرجونه ، إذا كان معناه حتى هو الآن لا يرجي ، مما وضعت
« لا » فيه موضع « ما » ، كما وضعت « ما » موضعها في قولهم ، لأن
زرت ما يقبل منك .

وحرفا التنفيس ، نحو : سيقوم ، وسوف يقوم ، وقوله .
« سأسمى الآن إذ بلغت أناها » .

قد تقدم على أنه على التجوز (٢)
وإعماله في الظرف المستقبل ، نحو : يقوم زيد غداً ، أو بعد غدٍ .
والتواصب كُلتها ، نحو : أردت أن تقوم ، ولن يقوم زيد ،
وجئت كي أتعلم ، وإذن أكرمك ، إن قال أوزرك .

(١) البندادي ، وانظر الحاشية رقم (٣ ص ١٢٤) .

(٢) انظر (ص : ١٣٦) .

وأدوات الشرط كلها ، نحو : إن يَقُمَ زيد أقُم ، ومتى يقيم أقم ،
إلا « لو » ، نحو : ليرقوم زيد ، لأن « لو » تصرف معناها إلى الماضي ،
كما تقدم .

والماضي بالوضع (١) قرائن تصرف معناها إلى الاستقبال ، وهي
أدوات الشرط كلها ، نحو إن قام زيد قمت ، ومتى قام قمت ، إلا
لو ، وبتاً ، الظرفية : لأنهما شرطان فيما مضى / ٢٨ / ، نحو : لو (٢)
قام زيد قمت ، ولما قام زيد قام عمر .

فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم
تدخل « إن » فيه على الماضي تقديرأ ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه
ليس بمعنى الاستقبال . يدلّك على ذلك عمله في ظرف الزمان الماضي ،
ولمّا هو على تقدير : إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى :
إن تكن ممن انصف بهذه الصفة أمس ، أي (٣) إن يثبت فيما يستقبل
كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً .

هذا مذهب أبي بكر بن السراج (٤) . وهو أولى من مذهب أبي
العبّاس (٥) ، إذ قال فيه : إن « إن » تقاب الماضي إلى الاستقبال ، إلا
« كان » وحدها ، فإن « إن » لا تقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال ، لأنها
كانها أصل في الأفعال الماضية ، فلم تقو « إن » على قلبها .

(١) في الأصل : « بالوضع » ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « لم » ولا يستقيم عليها الكلام .

(٣) التكملة من كتبه التراجم .

(٤) هو : محمد بن السري البغدادي النحوي . وكان أحدث أصحاب المبرد سناً ، قرأ عليه
كتاب سيبويه . وقد مات شاباً سنة ستة عشر وثلثمائة (إنباه الرواة : ٣ : ١٤٥ ،
بغية الوعاة : ١ : ١٠٩) .

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبا العبّاس المبرد ، إمام العربية في
زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني .

فإن خروج « كان » عن الأفعال الماضية في « إن » وما في معناها ،
إلى الاستقبال ، دعوى ، ولا حجة له في أنك لا تقول : إن كنت قمت غداً
فسوف يقوم عمرو بعد غد ، لأن ذلك إنما لم يجر لما فيه من مجيء التوكيد على
خلاف وضعه : « إن وضع » قمت « هنا في موضع « يقوم » مجاز ، ولذلك
ينبغي أن يكون « كنت » موضوعة موضحة « تكون » فيأتي ذلك الجواز بالخز ،
وفي ذلك مذقضة موضع التوكيد ، فإنه لا يتأتى الحقيقة / ٢٩ / ورفع الجواز ،
وهذا لا يتأتى الجواز ورفع الحقيقة ، ويمكن ألا يكسر ما اطرّد به
قلناه ، فتم يتبع (١) أن تعدل عنه .

وقول الفراء في هذه المسألة أن « إن » محذوفة على « لو » ، في اشتراط (٢)
الماضي معها ، مع أنه دعوى يبطلها (٣) أنك تأتي معها بالاستقبال ، فتقول :
فسوف يقوم عمرو ، و « لو » : لا تستعمل في الاستقبال .

الهمزة ، من حرّف المضارعة ، للمتكلّم عن نفسه وحده ، نحو :
أقسم .

والنون : للمتكلّم عنه وعن غيره ، نحو : يقوم ، إذا تكلم عنه ، عن
آخر وعن كثير ، والمتكلم المعظم نفسه ، كقول من يعظم نفسه : نحن
نفعل كذا

والياء ، للذنب المذكّر مطلقاً ، نحو : يقوم ، ويقومان ، ويقيمون .
ولما أجرى مجراه من المؤنث الذي يُخسّر عنه إخبار المذكر ، نحو :
ينفع الموعدة ، والموعظان ، والمواعظ ، ويقوم الهنود . والذي يمنع من

= توفي سنة خمس وثمان ومائتين ببغداد ، ودفن بمقابر الكوفة (بغية الوعاة : ١ : ٢٦٩ -

٢٧١ ، إنباه الرواه : ٣ : ٢٤١)

(١) في الأصل - « ينبغي » . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) في الأصل : « الاشتراط » .

(٣) في الأصل : « يطله » .

باء التانيث فيه مانع من فعل الغائبات نحو . يَقْمَن . فأما يقوم الهندات ، فلا يكون الياء ، في قول المُحَقِّق :

والياء ، للمخاطب مُطابقاً ، نحو قولك للمذكَر : تقوم يا زيد ، وتقومان يا زيدان ، وتقومون يا زيدون ، وللمؤنث نحو : تقومين يا هند . وتقومان يا هندان ، وتقمين يا هندات ، وللغائية ، نحو : تقوم هند ، وللغائبتين ، نحو : تقوم الهندان ، وللغائبات ، نحو : تقوم الهندات / ٣٠ / ما لم يمنع منها مانع ، والذي يمنع منها مانع ، نحو : الهندات يقمن .

الحرف ، الذي يتنصب المضارع بعده ، يتقسم قسمين :

ناصب بنفسه في الأصل .

وما الناصب في الأصل يعده مُضمَر ، وليس هو ناصباً في الأصل (١) ، [فالناصب بنفسه] (٢) : أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، إذا قُدِّرَت بأن ، وهو الأكثر (٣) .

فإن ، لها ثلاثة مواضع .

موضع يلزم فيه إضمارها ، وموضع يلزم فيه إظهارها .

وموضع يجوز فيه الأمران .

فالمرضع الذي يلزم إضمارها هو :

(١) القانون (ص : ١٣) مكان هذه العبارة : « وغير ناصب بنفسه » .

(٢) التكلفة من القانون .

(٣) مكان هذه العبارة : « وكى في أحد وجهيها . وانظرا الكلام على (كى) بعد

تحليل في آخر هذا الباب .

بعد «حتى» ، إذا كانت : بمعنى «إلى» ، نحو قوله تعالى : (وَزُكِّرُوا
حَتَّى يَسْمُرَ الرَّسُولَ (١)

وبمعنى : لام العيلة ، نحو : كلمته حتى يأمر لي بشيء .

كذا يقول النحويون ، إلا أن في هذا نظراً ، لأن «حتى» بمعنى ،
لام العلة ، خلاف معناها ، فيحتاج هذا الكلام إلى تأويل قد تُؤوّل في
موضعه .

وبعد «كفى» الجارة ، نحو : جئت كفى أتعلم ، إذا قدرت
باللام .

وبعد «لام الجحود» ، نحو : ما كان . زيد ليقوم .

وبعد «الفاء» ، إذا كانت جواباً لما هو غير واجب (٢) ، ولما حكم
له بحكم غير الواجب ، مما هو واجب ، وإن لم يكن في قوة غير
الواجب .

ونعني بغير الواجب ؛ ما لا يُقال فيه : صدق ولا كذب ؛ أو المنقّى
مما يقال فيه : صدق وكذب ، نحو : زُرْتَنِي فَأُكْرِمَكَ ؛ وما تَأْتِينَا
فَتُسْحِدُنَا ، ومن هذا : (فَاطَّلِعْ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) (٣) في مَنْ
نَصَبَ ؛ ولا يحتاج أن يشرب «لعل» (٤) معنى «ليت» .

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) في الأصل : «واجباً» وهو خطأ في النسخ .

(٣) سورة غافر : ٣٧ .

(٤) يريد قوله تعالى قبل في هذه الآية (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات) . والمعروف
أن إضمار (أن) بعد فاء السببية يشترط به أن تكون التاء مسبوقه بنفي أو طلب ، والطلب يشمل:
الأمر ، والنهي ، والمرض والحض والتعنى .

ومنه (١) ، وإن عرض فيه ما يضعف النصب : أن ترزني / ٣١ / وأزورك
يصلح أمرنا .

ونعني بما حُكِمَ له بغير الواجب من الواجب ، فأجازوه من النصب .
في مثل قولهم : إن ترزني أزرك وأسن إليك ، ومنه قوله تعالى (فيغفر
لمن يشاء (٢)) ، بالنصب (٣) ، ونحو : (وإذا قضى أمراً فإنما يقول
له كن فيكون) (٤) في قراءة ابن عامر (٥) .

وبعد الواو ، التي لا يراد فيها معنى الجمع بين الشئين ، وبعد غير
الواجب أيضاً ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن (٦) .

وبعد « أو » ، التي بمعنى : إلا أن ، نحو : لزمك أو تقضييني

(١) من هنا إلى قوله : « وتشرب اللبن في الصفحة التالية اضطراب في العبارة وغلط
وتقديم وتأخير وحذف ولعلها تستقيم على الوجه الآتي :

يعني بها حكمه له بغير الواجب فأجازوه من النصب وإن عرض فيه يضعف النصب ،
نحو قوله تعالى : (فيغفر لمن يشاء) بالنصب ، ونحو قوله تعالى ، (وإذا قضى أمراً فما يقول
له كن فيكون) في قراءة ابن عامر

وبعد (الواو) التي لا يراد فيها معنى الجمع بين الشئين ومنه : إن ترزني مرة أزورك يصلح
أمرنا ، وقولهم : إن ترزني أزرك وأحسن إليك ... ونحو : لا تأكل السمك تشرب اللبن .
(٢) البقرة : ٢٨٤ .

(٣) هذه قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة على إضمار (أن) فيسبك منها مع ما بعدها
مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب ، تقديره : بحاسبة فمغفرة وتعذيب (البحر
المحيط : ٢ : ٣٦٠) .

(٤) البقرة : ١١٧ .

(٥) ووجه النصب أنه جواب على لفظ (كن) لأنه جاء بلفظ الأمر فشبّه بالأمر الحقيقي ،
ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء ،
وهنا لا ينتظم ذلك إذ يصير المعنى : إن يكن يكن (البحر المحيط : ١ : ٣٦٦) .

(٦) في هذه العبارة للتحوين أقوال ثلاثة :

الأول - الحزم على التشريك بين الفعلين

الثاني - الرفع على إضمار مبتدأ ، أي : وأنت تشرب اللبن

الثالث - النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما ، أي : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب
اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مضرة (شرح ابن عقيل : ٤ : ١٧) .

حتى (١) .

فحتى ، وكى الحارة ، ولام الجحود ، من حيث كانت حروف جر ،
لا تلى الفعل إلا وهو في تأويل الاسم ، وهو لا يكون في تأويله إلا بأن
يضم إليه .

إما « ما » ، نحو : يُعجبني ما تصنع ، أى صنعك ، ولا تقول :
يعجبني تصنع .

وإما « أن » ، وكى ، أختاها ، نحو : يُعجبني أن تقوم . أى
قيامك ، ولا تقول : يُعجبني تقوم ، ونحو : جئت لكى أتعلّم ، أى
للتعلّم ، ولا تقول : لأتعلّم ، مرفوعاً .

ولم يلفظ بواحد من هذه الحروف ، المضافة إلى الفعل ، الثلاثة ،
بعد « حتى » ، و « كى » ، الحارة ، و « لام الجحود » ، إذ لا بد منه تقديراً ،
لأنه لا يكون الفعل وحده في تأويل الاسم . وهو ليس بظاهر ، فهو أيضاً
[لا يكون في تأويل الاسم وهو ظاهر] (٢) وما ظهر في الفعل من التّصّب ،
ينفى أن يكون « ما » ، لأن الفعل بعدها مرفوع ، وكون الناصب مضمراً
ينفى أن يكون « كى » ، لأنه لا يضمّر من / ٣٢ / الناصب للفعل إلا « أن »
فصح أن المضمّر بعدها « أن » .

وأما القاء : والواو ، وأو ، فإنها لا تنفك عن معنى العطف ؛ وحروف
العطف لا تعمل شيئاً ، ولا بد لهذا النصب الذى ظهر بعدها من ناصب ،
وأيضاً ناصب مظهر ، فهو إذن مضمّر ، وليس من نواصب الفعل

(١) ما عليه النحويون أن (أو) تكون بمعنى : إل ، أو : إلا . وقد أورد المؤلف هنا (أو)
القى : إلا . بمعنى إل أما التى بمعنى (إلا) فيها تولد دفقتل النسابة :

إن على سائلنا أن نبأه والعبء لانترة أو تحمله

(٢) يمثل هذه العبارة يستقيم الكلام .

ما يُضمَر إلا « أن » ، فالضمير بعدها « أن » (١) .

والموضع الذي يجوز فيه الأمران ، هو :

بعد لام « كى » ، نحو : جئتُ لأتعلّم ، ولأنّ أتعلّم ، إذا لم يكن بعدها
« لا » ، نحو : جئتُ لئلا أتغيّب .

وبعد حروف العطف المعطوف به الفعل على اسم ملفوظ به ، نحو :
يُعجبني ضرب زيد وتبكي ، وأن تبكي .

والكلام على أن النصب بإضمار « أن » إذا لم تظهر بعد لام كى ،
كالكلام على لام المحوود وأختيها (٢) ، وكذلك الكلام على حرف العطف
المذكور في إضمار « أن » بعدها ، إذا لم تظهر ، كالكلام على « أو »
وأختيها (٣) .

ويؤيد ذلك في حرف العطف المذكور ، كونُ العاطف لا يعطف
فعلا على اسم ، ولا اسما على فعل ، وإنما يعطف الشيء على ما هو من جنسه
لفظا أو تأويلا . عن وإظهارهم لها في هذين الموضعين مقول من ادعى ما ادعى
من إضمارها .

وما عدّا ما ذكر من هذين الموضعين (٤) ، أعني : موضع لزوم
إضمارها ، وموضع جواز الأمرين ، يلزمُ فيه إظهارها ، نحو : آمرك بأن
تقوم ، والأمر يعجبني أن تقوم .

كذا /٣٣/ في الأمر العام عند البصريين ، وقد جاء قليلا مثل قوله :

-
- (١) عبارة القانون (ص : ١٣) « وأما الفاء ، والواو ، وأو ، فإنها لا تنصب بنفسها ،
إذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت في كل موضع ، وليس من التواصب ما يضمَر : إلا : أن .
(٢) أى : حتى ، وكى التجارة .
(٣) يريد : منها الفاء والواو .
(٤) في الأصل : « الموضوعين » .

• ألا أيها الزجاجي أحضر الوغى (١) •

بالنصب ، فأضمره أن في موضع ينبغي أن تكون فيه مظهرة ، وهو عند البصريين شاذاً .

ويروى : أحضر الوغى ، بالرفع ، وهو أقيس الوجهين ، لأن قياس « أن » لاتعمل مضمرة إلا في الموضعين المتقدمين ، لأن هناك ما يجعل عوضاً منها وهو الحرف المذكور فيها ، فإذا لم تعمل فينبغي أن يكون الفعل المضارع هناك مرفوعاً ، على أصله ، قبل دخول النواصب والجوارم عليه .

ولن ، لئني « سيفعل » وتقدم معمول معمولاً ، وهو : زيد ، في قولك : زيداً لن أضرب ، يُقوى أنها ليست مرتكبة من : « لا » و« أن » ، إذ لو كانت مرتكبة منهما لكان (٢) قمعاً بأن يدلوا على التركيب بمنع التقديم .

وإذن ، حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه معنى قولك : إن ترزني أكرمك ، فلذلك قيل فيه : جواب وجزاء .

ولها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

(١) عجزه :

وأن أشهد الذات هل أنت مخلد

طويل . والبيت لطرفة . فنصب « أحضر » لأن التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد الذات » . وقد ورد البيت في سيبويه برفع « أحضر » . لحذف الناصب وتعرفه منه . والمعنى لأن أحضر الوغى . وقال : وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ؛ وهو مذمب الكوفيين . والوغى : الحرب . (سبويه : ١ : ٤٥٢) .

(٢) الأصل : لكانوا .

(١٠ م - الشلوبي))

فاذا تقدمت ، وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك ،
لمن يحدث ، وقد ظننت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال عملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن
أكرمك ، جواباً لمن قال : أزوك / ٣٤ .

وقد حكي إلغاؤها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت واقتصر ما قبلها لما بعدها ، مثل :

أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك .

وبين الشرط والخفاء ، نحو : إن تترنى إذن أزرك .

وبين القسم والجواب ، نحو : والله إذن لا أفعل .

ألغيت :

ونحو قوله :

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ مُشْطِيراً إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرُ (١)

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : إني لا أحتمل ذلك ، ثم ابتداء
فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو : (وإذن لا يلبثون

(١) ورد البيت فى اللسان (مادة لطر) :

لاتدعى فيهم شطيراً إلى إذن أهلك أو أطيراً

وهو من الرجز ، مجهول القائل ، والشطير ، بفتح الشين ، مثل الغريب والبيد فى الوزن وفى
المعنى . والشاهد فيه : إني إذن أهلك ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله : أهلك ، بعد
« إذن » الذى هو حرف جواب ، مع أن « إذن » فى ظاهر اللفظ غير واقعة فى صدر الكلام ، بل
فى « مسبوقة بأن » وكان النصب لضرورة الشعر .

خِلافَكَ إِلا قَلِيلاً (١) ، و (فإذن لأيوهون الناس فقيرا) (٢) على مراعاة التصدر قبل الربط أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، في جواب من قال : أوزورك .

وكى ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لا لقيامها مقام غيرها ، والحارة ، نحو : حثت كى أنعلم ، لإمكان (٣) أن تكون « كى » بمعنى « أن » وبمعنى اللام .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : حثت لكى أنعلم ، لأنها لا تقدر هنا بـ « أن » .

الجوازم قسمان : جازم يقتضى فعلاً واحداً ، و جازم يقتضى فعلين ، أو ما يقوم مقامهما .

فالجازم المقتضى فعلاً واحداً : لم ، ولما ، ولام ، طلبت إجماد الفعل ، ولا ، في طلبت إعدام الفعل .

فلم ، لنفى فعل .

ولما ، لنفى قد فعل .

والهمزة اللاحقة لهما (١) للاستفهام ، والكلام مع لحاقها / ٣٥ / تقرير .

(١) سورة الإسراء : ٧٦ .

(٢) سورة النساء : ٥٣ .

(٣) في الأصل : « الإمكان » ، وهو خطأ .

(١) أى : لم ، ولما .

والواو والفاء المتوسطتان (١) بينهما وبين الهمزة ، في : أولم ، وأفلم ، وأولما ، وأفلما ، لعطف جملة التقرير على ما قبلها ، لكن حرف العطف لا يتقدم على ألف الاستفهام ، انفردت بذلك دون سائر أدواته .

وتنفرد :

« لما » دون سائر أخواتها بجواز الوقف عليها دون الحزم ، إذا دلّ الدليل عليه ، نحو : شارفت المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها .

ولام ، طلب إيجاد الفعل ، إذا بُنى الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ، [سواء] (٢) كان المفعول متكلماً ، نحو : لِأُعْنِ بِحَاجَتِكَ ، أو غالباً ، نحو : لِيُعْنِ (٣) زيدا بِحَاجَتِي .

وإذا بُنى للفاعل لزمته مُسنداً إلى المُتكلم ، نحو : لِأَقْمِ ، أو للغائب ، نحو : لِيَقْمِ زيد .

وجاز فيه مُسنداً إلى المخاطب ، أن يكون باللام مثلها ، نحو ائْتِذْهِبْ ، وأن يُبنى الفعلُ بناءً يَخْتَصُّ بِأَمْرِ الْمَخَاطَبِ ، نحو : اذْهَبْ ، والأكثر كونه دون لام . وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ، ولا تثبت دون اللام إلا ضرورة (٤) كان دون اللام ضرورة .

وإذا حذف حرف المضارعة ، فإن كانت قد حذفت من أول المضارعة همزة ، لمعاقبة حرف المضارعة في الأخر ، رَدَدَتْ ، وذلك نحو قولك . أكرم ، إذا حذفت اللام والتاء من « ليتكرم » .

(١) الأصل : « المتوسطة » . وما أثبتنا من القانون .

(٢) تكلية من شرح الجزولية الكبير (ص : ١٤١) .

(٣) في الأصل : « ليعن » ، وهو خطأ .

(٤) الأصل : « إن » .

وإن لم تُحذف منه همزة نظر إلى ما بعد حرف / ٣٦ / المضارعة ، فإن كان مُتحركاً أثبت ما بقي بعد حرف المضارعة على حاله لفظاً ، نحو قولك : قل ، إذا حذفت اللام والتاء من قولك : لتقل .

وإن كان ساكناً اجتنبت له همزة الوصل ، لأن لا يبدأ بالساكناً ، نحو قولك : اضرب ، إذا حذفت اللام والتاء من «لتضرب» .

وهو بعد الحذف ، في ذلك كله ، بناء آخر غير البناء الذي كان قبل الحذف ، إلا أنه كأنه مبنيّ عليه في حركة عينه .

وإذا اجتنبت همزة الوصل نُظِرَ إلى الثالث منها ، فإن كان مفتوحاً ، نحو : ذهب ، أو مكسوراً كسراً أصله الفتح ، نحو : اضرب ، كسرت همزة .

وإن كان مكسوراً كسراً أصله الضم ، نحو : اعني بأمره ، ألزم الكسرُ الإشمام ، والهمزةُ الضمّ . وإن كان مضموماً ليس أصله الكسر نحو : ادخل ، واخرج ، ضمت .

وإن كان أصله الكسر روعى الأصل ، فكسرت نحو : امشوا ، واقضوا .

ومن حيث كان هذا البناء بعد الحذف غير البناء الأول ، وكان مطلوباً به مجاد الفعل ، كان بناء مخصوصاً بالمستقبل . فلم تكن فيه علة إعراب الفعل من الاشتراك ، والاختصاص بالحرف بعد الاشتراك ، فبقي الفعل على أصله من البناء ، فهذا السكون الذي فيه الآن سكون بناء على أصل البناء ، لا سكون إعراب ، كما كان قبل الحذف / ٣٧ / ، وكان يتخفى على ذلك ألا تحذف الياء (١) ، ولا الألف ، ولا الواو ، في مثل (١) :

(١) في الأصل : « في كل ذلك » . وما أثبتنا أنب .

اغزُ ، واقضِ ، واخشِ ، لأن حذف هذه الحروف إنما كان علامة للجزم ، وإنما كان ينبغي أن تكون ثابتة في أواخر هذه الأفعال . ساكنة على أصل البناء ، كسائر هذه البنية ، إلا أنه يُعامل آخرُ الفعل في ذلك كله معاملة المجزوم ، لكونه في معناه ، فلذلك حُذفت حُرُوف العلة في : اقض ، واغز ، واخش ، لكونها في معنى : لِيَقْضِ ، وَلِيَتَغَزَّ ، وَلِيَتَخَشَّ .

والجازم المنتضى فعلين ، أو ما يقوم مقامها ، قسمان : حرف ، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف .

فالحرف : إن ، وإذ ما .

والاسم : ظرف ، وغير ظرف .

فغير الظرف : من ، وما ، وأي ، ومهما [وكيف] (١) .

والظرف : زماني ومكاني .

فازماني : متى ، والآن ، ولكنها لا تجزم إلا في الضرورة .

والمكاني : أين ، وأنى ، وحيث ، مقرونة بما .

وتلحق « ما » : متى ، وإن ، وأين ، توكيداً .

وتلزم « حيث » لمحضاً من الإضافة .

وتلحق « أيا » توكيداً وعبوضاً من الإضافة . و « إذا » توكيداً

وعوضاً ، إن شئت .

والفعلان المُقتضيان في هذا الباب : أن يكونا مضارعين يظهر العمل

فيهما ، إن لم يمنع من ذلك بناء طاريء ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم

تحل الفاء بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو : إن يقم فأقوم ،

ولا يجوز الرفع دون « فاء » إلا في الضرورة ، نحو :

(١) الكلمة من الشروح الأخرى .

• إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ

رفع لمكان قوله / ٣٨ / قبله :

• يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ (١)

وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، فلا يظهر عمل الجازم لعدم المسوغ لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ، وإما أن يكون ماضيا ومضارعا فيجب العمل في المضارع أن يقدم ، نحو : إن يقيم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكْدِنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَمَا لَشَجَا بَيْنَ حَلْقَيْهِ وَالْوَرِيدِ (٢)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر ، بل يجوز فيه الجزم على الجواب ، والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يتقم عمرو ، ويجوز : يقوم عمرو ، وعليه أنشدوا :

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مسغَبَةٍ يَقُولُ لا غائبَ مالي ولا حريمُ (٣)

(١) البيت : يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

هذا البيت من رجز عمرو بن خنارم البجلي ، أنشده في المناظرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرعأة الكلابي ، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب في زمانه ، ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس . والشاهد تقديم : « تصرع » في النية وتضمنه الجواب في المعنى . والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . وهذا من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر . (سيبويه ١ : ٤٣٦) .
(٢) الشاهد فيه مجيء الشرط مضارعا مجزوماً والجزاء ماضياً ، وهو لأبي زيد الطائي من الخفيف ، وكاده : خدعه ومكر به ، والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم . والوريد : هرق قيل هو الودج ، وقيل بجنبه . (المتنضب : ٢ : ٥٩) .

(٣) وهو من قول زهير ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه رفع « يقول » على نية التقديم ، والتقدير : يقول : إن أتاه خليل ، وجاز هذا لأن « إن » غير عاملة في اللفظ . والتحليل : المحتاج ذو الخلة ، والحرم ، بمعنى : الحرام ، أي : إذ سنل لم يعتل بغيبة مال ولا حرمة على سائليه . (سيبويه ١ : ٣ : ٤) .

وقوله :

رإن يَعيدوا لا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوُّفِ أَهْلِ الْغَائِبِ الْمُشْتَظَرِ (١)

ولا يجوز فيهما ، إذا كانا مضارعين ، إلا الجزم ، على ما تقدم ، من نحو : إن يَقسُمَ زيد يَقسُمُ عمرو ، ولا يجوز رفع الثاني على نية التقديم ، لأنه لا يجوز أن تقول : يقوم عمرو إن يَقسُمَ زيد ، لأنك إذا قلت ذلك كان جوابُ الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يَقسُمَ عمرو يَكُنْ ذلك .

ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول : إن تفعل .

والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم ، أو بما يقوم مقامه ، وهو : الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ، نحو : (وإن تُسبِّهم سيئة بما قَدِّمت أيديهم إذا هم يَقتنطون) (٢) .

وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطاقاً ، [سواء] (٣) كان فيها طالب ، نحو : إن قام زيد فأنه يَغمر له ، وإن قام زيد فهل عمرو قائم ، أو لم يكن ، نحو : إن قام زيد فعمر قائم . إلا في الضرورة ، نحو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ بِشُكْرٍ هَا

وَأَشْرُ بِالْأَشْرِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٤)

(١) لم أعر على قائله .

(٢) الروم : ٣٦ .

(٣) التكملة من شرح المقدمة الجزولية الكبير (ص : ١٧٤) .

(٤) وهو لعبد الله بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما ، من البسيط ، والشاهد فيه : أفقه يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة ، وأصلها : فأنه يشكرها ، (حاشية الصبان على الأشرفي : ٤ : ٢٠) .

ومع الفعلية الطلبية ، نحو : (إمامة ترين من البئر أحداً فقولى) (١) ،
وقوله :

• إما عرضت فبلة (٢) •

ونحو : إن قام زيد فهل قام عمرو ، وإن قام زيد فلا تقم إليه ، وإن
قام زيد فغفر الله له .

ومع الفعل المقرون بحرفي التنفيس ، نحو : إن قام زيد فدوف (٣)
يقوم عمرو ، أو يلن ، مما ينفيه (٤) ، نحو : إن يقوم زيد فلن يقوم عمرو ،
ومع الماضي لفضا ومعنى .

ولابد مع هذا من « قد » ، نحو : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ،
و « إذ » إنما تجيء مع الجملة الاسمية ، نحو ما تقدم ، ويلزم
لزوم الفاء .

وما كان من هذه الجوازم حرفاً ، فلا موضع له من الإعراب ، لأن
عوامل الأسماء والأفعال لا توجه على الحروف ، وما سوى ذلك فتعتبره
٤٠ / بأن تحوُّته إلى : « إن » ، التي للشرط واسم في معناها ، وتجعل
أداة الشرط كأنها ذلك الاسم ، فقد تقدم في موضع الأداة ، فيحكم لها
بحكم ذلك الاسم إذا تقدم هناك ، مثل ذلك : من تضرب أضرب ،
موضع « من » نصب ، لأنك إذا حلت « من » إلى « إن » واسم في
معناها ، فقلت : إن تضرب أحداً أضرب ، فيظهر ذلك الاسم الذي
في معناها مفعولاً به ، والمنعزل به إذا تقدم على الفعل ، ولم يشتغل

(١) سورة مريم : ٢٦ .

(٢) بعض بيت لعبد يقوث ، والبيت كاملاً .

فيا راكباً إما عرضت فبلغنا ندماي من نجران أن لا تلتايا

(سيبويه : ١٢٠١) .

(٣) في الأصل : « فهل » .

(٤) القانون (ص : ١٦) : « أو ما ينفيه » .

عنه الفعلُ لفظاً ، فالوجه فيه النصب على أنه مفعول مقدّم ، فلذلك يكون الوجه في قوله : من تضرب أضرب ، أن يكون مفعولاً مقدّماً ، ويجوز الرفع بالا ابتداء على ضعف ، كالحكم في : زيد ضربت ، سواء ، فإن اشغلت الفعل بضمير كانت بمنزلة المفعول الذي اشغل عنه عامه بضميره ، نحو : زيد ضربته ، في اختيار الرفع بالابتداء ، وجواز النصب بإضمار فعل ، وكذلك (١) قولك : من تضربه أضربه ، وتقول : من لا يقم أقم معه ، فإذا حلت «من» إلى «إن» واسم في معناها ، قلت : إن يقم أحد أقم معه ، فظهر الاسم فاعلاً ، والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، نحو : قام زيد ، إذا قدّمت فيه «زيداً» فيبغى أن تكون «من» هنا مبتدأة .

وبمثل هذا الاعتبار تعتبر أدوات الاستفهام ، إلا «كيف» منها ، فإنها إذا جاء بعدها جملة تكون في موضع الحال أبداً ، أو تكون مع مفرد فتكون في /٤١/ موضع رَفْع ، خبراً له ، وقد جاءت في موضع خفض في حكاية قطرب (٢) : انظر إلى كيف يفعل ، وإلا ما كان منها ظرفاً فهو في موضع نصب أبداً ، وكذلك اسم الشرط إذا كان ظرفاً .

(١) في الأصل : « وذلك » .

(٢) هو : محمد بن المستنير ، أبو علي ، المعروف بقطرب ، لازم سيويه ، وكان يخرج إليه ، فإذا خرج ورآه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به . وكانت وفاته سنة ٢٠٦ هـ (بغية الوعاة : ٢٤٢١) .

باب

الاسم المثني : إما صحيح ، وتعني به ما ليس آخره ياءً ، ولا واواً ، ولا أنقاً ، ولا همزةً ، نحو : زيد ، وعمرو .

وإما معتل ، وهو ضربان : منقوص ، ومقصور .

فالمنقوص ضربان : خاصّ وعامّ .

فالخاص : تعني به ما حذف آخره على غير قياس ، نحو : أخ ، وأب .

والعام : ما في آخره ياء مكسور ما قبلها .

وهو على نوعين :

أحدهما : ما نُؤنّ في موضع الرفع والجر ، فأوجب القياسُ حذفَ الياء

منه ، نحو هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، سُمي هذا منقوصاً لنقص آخره ، ولتنقص الرفع والخفض منه ؟

والآخر : ما لم يُؤنّ منه ، نحو : جاءني القاضي والغازي ، ومررت بالقاضي

والغازي . وسُمي هذا منقوصاً لنقص الرفع والخفض منه خاصةً .

والمقصور : ما في آخره أنف ، نحو : عصا ، ورحى .

وسُمي هذا مقصوراً لأن القصر هو المنع ، فلما كان النوع مُعرباً ، ومنع

ظهور الإعراب كُلّه فيه سُمي مقصوراً ، أي ممنوعاً من ظهور الإعراب كُلّه فيه .

وإما مُشَبَّه بالمُعْتَلّ ، وتعني به ما صحّ إعرابه ، لكنّ آخره

حرفٌ عِلّةٌ ، وإن لم يعتلّ ، نحو : رأيت قاضياً ، والقاضي ، في

النصب .

وكذلك ما كان / ٤٢ / آخره ياءً ، أو واواً ، ساكناً ما قبلها ،

مشددتان ، نحو : عدوّ ، ووليّ ، أو مُخففتان ، نحو : غزو ، ونحى ،

وماقٍ آخره همزة ، نحو : شاء ، ومقرئ ، وقراء ، وكساء ،
وحمرأ

وسمى هذا مشبهاً بالعتل ، وإن لم يكن آخره حرف علة ، لشبه
الهمزة بحروف العلة ، من حيث كانت من مخرج الألف ، والألف من
حروف العلة ، ومن حيث كانت تُقلب إليها ، كما تقلب حروف العلة
بعضها إلى بعض ، ومن حيث كانت تُغير بسائر أنواع التسهل كما تُغتر
حرف العلة عند اعتلالها .

فإذا كثبت الصحيح أُلحقت العلامتين من غير تغيير ، نحو :
زيدان ، وعُمران ، وما جاء من قولهم : ألين ، وخُصيان ، ليس
على : خُصية ، ولألية ، ولكن على توهم : ألى ، وخُصى .

وإذا كثبت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه المحذوف في الإضافة
رجعته إليه في التثنية ، نحو : أح ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم
تُرجعه ، نحو : يد ، ويدك ، وكذلك لم ترده في تثنية : فوك ،
وذو ، وتُلحق العلامتين بعدد ، إلا أنك تعوض من واو فوك ،
مبمماً ، وليس لك أن تجمع بينهما إلا في الضرورة ، نحو قوله :

• هُدَا نَفْسَانِي فِيَّ مِنْ فَمَوِيهِمَا (١) •

أو على أن الواو ليست التي عُرِضت الميم منها ، ولكنها هي لام ،

(١) تمامه :

• على السابح العادي أشد رجاء •

البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، والشاهد فيه قوله « فويها » ، وجمعه بين الواو
والميم التي هي بدل منها في « قم » . ومثل هذا لا تعرف ، لأن الميم إذا كانت بدلا من الواو
فلا ينبغي أن يجمع بينهما .

ديوان الفرزدق (ص : ٧٦٩) ، وسيبويه : (٢ : ٨٢ ، ٢٠٢) .

فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لآمها هاء ، وواو ، نحو / ٤٣ / :
سنة .

ولا بد من هذا إن كان : قَمَوَان ، لغة في قولك : فَمَان

وهو ظاهر كلام سيبويه (١) .

وإذا ثبت المنقوص العام رَدَدت إليه المحذوف كقولك : هذا قاض ،
وهذان قاضيان ، ومررت بقاض ، ومررت بقاضيين .

وإذا ثَبِتَ المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي ، نحو : عصوان ،
ورَحِيَان ، وإلى الياء فيما زاد ، نحو : ملهِيَان ، ومغزِيَان ، وحُبْلِيَان ،
والْحَقَّتِ العلامتين .

وما جُهِلَ أصله ، فإن أُلزِمَت أَلفه الفتح فيمن أَمال ، أُلْحِقَ بما أصله الواو ،
والأُلْحِقَ بالياء .

وما جُهِلَ أمره في الإمالة والفتح ثَبِتَ بالياء ، لآتها الغالية على اللام
المُنْقَلِبه أُنْفَا .

والمشبه بالمعتل كالصحيح ، كقولك : رَشِيَان ، وصَبِيَان ، ودَلْوَان ،
وَعَدْوَان ، وولِيَان .

مالم يكن في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فإن كان كذلك :

(فما همزته أصلٌ كالصحيح ، نحو قولك : رَجَلَان قَرَاءَان ، ووضَاءَان .

وما انقلبت فيه عن زائد محض ، أي للتأنيث لاللاحاق ، قلبتها فيه واوا
في المعروف من لغتهم ، نحو قولك : حَمْرَاوَان ، وسودَان .

(١) سيبويه (٢ : ٨٢) .

(٢) الأصل : « رشان » . والرشي ، بياء مشددة : التفصيل .

والزائد، الذي انقلبت عنه بعد الهمزة، هو ألف التانيث، دليل ذلك قولهم في «صحراء»: صحار، ولم يقولوا صحارى، وشذ بعضهم فجاء بالياء وبعضهم بالهمزة، والأول هو المعروف

وما انقلبت فيه عن أصل، نحو /٤٤/ : كساء، وغطاء، أو زائد ملحق بالأصل، نحو : علباء، وحرباء، فأخره إن شئت على ما همزته أصل فأقيرَ همزته، وإن شئت على ما هو منقلب عن زائد محض فأقبلها واواً .

والزائد المُلحق بالأصل، الذي انقلب عنه هذه الهمزة، هو الياء، بدليل أن هذا البناء إذ ألحقته هاء التانيث إنما يكون بالياء، نحو : فخرابة (١).

وإقرار همزة الملحق أحسن، وإجراء ما هو منقلب عن زائد ملحق بالأصل على ما هو منقلب عن زائد محض في القلب حسنٌ من إجراء ما انقلبت همزته عن أصل عليه في ذلك .

الاسم المجموع، بالواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً، في الصحيح . والمشبه بالمعتل، حكمه حكم الثنية، نحو : زيدون، وعزؤون، جمع عزو (٢)، اسماً للمذكر عاقل، ونجيبون (٣)، ورشون، وكذلك : عدؤون، ووليون .

وفي المعتل تحذف ما كنت ثقله في الثنية، نحو : مؤسون، وكذلك : رحون، وعصون، في : رحا، وعصا، عتمين لرجلين،

(١) كذا في الأصل .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) الأصل : «نجيبون»، بالهمز .

(٤) كذا في الأصل .

ولا تَرَدُّ ما كنت ترد ، نحو قولك : أخون ، في جمع : أخ ،
وقاضون ، في جمع : قاض .

وتنضم ما قبل الواو في اللفظ في جمع غير المقصور ، ولا تنضم في المقصور ، بل تُبْقِيه على حاله ، فإذا ضُمَّت ما قبل الواو في اللفظ ، كسرت ما قبل الياء فيه ، وإذا أبقيت ما قبل الواو في اللفظ على حاله ، أبقيت الياء فيه / ٤٥ / على حاله ، نحو قولك : زيدون ، وقاضون ، وأخون ، وفي الياء : زيدين ، وقاضين ، وأخين ، والمقصور في الواو : مصطفون ، وعيسون (١) ، وفي الياء : (ولأنهم عتدنا لآمين المصطفين الأختيار) (٢) .

الاسم المجموع بالألف والتاء :

إما عارٍ من علامة التانيث فلا إشكال في كيفية جمعه بالألف والتاء ، إلا أن الثلاثي الساكن الوسط منه يجمع جمعه ، إذا كان فيه الهاء ، وهو متردد الشبّه بين بابي السلامة والتكسير ، لكن التكسير أحقّ به ، فلذلك كان بيانه أكثر ما يكون في باب التكسير .

﴿ وأما ما فيه علامة ، فإن كانت هاء حذفتها وألحقت العلامتين ، نحو قولك في جمع «مسلمة» : مسلمات ، ولا تقل : مسلمات .

وجمع الثلاثي الساكن الوسط من هذا النوع المذكور ، وحكمه في جمع التكسير ، كما قدمناه .

وإن كانت همزة قلبتها واو أو ألحقت ، نحو : صحراء ، صحراوات .

وإن كانت ألفاً قلبتها ياء وألحقت ، نحو : حبل ، حبلات .

(١) الأجل : «عيشون» بالشين المعجمة ، تصحيف .

(٢) سورة ص : ٤٧

ولا تجمع بالألف والناء من ليس فيه من الموثث علامة تأنيث سوى
ما شذ ، إلا ما كان علماً عاقلاً ، نحو : هند ، وهنديات ، وزينب
وزينبات .

والشاذ ، نحو : سماء ، وسماوات ، وأرض ، وأرضات .

ولا فعلاء أفعال ، نحو حمراء .

ولا فعلى فعلان ، نحو : غضبي وسكري ، مادامتنا وصفين .

ولا شئ من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بغير هاء ، نحو :
رجل شكور ، وامرأة شكور .

ولا من الخاصة /٤٦/ بالمؤنث ، بغيرها ، نحو : طالق ، من الطلاق ،
وحائض ، لأن هذين النوعين جاريان في التأويل على مذكرة هذا الباب ،
لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أو همتا أنهما من هذا
الباب ، ولذلك بيّنا فيه أنهما ليسا منه . فإن نُقل شئ من ذلك ، إلا أن
يكون علما لمؤنث ، جُمع بالألف والناء .

باب

الفاعل والمفعول

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسمٌ في معنى الفعل ، وقدّم عليه على معنى أنه فعل ، أو مُشبهها ، هو وما أسند إليه لما هو كذلك ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قائم أبوه . وهلك زيد ، ومررت برجل هالك أبوه .

• • •

المنعول : ما دلّ عليه للفعل الناصب له من :

الحدث ، نحو : قمت قياماً .

والزمان ، نحو : قمت يوم الجمعة .

والمكان ، نحو : قمت مكانك .

واحتمل الذي يُوقع فيه الفاعلُ فعله ، نحو : ضربت زيدا .

والباعث عليه ، نحو : ضربته أدياً له .

والمصاحب ، نحو : اختصم زيد وسمر .

وإذا ذُكر الفعل أدرك أنه لا بدّ له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحداً ، وأن أصله التذكير ، لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً لكونه مُخبراً عنه ، والأسماء تكون مذكرة ومؤنثة ، والأصل منه التذكير ، ولا يُدرك التأنيث ولا التثنية ولا الجمع بوجهٍ فيحتاج ما لا يُدرك إلى علامة ؛ وما يُدرك بوجهٍ من تلك أوجه لم يحتاج إليها ، فلذلك إذا ضمير (١) الفاعل ، أو ما هو كالفعل / ٤٧ / من المنعول ، استتر (٢) ، نحو : إن زيداً قام ، وإن زيداً ضرب ، وإذا ضمير المنعول ، الذي ليس ، كالفاعل ، لم يستتر (٣) ،

(١) في الأصل : ضم ، وهو خطأ من النسخ .

(٢) في الأصل : ستر .

(٣) في الأصل : يستر .

نحو : زيدٌ ضربته ، ولذلك لم يجعلوا في الفعل علامة لإفراد الفاعل ، كما جعلوا فيه علامة لتثنيته وجمعه ، ولذلك جعلوا فيه علامة لتأنيث فاعله ، ولم يجعلوا فيه علامة لتذكيره ، فإن أسند الفعل إلى المفرد أو المثنى ، من ظاهر المؤنث الحقيقي ، ولم يتصل بينهما ، فالعلامة لازمة في الأئمة المشهورة ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندات ، وإسقاط العلامة قليلٌ جداً .

حكى سيبويه أن بعضهم قال : قال فلانة ، وذلك مع الفصل ، نحو قوله :

• لَقَدَ وَوَلَدَ الْأَخِي طَيْلَ أُمِّ سَوْءٍ (١) .

وقولهم : حضر القاضي اليوم امرأة ، أسهل منه بلا فصل .

والجمع السالم ، حكمه حكم المفرد والمثنى في مذهب المحققين .
نحو : قامت الهندات ، وكذلك قام الزيدون ، ولا تقول : قامت الزيدون ، ولا قام الهندات . ولا يعترض بنحو قوله :

• قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ (٢) .

(١) تمامه :

• على باب استنها صلَّب وشام .

الوافر : وهو من قول جرير . والشاهد في قوله « ولد الأخيطل أم سوء » فإن هذه الجملة من نمل ماض هو « ولد » ، وفاعل مؤنث ، وهو « أم » ولم يصل به تاء التأنيث . وقد علم أن الفعل الذي يستند إلى فاعل مؤنث حقيق التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التي للتأنيث ، إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله ، بالمفعول الذي هو قوله « الأخيطل » .

الإذناصاف (١ : ١٨٥) ، ديوان جرير (ص ٥١٢) .

(٢) تمامه :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أُسْدٍ يَابُوسَ لَلْجَهْلِ ضَرَّاراً لَأَقْتَوَامِ
البيسط ، والبيت للناطقة الزبياني ، وقوله : يا بؤس للجهل ، معناه : ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره به ، ومعنى خالوا بني عامر ، أي تاركوهم وقاهموهم ، والشاهد فيه قوله : قالت بنو عامر ، حيث أُنث الفعل مع « بنو » لإخافتهم بالقبائل (سيبويه ١ : ٤٣٦) .

لأنه الحق بالقبائل ، ولا بقوله :

• فَبِكَا بِنَاتِي شَجَوَهْنٌ وَرَوَجَتِي (١) •

كشبه هذا الجمع بجمع التكسير ، ومن حيث لم يكن على حدّ الواحد المنطوق به .

والمكسر من ذلك يجوز فيه الوجهان ، وكذلك /٤٨/ في المذكّر ، نحو : [قام الهنود] (٢) ، وقامت الهنود ، وقام الرجال ، وقامت الرجال ، مثله .

وأجرى بعضهم مجراه جمع السلامة كذّله . نحو : قامت الهندات ، وقامت الهندات ، وقام الزيدون ، وقامت الزيدون .

والأول أوجه .

ويجوز حذف العلامة إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقيّ مطلقاً ، نحو : نعمت الموعظة . ونفع الموعظة .

وكذلك التثنية والجمع .

والحذف مع الفصل أحسن منه بلا فصل ، نحو : نفع اليوم الموعظة .

ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقاً ، نحو : إنّ هنداً قامت . وإنّ الموعظة نفعت ، إلّا في الضرورة ، فإنها تحذف مع ضمير المؤنث غير الحقيقيّ ، نحو :

(١) تمامه :

• والظاعنون إلى م تصدعوا •

الكامل ، وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه : فَبِكَا بِنَاتِي ، حيث جاء الفعل بلا تأنيث ، والشجو : الحزن والحلم . وتصدعوا : تفرقوا . (حاشية الصبان على الأشمق : ٢ : ٥٤) .
(٢) تكلّة يتنضفها السياق .

• ولا أرض أبغفلَ إبتغلتَهما (١) •

وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها في شلوذا نحو قوله :

بئسوموني في اشتراء النَّخِ إلى أهل فكلهُمَّ ألوم (٢)

ونحو قوله :

ألفيتنا عينك عند القفا أولى فأولى لك ذا وافيه (٣)

وهي لغة « أكلوني البراغيث » . وحذفها أفسح لخروج الضمائر عن أصلها من الاسم إلى الحرفية ، أو لما في ذلك من الإضمار قبل الذكر في غير موضعه ، إن جعل المرفوع بعدها بدلا . أو لما في ذلك من عدم جريان التثنية والجمع على طريقة الأفراد ، إن جعل المرفوع مبتدأ ، والفاعل مرتبته أن يلي الفعل ، ومرتبة المفعول أليبه ، نحو قلبك : ضرب زيد عمراً ، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في موضع الآخر ، نحو : ضرب عمراً زيداً ، وقد / ٤٩ / يجب الأصل مرة والرفع أخرى .

(١) صدره : « فلا مِرَّة ودقت ودقتها »

المنتقارب . قاله عامر بن جو بن الطائي . والشاهد فيه « أبقل » حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى « الأرض » ، وهي مؤنثة . والمرنة : السحابة ، ودق المطر : يدق ، إذا قطر ، ومنه ومنه سمي المطر : ودقا ، وأبقلت الأرض ، إذا خرج بقلها . (حاشية الصبان ٢ : ٥٣) .
(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت ، وهو من المنتقارب . والشاهد فيه أن الشاعر أتى بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر « فأخلى » أتى فاعل « يلوموني » ، فألحق الفعل علامة الجمع ، مع أنه مستند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله . ويروي ، اشتراة التخييل ، بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب « التخييل » ، مفعولا به ، « وكلهم » مبتدأ . وألوم ، يفتح الواو غير مهموز ، خبره ، وهو اسم تفضيل من ليم ، بإثباته للمفعول ، كقيل ، أي وكلهم أكثر ملومية . واللوم ، العذل ، ويروي : وكلهم يعذل . وقد نسب في مكان آخر لأحيحة بن الجلاح (معنى اللبيب : ٥ ، ٤ ، النور النواع : ١ : ١٣٢) .
(٣) البيت لعمر بن ملفظ . والشاهد فيه أنه وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألقينا » مع كونه مستندا إلى المشي ، الذي هو قوله عينك . (شرح ابن عقيل ٢ : ٨٣) .

وكل فاعل اتصل - بضمير يعود على المفعول ، نحو قوله تعالى :
(وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ) (١) ، وضرب زيدا أبوه ، ومقرون
بالآ دون المفعول ، نحو : ماضرب زيدا إلا عمرو ، أو في معنى المقرون
بإلا ، نحو : إنما ضرب زيدا عمرو ، ووجب تأخيره .

وكل فاعل لاقرينة تفصل بينه وبين المفعول ، لافي اللفظ ولا في
المعنى ، ووجب تقديمه ، نحو : ضرب موسى عيسى .

والقرينة الفاصلة (٢) بينهما في اللفظ الإعراب فهما ، أو في تابع من
توابعهما ، نحو : ضرب عمراً زيداً ، كما تقدم ، أو نحو : ضرب
موسى الفضل عيسى ، أو تأنيث الفعل لأحدهما ، إذا كان أحدهما مؤنثاً
والآخر مذكراً ، نحو : ضربت موسى سعدى .

والقرينة الفاصلة بينهما في المعنى ، نحو : أكل (٣) كثرى موسى .

وإذا كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ، ولا مسنداً إليه ووصف جار
على غير من هو له إليه ، أو مصلر مضاف إلى المفعول به ، ووجب تقديمه
نحو : ضربت زيدا .

والمتصل بالآ (٤) ، نحو : ماضرب زيدا إلا أنا .

والمسند إليه : مصدر مضاف إلى المفعول به ؛ نحو : عجبت من ضرب
زيد أنت .

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) في الأصل : « الفاعلة » .

(٣) في الأصل : « كل » .

(٤) في الأصل : « بالأصل ذلك » .

والمسند إليه وصف جار على غير من هو له ، نحو : زيدٌ هند
ضاربها هو .

وللإضافة والإضمار وترتيب المضمرة تأثير في هذا الباب .
وقد تقدم تأثير الإضافة والإضمار ، وأما ترتيب المضمرة ، فنحو :
ضربتني : وضربتك ، وضربك .

• • •

باب (١)

الموصلات الاسمية : الذى ، والى (٢) ، وأى ، بمعنى : الذى ،
وأية ، بمعنى التى ، نحو : اضرب أيهما قال ذلك ، وأيهن قالت ذلك ، وذا ،
إذا كانت مع « ما » الاستفهامية وأريد بها معنى : الذى ، نحو : ماذا (٣)
صنعت ؟ إذا كان ذلك بمعنى : ما الذى صنعت ؟ والآلى ، بمعنى : الذين ،
كقوله :

• رأيت بنى عمى الآلى يَحْتَلُونِى (٤) •

ومن ، وما ، نحو : جاءنى من جاءك ، وذو الطائفة ، نحو قوله :

• وَيَبْرِى ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ (٥) •

وقلنا فى هذه إنهما موصلات اسمية ، وفرقتنا بينها وبين الموصلات
الحرفية ، التى بعدُ ، مع أن كل واحد من النوعين لامتضى للموصول فيه
وحده ، وإنما له معنى مع غيره . وكل واحد من النوعين مع ما بعده
اسم مفرد .

(١) الأصل : نوع منه آخر .

(٢) فى الأصل : « التى والى » .

(٣) سقطت « ذا » من الأصل .

(٤) تمامه :

• حل سدنان الدر إذ يتقلب •

وهو لمرة بن عطاء الفقى . والشاهد فيه أن الآلى بوزن ، المل ، المشهور وقومها
بمعنى الذى للمتلاء المذكورين . (الدرر الوامع : ١ : ٧٥٤) .

(٥) البيت :

فإن الماء أبى وجدى ويبرى ذو حفرت وذو طويت

والشاهد فيه إن ذو الطائفة مبنية على الواو فى لغة أكثرهم . والطفى ، من طويت البئر ،
فا بنيتها بالحجارة ، وهو لسان بن الفحل الطاف . (الدرر الوامع : ١ : ٥٩) .

فإذا كان الأمر كذلك فلإنما كانت هذه إسمية من النوعين .

وقيل فيها (١) : لأنها اسم ، [مع بعدها] (٢) : لأنه (٣) ، لا معنى لها وحدها ، لما وجد فيها حكم ماله معنى وحده ، وهو عود الضمير إليها ، كما يعود على ماله معنى وحده .

وقيل فيها وحدها : إنها اسم : أى حكم لها ما هو اسم وحده ، إذ (٤) عاد الضمير عليها ، كما يعود عليه .

وبقى النوع الآخر على أصله من الحرفية ، إذ مالا يفهم له معنى إلا مع غيره . أصله أن يكون حرفاً ، إلا أن يحكم له بحكم غير الحرف .

ولكن قيل فيها : إنها مع ما بعدها اسم ، لوجود فاعلة ومفعولة / ٥١ / ، وداخلا عليها حرف انحر ، وإنما تكون بمعنى المصدر الذى يسوغ فيه ذلك كله .

وإنما تكون بمعنى المصدر مع ما بعدها ، ولم يقل فيها : اسم مع ما بعدها ، ولم يقل فيها : اسم وحدها .

وقيل فى النوع الآخر : إنه اسم وحده . بأنه حكم بحكم ما هو اسم فى عود الضمير عليه .

ويُنحى بالموصولات الاسمية : الألف واللام ، بمعنى : الذى ، والى ، وليست فى الحقيقة منها ، وأو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب . ولو كانت كذلك لبقى المنخفض والمنصوب والمرفوع فى قولك : جاء فى القائم ، ورأيت القائم ، ومررت بالقائم ، معرّيات

(١) الأصل : فيها وحدها .

(٢) تكلية يقتضها السياق .

(٣) الأصل : أنه .

(٤) الأصل : إذا .

بلا مُعْرَب لها ، وذلك لا يجوز ، فما أدى إليه لا يجوز ، فالذى يبنى
[هو له] (١) ، أن تكون : الألف واللام ، في ذلك ، حَرَفَ تعريف لما
بعدها ، دخلت عليه تُعَرِّقُه ، ويُعْرَب ما بعدها بالعامِل ، الداخِل (٢)
عليها ، إلا أنه حَسَّن ولايتها للعامِل كونها بمعنى « الذى » ، و « الذى »
ليست بصفة محضة ، فَحَسَّنَتْ ولايتها للعمل .

فذلك قال النحويون : إن الألف واللام بمعنى « الذى » والحقوها
بها وبساتر الأسماء الموصولات .

والحرفيات : أن ، الناصية للأسماء ، وأن ، وما ، وكى ،
المصدريات . نحو : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ تَقُومُ ، وأن تقوم ، وما تصنع ،
أى : صنعك ، [و] (٣) جئت لكى أتعلّم ، أى لتتعلّم .

ولا بد لجميعها من صلة ، ولا تكون إلا جملة مُحتملة الصدق
والكذب ، إلا مع « أن » ، فإنها تكون غير محتملة لهما (٤) ، نحو : أمرته
بأن قم ، فى أضعف الرأيين ، وفى معنى جملة ، كذلك مع الألف واللام
خاصة ، غير متقدمة على [صلة] (٣) الموصول ولا شئاً منها ، نحو :
جاءنى الذى ضرب أبوه عمراً ، [و] (٣) لو قلت : عمراً جاعنى الذى ضرب
أبوه ، لم يجز ، وغير مقصود بينهما وبين الموصول ، ولا بين أجزائها
بأحزبى ، نحو : ضرب هنداً الذى ضرب أبوه عمراً ، ولو قلت فى ذلك :
عمراً ضرب الذى هنداً ضرب أبوه عمراً ، أو ضرب الذى ضرب أبوه
هنداً عمرو ، لم يجز .

ولا بد من اشتغالها على ضمير يعود على الموصول ، ما لم يكن الموصول

(١) تكلة يقتضيا السياق .

(٢) الأصل : « والداخل » .

(٣) تكلة يقتضيا السياق .

(٤) فى الأصل : « لها » .

حرفاً : فلا تقول (١) : الذي جاءني قام زيد ، إلا أن تقول : إليه ،
أو تسيبه (٢) .

فإن كان الموصول حرفاً لم يعد منها إليه ضمير ، نحو : يُعجبني القائم
أبوه ، لأن الألف واللام في معنى « الذي » .

ولا يُفيد الموصول الاسم المقصود إلا والصلة معلومة للسامع ،
أو في معنى ذلك .

ولا يُخبر عن الموصول ، ولا يُستثنى منه ، ولا يُتبع ، إلا بعد
استيفائه ما يطلب من ذلك ، نحو : الذي قام أبوه ذاهب ، وجاءني الذين
قاموا إلا زيدا ، وجاءني الذين قاموا أنفسهم .

ولا تُوصل « أن » إلا بالجملة الاسمية ، نحو : يُعجبني أن زيداً : قائم .

ولا تُوصل « أن » ولا « كي » إلا بالجملة الفعلية ، نحو : يُعجبني
أن يقوم زيد ، وجئت لكي أتعلم .

وكذلك « ما » المصدرية في أحسن / ٥٢ / الرأين ، لأنها مع الفصل
بتأويل المصدر كأن وكى . وما جاء من قولهم : يعجبني ما أنت صانع ،
فليست [ما] (٣) فيه مصدرية ، إنما هي بمعنى « الذي » ، لأن « ما » هي مع الفعل
بتأويل المصدر ، [و] (٣) لا تُوصل بغير الجملة الفعلية ، مثل (٤) :
أن ، وكى .

[و] (٣) لا تُوصل الألف واللام إلا بالصفات ، وقد جاءت موصولة بالجملة
نادراً في قوله :

(١) الأصل : « لو قلت » .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) تكلة يقتضيا السياق .

(٤) في الأصل : « أصله » .

• من القوم الرسول الله منهم (١) •

وقوله :

يَقُولُ اَلْحَنَّا وَابْتِغِضِ الْعُجْمِ نَاطِقًا
إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدَعُ (٢)

وقوله :

وَيَسْتَخْرِجُ الْبِرْبُوعَ مِنْ نَافِقَاتِهِ
وَمِنْ جُحْرٍ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ (٣)

وقوله :

(١) البيت :

من القوم الرسول الله منهم ثم دانت رقاب بني معد
الواقر . مجهول القائل ، والشاهد فيه حيث أتى بوصول الألف واللام الموصولة على صورة
الجملة الاسمية ، على وجه الشكوك . ودانت : ذلت وخضعت . وبني معد ، هم قريش وهاشم .
ومعد ، بفتح الميم ، هو ابن عدنان بن أدد بن هيسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل ابن إبراهيم ،
خليل الرحمن صلوات الله عليه . (حاشية الصبان : ١ : ١٦٥) .

(٢) هو من كلام ذي الخرق الطهوي ، والشاهد فيه أن « أل » في « اليجدع » اسم
موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهته لاسم المفعول . والحنا : الفاحش من الكلام .
وإبتغض ، أقل تفضيل من البغض ، والجم : جمع أعجم ، أو صمنا ، والأعجم : الحيوان
الذي لا ينطق ، والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه صجمة ، شبهه بالحيوان الأعجمي .
واليجدع : الذي تقطع أنفه أو أذنه أو يده أو شفته ، كل ذلك يقال .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شيخه) .
(٣) هو من كلام ذي الخرق الطهوي أيضاً ، والشاهد فيه قوله اليتقصع ، فإنه أراد :
الذي يتقصع ، فوصل أل الموصولة بالفعل المضارع ، وهو شاذ . والبربوع : دوية تحفر
الأرض ، والنافقاء : جحر يحفره البربوع ويستره ويظهر نجمر آخر غيره . وقوله : بالشيخة ،
هو بالحاء المعجمة : رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحظلة . واليتقصع ، تقول : تقصع البربوع
إذا دخل في قاصماته . والقاصمات : جحر آخر من جحرة البربوع .

(الإنصاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شيخه) .

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الشَّرْضِيِّ حُكُومَتَهُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْحَدَلِ (١)

الذِي ، وَالَّذِ ، لَغَاتٌ فِي «الَّذِي» ، قَالَ فِي التَّشْدِيدِ :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلَتُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أُغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي
تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءُ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ (٢)

وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ :

الَّذِي أَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا (٣)

وَقَالَ فِي الثَّلَاثَةِ :

• كَالَّذِي تَزَيَّ زُبَيْةً فَاصْطَيْدًا (٤) •

(١) البيت لفرزدق ، يهجو به أعرابياً فضل جريراً عليه . والشاهد فيه وصل آل بالفعل المضارع «الترضى» . (الدرر القوامع : ١ : ٦١) .

(٢) البيتان قائلهما مجهول . والشاهد فيما قوله : للذي ، حيث وردت هذه الكلمة بذيال مكسورة وياء مشددة مكسورة ، كسر هذه الياء كسرة بناء ، وليست الكسرة التي تقتضيها اللام في الاسم المعرب ، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شيئاً افتقارياً ، وتشديد الياء في : الذي ، والتي ، لفة من لذت العرب . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٣) البيت من الرجز المشطور ، وهو مجهول القائل ، ويروى :
والذي لو شاء لكانت حضراً أو جبلاً أشم أمشمخراً
والمعنى : هو الذي لو شاء أن تكون الدنيا كلها براً لكانت براً ، ولو شاء أن تكون كلها جبلاً لكانت جبلاً ، والأصم ، بالصاد ، ويروى ، أشم . والأشم : العالى المرتفع . والمشمخر : البالغ الغاية في الارتفاع ، أو الراسخ . والشاهد فيه قوله «الذي» ، فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٤) قبله :

• فظلت في شر من الذكيدا •

وهو لرؤية بن المجاج . وقيل : لرجل من هذيل . والشاهد فيه قوله «في شر من الذكيدا» . وقوله «كالذي تزى» حيث وردت كلمة الذك في الموضوعين محذوفة الياء ساكنة الذال . وتزى : اتخذ زبية . والزبية ، بضم الزاي وسكون الباء : حفرة بعيدة النور تصنع لاصطياد السبع إذا وقع فيها لم يسطع الخروج منها . (الإنصاف : ٣٩٦) .

وكذا قال الاغويون ، ومن قال بقولهم من النحويين ، ويمكن أن يكون جميع ما استشهدوا به من ضرائر الفعل (١) ، فلا تثبت بذلك لغات. والثنية : اللذان ، رفعا ، والذَيْن ، نصباً وجرأ ، وتُحذف النون لطول الاسم بالصلة ، قال :

أَبْنِي كَلْبِي إِنْ عَمِيَ اللَّذَانِ
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَقَتَلَا الْأَعْمَلَاءَ (٢)

واللغات في « التي » مثلها في « الذي » .

وفي جمع « الذي » : الذين / ٥٤ / رفعا ونصباً وجرأ ، لأنه مثنى ، وربما قيل : الذنون ، رفعا ، والذَيْن ، نصباً وجرأ ، ليجرى الجمع على طريقة الثنية ، وتُحذف النون أيضا للطول ، فيقال الذِي ، في « الذين » ، ويمكن أن يكون فيه :

إِنَّ الذِي حَاتَتْ بِبِفَتْحٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ (٣)

وفي جمع « التي » : اللاتي ، واللاتي ، واللات ، واللاء . واللات ، واللواتي ، واللوات ، واللوات .

أى ، تكون :

موصولة ، نحو : امرر بأيهم هو أفضل .

(١) لهما : « القول » .

(٢) من الكامل : وهو الأخطل ، من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرا . والشاهد فيه حذف النون من « الذين » تقيفاً لطول الاسم بالصلة . (سيبويه : ١ : ٩٥) .

(٣) من قول أشهب بن رميلة . والشاهد فيه حذف النون من « الذين » استخفافا . والدليل على أنه أراد به الجمع قوله : دماؤهم . ويجوز أن تكون « الذي » واحد يؤدي عن الجميع ، لإيهامه ، ويكون التدمير محمولا على المعنى فيجمع ، كما قال تعالى : (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) . (سيبويه : ١ : ٩٦) .

وشرطاً ، نحو : (أيّ ما تدعو قلته الأسماء الحسنى) (١) .

واستفهاماً ، نحو : أيهم جاءك ؟

ومنادى ، نحو : يا أيها الرجل . .

ووصفاً ، نحو : مررتُ برجلٍ رأيتُ رجلاً .

ونكرةً موصوفةً ، نحو : بأى مُعجب لك .

ويمكن (٢) في المتوصلات الاسمية في السّعة أن تحذف الفاء منها ، إذا كانت (٣) مبتدأ ، فتجىء موصولةً بأحد جزئي الجملة الاسمية ، نحو قولك : مررت بالذي قائم ، وعليه قراءة من قرأ : (ما بعوضة) (٤) رفعاً ، إلا أن يكون هناك من الطول ما يحسن الحذف قليلاً ، نحو : ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً .

ويمكن أن تكون مثله قراءة من قرأ : (تماماً على الذي أحسن) (٥) ، لأن المقدّر هنا بمنزلة الملفوظ به ، ولولا ذلك لم يجز كونه بالألف واللام .

ولا يكرهون ما كرهوا من ذلك في «أى» لافتقارها مع الصلة إلى الإضافة ، فحسن الحذف في ذلك للطول ، إلا أنهم إذا فعلوا بها ، فالمعروف أن تبنى على / ٥٥ / الضم ، نحو قوله : (لنزعنّ من كلّ شيعةٍ أيهم أشدّ على الرّحمن عتياً) (٦) في رأي سيبويه ، وقد قرئ بالتصبي ، والأول أشهر .

(١) الإسراء : ١١ .

(٢) في الأصل : «وتكون» .

(٣) في الأصل : «كان» .

(٤) البقرة : ٢٦ .

(٥) الأنعام : ١٥٤ .

(٦) مريم : ٦٩ .

وإذا أريد به المؤنث ألحقت (به) (١) التاء ، في غير الأشهر .

من ، تكون :

موصولة ، نحو : جاء في من جاءك .

وشرطاً ، نحو : من بكثر مني أكثر منه .

واستفهاماً ، نحو : من زيد ؟

ونكرة موصوفة ، نحو : مررت بمن معجب لك .

والصفة فيها وفي «أى» لازمة ، ويستحسن في صيغة [من] (٢)

الطُول بما يتصل بها .

ولا تزداد من عند البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وأنشدوا ،

يا شاة من قنص لمن حلت له

حرمت على وكيبتها كم تحرم (٣)

وقول الآخر :

• والأثرون من عددًا • (٤)

ولا دليل فيهما ، لاحتمال أن تكون «من» فهما نكرة موصوفة

بالمصدرية ، أو بالفعل الذي تاب المصدر متابته ، والزيادة إنما هي

للحروف ، و «من» لا تكون حرفاً ، فيبطل مذهب الزيادة .

(١) تكلة يقتضيا السياق .

(٢) تكملة لا يستقيم بغيرها المعنى .

(٣) البيت لمنزلة بن شاذان . والشاهد فيه مجيء «من» زائدة على مذهب الكوفيين

فهمن رواه ابن دون : ما ، وهو خلاف المشهور . (معنى اللبيب : ٢ : ٥٤٥) .

(٤) البيت كاملاً :

آل الزبير سنام المجسد قد علمت ذلك القبائل والأثرون من عددًا

مجهول القبائل . والشاهد فيه زيادة «من» عند الكوفيين ، وهو شاذ ، لأنها اسم ،

والأسماء لا تزداد الدرر اللوامع : ١ : ٧٠ : معنى اللبيب : ٢ : ٣٢٩) .

و « ما » ، اسمية وحرفية .

فالاسمية تكون :

موصولة ، نحو ، جاءني ما جاءك ، أى ، الذى جاءك .

وشرطية : نحو ، ما تفعل أفعل مثله .

واستفهامية ، نحو ، ما فعل زيد ؟

ونكرة موصوفة ، نحو : مررت بما معجب لك .

ويستحسن فيها أيضا طول الصفة بما اتصل بها .

وغير موصوفة ، نحو : (فنعما هي) (١) ، أى : نعم هي .

وزاد « شيئا » بعضهم فيها ، أى تكون صفة ، كقولهم : شيء ما ،

ويمكن أن يكون / ٥٦ / معنى الوصف فهم (٢) فى هذا من الإبهام : فلا

تثبت « ما » ، هذا القسم ، « وما » زائدة فى ذلك .

والحرفية : مصدرية وغير مصدرية ، والمصدرية قد تقلمت .

وغير المصدرية ضربان :

نافقة ، والنافية ضربان :

عاملة ، وهى لغة أهل الحجاز ، نحو : (ما هذا بشرآ) (٣) (ما أدرك

أمهاتهم) (٤) .

وغير عاملة ، وهى لغة بنى تميم ، نحو : ما زيد قائم .

والزائدة :

مغيرة النظم . نحو : فلما يقرم زيد : وطالما كان كذا وكذا ، وكثر

ما فعل .

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) فى الأصل : « فهم » .

(٣) يوسف : ٣١ .

(٤) المجادلة : ٢ .

وتغير مُفبرة ، نحو : (فيما رحمة من الله) (١) .
وجائز معها الأمران ، نحو قوله : ألا ليتماً هذا الحمام (٢) ، برقع
« الحمام » ، ونصبه .
ولا يأتي على طريقة ما يثنى ويجمع من مفردات الموصولات إلا :
الذي ، والى .
ولا تلحق علامة التانيث منها إلا : أى فى إحدى لثمتها ، وما عدا ذلك
وعد « الألى » بمعنى : الذين ، فهو للمفرد والمثنى والجمع والمذكر المؤنث
بلفظ واحد .

(١) تال عمران : ١٥٩ .

(٢) البيت

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماتنا أو نصفه فقد
من معلقة النابغة الضبية . والشاهد فيه أن « ما » الزائدة إذا اتصلت ببيت لم تخرجها
عما استقر لها من تلاحص بالجر الإسمية ، وأن الأثر فيها مع الاتصال بما لإعمال فى الإسم
والجر ، فيروى : الحمام ، بالنصب على الأعمال ، والرفع على الأعمال .
(الإنصاف : ٢٨٥ ؛ حاشية الصبان : ١ : ٢٤٠) .
(م - ١٢ - الشلوينى)

باب

الأنعت ، يجاء به للفرق بين المُشترَكَيْن في الاسم ، كزيد العاقل ، وربما جئى به توكيدا : (كَنَفَخَة واحِدَة) (١) ، وربما كان لمجرد المدح ، نحو : (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) . أو الذم . نحو : فعل ذلك إبليس الدَّعِين ، أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس .

إذا كان الاسم الذى كُنِيَ بفلان عنه غير مشترك .

وسرطه أن يكون :

هو المنعوت ، نحو : مررت بزيد الظريف .

أو لشيء من سببه ، نحو : مررت بزيد /هـ/ الظريف أبوه (٢) .

أو فى حكمه ، نحو : بزيد القرشى والتميمي ، لأنه فى معنى المنسرب إلى قريش وإلى تميم .

فأما قولهم فى « جاء هذا الرجل » ، فى أن الرجل ، فيه نعت ، فإنما هو من المجاز والتشبيه .

لا لأنه نعتٌ على الحقيقة ، ووجه الشبه (٣) به أنه آيان لما قبله لا يجوز فصله منه بشئ ، ولذلك منعوا فيه جمع المنبوع وتفريق التابع ، فى نحو قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه (٤) فى غيره ، نحو : مررت برجلين مسام وكافر ، فأشبه هذا الذى بين المُبْهَم فى هذا النعت ، من

(١) الحاقه : ١٣ .

(٢) زيد فى الأصل : « ومشتقا نحو ما تقدم » .

(٣) فى الأصل : « شبه » . وما أثبتناه أنسب .

(٤) فى الأصل : « وأجازوه » . وما أثبتناه أنسب .

من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، كما كان
النعته بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، .

ولا ينبغي أن يُتَّخَذَ فيه ، إنه عطف بيان غير هشبه بالنعته ، لما
ذكرناه .

والنَّعْتُ شرط رابع (١) ، وهو أن يكون مُطَابِقاً للمنعوت في ماله من
الإعراب ، وفي ماله من التعريف والتنكير ، فإن كان له شيءٌ من سببه
زاد إلى ذلك مُطَابِقته له في الأفراد والتنثنية أو الجمع ، والتأنيث والتذكير
في غالب الأمر .

قلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانعٌ ، من ذلك : الصفات : نحو
مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، وبرجال أفضل
من ذلك .

فأما قولهم : امرأة حائض ، وقتيل ، وصبور ، وشكور ، ومعطار ،
ومذكار ، فليس من هذا ولكنه نعت غيره (٢) إلى الأصل / ٥٨ / لامرأة ،
بالحتمل على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير
خارج عنه .

والمُشْتَقُّ : ما بُنِيَ من المصدر ، كالظريف ، وما في معناه ، وهو
مارادف ما بُنِيَ من المصدر وليس به ، كالتقريظ ، والتبهي ، لأنهما
مرادفان للمنسوب إلى قريش وإلى تميم ، وليسا بمبنيين من المصدر ، كالمعز و
إلى قريش وإلى تميم .

وعلامة التَّكْرَرِ ، إذا كان مفرداً ، قبوله الألف واللام ، كرجل ،

(١) في الأصل : « ثالث » . وما أثبتناه أحق ، فقد تقدمت شروط ثلاثة وهذا رابعها .
(٢) لعلها « يشير » أو كلمة بهذا المعنى .

أو أداة تعنى (١) ما لا يكون إلا (٢) نكرة ، نحو : مررت بمن تحسن لك ،
أى رجل محسن لك .

ولا يعترض على هذا بقولهم فى « حارث » : الحارث ، لأن قولهم
« الحارث » لم ندخل فيه الألف واللام على « الحارث » الذى هو علم ، لأن
المعرفة لا تُعرّف ، وإنما قولهم « الحارث » صفة غالبية فى المُتقدّم ، فإذا
كان صفة ، فإنما دخلت الألف واللام على « حارث » صفة نكرة ، كما هى
فى الصفات كلها ، لاعلى « حارث » العلم ، فإن كان مضافاً ، فبُؤول :
ما أضيف إليه مباشرة أو بواسطة الألف واللام ، كغلام رجل ، وغلام
صاحب امرأة ، أو جواز جريه على النكرة ، كمثلك ، وشبهك .

والمعارف من الأسماء خمسة أجناس :

المضممرات ، أو ما فى حكمها ، نحو : يارجل ، لأن تعريف بالخطاب ،
والمُبهمات ، والأغلام (٣) والداخل عليها الألف واللام ، وما هو فى حكمه ،
وهو الموصولات ، لأنها إنما تتعرّف بصلاتها .

ولا بد أن أن تكون الصلّة / ٥٩ / معلومة للسامع ، كما تقدّم ، فبما فيها
من تقدّم المعرفة ، فلحقت بالمعرفة بالألف واللام معنى والمُضاف إلى شىء
من ذلك إضافة تخصيص ، كغلام زيد ، لإضافة تخفيف ، كحسّن الوجه .

المُضمر ، بالنسبة إلى التفسير ، خمسة أقسام :

مُضمر تفسره المشاهدة ، كأنا ، وأنت .

(١) فى الأصل : « معنى » . وما أثبتناه أصح .

(٢) فى الأصل : « لا » .

(٣) زيد هنا بعد قوله : « والأعلام » وقبل قوله « والداخل » « العبارة : « ولسنا :

أجمع وأكثع ، وما فيه لفظيهما فى باب التوكيد » .

وَمُضْمَرٌ يَفْسِرُهُ مَا قَبْلَهُ بِوَجْهِهِ ، إِمَّا لِفِظًا وَمَعْنَى ، كضرب زيد غلامه ، وإمّا معنى دون لفظ : نحو : ضرب غلامه زيداً ، وإمّا لِفِظًا دون معنى ، نحو : ضرب زيد أبوه .

وَمُضْمَرٌ يَفْسِرُهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ ، إِذَا كَانَ غَدَا فَاتْتَنِي ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ عِدَّةٌ . وَالْعِدَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ ، فَسِيَاقُ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْعِدَّةِ اقْتَضَى أَنَّ الْمَعْنَى ، إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

وَمُضْمَرٌ يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ هَذَا أَوْ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، نَحْوُ : مِنْ كَذِبٍ كَانَ شِرَاكُهُ ، لِشَبْهِهِ بِهَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ لِفِظُ الْكُذْبِ (١) ، الَّذِي يَعُودُ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي «كَانَ» عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ لِفِظُ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ فِي : إِذَا كَانَ غَدَاً : وَأَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَذِبٍ دَالٌ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مُقْتَضَى الْعِدَّةِ دَالٌ عَلَى الْمُضْمَرِ فِي ، إِذَا كَانَ غَدَاً ، وَشَبَّهَ بِالَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُضْمَرًا عَائِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ ، كَمَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ .

وَمُضْمَرٌ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ لِفِظًا وَمَعْنَى ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ فِي مَوَاضِعِهِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا لَا يُقَامَسُ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ :

ضَمِيرُ «شَأْنٍ» ، نَحْوُ ، (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٢) ، وَالْقِصَّةُ : نَحْوُ : (إِنهَا/٦٠/ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) (٣) .

وهذا هو المختار ، أعني مشاكلة الضمير مفسره في التذكير والتأنيث ، ويجوز غيره .

والمضمر في ، نعم : وبشس ، نحو ، نعم رجلاً زيداً ، وبشس رجلاً عمر .

(١) في الأصل : ه الذم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) الإخلاص : ١ .

(٣) الحج : ٤٦ .

والضاربي ، وقد يختلفان لفظاً بما يلزم أحدهما من نون الوقاية ، نحو :
منى ، ونفَعْنِي ، وسيأتي بيان ذلك بعد ، وهما في ٦٢/ الحقيقة مُتَّفَقَانِ ،
لأنَّ النون التي مع الياء ليست بضمير .

فنتحصّل عدد الألفاظ المضمرات التي ذكرناها ، ثمانية وأربعون
لفظاً ، وينضاف إليها ضمير المؤنث المخاطب ، الذي هو الياء ، في مثل :
تفعلين ، فتلحق ، بضمائر الرفع المتصلة ، فتلك تسعة وأربعون لفظاً .

والمرفوع الموضع المنفصل يقع :

مبتدأ ، نحو : أنا قائم .

وخبر مبتدأ ، نحو : القائم أنا .

واسم « ما » ، نحو : ما أنا قائماً .

وخبر « إن » ، نحو : إن القائم أنا .

ولا يكون ناعلاً ، ولا مفعولاً لم يسمّ فاعله ، ولا اسم « كان » ،
إلا بشرط الاقتران بإلا ، وإسناد مصدر أضيف إلى مفعول به ، أو صفة
جارية على غير من هي له ، نحو : ما قام إلا أنت ، وعجبت من ضرب
عمرو أنت ، وهند زيد ضاربتة هي .

ويجى (١) توكيداً على الضمائر المتصلة كلها ، منصوبها ومرفوعها
ومجرورها ، نحو : مررت بك أنت ، وقصدته هو ، وقمت أنا .

ويقع (٢) فاصلة ، نحو (تجدوه عنده الله هو خيراً) (٢) .

والمرفوع الموضع المتصل يتصل : بالفعل الماضي ، نحو ما قدمناه .

وبالمضارع ، نحو : يقومون .

(١) يعني الضمير المرفوع الموضع المنفصل .

(٢) سورة المزمل : ٢٠ .

وبالصفة ، نحو : زيد قائم .
ويرتفع فاعلاً ومفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، نحو : قمت ، وقصدت .
واسم « كان » ، نحو : كنت قائماً ،
ولا صورة له في الصفة ، نحو ما ذكرنا .
وكذلك إذا تجرَّت الصفة على غير من هي له أبرز منها ، نحو :
هند زيد ضاربه هي .

ولا يجوز ستر المضمّر إلا في ضرورة /٦٣/ الشعر ، نحو قوله في
بيت الحماسة :

بِحِرَانٍ نَدِيًّا خَيْرُهَا عَظْمُ جَارَةٍ (١) بصيراً بها لم تعدد عنهما مشاغله

وله صورة في الماضي ، وقد تقدمت مثله ، إلا بمضمّر الواحد الغائب ،
نحو : فعل ، والواحدة الغائبة ، نحو : فعلت ، وله صورة في المضارع ،
نحو : يفعلان ، ويفعلون ، وما أشبهه ، إلا مضمّر المتكلم مطلقاً ، نحو :
أفعل ، ونفعل ، له ولو واحد معه ، وله ولأكثر من واحد ، ومضمّر
الواحد المخاطب مذكراً ، نحو : تقوم ، ومضمّر الغائب ، نحو : زيد
يقوم ، والغائبة ، نحو : هند تقوم ، والمنصوب المتصل بالفعل
الماضي : نحو ما ذكرناه ، والمضارع ، نحو : ينتفعي ، وبالصفة إذا
كان فيها الألف واللام ، نحو : الضاربة ، على خلاف في هذا الأخير ،
أمصوب حر أم مجرور ، والأظهر النصب ، والخروج به ضعيف .
ويتصل بأن ، نحو : أنك ، وأنه ، وكان ، نحو قوله في الحديث : « كُنْ
أبا خزيمة فكانه » ، وبأخواتها .

(١) كذا في شرح الحماسة للمروزي (١٠٤٩) . وفي شرح الحماسة للبريزي (٧٥: ٣) :
« جاره » . والبيت لزئب بنت الطائفة . والشاهد فيه حذف المتسمر المرفوع مع الصفة ، مع أنها
جرت على غير من هي له لضرورة الشعر ، وكان الأظهر إبرازه ، فيقول : مشاعنه هو .

وينتصب مفعولاً به ، نحو : زيدا ضربته ، ومفعولاً مطلقاً : نحو :
(فيهداهم اقتده) (١) فيمن كسر اذا ، ومفعولاً فيه في المعنى ، إلا أنه شبه
بالمفعول به حُكماً . توسعاً ، نحو : في ليلة يحبها الطعام ، والوجه الأصلي :
يحب فيها .

وامم «إن» ، وخبر «كان» ، وقد تقدم مثالهما .

والمتنصل المنصوب يشاركة في ذلك كله ، فالمفعول به ، نحو (إياك
نعبد) (٢) ، والمفعول المطلق ، نحو : الضرب الشديد ما ضربت / ٦٤ / زيدا
إلا إياه ، والمفعول فيه المشبه بالمفعول به حُكماً ، نحو : يوم الجمعة ما قصدت
زيداً إلا إياه ، وخبر «كان» ، نحو قوله .

لئن كان إياه لُقدْ حالٌ بعدنا عن العَهْدِ والإنسان قد يتغيرُ (٣)

إلا في اسم «إن» ، فإن المتنصل لا يشاركه ، وإنما يكون متصلاً
لا غير .

ويزيد المتنصل المنصوب على المتصل أنه ينتصب مفعولاً معه ، نحو :
زيد اختصم عمرو وإياه ، وخبر «ما» ، نحو : زيد ما القائم إياه ، ومستثنى ،
في حال الشعة ، نحو : زيد ضربت القوم إلا إياه .

وقد يكون المتصل كذلك في الضرورة ، نحو قوله :

وما نُبْألى إذا ما كُنْنتِ جارِتنا ألا يجاورنا إلاكِ دَيَّأوُ (٤)

(١) - سورة الأنعام : ٩ .

(٢) فاتحة الكتاب .

(٣) البيت من الطويل . وهو لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، والشاهد فيه قوله :

لئن كان إياه ، حيث جاء غير كان متصلاً . (حاشية الصبان على الأشموني : ١ : ١١٩) .

(٤) من البسيط ، مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : « إلاك » حيث أتى بالضمير متصلاً ،

والقياس المتصل ، وهو شاذ للضرورة . (حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

والتصل المنصوب الموضع ، إن كان ياء المتكلم تلزمة نون الوقاية في الفعل الماضي ، نحو : نفعني ، والمضارع ، الذي ليس رفعه بالنون ، نحو : يتفنى .

وتلحق معه في الفعل المضارع المرفوع « النون » ، فيجوز الفك ، نحو : أتعدي ، والإدغام ، نحو : أحتاجوني ، فيمن شدد ، ولا تلزم ، نحو : (أحتاجوني) (١) ، فيمن خفف (٢) .

وتلحق معه في « إن » وأخواتها . ولا تلزم ، نحو : إنني ، وإني ، إلا أن « النون » تقل في « لعل » ، فلعل أكثر من « لعلي » ، ولا تطرح من « ليت » إلا في الضرورة ، نحو :

كَيْتَبِي جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْبِدُ بَعْضَ مَا لِي (٣)

والجور كله متصل ، وقد تقدم .

واتصاله بالاسم ، نحو : غلامه ، وبحرف الجر ، نحو : به .

وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم الجور الموضع في الأشهر إذا اتصل بمن ، وعن ، وقط ، وقد ، ولدن ، نحو : مني ، وعني ، وقدني درهم ، وقطني هذا ، ولدني ، وقد جاء في الضرورة :

(١) سورة الأنعام : ٨٠ .

(٢) يريد : بتخفيف النون ، وهي قراءة نافع وابن عامر . (البحر المحيط : ٣ : ١٦٩) .

(٣) البيت من الوافر . وهو لزيد الخيل ، والشاهد فيه قوله : « ليتي » حيث جاء بدون

نون الوقاية للضرورة .

ومنية : مجرورة بالكاف ، ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر بمذوف تقديره :

تمني مزيد تمناً لتي جابر ، وقد جاء مثل هذا البيت :

تمني مزيد زيدا فملاقى أخائفة إذا اختلف العوال

(حاشية الصبان : ١ : ١٢٣ ؛ سيبويه : ١ : ٣٨٦) .

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَمِّي كَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنْي (١)
وقال آخر :

قَدَرْتَنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِيِّينَ قَدَرِي (٢)

وآخرٌ بعضهم في إلحاقها ببلدن ، كقراءة نافع (أدري) (٣) .
والذي عليه سبويه ما تقدم ، فقراءة نافع إذن مما جاء في الكلام من
الضَّرَائِرِ قَلِيلاً .

• • •

العَلَمُ ضَرْبان :

أَضْرَبَ لِفَرَقٍ بَيْنَ الْأَشْخَاصِ ، نحو : زيد ، وعمرو .

وَضْرَبَ لِفَرَقٍ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ ، نحو : أسامة ، وشعالة .

فالأول «فما» يعني الإنسان : التفرقة بين أشخاص ، لمخالطة له
واحتياجه إليه .

(١) البيت من المديد ، مجهول القائل ، وقوله «عنه» ، أي عن القوم المعروفين عندهم ،
وقوله : لست من قيس ، أي من قبيلة قيس ، وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو عيلان ، واسمه
الياس بن مضر بن نزار ، وقيس لقبه . ولا قيس ، أي وليس قيس مني . والشاهد فيه : عني ،
ومني ، حيث ترك نهما فون الوقاية نهمورة ، وهو شاذ .
(٢) : أسامة :

• ليس الأمير بالشحيح الملحد •

والبيت لحيد الأرقط يخاطب عبد الملك بن مروان ، وأراد بالحببيين : حبيب بن عبد الله
ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين ، وأباه عبد الله ، وكان يكنى ببن حبيب ، ويقال
أراد بهما : عبد الله وأخاه مصعباً ، ابني الزبير بن العوام . والشحيح : البخيل ، والملحد :
الحائر المائل عن الحق . والشاهد فيه قوله «قدني» يعني حسبي ، حيث ألحق فيه التون تشبيهاً بقطي ،
وفي قوله : «قدني» حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا فون تشبيهاً له بحسبي .

(سبويه : ١ : ٣٨٧ ؛ وحاشي الصبان : ١ : ١٢٥ ؛ والمغني : ١ : ١٤٧) .

(٣) سورة الكهف : ٧٦ .

والثاني فيما لا يعنيه لإمعرفة جنسه لعدم الخاطئة له والاحتياج إليه فيه .

ويَنقسم الشَّخصي إلى :

مُفرد ، نحو ما ذكره .

ومركَّب .

والمركب إلى :

جماعة في الأصل ، نحو تأبَّط شرا (١) .

وغيرُ جملة :

وغير الجملة :

إلى مضاف ، ومضاف إليه ، نحو : أبي بكر ، وعبد الملك .

وإلى اثنينُ جملاً اسماً واحداً ، نحو : يعمل بكّ (٢) .

والمضاف والمضاف إليه ، إلى كنية وغير كنيّة ، وقد مُثِّلا .

ويَنقسم أيضاً إلى منقول ومُرتجل .

والمُنقول يكون :

من الجنس العَيْن ، نحو : أسد ، اسم رجل .

ومن الجنس غير العين ، نحو : فضل ، وفهم .

ومن المُشتقّ من الجنس ، نحو : قاسم ، اسم رجل .

(١) : أبَّط شرا ، هو ثابت ، وكنيته أبو زهير ، بن جابر بن سفيان بن عسل بن عدي

ابن كعب بن حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان .

(٢) : جمهرة ابن حزم : ٢٣٣ ، والأغاني : ١٨ ، ٢٠٩ ، والشعر والشعراء : ٢٧١ ، والأشتقاق :

١٦٢ - ١٦٣) .

(٢) في الأصل مثال غير واضح ، وقد نقلت هنا المثال من نسخة شرح المقدمة الجزولية

الصغير والكبير .

والمُرْجَل : ما ليس له أصل في التكرات بلفظه ، وهو :
مقيس .

وغير /٦٦/ مقيس .

فالمقيس :

ما لم يخرج عن الأقيسة المطردة .

وغير المقيس :

ما خرج عنها :

وهو إما :

صحيح فيه ما يجب لإعلاله ، كمریم ، وتمدین ، وكورة ، وحياة .

أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه ، كحبيب .

أو مفتوح فيه ما يجب كسره ، كروطي ، وموهب ، وموثة .

وقد يكون العلم غير علم في أصل وضعه ، ولكنه يصير علماً
بالقلبة .

فيلزمه أحد أمرين :

إما الألف واللام ، كالصَّعق ، والنجم ، في الثريا ، أصلها

وَالْمَعْبُود من النجوم ، أو ممن أصيب بالصاعقة ، واستعمل كذلك

في الثريا ، وفي هذا الخصوص كثيراً حتى غلب عليها بحيث يُطلقان

فلا يفهم منها غيرها .

وأما الإضافة . كابن عمر ، وابن العباس : ليسا في الأصل لِمَخْصُوص

من بني عمر ، ولا من بني العباس ، ولكن آمين بينك وبين مخاطبك

فيه تعارف منهم ، واستعمل على ذلك ، في : عبادي الله : حتى غاب عليهما

بحيث يُطلقان فلا يفهم منهما غيرهما .

وقد تدخل الألف واللام في : العَلَمُ المَعْقُول من الصِّفَةِ ، والمصدر إذا قلر أنه يوصف به ، ولا تلزمه كالحارث ، والفتصل [نَعْت] (١) تعنى به اسم المشار إليه ، نحو : هذا [الرجل] (٢) .

الألف واللام ضربان : جنسيّتان ، وعهديّتان .

فالجنسيّتان : هما الداخلتان على الاسم لاقى مَعْرُض الحيرة على معهود شخصي ، كقوله تعالى (إنَّ الإنسان لَفِي نُحُورٍ . إلا الذين آمنوا) (٣) .

والمهديّتان : هما الداخلتان عليه في مَعْرُض الحوالة على معهود شخصي :

ذكرياً ، كقولك : لقيت رجلاً فأكرمني الرجل .

أو علمياً (٢) / ٦٧ / ، كقولك : لقيت الرجل ، فيمن بينك وبين لِمَخاطبك فيه تقدّم معرفة :

ويعرض في الجنسية الحضور ، نحو : قال هذا الرجل .

هذا قول بعضهم .

والأظهر : إنما هو مما أحيل به على معهود ذكرياً ، لأن ما هي فيه هم ما قبله ، وفي العهدة الغلبة ، نحو : النجم ، وقد تقدم ، ولَمَح الصفة ، نحو : الحارث ، والفضل ، وقد تقدّم .

المضمّر لا يُنعت ، لأن مَقَسَّره يعينه (٤) ، وأصل النعت لرفع الاشتراك ، وغير مُشَبَّه به ؛ وإذا لم يصح رفع الاشتراك في المضمّر لم يكن تَمُّ ما يُحمَل عليه النعت الذي ليس لرفع الاشتراك .

(١) تكلة يقتضيا السياق .

٢ سور. المعصر : ٢٠ .

(٣) في الأصل : « أو علم » .

(٤) في الأصل : « يعنيه » .

ولا يُنعت بالْمُضْمَرِ ، لأنه ليس مُشْتَقًّا ولا في معناه وضعاً ، ضمير جامدٍ كان أو ضميراً مشتقاً .

العَلَمُ ، لا يُنعت به لما لا يُنعت بالْمُضْمَرِ له ، ويُنعت بباقي المعارف غير المضمرة ، نحو : مررت بزيد هذا ، ومررت بزيد الظريف ، ومررت بزيد غلام عمرو ، وغلامك ، وغلام هذا ، وغلام الرجل .

المُبْهَمُ ، يُنعت بالألف واللام ، نحو : قام هذا الرجل ، وليس يُنعت في الحقيقة ، لأنه ليس بمشتقٍ ولا في معناه ، وقد تقدم بيانه ، فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقاً لم يكن إلا مما يخص الجنس المتصود بوصفه ، أو بقرينة تقرن به ، نحو : مررت بهذا العاقل أو الكاتب . أو بهذا الطويل ، إن لم يكن هناك طويل من غير الجنس الذي قُصد به .

وَيُنعت به العَلَمُ ، نحو : مررت بزيد هذا .

والمُضَافُ إلى المعرفة ، بشرط تَبَعِ المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بغلامك هذا ، وبغلام / ٦٨ / زيد هذا ، وبغلام هذه هذا .

ذو الألف واللام ، يُنعت بمثله ، نحو : مررت بالرجل العاقل ، وبما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام خاصة ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وتنعت به المعارف كلها غير المضمرة ، نحو : مررت بزيد العاقل ، ومررت بهذا الرجل [العاقل] (١) ، ومررت بالرجل العاقل ، ومررت بصاحبك العاقل ، ومررت بصاحب هند العاقل ، وبصاحب هذه العاقل .

يُنعت بالمُضَافِ إلى المعرفة بشرط تَبَعِ المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بصاحب زيد صاحبك ، ومررت بصاحبك لصاحب زيد ، ومررت

(١) تكلية يقتضيا السياق .

بصاحب زيد صاحب هذا، ومررت بصاحبك صاحب هذا، ومررت بصاحب
زيد صاحب الرجل .

وَيُنْعَت المضاف إلى المعرفة أيضاً بالمبهم بذلك الشرط ، نحو ، مررت
بصاحبك هذا ، ومررت بصاحب زيد هذا ، وبما فيه الألف واللام ،
لأنه كله بذلك الشرط ، نحو ، مررت بصاحبة زيد الكريمة ، وبصاحبك
العاقل ، وبصاحب هذه العاقل ، وبصاحب المرأة الكريم .

وَيُنْعَت به كله العلم ، لأنه بذلك (١) الشرط أيضاً ، نحو ، مررت
بزيد صاحبك ، وصاحب عمرو ، وصاحب هذا ، وصاحب المال .

ويُنْعَت به أيضاً ما أُضِيفَ إلى المعرفة بذلك الشرط ، نحو : مررت
بصاحبك (٢) صاحبه ، وبصاحبك صاحب زيد ، وبصاحب زيد
صاحبك ، وبصاحب هذا صاحب هذه ، وبصاحب هذا صاحب /٩٦/
المال ، وبصاحب الرجل صاحب المال .

ويُنْعَت بالمضاف إلى المعرفة أيضاً ما فيه الألف واللام ، وبشرط
إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وشرط تبع المعرفة أن يكون التابع مساوياً للمتبوع في التعريف ،
أو دونه ، ولا يكون فوقه .

والمعارف في الترتيب : المضمرة ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم المعرف
بالألف واللام ، ثم ما أُضِيفَ إلى شيء فهو بمنزلة ، إلا المضاف إلى
المضمرة ، فإنه يُحِطَ من مرتبة المضمرة إلى مرتبة العلم .

• • •

(١) في الأصل : « فلذلك » .

(٢) في الأصل : « لصاحبك » والسياق يقتضى ما أثبتناه .

مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام: الدنيا ، والقُصوى ، والوسطى :

الدنيا : [ذا] (١) ، للواحد المذكر ، وتثنيته (٢) في الرفع . ذان ،
وفي النَّصب والجر : ذين ، والجمع : أولى ، بالقصر .

والوسطى : ذاك ، وهذا ، وتثنيتهما في الرفع : ذانك ، وهذان ،
وفي النَّصب والجر : ذينك ، وهذين ، والجمع : هؤلاء ، بالقصر ،
وأولئك ، كذلك ، وأولاء ، بالمد من غير كاف في أحد وجهيه ،
وفي الآخر هو في الدنيا (٣) .

والقُصوى : ذاك ، وهناك ، وتثنيته في الرفع : ذانك ، بتشديد
النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو : ذانك ،
بتخفيفها ، وفي النَّصب والجر : ذينك ، بتشديد النون في أحد وجهيه ،
وفي الآخر هو في الوسطى ، وهذينك ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ،
وهؤلاء ، بالمد فيهما في أحد وجهيهما ، وفي الآخر هما في الوسطى ،
وأولئك ، وهؤلاء ، بالقصر فيهما / ٧٠ .

والدنيا للواحدة : ذى ، وذه ، وذهى ، وفي ، ونا .

ولا يثنى منها إلا «نا» .

وتثنيها في الرفع : تان (٤) ، وفي النَّصب والجر : تين ، والجمع :
أولى ، بالقصر .

والوسطى : تيك ، وهاتى ، وتثنيهما في الرفع : تانك ، أو : هاتان ،
وفي النَّصب والجر : تينك ، أو هاتين ، والجمع : أولئك ، أو هؤلاء ، بالقصر
فيهما ، وأولاء ، بالمد من غير كاف في أحد وجهيه ، وفي الوجه الآخر ،
هو في الدنيا .

(١) تكلة يقتضيهما السياق .

(٢) في الأصل : «أو تثنيته» ، تحريف .

(٣) يبنى : أولى ، بالقصر .

(٤) في الأصل : «ذان» ، تحريف .

والقصوى : تـك ، وتثنيها في الرفع : تـنـك : بتشديد النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، وفي النصب والبحر : تـنـك ، بتشديد النون في أحد وجهيه ، وفي الآخر هو في الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ، وهؤلاء ، بالمد فيهما في أحد وجهيهما ، وهما في الآخر في الوسطى ، وأولئك . وهو بالقصر فيهما ، يخالف فيه مفرد المذكر مفرد المؤنث .

والأصل في هذا الترتيب أن تعلم أن الكاف واللام والماء والألف زائدة على اسم الإشارة ، ففى كانت الإشارة باسمها مجردا ابتغى أن تكون للمرتبة الدنيا ، لأنها أقل ما يكون من اللفظ في هذا الباب ، إلا أن يكون في اسم الإشارة لغتان إحداهما أمد من الأخرى ، فربما حكم لذلك المد بحكم زيادة من الزوائد ، وربما لم يحكم .

وإن أضيف إلى اسم الإشارة من هذه الزوائد واحد ، أو ما حكم له بحكم الزائد : كان للمرتبة الوسطى ، لأنه في / ٧١ / الرتبة الثانية من اللفظ .

وإن أضيف إليها منها اثنان كانت للمرتبة القصوى : لأنها في المرتبة الثالثة من اللفظ ، وليس بعدها رتبة ، ولذلك لا يجوز : هؤلاء ، ولا هؤلاءك ، فأما قولهم : هؤلاءك : فلأن المد قد لا يحكم له بحكم الزائد ، كما تقدم ، ولم : نقل : أولئك ، بالمد وزيادة اللام ، وكذلك : هؤلاءك ، لا يقال بالمد وزيادة اللام ، استنقالاتا لتوالي الكسرتين ، وكذلك : ذان لك : وذين لك ، وما كان مثلها .

• • •

باب

العطف : ببيان ونسق :

فِعْطَفُ الْبَيَانِ هُوَ الْأَسْمُ الْجَارِي عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ يُبَيِّنُهُ كَمَا يَبِينُهُ النَّعْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِمَا نَعَى عَدَمَ الْأَشْتِقَاقِ ، أَوْ مَعْنَاهُ فِيهِ .

والمقصود من الاسمين : الأول .

والفرقُ بينه وبين البدل في المعنى ما ذكرناه من معناه ، وفي اللفظ يقع على باب النداء ، نحو : يا عبدَ الله زيدا ، على العطف المُبِين ، ويا عبدَ الله زيدا ، بالضم ، على البدل : وفي باب اسم الفاعل في المعرف بالألف واللام منه إذا جرى على المجرور به جاملاً ، نحو : هذا الضارب الرجل محمد ، ومحمداً ، على اللفظ ، وعلى الموضع في عطف البيان ، ومحمداً ، بالنصب على الموضع ، ليس إلا في البدل .

وعطف النسق لا يكون إلا بالحروف ، منها : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وهذه الأربعة تُشْرِكُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى .

وتنفرد الواو بأنها لا تُعْطَى رُتْبَةً فِي الْفِعْلِ / ٧٢ / والمكانة ، وثم ، بالهلهلة ، ولا مهلهلة في العاء . وتنفرد « حتى » بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، وفائدتها أن ما بعدها حتمية غاية . أو عظيم كذلك ، أو ضعيف غاية ، أو قوي كذلك ، ترتبها الذي يُقَيِّدُهُ .

ومنها : بل ، ولا بل ، وهما للإضراب عن الأول ، وقد تكون [بل] (١) بعد النفي ، إذا كانت بين مفردين ، بمعنى : لكن ، في الإيجاب للثاني ، ولا يعطف بها حيثئذ في الاستفهام والأمر ، كما لا تقع « لكن » فيه .

(١) تكلة يقتضيهما السياق .

ولا مع «ل» في الإيجاب نفى ، وفي الأمر نفى ، وفي النفي والتعنى تأكيد .

ومنها : لا ، وهي لنفي حكم الأول عن الثاني على معنى تأكيد إثبات الحكم للأول ، أو للنهي عن تعليق الحكم الذي علّق الأول (١) بالثاني ، ولا يُعطف بها إلا في الأمر والإيجاب .

ومنها : لكن ، وهي تقيض «لا» ، وهي على ضربين :

عطفية ، وهي التي ذكرنا ، نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا .

وهي مالم تقع بعدها جملة :

ولا تقع العطفية إلا بعد النفي أو النهي .

وتقع المخففة فيما تقع فيه العطفية من النوعين ، أو في ضدهما ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد لكن عمرو غير قائم ، واضرب زيدا لكن عمراً لا تضربه .

ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مضادة ما قبلها لما بعدها ، لفظاً ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، أو معنى دون لفظ ، نحو : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، أو قام زيد لكن عمرو انطلق .

ومنها : «أم» المتصلة ، وهي التي ما قبلها وما بعدها كلام واحد ، نحو : أزيد قائم أم قاعد ؟ أو في حكمه ، نحو : أضرب زيدا أم تقتل عمراً ؟ و [يكون] (٢) ما قبلها معتمداً على همزة الاستفهام ، وقد تقدم ذلك في المثال .

(١) في الأصل : «بالأول» .

(٢) تكلمة يستقيم بها الكلام .

وجوابها يتعين به أحد الشيتين المعادل بينهما، مفرداً (١) كان أو جملة،
نحو قولك : قائم : في جواب من قال : أزيد قائم أم قاعد ؟ أو قولك :
قاعد ، ونحو قولك : اضرب زيداً ، في جواب من قال ، انضرب زيداً
أم تشتم عمراً ؟ أو قولك : اشتم عمراً :

ولو قلت في جواب شيء من ذلك : نعم ، أو ، لا ، لم يكن جواباً
لها ، إلا أن « لا » منهما مجوز على وجه ، وهو أن يكون ردّاً لما بُني عليه
استنهامه : من كون أحد الشيتين جواباً (٢) لـ « أم » المتصلة : و«نعم» لا وجه
لجوازها على جواز « لا » ، على ذلك الوجه قول ذي الرمة :

فقلتُ لها لا إن أهل بلخيرة

بعد قول العجوز :

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة (٣)

وقد غلط من قال : إن « لا » هنا جواباً لـ « أم » المتصلة .

فإن اختلف فيها أحد الشرطين فهي منفصلة ، كقولك : أزيد في الدار
أم عمرو في السوق ؟ وقولك : هل تضرب زيداً أم تشتم عمراً ؟ وقوله

(١) في الأصل : « مفرداً » .

(٢) في الأصل : « لا » ، جواباً .

(٣) الأبيات :

تقول عجوز منرجي مروحا على بابها من عند أهل وفاديا

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقلت لها إن أهل بلخيرة لأكثبة الدهنا جميعاً وماليا

وما كنت مذ أبصرتني في خصومة أراجع فيها يا بنة القوم قاضيا

تراد بالمصر : البصرة ؛ وجيرة : جمع جار ؛ والأكثبة : جمع كتيب .

(مضى اللبيب : ١ : ٤١ ، ٤٢ ؛ ديوان ذي الرمة : ٦٥٣ - ٦٥٤) .

تعالى : (تنزيل الكتاب لازيماً فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه) (١) ومعناها معنى : بل ، وهمزة الاستفهام ، معاً ، وجوابها «نعم» أو «لا» . ومنها : أو ، وإما ، كالتأنيب لأحد الشيئين أو الأشياء ، وقد يكون معناهما (٢) غير الطلب : الشك ، أو الإبهام ، أو التنويع ، أو إرادة الأزمان المختلفة .

فلشك كقولك : قام زيد أو عمرو ؟ إذ ترددت فيهما .

والإبهام (أنا ما أمرنا ليلاً أو نهاراً) (٣) .

والتنويع كقولك : لا يخلو أن يكون كذا وكذا .

٧٤١ / وإرادة الأزمان المختلفة ، نحو : أكل كذا وكذا ، أي أكل كذا في وقته وكذا في وقت آخر .

ويكون معناها في الطلب : التخيير والإباحة .

وقد يكون معها في الوجهين التفصيل ، نحو قوله تعالى : (كُونُوا هوداً أو نصارى) (٤) ، وتقول عليه : كانوا هوداً أو نصارى .

والفرق بينهما ، سوى ما تقدم ذكره من أن : « أو » عاطفة ، و « إما » ليست كذلك :

لزوم التكرار في « إما » وامتناعه في « أو » .

وأن الكلام مع « إما » لا يكون إلا مبيناً على ما لأجله جيء بها من إرادة أحد الشيئين أو الأشياء ، و « أو » قد لا تكون كذلك .

(١) سورة السجدة : ٢ ، ٣ .

(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف .

(٣) سورة يونس : ٢٤ .

(٤) سورة البقرة : ١٣٥ .

باب

التوكيد : تكرر بغير إحاطة ، وتكرر بإحاطة .

فالتكرير بغير إحاطة ضربان : تكرر لفظ ، وتكرر معنى .

فتكرر اللفظ : أن تُعيد على ما تقدم ، ويتبع الاسم والفعل والحمل
والحرف ، نحو : الله الله ، وقام قام زيد ، ونعم نعم ، وقم قم .

وتكرر المعنى : أعينه ونفسه ، ويتبع الاسم المعرفة مطلقا ، أى
متجزئا ، أو غير متجزئ ، نحو : جاء زيد نفسه وأعينه ، وجاء
القوم أنفسهم وأعينهم .

وتكرر الإحاطة : يتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، نحو : جاء
القوم كلهم .

والتجزؤ بحسب العامل والمعمول ، ولذلك يجوز : رأيت زيدا
كله ، ولا يجوز : جاء زيد كله ، لأن العامل هنا لا يجزئ الفرد
وهناك تجزئه .

وللواحد المذكر منها : كل ، وأجمع ، وأكثع ، وأبضع ، وأبتع .
وللاثنتين ، كلاهما ، فقط . ولا يجوز /٧٥/ أجمعان ، ولا أكتعان ،
ولا أبضعان ، ولا أبتعان ، عند المحققين ، استثناء عنه وبكلاهما ، كما استثنى
عن « ذروت » بركت .

وللجميع بشرط العقل : كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبضعون ،
أبتعون ، والواحدة : أجمعاء ، أكتعاء ، أبضعاء ، أبتعاء .
وللاثنتين : كلتاها ، فقط ، ولا يجوز : جمعاوان ، ولا بضعاوان ،
ولا بتماعوان .

وللجميع . كل ، جمع ، كُتِع ، بُضِع ، بُتِع .
وإن شئت كانت لفظ ما تجر به على جماعة المؤنث .

وللذَكَرِينَ العُقْلَاءَ من الإحاطة كلَّفَظَ ما تُجرِّيه على الواحدة من
المؤنث .

وحكم المذكَرَ غير العاقل ، كحكم جمع المؤنث في الوجهين المتقدمين .
وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما تكرر ،
أو رفع توهم السامع أن المتكلم تجاوز في كلامه ، فعلق الأمر بمن ليس
له في الحقيقة ، نحو قولك : قام الأمير ، أو وضع الأعم في موضع
الأخص ، بحقوقك : قام القوم القوم .

وفائدة تكرير المعنى من غير إحاطة توهم السامع أن المتكلم تجاوز
في كلامه فعلق الأمر بمن ليس له في الحقيقة ، نحو : قام القوم أنفسهم .
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم
في كلامه موضع الأخص ، نحو : القوم كلهم .

باب

يبدل الشيء من الشيء ، إن كان إياه فنيه ، :

بالنسبة إلى التعريف والتَّنْكِير /٧٦/ أربع مسائل : (إن للمُسْتَقِيمِ
مَفَازاً . حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً) (١) ، و (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ
الَّذِينَ) (٢) ، و (كَتَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ) (٣) ، (وإنك كنتهدي
إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ) (٤) .

وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك المسائل المتقدمة كلها ، وقولك :
زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، وقولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، ومحمداً ضَرَبْتُهُ أَبَا بَكْرٍ .

وإن كان بعضه ، كذلك مسائل التصريف والتَّنْكِير فيه : أَكَلْتُ
الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ ، أَكَلْتُ رَغِيفًا ثُلْثًا مِنْهُ ، أَكَلْتُ رَغِيفًا ثُلْثِيهِ . ومسائل
الإضمار والإظهار هذه المتقدمة آنفاً ، وَثُلْتُ الْخُبْزَةَ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ .

وفي جواز هذه المسألة نظر واختلاف بين النحويين ، والأظهر عندي
عدم الجواز ، إلا أن يُسْمِعَ ، فإن البدل في تقدير تكرير العامل ،
فكأنك قلت : الْخُبْزَةَ أَكَلْتُهَا ، ثم قلت : إِيَّاهُ أَكَلْتُ ، وقولك :
ثُلْتُ الْخُبْزَةَ أَكَلْتُهَا ، ممتنع ، لعدم العائد على المبتدأ ، فإن سُمِعَ هذا
من العرب فإه وجه ، وهو أن العامل المكرر قد حذف وأنيب الأول
منابه ، فروعى ما في البدء ، ولم يُرَاعَ ما كان .

والخبزة أكلتها ثلثها ، وثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، وهذه

(١) النبأ : ٣١ - ٣٢ ، وفيه إبدال نكرة من نكرة .

(٢) الفاتحة : ٦ - ٧ ، وفيه إبدال معرفة من معرفة .

(٣) الفلق : ١٥ - ١٦ ، وفيه إبدال نكرة من معرفة .

(٤) الشورى : ٥٢ - ٥٣ ، وفيه إبدال معرفة من نكرة .

الأخرى ينبغي ألا تجوز إلا في مواضع التفعيم وفي التعريف ، وإن كان ظاهر كلام سيبويه يقتضي جوازه على الإطلاق ، ولكنه عندي متأول .

وإن كان مما يشتمل عليه المعنى فكذلك مسائل /٧٧/ التعريف والتذكير في : عجبتُ من البخارية حسنها ، عجبتُ من جاريةُ حُسْنِ لها ، عجبتُ من البخارية حُسْنِ لها ، عجبتُ من جارية حُسْنِها .

و مسائل الإضمار والأظهار هذه المتقدمة آنفاً ، و حسن البخارية عجبتُ منها منه . وفي هذه ما في قولك : ثلثُ الخبزة أكلتها إياه ، والجرية عجبتُ منها حسنها ، وحسن الجارية عجبتُ من الجارية منه . وفي هذه في قولك : ثلثُ الخبزة أكلتُ الخبزة إياه ، إلا أن بدل المضمَر من المضمَر . والمضمَر من الظاهر ، فيما تبدل فيه بعض الأول أو مشتمل عليه الأول ، على من أجاز به بتكلف زيادة أُبدل منه فيهما ، وقد كان الكلام غنياً عنه .

والمشتمل في بدل الاشتمال هو الخبر ، لأنه لا يُكتفى فيه بالأول الذي سبق له الذم من جهة المعنى ، وكذلك لا يجوز : ضربتُ زيداً عبده . فلا كفاء بالأول ، وإن جاء خارجاً عن هذا كله ، فهو إما غلط ، وإما نسيان ، وإما بداء .

باب

الأفعال بالنسبة إلى التعدى، تنقسم قسمين : متعد، وغير متعد .

فغير المتعدى :

إما أفعال النفس التي لا تُلبس غيرها ، نحو : فرح ، واغم ، وما أشبه ذلك .

وإما أفعال الجسم التي لا تُلبس غيرها ، نحو : قام ، وقعد .

وإما أفعال الطبيعة والغريزة ، نحو : شجع ، وجبن ، وكرم ، وبخل .
والأبتية التي لا تتم إلا عبارة ٧٨/ عن هذه المعاني اللازمة : فعل ، فى الثلاثى ،
وقد تقدمت مثله ، وانفعل ، وتفاعل ، فى الخماسى ، نحو : انطلق ،
وتدحرج ، واحمر .

وافعل ، نحو : اطمأنت ، واقشعرت ، وافعلنى ، نحو : اسلنتى ،
افعلل ، نحو : احرنجم ، وافعال ، نحو : احماره السداسى .

التعدى مانصب مفعولاً به ، أو اقتضاه بواسطة ، إلا أن مانصب
مفعولاً به ، يُقال فيه : متعد (١) مطلقاً ، وما اقتضاه بواسطة لا يُقال فيه
متعد مطلقاً ، وإنما يقال فيه : مقيد ، فيقال : متعد بحرف جر ،
ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف جر ، نحو : ذهب بزيد :

وأصل ما يصل بواسطة أن يلزم الوسطة ، إلا أن تحذف العرب شيئاً
فيحفظ ، نحو : مررت زيدا ، عن ابن الأعرابى ، وعليه يُنشد :

(١) فى الأصل : متعد ، وهو تحريف .

تَمْرُونَ الدِّيَارَ ولم تَعْوَجُوا كَلَامِكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ (١)
وقد اطردها في .

« أن » ، نحو ، رغبت أنك منطلق ، أي : في أنك منطلق ؛
وفي « أن » ، نحو ، رغبت أن تنطلق ، أي ، في أن تنطلق .

المتعدى ضربان :

متعدى إلى واحد ، نحو : ضرب زيداً عمراً .

ومتعدى إلى أكثر .

فالمتعدى إلى أكثر ضربان : متعدى إلى اثنين ، ومتعدى إلى ثلاثة .

فالمتعدى إلى اثنين ضربان :

داخِل على المبتدأ أو الخبر ، وما ليس كذلك .

وما ليس كذلك ضربان :

متعدى إلى مفعولين بنفسه ، نحو : أعطيت زيداً / ٧٩ / درهما ،
وكسوت عمراً ثوباً .

ومتعدى إلى واحد منها بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر ، نحو :
أمرت زيداً الخير ، واخترت زيداً الرجال .

فهذا الباب يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين ، ويمتنع الإلغاء
والتعليق . . .

(١) البيت بمرير من تصديده التي مظهرها :

مَنْ كَانَ الْخِيَامَ بَنَى طَلُوحَ سَقِيَتِ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْخِيَامُ

وقبل البيت المستشهد به :

أقول لصحبي وقد ارتحلنا ودمع العين منهل سجام

والشاهد فيه حذف الجار مع إعمال الفعل ، وهو ضعيف . (شرح المفصل : ٨ : ٨) .

والداخل على المبتدأ والخبر: ظننت ، ما لم تكن تُهَمَّسَةً (١) ، وحسبت ،
وخلت ، مطناً ، وعلمت ، ما لم تكن عرفاناً ، ورأيت ، ووجدت ،
بمعناها ، وزعمت الاعتقادية ، وصيرت ، وجعلت ، بمعناها .

فهذا الباب لا يجوز فيه الافتصار ، ويجوز الإلغاء والتعليق ، إلا في :
صيرت ، وجعلت ، ولا تُنْفِي مقدِّمة في الأمر العام ، ولا يجب التعليق إلا
بأن يدخل على المتعول حرف صدر ، كلام الابتداء ، أو أدوات الاستفهام ،
أو [ما] (٢) النافية ، نحو : علمت أزيد قائم ، وعلمت أزيد قائم أم عمرو ؟
وعلمت ما زيد قائم ، أو ما هو في حكم ذلك كقولك : علمت أهما قائم .

ويتنوب المصدر متاب الفعل في الإلغاء ، نحو ، زيد ظني منطلق ،
وزيد منطلق ظني ، ولا يتنوب منه في الإعمال ، ولأجله يتقبح الجمع
بينهما في الإلغاء ، ويتحسن إن أضمر ، أو أشير إليه بـعند حسن .

والتعدّي إلى ثلاثة : أعلم ، المتعدية قبل النقل إلى اثنين ، وأرى ،
وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث ، اللاتي بمعنى : أعلم ،
المذكورة .

وما عدا : أرى ، وأعلم ، ونبأ ، منها ، فيه نظر ، فإن المتأخرين
ذكروه معها ، راستشهدوا عليها بدليل في حدث منها ، محتمل أن يكون
الأمر فيه على ما قالوه وعلى غيره .

والأصل فيها / ٨ / التعدّي إلى واحد بنفسه ، وإل اثنين أحدهما
بعن ، والآخر بالياء ، فلا سبيل إلى الخروج عنه إلا بقاطع ، وإلا كان
كاذباً في اللغة .

(١) يعني بمعنى : أهما اتهاماً .

(٢) تكلية يقتضها السياق .

فهذه لا يجوز فيها الإلغاء أصلاً ولا التعليق، إلا في «أرى» التي بمعنى :
أظن ، ولا الاقتصار من المفعول الثاني والثالث على أحدهما .

وفي الاقتصار على المفعول الأول منها خلاف ، والصحيح منعه ، وأما
الاقتصار على الثاني والثالث دون الأول فلا مانع يمنع منه .

باب

يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصدر ، وظرف الزمان مطلقاً ،
وظرف المكان المبهم ، والمعدود منه ، لأن المختص منه لا يتعدى إليه ،
لا تقول : قمت الدار ، ولا ضربت فلاناً الدار ، والحال ، والتمييز ،
نحو : امتلأ الإناء ماء ، وملأت الإناء ماء ، والمُشَبَّه بالمفعول ، نحو .
يوم الجمعة قمته ، ويوم الجمعة ضربته زيداً ، وبالواسطة إلى المفعول معه ،
نحو : قام القوم زيداً ، وضربت زيداً عمراً ، والمستثنى ، نحو : قام القوم
إلا زيداً ، وضربتهم إلا زيداً ، والمفعول له في الأصل ، نحو : جئت طمَعاً ،
وضربته أدباً ، على أصح الرأيين .

• • •

والمصدر غلى ثلاثة أقسام : مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمبهم : النكرة غير الموصوفة ، ولا المضافة ، ولا المحدود بالهاء ،
نحو : قمت قياماً .

والمعدود : ما فيه هاء التانيث ، نحو : قمتُ قومةً .

والمختص : النكرة الموصوفة ، نحو : قمت قياماً سريعاً ، والمضافة ،
نحو : ضربت ضرباً شرطياً ، والمعرفة ، نحو : ضربت ضرباً / ٨١ /
الشرطى .

المبهم ، لتوكيد الفعل ، والمختص لبيان نوعه ، والمعدود ، لعدد مرّاته ؛
والاسم الذى يصحب الفعل لهذه المعانى ، مصدرٌ في الأصل ،
وغير مصدر .

فالمصدر ضربان :

مصدرٌ يلاقيه في الاشتقاق والمعنى ، جارٍ عليه ، نحو : قمتُ قياماً ،

وغير جارٍ عليه ، كقوله تعالى (أنبتكم من الأرض نباتاً) (١) .
ومصدر لا يُلاقيه في الاشتقاق ويُلاقيه في المعنى ، نحو : آلبتُّ
حِلْمَةً .

وغير المصدر :

إما : كُـل ، وبعض ، مُضَافِينَ إلى المصدر ، نحو : ضربته كُـلَّ
الضَّرْب ، وضربته بَعْضَ الضَّرْب .

وإما إسمٌ لنوع منه ، كرجع القهقري ، وقعد القرُفصاء ، واشتمل
الصمَاء (٢) .

وإما عَدَد له ، نحو : (فاجلدوهم ثمانين جَلْدَةً) (٣)

وإما وَصَف له ، نحو : ضربته أَيْ ضرب :

وإما مَوْصُوف به ، نحو : ضربته ذَلِكَ الضَّرْب :

وإما مُضَاف إليه المصدر قصداً ، نحو : ضربته سوطاً ، أو

تَضْيِياً (٤) .

• • •

ظَهَرَ الزمان ثلاث أقسام :

مُبْتَهَم ، ومَعْدُود ، ومُخْتَص .

فما كان منه جواباً لـ « كم » فهو معدود ، والعمل فيه كله حقيقة

أو مجازاً ، نحو قولك : سيرت شهراً وشهرين ، وسيرت الدهر .

(١) سورة نوح : ١٦ .

(٢) الصماء : التي لا منفذ فيها . واشتمل الصماء ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على
يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرده من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ، فيغطهما جميعاً .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) في شرح الجزولية (ص : ٢٧٥) : « التقدير : ضربة سوط ، وضربة قضيب » .
(م ١٤ - الشلوبيني)

وما كان جواباً له « متى » فهو مختص ، وقد يكون العمل فيه كله وفي بعضه نحو : سرت الخميس ، أو السبت .

وما عدا ما ذكر فهو مبهم ، نحو : سرت وقتاً ، وحيناً .

ثم ظرف الزمان يكون متصرفاً منصرفاً ومقابلته ، ومتصرفاً لا ينصرف ومقابلته .

ومعنى / ٨٣ / التصرف : أن يستعمل غير منصوب (١) على أنه مفعول فيه ، ولا اعتداد بحرف الخفص في : من بعدك .

وعدم التصرف ألا يوجد إلا منصوباً على أنه مفعول فيه . وتأخذ بمعناه السماع .

ومعنى الانصراف : دخول التنوين ، وتأخذ بعضه أيضاً كذلك (٢) :

فالأول : كيوم وليلة ، وهو الأصل ، ومقابلته : سحر ، معنى .

والثاني : بكرة ، وغلوة ، على الإطلاق ، وإن كان بعضهم قد قال :

لأنه لا يكون كذلك إلا إذا أريد به وقت (٣) بعينه ، وليس كذلك .

ومقابلته : يتكرراً وسحراً ، وعشياً ، وعشاء ، ومساءً ، وضجوة ، وضجى ، وما أشبهها من تكررات الأوقات ، إذا أريدت معينة ، سوى ما تقدم ذكره .

ظرف المكان : مبهم ، ومعدود ، ومختص .

تأليهم : ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان :

(١) شرح القسمة الجزولية : « معنى التصرف أن يتصل غير ظرف » .

(الشرح الكبير : ٣٧٨) .

(٢) أى : السماع .

(٣) في الأصل : « يقوم » .

والمختص : بالعكس .

والمعدود : ما له مقدار من المسافة .

ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب ما تنصبه على أنه مفعول فيه :

ويشتمل ظرف المكان على : متمكّن ، نحو : مكان ، وموضع ،

وغير متمكّن ، نحو : هناك ، فلا اعتداد بحقيقته « من » ، كما تقدم

في « بعد » :

باب

الحال هو الاسم المنصوب ، الصالح في جواب من سأل «كيف» .

وأصلها أن تكون :

ذكرة ، نحو : جاء زيد مسرعاً ، وقد تعرّف ، نحو : ادخلوا
الأول فالأول ، وهذا أكثره في : المصادر الموضوعية موضع الحال ، نحو ،
أرسلها العرّاك ، وطلبتّه جهداً .

والأسماء الموضوعية موضع ذلك ، نحو : مررت به وحده / ٨٣١ ،
ومررت بهم ثلاثهم .

وذلك كله يحفظ ولا يقاس عليه .

ومشتقة ، نحو ماتقدم .

وقد تكون غير مشتقة ، نحو : بينت له حسابه بابا باباً .

وهذا أيضاً محفوظ غير مقبوس عند قوم ، وكلام سيوييه على
قياسه .

ووصفا لمعرفة ، نحو ماتقدم .

وقد تكون هير وصف ، ولكن مصدرأ في موضع النصب ، نحو :
جاء زيد ركضاً .

وهذا أيضاً محفوظ ولا يقاس عايه .

وقد يكون مؤصوفاً غير معرفة ، قليلاً ، نحو : مررت بماء (١)
لعيدة رجل (٢) ، ونحو : جاء راكباً رجل .
إلا أن هذا مع تأخر الموصوف أقيس .

(١) يريد : بئرا

(٢) أي طولها طول رجل قاعد .

وبعد كلام تام ، نحو ما تقدم .
وقد تكون بعد كلام في حكم التام ، وإن لم تكن ، لأن الأصل فيها
أن تكون بعد كلام تام ، نحو : ضرب زيد قائماً ، لأن أصله : ضرب زيد
إذا كان قائماً ، ونحو :

إنما الميتُ من يعيش كثيراً (١)

لأن الأصل : يعيش زيد كثيراً ، ثم دخل عليه ما جعله ناقصاً ،
العامل في الحال :

إما فعل ،

أو اسم من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، فيجوز تقديمه على للعامل
وتأخيره عنه ، نحو : جاء زيد مسرعاً زيد مسرعاً ، وجاء مسرعاً
زيد ، ومسرعاً جاء زيد .

وكذلك لو قلت : زيد جاء مسرعاً .

ولو قلت : مسرعاً زيد جاء ، وزيد مسرعاً جاء ، بلحاز ، إن لم يمنع
من ذلك مانع . والمانع (٢) من ذلك إذا كان صفة :

للالف واللام ، نحو : زيد الحائى مسرعاً .

أو « أن » ، نحو : يعجبني أن جاء زيد مسرعاً :

أو / ٨٤ / لا يصلح ، نحو : يعجبني قيام زيد مسرعاً .

أو يكون الحال الوار ، نحو : جاء زيد وهو قائم .

وهذا يمنع من من تقديم الحال على صاحبها مطلقاً :

(١) عبره :

• كاسفا باله قليل الرجاء •

مجهول القائل ، (شرح الأشوتى : ١ : ٢٤٢) .

(٢) في الأصل : « نحو المانع »

وكذلك إن كان صاحب الحال مجروراً ، نحو : مررت بهند
ضاحكة .

فإن كان العامل فيها غير ذلك ، مما فيه معنى للفعل ، ولا يعمل عمل
الفعل ، فيما سوى الظروف والمجرور والحال ، فلا يجوز التقديم هناك
على العامل ، نحو : في الدار زيد(١) جالساً ، وإن زيداً أمامك
ضاحكاً .

بخلاف الظرف والمجرور ، فإنه يجوز تقديمه عليه ، نحو ، زيد
في الدار يوم الجمعة ، وذلك ثوب كل يوم .

وتقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها مشتملة على ضمير يعود على ذى
الحال ، نحو : جاء زيد هو ضاحك ، وجاء زيد يضحك . وجاء زيد قد
ضحك .

ويؤكد الارتباط في هذا النحو بالواو ، نحو ، جاء زيد وهو ضاحك ،
وجاء زيد ضحك ، وقوله :

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حينُ سلَّت (٢)

إلا في المضارع .

فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة ،
وجاء زيد وقد طلعت الشمس ، وجاء زيد ولم تطلع الشمس . ولا تخلو
الفعلية من الضمير إذا كان فعلها مضارعاً ، إلا أن يكون فعلها ماضياً في
المعنى ، نحو : جاء زيد ولم ينقص (٣) أحد . وأوقلت جاء زيد ويضحك عمرو
لم يجر .

(١) في الأصل : « زيداً » .

(٢) البيت للفرزدق . والشاهد فيه قوله : ولم يكثر القتلى ، فإن الواو هي واو الحال .
ولم يشيموا - يوفهم ، أي لم يبيدوها إلى قربها . وقيل : المراد : لم يسلوها .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٦٧ ، ديوان الفرزدق : ١٣٩ .

(٤) في الأصل : « ينفس » .

وما جاء من قولهم [قمت] (١)، وأصلك عينيه (٢)، ينبغي أن يتأول على إضمار
مبتدأ .

وإذا كان الفعل في ذلك كله ماضياً لفظاً ومعنى ، فلا بد /٨٥/ معه من
« قد » ظاهرة ، نحو : ما تقدم ، أو مقفلة ، نحو قوله (أو جاموكم
حصرت صدورهم) (٣) .

(١) تكملة يقتضيا السياق .

(٢) في شرح مقفلة الجزولية الصغير : « والتقدير : وأنا أصلك عينه » .

(٣) سورة النساء : ٩٠ .

باب

الابتداء : جعل الاسم أول الجملة معنى مستنداً إليه [الخبر] ، وبه يرتفع المبتدأ ، ويرتفع الخبر بالمبتدأ ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية .
ويكون المبتدأ معرفةً ونكرة .

فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشروط

منها :

الاعتماد على حرف نفي أو استفهام ، أو ظرف أو مجرور « معرفين »
هما (١) ، الخبر ، نحو : ما رجل في الدار ، وأرجل في الدار؟ وفي
الدار رجل ، وأمامك إنسان .

ومنها : الاختصاص بأى وجه كان ، نحو (ولعبت مؤمناً من خير
مين مشرك) (٢) ، ورُجَيْلٌ خيرٌ من مربيّة (٣) ، وجلوس في المسجد
خير من جلوس في السوق .

ومنها : العموم لفظاً ومعنى ، نحو : كل أحد يفعل هذا ، وقوله :
ثمرة خير من جرادة (٤) ، ورجلٌ خيرٌ من امرأة .

ومنها : كون الكلام في معنى كلام آخر لا يخل بعنايه كون الاسم
نكرة فيه ، نحو : شرٌّ أهرَّ ذا ناب (٥) وشيءٌ ما جاء بك إلى

(١) في الأصل : « هي هو » .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٣) في الأصل : « امرأة » .

(٤) قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو : حدثني عن مالك عن يحيى
ابن سعيد : أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكمب :
تعال حتى تحكم ، فقال كمب : درهم . فقال عمر لكمب : إنك لتجد الدرهم ، ثمرة خير من جرادة
(كتاب الحج : ١ ، ٤١٦ ، موطأ مالك) .

(٥) في الأصل : « شرماً » . وفي سيبويه (١ : ١٦٦) . « وأما قوله : شيءٌ ما جاء بك ،
يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأن فيه مه : ما جاء بك إلا شيء » .

حجة (١) عُرقوب ، أى : ما أمر ذا نائب الاشر ، وما جاء بك الى حجة (٢) عرقوب الاشئ .

ومنها : أن يكون فى النكرة معنى الدعاء ، نحو قوله : أمتٌ فى الحَجْر لافيك (٣) .

إلا أن هذا محفوظ .

رنخبر المبتدأ مفرد ، وجملة :

فالمفرد ثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ : ويتقسم قسمين : جامد ، نحو : هذا زيد ، ومشتق نحو : زيد قائم ، ويلزم /٨٦/ الضمير فى المشتق :

وقسم أقيم مقام شئ هو المبتدأ مبالغة فى التشبيه ، نحو : زيد الأسدُ شِدَّة ، وزيد زهيرٌ شِعْرًا .

وقد يكون معه (٤) لافيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وقد لا يكون .

وقسم معمول لما هو المبتدأ موقعه ، وهو الظرف والمجرور ، ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو زَيْدٌ أمامك ، وزَيْدٌ فى الدار ، لأنه نائب مناب : كائنٌ أو مستقر .

والجملة ، إما اسمية ، وإما فعلية ، وكلتاها لا بد فيهما من ضمير : لفظا ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد أبوه قائم .

(١) كذا فى الأصل .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) قول مأثور عن العرب : أمت فى حجر لافيك ، معناه اعوجاج فى حجر لافيك ، وجعله سيويه إخباراً محضاً ، وقال أنبىد : إنه خبر مراد به الدعاء كأنهم قالوا : جبل الله فى حجر أمتنا لافيك . (سيويه : ١ : ١٦٦) .

(٤) فى الأصل : « ما » .

أونية ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب .
أو ما يقوم مقام الضمير من إعادة لفظ المبتدأ ، نحو (الحاقّة
ما الحاقّة) (١) ، و (القارعة ما القارعة) (٢) .
أو إشارة إليه ، نحو : (إنّ السّمع والبصر والفؤاد كلّ أولئك
كان عنه مسّولاً) (٣) .
أو عموم ، وذلك في باب : نعم ، وبس ، وحب ، نحو :
نعم الرجل زيد ، وبس الرجل عمرو ، وحبّ الرجل زيد .
لأن تكون الجملة في المعنى نفس المبتدأ .
فلا تفتقر الى شيء من ذلك ، نحو قوله : أفضل ما قلت أنا والنبيون
من قبلي : لا إله إلا الله (٤) . ونحو : (قل هو الله أحد) (٥) ؛
وربما حذف الضمير للعلم به ، نحو قولهم : السّمّن متّوان
بسرهم ، أي منه .
كما أنه حذف المبتدأ مرة ، والخبر أخرى ، لدلالة السياق عليه .
فحذف المبتدأ ، نحو / ٨٧ / قوله : (لا يَغْرَنّك قلبُ الذين كُفروا
في البلادِ متاع قليل) (٦) ، وكقوله : (قل أذأنبشكم بشراً من ذلكم
النار) (٧) ؛

(١) سورة الحاقّة : ٢٤١ .

(٢) سورة القارعة : ٢٤١ .

(٣) الإسراء : ٣٦ .

(٤) حديث شريف : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون

من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له . (كتاب الحج : ١ : ٤٢٢ ؛ الموطأ مالك) .

(٥) سورة الإخلاص : ١ .

(٦) سورة آل عمران : ١٩٦ : ١٩٧ .

(٧) سورة الحج : ٧٢ .

وحذف الخبر ، كقولهم : لولا زيد لذهب عمرو ، لأنه في معنى قولك : لولا زيد موجود ، وإن لم تنطق به .

والمبتدأ مرتبته التقديم على خبره ، نحو : زيد قائم .
ثم قد يوضع في غير موضعه ، نحو : أتمى أنا ؟
وقد يلزم الأصل .

وقد يلزم الفرع لزوم الأصل إذا كان المبتدأ :
ضمير الشأن ، نحو : هو زيد قائم .

أو متضمناً معنى حرف له صدر الكلام ، نحو : من ذهب ؟
أو مضافاً إلى ما تضمنه ، نحو : غلام من ذهب ؟
أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ لا يلزم تأخيرُه عنه ، نحو : لولا زيد
لذهب عمرو .

أو كان تقديم الخبر يرفع عنه لبساً بين معنيين ، نحو : أخوك
زيد ، إذا أخبرت عن الأخ بزيد ، فلا يجوز تقديمه لأنه يلتبس بقولك :
زيد أخوك ، إذا أخبرت بالأخ عن زيد ، وهما معنيان .

أو كان الخبر قد حُكِمَ له بحكم ما يجوز فيه التقديم ، نحو : الذي
يأتيني فله درهم .

أو كان قد دخل عليه ما لا يتقدم في صدر (١) الكلام ، نحو : ما زيد
إلا قائم ، لأنك لو قدمت الخبر هنا بلحاة وإلا ، في صدر الجملة
أصلاً .

ومنه التزم تقديم المبتدأ إذا كان مشبهاً بالخبر ، نحو قولك : زيد
عمرو ، إذا كان عمرو مشبهاً به ، فلا يجوز فيه التقديم لئلا يلتبس بأنه المشبه بزيد .
أو كان خبراً عنه بفعله ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب / ٨٨ .

(١) في الأصل : «صدر» .

وربما أجازوا تقديم الخبر في هذا ، إذا أظهرت صورة المضمرة في
الفعل ، نحو : قاما أخواك ، ضرباني أخواني (١) ، في أحد وجوهه ، لكنه قليل .
وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله ، وذلك إن كان مفرداً فيه معنى
الاستفهام ، نحو : أين زيد ؟ وكيف زيد ؟ وكان ظرفاً .

ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا :

تقديمه عليها ، نحو : في الدار رجلٌ .

أو كان المبتدأ هو « أن » المفتوحة وما عملت فيه ، نحو : صحيح أنك
منطلق ، وعندى أنك ذاهب ؛

أو كان في المبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : على التمرة
مثلها زيد .

أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ نكرة لا يبتدأ بها ، إلا أن يتقدمها ظرف
أو مجرور هو خبرها ، نحو : مررت بثلاثة : وجل وامرأة وحمارة ،
إذا رفعها على الابتداء .

(١) في الأصل : « ضربني يا أخواك . »

(٢) أي الخبر .

باب

إذا ذُكِرَ اسمٌ وذُكِرَ بعده فعلٌ ، أو اسمٌ يتعمل عمله ، تتناول ضميرته ، أو الملابس لضميرته ، مرفوعاً ، كان تناوله ، بواسطة أو بغير واسطة ، وجب الرفعُ بالابتداء في الاسم الأول ، نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ كُفِيَ به ، وزيدٌ قام به أبوه ، وزيدٌ كُفِيَ بأبيه ، وكذلك : زيدٌ ضُربَ ، وزيدٌ ذُهِبَ به ، وزيدٌ ضربَ أخوه ، وزيدٌ ذُهِبَ بأبيه .

وإن تناول الضمير ، أو ملابسه ، على الوجهين المذكورين ، منصوباً ، وحيل بين الإسم والفعل بحرف لا يتعمل ما بعده فيما قبله ، وذلك كأدوات الاستفهام أو أدوات الشرط ، أو كان المُتناول الضمير نفسه ، لا يتعمل فيها / ٨٩ / لذاته ، أو لعرضٍ غير ما ذُكِرَ ، أو وجب له ذلك ، وجب الرفع بالابتداء أيضاً ، كقولك : زيدٌ هل ضربته؟ أو هل مررت به؟ وزيدٌ هل ضربت أخاه؟ أو هل مررت بأبيه؟ وزيدٌ إن أكرمته أكرمك ، وإن أكرمت أباه أكرمك ، وزيدٌ درأك ، أو درأك إياه ، وزيدٌ الذي ضربته ذاهب ، أو الذي ضربت إياه .

وإن كان قبل الإسم حرفٌ لا يليه إلا الفعل ، فالنصب ، وإن زيداً ضربته ضربك : أو لا زيداً ضربته .

وإن ارتفع فعلُ الفعل لا على الابتداء ، نحو رواية مَنْ رَوَى :

• لا تجزعي إن متنسماً أهلكته (١) •

(١) عجزه :

• وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي •

وهو للسر بن تولب . والشاهد فيه نصب « منسماً » بعد إن ، بإضمار فعل ، تقديره : إن أهلكت منسماً أهلكته ، ويجوز رفع « منسماً » فيقال : إن منسماً أهلكته ، على تقدير : إن هلك منسماً ، ولا بد من تقدير قبله ، ناصب وإما رافع . (شرح المفصل : ١ : ٨٢) .

بالرفع ، والنصب هو الوجه ، وهذا قليل .

وإن كان قبل الاسم حرفٌ ، هو أولى بأن يتليه الفعل منه بأن يتليه الاسم ، كالأستفهام ، أو « ما » ، أو « لا » النافيتين ، على خلاف في هذين نحو : أزيداً ضربته ؟ وما زيدا ضربته ، ولا زيدا أكرمه ، ولا عمراً أهنته .

وإن كان في الفعل معنى الطلب ، أمراً ، نحو : زيدا اضربه ، أو تنهياً ، نحو : زيدا لا تضربه ، أو عطيف على جملة فعلية ، نحو : قام زيد وعمراً ضربته ، ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء ، نحو : قام زيد وإذا عمرو يضربه بكراً ، أو يختار معه ، نحو : قام زيد وأماً عمرو فضربه ، كان النصب أولى :

وبعضهم يسوي بين الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل ، مع « ما » و « لا » النافيتين ، أو يقرب أحدهما من الآخر ، ويميز في ذلك السوية والتقريب ، والتقريب أولى في ذلك من المساواة .

وإن عرئ / ٩٠ / من ذلك كله إلا أنه عطف على جملة ذات وجهين . ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء واختياره ، نحو : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، استوى الرفع والنصب ، وكان ذلك بحسب ما يحمل عليه من الجملة الصغرى والكبرى .

وبعضهم يمنع الحمل على الجملة الصغرى في نحو هذا ، لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على « زيد » ، الذي الجملة الصغرى خبر عنه ، من أجل أن المعطوف عليه في معناه ، والأولى المعطوف عليها هنا خبر عن « زيد » ، فالثانية المعطوفة ينبغي أن تكون خبراً عنه ، ولا يصح كونها خبراً عنه إلا بضمير يكون فيها يعود عليه .

فعلى مذهب هؤلاء إنما كان مِثَالُ العطف على جُملة ذات وَجْهين ،
الذى يَسْتَوِي فِيهِ الرِّفْعُ والنَّصْبُ : هنداُ أَمْرُهَا وزيدُ ضَرْبُهُ عِنْدَهَا .
وهذا مذهبُ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَالأولُ مذهبُ سيبويه ، وهو
الصَّحِيحُ .

وإن عَرَّيْ من ذلك كله كان الرِّفْعُ أَوْلَى ، وَجازَ النَّصْبُ ، فحو :
زيدُ ضَرْبُهُ .

باب

الأفعال التي ترفع الامم وتنصب الخبر ، بالنسبة إلى تقديم الخبر
عليها ، أقسام :

فكان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ،
قسِم .

وما زال ، وما قىء ، وما برح ، وما انفك ، قسم .

وليس ، قسِم .

ومادام ، قسِم .

« فكان » ، لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي .

واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدّث مع الزمان « أو محرّدة
للدلالة على / ٩١ / الزمان .

والأظهر أنها محرّدة ، والدليل على ذلك الأمر والنهي .

ولا يصحّ توجيهها إلا على الأحداث .

وربما دخلها معنى « صار » ، كقوله :

بَيْتِيَهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضِهَا (١)

ونجى زائدة ، كقوله :

(١) البيت لابن أحر ، ويزوي :

أرهم صبيلا والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

والشاهد فيه : قد كانت ، حيث جاءت بمعنى : صارت . (شرح المفصل : ٧ : ١٠٢) .

سَراة بَسِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

على كَانِ الْمَسْوَمَةِ الْعِرَابِ (١)

وكقولهم : ولدتُ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكُمَّلةُ « من بني عُبَيْسٍ
لم يُوجد كان مثلهم » وإن من أفضلهم كان زَيْدٌ .

ومكتفيةٌ لحدث ، كقولهم : كان الشتاءُ وكان المطرُ ، فتخرج
بهذا الوجه .

وخرُوج الزائدة من هذا الوجه ومن الوجه الذي قبله ، فيه خلاف .
أصبح ، وأمسى ، وأضحى (١) ، كل واحدة منها لاقران كون
مضمون الجملة بالزمان لذي يشتركها في الحروف ، وهو الصَّبَاحُ ،
والمُسَيُّ (٢) ، والضحى .

وقد قيل : إن « أضحى » للضحى وللصباح معاً .

ويدخلها معنى « صار » كقوله :

أصْبَحْتُ لَا أَمْلِكُ السَّلَاحَ وَلَا

أَمْلِكُ رَأْسَ البَعْبِرِ إِذْ نَقَرَا (٣)

وكقوله أيضاً :

ثم أضحوا لَعِيبَ الدَّهْرِ بِهَمِّهِمْ

وكذلك الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ (٤)

(١) مجهول القائل ، والشاهد فيه : على كان المسومة ، حيث جاءت « كان » زائدة
بين الجار والمجرور ، وسراة : جمع صار ، كقراض وقضاة ، وتسامي ، أصله ، تنسائي ،
وهو من السو ، والمسومة ، هي الخيل ، والعراب : الخيل العربية (شرح المفصل : ٧ : ٩٨) .

(٢) سقطت « أضحى » من الأصل .

(٣) بأنضم والكسر .

(٤) البيت ثربيع بن ضبع القزاري ، وهو أسد المعدرين ، ويقال إنه نيف على مائتي عام .
والشاهد فيه مجيء « أصبحت بمعنى : صرت . (سيبويه : ١٤٦ : ٤٦) .

وكقوله أيضاً /٩٢/ :

وكننت به أكننتي فأمسيت كلُّما

كنسيتُ بهِ ففاضتُ دموعي على نحرِي (١)

ونجىء للدخول في الأزمنة المذكورة فتخرج ، كقولك للقوم :
أصبحتم كم تناون وأمسيتم كم تعملون .

ظَلَّ ، لمصاحبة الصفة للمرصوف نهاره ، وبات ، لبثته .

ونجىء « ظل » بمعنى : صار ، كقوله تعالى : (ظَلَّ وَجْهُهُ
مُسْوَدًّا (٢) ، و(فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٣)) . كذا قالوا .

ويحتمل عندي أن تكون « ظل » في الاثنين على باها ، لأن أكثر
نصرفاتهم وأخبارهم إنما هي في النهار ، فنجري ذلك
ونجىء « بات » مكثفية ، كععرس ، كقوله :

وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَتَهُ (٤)

صار ، لانقلاب الشيء من حالة لم يكن عليها ، وأصلها بمعنى :

- (١) البيت لعدي بن زيد العبادي ، والشاهد فيه مجيء « أمسى » بمعنى : صار :
(الدرر اللوامع : ١ : ٨٣) .
- (٢) الشاهد فيه مجيء « أمسى » بمعنى : صار .
- (٣) سورة التحل : آية ٥٨ ؛ سورة الزخرف : آية ١٧ .
- (٤) سورة الواقعة : ٦٥ .
- (٥) هو من الوافر ، وتماهه :

• كليلة ذي العائر الأرمدة •

قاله امرؤ بن عائس ، بالنون ، الصحابي ، والبيت من قصيدة أولها :

تطاول ليلاك بالإثمء وقام الخسل ولم ترقء

والإثمء : موضع ، والخلى : الخال عن الهوم والأحزان ، والعائر : هو الذي تدمع

به العين . والشاهد فيه : « بات » حيث استعملها تامة (حاشية الصبان : ١ : ٢٣٦) .

انتقل ، فتعدتني إلى تعدتها ، كقولك : صار زيد إلى حالة غني ،
وكقولك : صار زيد إلى البادية ، أي انتقل إليها .

وما جاء بمعنى « صار » عميل عملتها ، وذلك ستة أفعال :

اثان لا يخرجان عن موردتهما ، وهما : جاءت ، في قولهم :
ما جاءت حاجتك ؟ وقعت ، في قولهم : أرفف شفرته حتى قعدت
كأنها حرببة (١) .

والأربعة : عاد ، وآمن ، وغدا ، وراح .

ولا يمتنع أن تكون : غدا . وراح ، من هذا الباب ، وإن لم يكونا
بمعنى : صار ، لأنه لا فرق بين : غدا ، وراح ، وأصبح ، وأمسى ،
وأضحى . إذ كان كل واحد منها معناه الكون في الزمان الذي يشاركه في
الحرف ، فكما أنك إذا / ٩٣ / قلت كان زيد في المساء ، أو الصباح ،
أو الضحى ، أو الضحى ، لم يستقل دون خبره ، وإنما حدث أفعال هذا
الباب ألا تستغنى بالاسم الذي بعدها عن الخبر .

كذا قل سبويه ، فينبغي أن تكون : غدا ، وراح ، وإن لم يكن
معناها : صار ، كأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وإن لم يكن معناها :
صار ، لأن معناها كان في الغد والرواح ، كما أن معنى : أمسى ،
وأصبح ، وأضحى ، كان في المساء ، والصباح ، والضحى ، والضحى .

ما زال ، وأخواتها ، لمصاحبة الصفة للموصوف مذ أمكن أن يكون
قابلاً لها ، وتنفى ماضيه « ما » ، و « لم » ، وغير ماضيه « لا » ، و « لن » . ويجوز
حذف « لا » معها ومع غيرها إذا كانت جواباً لقسم .

وما دام ، لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال ، و « ما » معها مصدرية ،
لذلك نحتاج إلى ضمير في كونها كلاماً ، نحو لا أكلمه ، في قولك :
لا أكلمه مادام زيد قائماً .

(١) شرح الفصل : (٧ : ٩٠) .

[ليس] (١) ، لانقفاء الصفة عن الموصوف في الحال ، إذا لم يتقيد الخبر بزمان ، فإن تقيد (٢) بزمان أي زمان ، كانت نعتته ، كقولهم ، ليس : خَلَقَ اللهُ مثلهم .

وأجاز سيويه : ما زيد ضربته ، حجازية ، بمعنى : ليس زيد ضربته .

وأجاز ابن السراج (٣) : ليس زيد يقوم غدا .
وهو على قياس ما أجازته سيويه من : ليس زيد ضربته .

فقسم «كان» يجوز فيه تقديم الخبر على العامل ، إن خلا س معنى الاستفهام ، نحو قائماً كان زيد ، ما لم يمنع من ذلك مانع ، نحو : يعجبني إن كان زيد قائماً . ويجب إن كان فيه (٤) ، /٩٤/ ، كقولك : كيف كان زيد وأين كان زيد ؟

وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر وجب تقديم الخبر وتوسطه ، نحو : على التمرة كان مثلها زيدا ، أو كأن على التمرة مثلها زيد ، ولا يجوز : كان مثلها زيدا على التمرة ، لثلا يتقدم المضمرة على الظاهر في غير الموضع الذي سُمح فيه بذلك .

وليس ، يجوز فيها ما جاء في «كان» عند القدماء ، نحو : قائماً ليس زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

وما زال ، وأخواتها ، لا يتقدم خبرها عليها ، لمكان وما ، نحو : قائماً ما زال زيد ، إلا عند ابن كيسان (٥) ، رحمه الله ، وليس يخالف في أن «كان»

(١) تكله لا يستقيم الكلام بدونها .

(٢) مر التعريف به .

(٣) أي : إن كان في الخبر معنى الاستفهام .

(٤) ابن كيسان ، هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ،

قيل أنه مات سنة ٣٢٠ هـ . (بغية الدعاة : ٧ : ١٩) .

إلى « صار » لا يتقدم خبرها على « ما » إذا نُفِيت بها (١) .
وما دام ، لا يتقدم خبرها عليها اتفاقاً ، لكونها صلة لـ « ما » ، نحو :
قائماً لا أكلمك مادام زيد ، ولا أكلمك قائماً مادام زيد .
وجواز توسط [الخبر] (٢) عام في جميعها ، نحو : كان فانما زيد
وكذلك الباقي ، إلا ما منع فيه مانع ، نحو : كنت قائماً .

وكلها لا يكون اسمه مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام ، فلا تقول في قولك
« مَنْ زيد؟ متفهماً » : كان من زيد؟ ولا في قولك « من يكرمني أكرمه » :
كان من يكرمني أكرمه ، بالجزم ، على أن تكون « مَنْ » اسم « كان » ،
ولكن إن جعلتها مبتدأ ، وفي « كان » ضمير الأمر والشأن ، جاز ، فإن
أردت أن تكون « مَنْ » اسم « كان » أزلت منها معنى الشرط
ورفعت / ٩٥ / الفاعلين ، « وَمَنْ » موصولة .

ولا تدخل على مبتدأ وخبره جملة لا تحمل الصدق والكذب ،
لخلاف معناها ، نحو قولك : زيد هل ضربته ؟ أو : زيداً ضربته ؟
لا تقول : كان زيد هل ضربته ؟ ولا : كان زيداً ضربته ؟ فإن وافقه
جاز ، كقوله :

• وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي (٣) •

ولا على المبتدأ الذي خبره مُفْرَدٌ فيه معنى الاستفهام سوى « كان »
إلى « صار » ، وفي حكمها : مازل ، وأخواتها ، وليس ، فيمن
أجاز فيها تقديم الخبر عليها .

(١) عبارة القانون : « وليس تخالف في أن كان إلى صار لا يتقدم خبرها عليها
إلا إذا نفيت بها » .

(٢) تكلفه يستقيم الكلام بها .

(٣) البيت مجهول القائل ، وتامه :

• ودل دل ما جده صناع •

والشاهد فيه دخول « كان » على مبتدأ خبر عنه جملة طلبية . (الدرر اللوامع : ٨٣) .

وما أوجه الالتباس بين معنيين من تقديم المبتدأ على الخبر لا يجب
في هذا الباب إن ظهر الإعراب في أحدهما ، نحو : كان موسى أخاك ،
لارتفاع الالتباس .

ولا يدخل على المبتدأ الخبر عنه بالماضي إلا ما يناقض (١) معناه
المضي منها ، والمناقض « مادام » لما تقدم من معناها ، وما زال ،
وأخوانها ، لأنها تعطى الحال الدائمة .

(١) في الأصل : « ما لا يناقض » . وما أثبت من القانون (ص : ٣٤) .

باب

الذى استحقته « إن » وأخواتها يشتمها بالأفعال المتعدية .
أن رَفَعَت أحدَ الاسمين اللذين كانا مبتدأ وخبراً ، ونَصَبَت الآخر .
وأن حَذَفَ من مُضَعَّفِها ، سوى « نعل » تخفيفاً .
وأن لَحَقَهَا مع ضمير المتكلم نون الوقاية ، على نحو ما مضى مُفَصَّلاً
إلا أنه قُدِّمَ فيها وجوباً (١) ما أصله أن يتأخر في الفعل يتبعتها ،
على أن عملها غير متأصل .
كل مبتدأ لا يكون سمي « كان » لا يكون اسماً / ٩٦ / ل « إن » ، وما أُوهِم
بخلاف هذا نحو قوله :

∴ إن الرِّياضة لا تُنْضِيبُكَ للشَّيبِ (٢) ∴

مُتَأَوَّل :

ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ،
نحو : أين زيد ؟

ولا يجوز تقديم الخبر فيها ولا توسطه ، بر ، بخلاف « كان » ، إلا أن
يكون ظرفاً فيكون المتوسط .

وهذه الحروف إذا أدخلت عليها « ما » جاز فيها عند قوم من النحويين
الإعمال ، والإلقاء أحسن ، والعمل عندهم في : « إن » ، وأن ، أضعف منه
في أخواتها .

(١) في الأصل : « وجوباً من النصب » . وما أثبتنا من القانون (ص : ٣٤) .
(٢) صدره :

• ولو أصابت لقات وهى صادقة •

والبيت للجبج منقذ بن الطماح الأسدي . وهو من البسيط . لا تنصبك : لا تمسك .
فهى وقع خبراً لأن ، وفيه خلاف . (الخزانة للبغدادي : ٤ : ٤٩٥ ، أمالي ابن السجري : ١ :
٣٣٢ ، المفضليات ، ٣٤٤) .

وقصر ميبويه الإعمال في ذلك على موضع السماع ، وهو : لبت ،
نحو قوله :

∴ ألا ليتما هَذَا الحمام لَنَا (١) ∴ .

وكلها لا تدخل على أخبارها ، ولا على أسمائها المتصول بينهما وبين
أخبارها ، ولا على مفعول خبرها المتقدم عليه ، ولا على الفاصل (٢) بين
اسمها وخبرها ، اللام ، ، سوى « إن » ، نحو : إن زيدا قائم ،
وإن في الدار لزيداً ، وإن زيدا لطعامك آكل ، وإن زيدا لهُ الظريف .

ولدخول « اللام » على الخبر شرطان :

أن يبقى على أصله غير والٍ له « أن » ، نحو ما ذكر .

وألا يكون فعلاً ماضياً ، نحو : إن زيدا لقائم .

وعلى الاسم شرطاً واحداً ، هو ألا يلي « إن » ، نحو ما ذكر .

وعلى مفعول الخبر شرطان :

الأ يلى « إن » ، فلا يجوز : إن لتبكي زيدا واثق .

وأن يكون متقدماً على عامله مع ذلك ، نحو : إن زيدا لهلك واثق .

فإن قلت : إن زيدا آكل طعامك ، وإد زيدا واثق / ٩٧ / لتبكي ،

لم يتجزأ .

واختلفوا في :

جواز ، إن زيدا لتريك واثق . وإن زيدا لطعامك لآكل .

(١) البيت :

قلت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماتنا أو نصفه فقد

وهو من البسيط . قاله النابغة الذبياني ، والشاهد فيه ، ليتما هذا الحمام ، حيث يجوز إعمال

« لبت » بعد دخول « ما » الكافة وإعمالها . (حاشية العبدان : ١ : ٢٨٤) .

(٢) في الأصل : « الفصل » .

والعطف على الموضع ، في نحو : إن زيدا قائم وعمرو .
والرفع في الابتداء وإضمار الخبر تنفرد به « إن » ، ولكن عند الجمهور .

ويشركها « أن » عند سيويه .

وفي العطف على الموضع خلاف ، فالمشهور أنه يجوز بعد الخبر ، نحو ما سئل به ، ولا يجوز قبله ، نحو : إن زيدا وعمراً ، وإنك وزيدا قائمان .

وقيل : إنه لا يجوز على الإطلاق ، وهو الصواب .

وقيل : إنه جائز على الإطلاق .

وقيل : إن ظهر الإعراب في المعطوف عليه فيجوز بعد الخبر ولا يجوز قبله ، كما تقدم ، وإن لم يظهر جاز مطلقاً ، نحو : إنك قائم وزيد ، وإنك وزيد قائمان .

وسمع سيويه : إنك وزيد قائمان ، لكنه عنده شاذ .

وحكم العطف على المضمرة في أخبارها من مسائل باب العطف .

إن المكسورة ، التي خُففت وأعملت ، فحكمها حكم الثقيلة ، نحو : إن زيدا لقائم .

وتنوينها وألفيتها وإيها الأسماء فمبتدئات ، ووجب إثبات اللام ،

نحو : إن زيدا لقائم ، فرقاً بينها وبين النافية .

وكذلك جز حذفها في قراءة من قرأ : (وأخبر دعواهم أن الحمد

لله رب العالمين) (١) إذ أمن اللبس هناك .

(١) سورة يونس : ٨٠ .

في فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْمُهَنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (١)

رإد وليتها الأفعالُ فُضِّلَ بينها وبينها (٢) بحرف تنقيس ، أو نفى ،
أو توقع ، إن أمكن ذلك فيه ، وإلا لم يُفصل ، كقوله [تعالى] : (وَأَنْ
لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلا مَا سَعَى) ، (٣) ، وكقولهم : أَمَا أَنْ جِزَاكَ اللهُ خَيْرًا ،
فبِمَنْ فَتَحَ ، وهذا في السعة .

وأما في الضرورة فيجوز ألا يُفصل في مَوْضِعِ الإمكان ، كقوله :
فَلَمَّا رَأَى أَنْ تَمَرَّ اللهُ مَالَهُ وَأَثَلَمَوْجُودًا وَسَدَّ مَقَابِرَهُ (٤)
وما بعدها ، إذا كانت ملغاة عنه ، من الأسماء والأفعال ، في موضع
خبرها ، واسمها محذوف لفظاً بوجود تقديرها .

هذا معنى الإلغاء / ٩٩ / عند الجدهور ، بخلاف المكسورة . فلأنها ملغاة
لفظاً وتقديراً بحرف من حروف الابتداء . وأجاز سيبويه أن تكون
المفتوحة ملغاة لفظاً وتقديراً ، إذا خُفِّضَتْ كالمكسورة .

(١) قوله الأعشى بن ميمون . والشاهد فيه قوله : أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ، حيث
خففت « أَنْ » المفتوحة ، وقوله : « هَالِكٌ » ، خبر مقدم ، وكل ، مبتدأ مؤخر ، وكل ،
مضاف ، ومن مضاف إليه . ويحذف ، جملة لا محل لها من الإعراب صلة « مَنْ » . وتقدير الكلام :
أنه ، أي الخال والشأن كل من يحفى وينتعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « أَنْ »
المخففة من التثنية . (الإحصاف في مسائل الخلاف : ١٩٩) .

(٢) في الأصل : « وبين » .

(٣) سورة النجم : ٣٩ .

(٤) البيت للناطقة الديباني ، ويليه :

أَكْبَ عَلِ قَاسٍ يَحْدُ غَرَابِهَا مَذْكُورَةٌ مِنَ الْمَسَاوِلِ بِاتْرِهِ

والشاهد فيه قوله : أَنْ تَمَرَّ اللهُ ، حيث لم يفصل بين « أَنْ » المخففة والفعل بالضرورة ،
فإن مخففة من التثنية ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتَمَرَّ : فعل ماضٍ ، ولفظ الجلالة : فاعل ،
ومال : مفعول به لتمر ، ومال : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي
وناعله في محل رفع خبر « أَنْ » . (شرح ابن عقيل ١ : ٣٨٦) .

وفي «لعل» لغات : لعل ، عل ، لعن ، عن ، لأن ، أن .
قل : . . . عل أن أتقدما (١)
وقال أبو النجم :

∴ اغدُ لعننا في الرهان نرسله (٢) ∴

وقال :

ألا يا صاحبي قفأ لعننا نرى العرصات أو أتر الحيام (٣)
وقال : . . . لأتتنا ، تبكى الديار كما بكى ابن حيدم (٤)
وحكى : إيت السوق أنك تشتري لنا شيئا .
والفرق بين «أن» والاصبة للفعل والناصبة للأسم المخففة : أن الخففة

(١) البيت لنافع بن سعد الغنوي ، وهو :

ولست بلوام على الأمر بعدما يفوت ولكن على أن أتقدما
والشاهد فيه قوله : عل ، حيث جاء ساقط اللام الأولى التي في «لعل» ، وهي لغة .
(الإنصاف : ١ : ٢١٩) .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي . والشاهد فيه : لعن ، على أنها لغة في : لعل .
(جمع الجوامع : ١ : ١٣٤) .

(٣) البيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ولكن روايتها في الديوان
(ص : ٢٧٥) :

ألستم عابحين بشا لعنا نرى العرصات أو أتر الحيام
وعابحين : مائلين : وعرصات : جمع عرصة ، وهي وسط اندار ، أي الساحة .
والشاهد فيه : «لعنا» وهي لغة في : لعل . (الإنصاف : ١ : ٢٢٥) .
(٤) تمامه :

عوجا على الطلل المحيسل لأننا تبكى الديار كما بكى ابن حذام
والبيت لامرئ القيس . عوجا : اعطفا رواحلكا . والحيل : الذي أتى عليه حول فتير .
وابن حذام : رجل ذكر الديار قبل امرئ القيس .
ويروى : ابن حذام ، وابن همام ، والشاهد فيه : لأننا ، لغة في : لعنا .
(الديوان : ١١٤) .

المذكورة لا يعمل فيها إلا في فعل تحقيق كَعَلِمْتُ ، وما في معناها (١) ، وأنها لا (٢) تجيء بعدها إلا جملة ابتدائية ، والناصب للفعل عكسها .

وتجئ « أن » :

تفسيرية كقولهم : أمرته أن قم ، إذا لم تُقدّر حذف الخبر .

وزائدة ، نحو قوله : (فإمّا أن جاء البشير) (٣) ، وكقولهم : والله أن أو جئتني لأكرمك .

« وتجيء « إن » : شرطية ، نحو : إن قام زيد قام عمرو .

ورائدة ، كقوله :

وما إن أرى عنك العماية تنجلي (٤)

وبمعنى : ما ، قوله تعالى : (فبما إن مكناكم فيه) (٥) .

لكن ، إذا خضقت لم تعمل ، في المشهور .

وحكى عن يونس (٦) إعمالها .

إلا أنى أراه في أصل كتاب ، وإنما هو عندي من حكاية الأستاذ ١٠٠

أبي زيد (٧) السهيلي ، عن ابن الرّمّك (٨) .

(١) زيد بعد هذه الكلمة : « والفعل الذي ذكرناه إذا وليها فعل بحسب ما تقدم » .

ولا معنى لهذه العبارة هنا .

(٢) سورة يوسف : ٩٦ .

(٣) الكلام عن « إن » هنا لابد أن يكون مسبقا بغيره ويبدو أن في المساق نقصا .

(٤) صدره :

« فقالت بين الله لآك حيلة » .

والبيت لامرئ القيس من معلقته .

(٥) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٦) يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصرى ، أبو عبد الرحمن ، ٩٠ - ١٨٢ هـ .

(البيّة : ٢ : ٣١٥) .

(٧) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصعب بن حبيش بن سعدون بن رضاء بن فتوح

الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخنمى الأندلسى الملقب بالحافظ . (بغية الوعاة ، ٣ : ٨١٣ ، إنباء الرواة : ١٦٢) .

(٨) محمد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموى الإشبيلي النحوى

المعروف بابن الرّمّك ، سنة ٥٤١ هـ . (البيّة : ٨٦) .

وكان السُّهيلي ، رحمه الله ، يقول أيضا : إنه لم يره هو في أصل كتاب ، ولكنه عنده من حكايته ، يعنى من حكاية ابن الرَّمَّك . وقد تقدّم حكمها في باب العطف .

كَأَنَّ : تَخَفَّفَ فَتَعَمَّلَ وَتَلَفَّى ، وَعَلَى الْإِعْمَالِ يُنْشَدُونَ : وَيَوْمَا تَوَافَيْتَا بَوَجْهِ مُتَقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةَ تَعَطَّوْا إِلَى وِرَاقِ السَّلَمِ (١)

و : كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَ خُلْبِ (٢)

وَعَلَى الْإِلْغَاءِ قَوْلُهُ :

وَنَحْرٍ مُشْرِقٍ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حِقَّانِ (٢)

(١) البيت لابن صريم الشكري ، واسمه باعث ، وقيل : الأرقم بن علياء . والشاهد فيه رفع « ظبية » على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف « كأن » . والتقدير : كأنها ظبية . ويروى بنصب « ظبية » على أنها اسم « كان » على حذف الخبر ، أي كان مكانها ظبية . ويروى بجر ظبية على أن الأصل : كظبية . وزيدت « أن » بين الكاف وجرورها . (شرح المفصل : ٨ : ٣٨) .

(٢) نسب جماعة من النحاة هذا البيت إلى روية بن العجاج ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤ : ٣٥٦) وروى بيتين من الرجل المشطور ، أحدهما قبل البيت المستشهد به ، والآخر بعده . على هذا النحو :

والمعتد فظ غليظ القلب

كأن ورديه رشاء خلب

غادرته مجذلا كالكلب

والمعتد : المتجاوز الحد في الظلم . والفظ : الغليظ . وغليظ القلب : قاس لا رحمة عنده . والوريدان ، مثني وزيد ، وهو عرق في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : البير ، والشاهد فيه قوله : كأن ورديه ، حيث خفف « كأن » التي تدل على التثنية ، ثم أتى بعدها باسمها منصوبا . وبجبرها مرفوعا ، كما كان وضعها وهي مثقلة . (الإنصاف : ١٢٥) .

(٣) هذا البيت من شواهد سيويه التي لم ينسبها لقائل . والشاهد فيه تخفيف « كأن » وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ ، والجملة منه ومن خبره خبر كأن . والتقدير : كأنه ثدياه حقان . (شرح المفصل : ٨ : ٨٢) .

ومعنى الإلغاء فيها كمنعاه في « أن » المفتوحة .
وفى لبت ، لُغتان : أبت ، وهي الكُثْرَى ، ولَوْتُ ، وهي القليلة .
وهي عند الكوفيين تنصب ، وقد رها الفراء (١) بـ « تمنيت » ، وليس قوله :
• باليت أيام الصبا رَوَّاجعا (٢) •
بمُئبت لذلك الاحتمال ، تنصبه على الحال وإضمام الخبر ، كأنه
ياليت لنا أيام الصبا في هذا الحال .
وقد (٣) جروا بـ « لعل » ، ومنهم من يكسر لام الأخيرة ، على الأول ،
وأنشدوا :
لَعَلَّ اللهُ يُمْكِنِي عَلَيْهَا جَهَّارًا مِنْ زَهْرٍ أَوْ أُسْبِرًا (٤)
وعلى الثاني ، أنشدوا :
فقلتُ أدعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً
لعلَّ أبى المغوارِ مِنْكَ قَرِيبَ (٥)

(١) مرت ترجمته .

(٢) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها . (سيبويه : ١ : ٢٨٤ : الدرر اللوامع :

٣٣٢) .

(٣) كان حق هذا الكلام أن يعي . بإثر الكلام على (لعل) . وقد مر .

(٤) لم أيتر على قائله .

(٥) هو من قول كعب بن سعد الغنوي . والشاهد فيه الجر بلعل . (الدرر اللوامع : ٣ : ٣٣)

باب

كل مَوْضِع هو للمصدر الذي من معنى « أن » مع ما بعدها ، فـ « أن »
فيه مفتوحة .

وكل موضع هو للجُمْلَة ، فهي فيه مكسورة .
فلذلك كُسرت .

مبتدأة ، نحو : إن زيدا قائم .

وجواباً للقسم ، نحو : والله إن زيدا / ١٠١ / لقائم .

لأن هذين الموضعين لا يصلح فيهما مصدر ، وإنما هما للجُمْل .

وكذلك في الصلّة ، نحو : أعطيتُ الذي إن شره خيرٌ من جيتد

ما معك ، لأن صلّة « الذي » لا تكون إلا بالجمل .

وكذلك إذا كان في خبرها « اللام » ، نحو : ظننتُ إن زيدا لقائم ،

لأن هذه « اللام » و « إن » حقتهما أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فكان حقّ الكلام

أن يكون : ظننتُ لأن زيدا قائم ، فـ « إن » هنا ، في موضع لا يصلح فيه

إلا المبتدأ والخبر ، فأنبغى أن تُكسر ، ولم يُقرؤا الكلام على ذلك ،

لأنهما يجمعوا بين حرفين مؤكّدين ، فأخروا « اللام » إلى الخبر .

وكذلك بعد واو الحال ، نحو : جاء زيد وإنه يتضحك ، لأن واو

الحال لا تدخل إلا على الجملة .

وكذلك بعد القول المجرد من معنى الظن ، نحو : قال زيد إن

عمرأ مُنطاق ، لأنه لا يصلح هنا : قال زيد انطلق عمرو ، لأنّ مقول

القول لا يكون إلا من جنس الكلام ، والانطلاق ليس من جنسه ،

وإنما الذي يصلح هنا الجملة ، تقول : قال زيد عمرو منطلق ، فلذلك

كُسرت .

رُفُتحت في نحو قولك : يعجبني أن زيدا قائم ، لأنها في موضع

الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فلا تصلح هنا الجملة ، لا تقول :
يعجبني زيدٌ قائمٌ ، ولكن المصدر ، فتقول : يُعجبني قيامُ زيدٍ .
وكذلك تُفتح في قولك : عجبت من أن زيدا قائمٌ ، لأن حرف
الجر لا يدخل على الجملة ، فلا تقول . عجبتُ من زيد قائمٌ ، ولكن :
من قيام زيد .

وكذلك تُفتح في قولك : كرهت أن رد ١٠٢/١ قائمٌ ، لأنك
لا تقول : كرهت زيدا قائمٌ ، فإن مفعول كرهت ، لا يكون جملة ،
وإنما تقول : كرهت قيامَ زيد .

باب

الحروف التي يجزّ بها ، إمّا :

حرفُ فقط ، كمن ، وإلى ، وفي ، ، ورب ، والباء ، والتاء ،
والواو ، واللام في القسم وغيره ، ولولا ، من المضمر ، نحو : لولاك
لفعلت ، في رأى سيبويه .

والأخفش (١) يقول : لولا ، هنا ، غيرُ عاملة على أصلها ،
والكاف في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع بالابتداء من الضمائر
ينبغي أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً ، فكان القياس أن يكون هذا :
لولا أنت ، كما قال تعالى : (لولا أنتم لكننّا مؤمنين) (٢) ، ولكنه وضع
ضميرَ الخفض موضعَ ضميرِ الرفع المنفصل ، كقولهم : ما أنت الغداة
كأنا .

وسيبويه يقول : لولا ، تتخفف من المضمر خاصة ، وإن كانت
غيرَ رافعة مع الظاهر .

وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى .

وحتى ، وحاشي ، في نقل سيبويه .

ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم اغفر لي ولن سمعى حاشا
الشیطان وأبا الأصبع .

وهذا قليل ، والأكثر خلافه فلا اعتداد بما قلّ .

والكاف ، فإنها لا تكون إلا حرفاً جارّاً ، في رأى سيبويه .

(١) هو الأخفش الأوسط ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشمي ، أخذ النحو عن
سيبويه ، توفي سنة ٢١٥ هـ (بنية الوعاء : ١ : ٥٩٠ ؛ وإنباء الرواة : ٢ : ٣٦) .
(٢) سورة سبأ : ٣١ .

وأبو الحسن (١) يميز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيبويه أقيس ،
لأنه لا يجعلها اسماً إلا في الضرورة ، كقوله :

• بَضَحَكُنْ عن كالبَرَدِ المُتَّهِمِ (٢) د

وإما حرفٌ مرةً وفعل / ١٠٣ / أخرى ، كخلا ، وعدا ، وحاشي ،
ثلاثها على نقل غير سيبويه .

وإما حرفٌ مرةً واسمٌ أخرى ، كمن وعلى ، باتفاق ، وككاف
التشبيه - في رأى أبي الحسن - ومد ، ومنذ .

فومن ، تكون :

لابتداء الغاية ، نحو : خرجتُ من المسجد إلى الدار .

وللغاية كلها ، نحو : أخذته من ذلك الموضع .

وللتبويض ، نحو : أكلت من الرغيف .

ولتبيين الجنس في رأى ، وذلك قوله تعالى : (فاجتنبوا الرجسَ

من الأوثان) (٣) ويمكن أن تكون هذه للتبويض .

ويراد بالجنس الذي أمر باجتنابه منها عبادتها ، لاستعمالها فيما
يُستفَع به .

وتُزاد لتأكيد استغراق الجنس :

في الفاعل ، والمفعول ، في النهي : نحو : لا يَقُمُ من أحد ،

ولا تُضرب من أحد .

وفيها وفي المبتدأ ، في النفي وفي الاستفهام ، نحو : ما قام من أحد ،

(١) ينى : الألفش .

(٢) صدره :

• ييض ثلاث لتعاج حم •

وهو لتعاج . (المنى : ٢ : ١٨ ؛ شرح شواهد المنى : ١٧٢) .

(٣) سورة الحج : ٣٠ .

وما ضربت من أحد ، وما في الدار من أحد ، في النفي ، ونحو :
هل قام من أحد ؟ وهل ضربت من أحد ؟ وهل في الدار من أحد ؟
وقد حكى بعضُ البغداديين : قد كان من مطر : فزادها
في الإيجاب .

وهو عند البصريين ، غير الأخصش ، مؤول : على أن هناك فاعلا
مضمرأ دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن مط ، ثم أضمر
(كائن) لدلالة (كان) عليه .

ومعنى الإبهام في هذا الفاعل المبالغة في تكبيره : وهم إذا أرادوا
المبالغة في الكثير أبهوا ، كقوله تعالى : (فغشيتهم من اليمّ ما غشيتهم) . (١)
وأشبهه / ١٠٤ / ذلك قوله :

• رُزينا من بئنين ومين بنات •

أى : رُزينا مرزوءاً من بئنين وبنات . والمقصود بلهام « مرزوء »
ما قلناه من المبالغة في التكثير .

وكذلك المقصود في قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) (١) ،
أى يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف عن كنهه الغطاء لاستكثرتموه ،
لا كما قال من قال : إن « من » زائدة .

إلى ، تكون لانتهاى الغاية ، وقد يدخلها معنى « مع » ، في رأى -
وذلك نحو قوله تعالى : من أنصارى إلى الله (٢) . والصواب : أن
« إلى » على بابها ، والمعنى : من أنصارى مُضيفين أنفسهم في نصرى
إلى الله ، ثم حذف هذا المقدّر لدلالة « إلى » عليه ، إذ كان من تمامه .

(١) الصف : ١٤ .

(٢) الأحقاف : ٢١ .

(٣) الصف : ١٤ .

في ، للدعاء ، وقد يدخلها معنى « على » ، في رأى ، وذلك في نحو قوله تعالى : (لأصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) (١) ، والصواب أن « في » على بابها ، لأن جُنُوعِ النَّخْلِ مكانٌ للمصْلُوبِ .

رُبَّ ، للتقليل ، ولا تعمل مباشرة في معرفة ، فأما عملها في المضمر المبهم المفسَّر في واحدٍ منصوب ، نحو : رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيْتُ . وإنما جاز ، لأنَّ العلة في تعريف ضمير النكرة إنما هي تقدم النكرة عليه ، فيكون المضمر ، إذا تقدمت النكرة بمنزلة عودتها ، فكما أنها لو أعيدت لم تعد إلا معرفة ، كذلك إذا أضمرت ، ولم تعد ، لا يكون ضميرها إلا معرفة ، وهذا المعنى معلوم في : رَبُّهُ رَجُلًا ، وهو نكرة في المعنى ، فن زعم أنه معرفة فقد أخطأ .

ولا بواسطة إلا وهو مضاف إلى مضمر / ١٠٥ / يعود على ظاهر ، نكرة عملت فيه « رب » مباشرة ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .

ويكزم في الظاهر من معمولها التعتُّ ، عند قوم ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ .

ولا تتعلق « رب » إلا بفعل متأخر عنها ، نحو ما تقدم ، ولا تقول : لَقِيْتُ رَبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ .

ومنى لحقتها « ما » ساغ أن تليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، عند قوم ، ويثمدون :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُّ فِيهِمْ وَعَتَّاجِيحُ بَيْتِنِ الْمِهَارُ (٢)

(١) الصف : ١٤ .

(٢) من الخفيف ، وقائله أبو دواد ، والجامل : الجماعة من الإبل ، لا واحد له من لفظه . والمؤتل : ما كان لقنبة . وعتتاجيح : جمع عتجوج ، وهو الجمل الطويل المنق ، والمهارة : جمع مهر . والشاهد فيه دخول « ما » الكفاة على « رب » فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر . (حاشية الصبان : ٢ : ٢٣٠) .

ومسيبويه لا يؤاها إلا الجملة الفعلية ، وهي عنده من حروف
الأفعال ، كقد ، وسوف ، فالذي أنشأه عنده مما يختص بالضرائر .
ولا يكون الفعل معها ماضياً معنئاً ، وقد تقدم بعض ذلك ،
فأما قوله :

فإن أهلك قربة فتى سيبكى

علل مهذب رخص البنان (١)

فلأنه قد يصدق عنده ذلك ، وكأنه قال : قرب فتى تحققت أنه
سيبكى على .

وكثيراً ما يُحذف الفعل الذي تعلق به «رب» ، لأنها أكثر
ما تكون جواباً ، يقول القائل : هل لقيت رجلاً ؟ فيقال في الجواب :
رب رجلاً صالحاً لقيت ، لتقدم ذكره في السؤال .

الباء ، للإصاق ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، وبصاحبها :

الاختلاطُ ، نحو : خضتُ الماءَ بـرجلي .

والتبعضُ ، نحو : علكتُ بالبيت .

والاستعانة ، نحو : كتبتُ بالقلم .

والمصاحبة ، نحو : خرج زيدٌ بشيابه .

والظرفية ، نحو : زيد / ١٠٦ / بالبصرة .

(١) البيت من قول جعفر بن مالك ، يقال : إنه كان شجاعاً فتاكاً أغار على عامل
الحجاج بإيماة فأرسل الحجاج إلى عامله يأمره بالاجتهاد في طلبه وإرساله إليه ، فلما ظفر به
عامل الحجاج أرسله إليه مكبلاً ، فقال له الحجاج ، إنا قاذفون بك إلى أسد عاتر ضار فإن هو
قتلك كفانا مؤنتك وإن قتلته خلعنا سبيلك ، فقال قصيدة طويلة منها هذا البيت . ثم أمر الحجاج
بأسد حات فاجيع ثلاث أيام وأرسل إلى جعفر ويده اليمنى مفلولة إلى عنقه وأعطى سيفاً ،
والحجاج وجلساؤه في منظره لهم ، فلما نظر إليه الأسد زار زارة شديدة وأقبل عليه ، فلما صار
منه حل قدر رمح ، وثب وثبة شديدة فتلقاها جعفر بالسيف فضربه ، ففر الأسد قتيلاً ،
فكبر الحجاج ومن معه وأحسن جائزته . (النص : ١ : ١٢١) .

ومعنى المهززة المعدية ، نحو : (لذهب يستمنهم) (١) ،
ومعناها : إنما هو الإلصاق ، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة
فليس بخارج عنه ، أى إنه مناسب له ، إلا التبعض ، فليس فى شيء
من معاني الباء ، وإنما هو مجازٌ لحقّ الكلام كتحاقه إياه فى : ضربت
زيداً ، ومن جعله من معاني الباء فغلط .

وتكون زائدة .

فى الفاعل ، نحو : (كفى بالله) (٢) .

والمفعول ، نحو قوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ) (٣) .

والمبتدأ ، نحو :

بَحْسَبِكِ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا
بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ (٤)

والخبر ، إلا أن زيادتها فى الخبر مقصورة على النفى والاستفهام ،
نحو : ما زيد بقائم ، وهل زيد بقائم ، وهذا هو الأعراف .

وتزاد فيه أيضاً فى غيرهما قليلاً ، نحو قوله :

• فَمَنْعُكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ (٥) •

(١) سورة البقرة : ٢٠ .

(٢) سورة النساء : ٦٥ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٥ .

(٤) البيت من قول الأشعر الرقيان الأمدى ، وهو أحد شعراء الجاهلية ، هجو عمه ،

واسمه رضوان ، والشاهد فيه قوله : بحسبك ، ومعناه كافيك ، وذلك حيث زاد الباء فى المبتدأ

الذى هو لفظه حسب . (نوادر أبى زيد : ١٦٣ ، المصانص : ٢ : ٣ ، ٨٢ : ٣ : ١٠٦)

شرح المفصل : ٢ : ١١٥ ، ٨ : ٢٣ ، ١٣٩ : السان : ضرب) .

(٥) البيت = :

على أحد التأويلين فيه ، وهو أن يكون المعنى : فنعكها شيء . يستطيع :
اللام ، تكون للملك حقيقة ، نحو : المال لزيد ، ومجازاً ، نحو :
إنما أنا لك .

ومن المجاز كونها :

للاستحقاق ، نحو : السرج للدابة .

وللتخصيص ، نحو : أخ لزيد

ولتعجب ، نحو : فيالك من ليل .

ولا تكون في القسم إلا له ، نحو : والله لأفعلن .

والتاء ، والواو ، ومن ، ثلاثها لا تجر إلا في القسم ، بشرط ظهور

الاسم المجرور ، وعدم الفعل ، وتجرّد القسم من معنى السؤال .

إلا أن (التاء) لا تدخل إلا على اسم الله عز وجل ، هذا اللفظ في

الأعراف .

وحكى الأخصر دُخولها على (الرب) ، وبمعكها ، على الأشهر (١)

(في) دخولها على (الرب) (٢) : (بن) (٢) / ١١٠٧ .

وحتى ، نجي بمعنى «إلى» ، وبمعنى «كى» .

فإذا كانت بمعنى «كى» لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم ،

ولا يظهر فيه «أن» ، ولا يكون اسماً صريحاً ، وهي إحدى المتصّب

بعدها الفعل ، نحو : كلمته حتى يأمر لى بشيء .

فلا تطع أبيت المن فيها فنعكها بشيء يستطيع

وهو لرجل من تميم سأله بعض الملوك فرساً له : فأشد أبياناً من بينها بيت الشاهد .

والشاهد فيه قوله : بشيء ، حيث جاءت الباء زائدة . (مفني اللبيب ١ : ١١١ ، شرح شواهد

المفني : ١١٦) .

(١) الأصل : «فيه» ، ولا يستقيم بها الكلام .

(٢) تكلة يقتضها السياق (أنظر القانون : ٥٦) .

وإذا كانت بمعنى « إلى » جَرَّتْ الاسم الصريح : نحو : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (١) .

وَجَرَّتْ أيضاً الذي في تأويل الاسم ، غير ظاهرة فيه « أن » ، نحو : سِيرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُ الْمَدِينَةَ ، بمعنى : إلى أن دخلت .

وهي إذا كانت كذلك كانت أيضاً إحدى المُتَنَصِّبِ بعدها الفعل ، ولا تظهر هناك أيضاً « أن » ، ولا الاسم الصريح .

ولا تَجْرُ حَتَّى « المُضْمَرُ أصلاً » .

وما بعدها ، إنه ذُكِرَ على معنى التعظيم والتحقيق ، داخل فيما قبلها ، ولا بد ، نحو : جاءني القومُ حَتَّى زَيْدٌ ، وإلا كانت كـ « إلى » ، نحو : شَرِبْتُ الشَّقَّةَ (٢) حَتَّى طَارَتْهَا ، وَصُمْتُ نَهَارِي حَتَّى اللَّيْلِ .

عن ، و على : تكونان حرقين واسمين (٣) .

وكذلك كاف التشبيه ، على حسب ما قدمناه من الخلاف فيه (٤) ، ومن أجاز فيها الوجهين . فالأغلبُ الأجود عنده ألا تكون في صلة الموصول إلا حرفاً ، نحو قولهم : مررت بالذي كَتَبْتُ ، وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفاً (٥) .

• • •

الإضافة : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٌ .

ونعني بالمحضة : ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً . ولم يكن معناها معنى

الانفصال .

وهي :

إما مقدرة باللام ، كغلام زيد ، وغلام المرأة .

وإما مقدرة بمن ، نحو : خادم حديد ، وخاتم الحديد .

(١) سورة القدر : • •

(٢) كذا في الأصل .

(٣) كذا ، وفي الكلام نقص (انظر المعنى في الكلام عليهما : ١ : ١٤٢ - ١٥٠) .

(٤) لم يتقدم في هذا .

(٥) جاء في القانون بعد هذا : « ثم يأتي ذكر ومنذ بعد ، وسياطين هنا أيضاً بعد .

وغير المحضة /١٠٨/ ما معناها معنى الاتفصال ، ولا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ ، وهي إضافة الصفة إلى فاعلها معنى ، نحو : حسن الوجه ، وقام الأدب ، أو ما هو كالفاعل ، نحو : متحروب الأدب .

وإضافتها إلى مفعولها ، مراداً بها الحال أو الاستقبال ، نحو : ضارب زيد ، في الحال أو في الآتي .

ومن هذا النوع يتبني أن يكون مثله وبابه ، كأنهم أجريه مجرى مماثلك ومُشابهك .

والمراد به الحال الدائمة ، فلم يعرفوه بالإضافة ، وأبدعهم على ذلك توغل « مثل » وما هو معناه . وغيرها هو في معناه في الإبهام : من حيث كانت نكرات ، لا تخص جنساً من شيء ، ولا تُماثله في وجه دون وجه ، ولا مُغايرة في وجه دون آخر .

وهذا الذي قلناه في « مثلك » وبابه ، هو الذي أشاء إليه سيوية بقوله : كآنة في التثيل : مثل زيد ، أو إضافة « أفعل » إلى جنسه مراداً فيه « من » نحو : أفضل الناس .

وكل اسم أضيفته إلى غير باء المتكلم فحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة ، إلا أن ما كانت الفتحة فيه علامة الجر تصير الكسرة فيه علامة الجر ، نحو : مساجدكم .

وحكم المضاف إليه بالنسبة إلى الإعراب الجر ، وتتحرك بياء المتكلم ، وهو الأصل ، وتسكينها ، وهو الأكثر .

وإذا كان المضاف إليها منادى فلك مع هذين الوجهين : فتح ما قبلها وقلبها ألفاً ، نحو : يا غلاما .

ولك أن تحذفها وتُدعَ الكسرة /١٠٩/ التي قبلها ، نحو : (يا عباد
فانفوذ (١)) .

ولك أن تحذفها وتعطى الاسم ما كان له في النداء لو كان مقصوداً ولم
يُضف ، بشرط عدم الإلباس .

ولك أن تعوض منها في : أب ، وأم ، مناديتين قاء التانيث مفردة
بالكسر أو الضم أو الفتح . أو مع الألف ، كقولهم : يا أبنا ، ويا أمنا ،
وكقولهم ، يا بن أم ، ويا بن عم ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، ويا بن أما ،
ويا بن عما ، على جعلها اسماً واحداً ، ولا يقاس عليه .

ويمكن في : يا بن أم . وجه آخر ، وهو أن يكونا شبيهاً - وإن كانا
غير مناديتين بهما - مناديين ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، وذلك أن
النداء أكثر في كلامهم كثرة لم يكثرها غيره من معاني الكلام ، وذلك
أنه مصاحبٌ لجميعها لفظاً أو معنى ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، كثر في
الكلام كثرة لم يكثرها غيرها ، فجعل حكمهما كحكم المنادى المضاف إلى
المتكلم ، ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، على ما بيناه .

وإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف إليها ياء ، مكسوراً ما قبلها أو
مفتوحاً ، أدغمتها في الياء ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، نحو : يا قاضي ،
ويا مسلمي ، جمعاً ، أو مسمىً به ، يا مصطفى ، جمعاً ، أو مسمى به .

وإن كان واو مضموماً ما قبلها أو مفتوحاً ، جعلت الضمة كسرة
وقلبت الواو ياء وأدغمت ، إلا في « أخوك » و « يابه » ، فإنك تحذف الواو
في آخرها وتوئلي الياء (٢) ما قبل الواو فتكسره / ١١٠ / ، نحو (حتى
يتأذن لي أبي) (٣) . ولا تحذف واو « فولك » بل يتقلب حرف العلة معها

(١) سورة الزمر : ٦ .

(٢) سورة يوسف : ٨ .

(٣) في الأصل : « الواو » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٨) .

ياه . وتكسر ما قبلها في كل حال ، نحو : هذا في ، وفترت في ،
وقلت له بفؤى . كذا ،

الآن أنه لا يُحذف مع المتكلم من هذه الأسماء إلا اللامات لا العينات ،
وواو فوك ، غير لام ، فلا تُحذف .

وأي قبل ياء المتكلم يجب كسره ، وما قبل الآخر فيه ينبغي أن يتبع
الآخر ، لكونه من هذه الأسماء مضافاً ،

وهذه الأسماء إذا كانت مضافةً يتبع فيها ما قبل : لآخر حركة الآخر ،
فاذا وجب كسر الآخر وأتبع ما قبله إتياء صار « هذا فؤى » في الرفع :
فؤى ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فسكنت ، واجتمعت مع الياء
بعدها فأدغمت فيها ، فيصير : هذا في .

وكذلك يصير في النصب « ففرت فؤى » ، ثم يعتل اعتلال ما تقدم .

وكذلك تصير في الخفض : قلت له بفؤى كذا ، ثم يعتل اعتلال ما قبله
في النصب والرفع (١) .

فهذا هو الذي أوجب قلب حرف العلة فيه ، وانكسار ما قبلها
على حال .

ونحقيقه : أنه إنما وجب انكسارها قبل حرف العلة بعد تسكينه ، ولا تضاف
« ذره إليها ولا إلى غيرها من المضمرات ، لأنها واصلة إلى الوصف بأسماء
الأجناس التي لا يصح الوصف بها ، والمضمر ليس باسم جنس .

وإن كان ما يلي (الياء) ، ألفاً ، ليس للثنية ، جاءت / ١١١ / (الياء) بعدها
مفتوحة ، ولم تُغَيَّر (الألف) ، نحو : يا فتى ، وإن شئت قلبتها ياء ، وأدغمتها
في الياء ، نحو :

(١) في الأصل : « والخفض » .

سَبَقُوا هَوَىًٰ وَأَعْتَقُوا لِيَهَوَاهُمْ (١)

وإن كانت الألف للتثنية ثبتت الألف فقط ، نحو : هذان غلاماي
وباء المتكلم في هذا الفصل كله مفتوحة ، إلا أن يردد شاذاً فيحفظ ،
نحو ما روى في قراءة من قرأ (مُحْيَايُ) (٢) ، بإسكان الياء .

• • •

مُنْذُ ، وَمُنْذُ ، يكونان اسمين مُبْتَدِئَيْنِ ، إذا ارتفع ما بعدهما ،
وحرفين جارين إذا انجر ، نحو قولك : ما وأيته مُنْذُ يومان ، بالرفع ،
وإن جرتهما لم تجتج إلى تأويل ، لأنهما لا ابتداء الغاية في الزمان ، كمن ،
وغير الزمان .

ولا تجرآن الا الزمان ، ولا يسحر عنهما إلا بـ . وإذا كانا مبتدئين
جاء بعدهما من الزمان ما يكون جواباً « كم » ، إذا كان للغاية ، نحو :
ما رأيت مذ يوم ، ومذ يومان ، ومذ ثلاثة .

وما يكون جواب « متى » . إذ كانا لا ابتداء الغاية ، نحو : ما رأيت
مذ يوم الجمعة ، أى ابتداء ذلك يوم الجمعة ، فيكونان مع جواب « كم »
من أول الوقت إلى آخره ، ومع جواب « متى » لأول الوقت فقط .

والاسميّة على « مذ » أغلب .

(١) - تامه :

فتخرموا ولكل جنب مصرع

قال له أبو ذؤيب المذلي من قصيدة يرى بها ينفية الخمسة ، هلكوا جميعاً في طاعون .
والشاهد فيه قوله : « هوى » ، حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء في الياء ،
فاصله : هوى ، وهذه لفظة هذيل ، وأعتقوا ، أى تتبع بعضهم بعضاً ، فتخرموا ، أى أخذوا
واحد واحد وتخرمهم المنية . (حاشية الصبان : ٢ : ٣٨٢) .

(٢) - سورة الأنعام ١٦٣ .

(٣) - مكان هذه العبارة في الأصل متقدم ، فقد جاز في الأصل بعد قوله : « ما رأيت »

مذ يومان .

إذا وليها (١) ما ليس بزمان مُقدَّر بينه وبينها (٢) زمان مضاف إليه لفظاً أو معنًى، إن كان اسماً، أو في حُكْمه، نحو: ما رأيتَه مذ الحجاج، وما رأيتَه مذ أن الله خلقتني. وإن كان فعلاً كان الزمان المقدَّر مضافاً إلى مَصْدَره معنًى، وإليه / ١١٢ / لفظاً، نحو: ما رأيتَه مذ قام زيدٌ.

(١) في الأصل: «وليتها».

(٢) في الأصل: «وبينها».

باب

القسم : جملة تؤكد بها جملة أخرى ، كلتاها خبرية المعنى ، ما لم يَصْحَبَ التَّسَمُّ سَوْأَل ، و يرتبطان ارتباط الشرط ، إلا أن الأولى منهما جاءت اسمية ، لا في موضع واحد ، نحو : على عهد الله لأقتلن .

حكاه سيويوه ، ولا يلتفت إلى ما قاله ابن الطراوة (١) من أنه يَأْزِمُ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ ، كما في : يَمِينُ اللَّهِ ، وَأَيْمَنُ اللَّهُ ، وَعَمَرَ اللَّهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَخْرَجَتْ عَمَّا يَجِبُ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ مَا جَاءَ عَلَى مَا يَجِبُ إِلَى مَا أَخْرَجَ عَمَّا يَجِبُ .

فيثبت هذه الذي ذكرناه مجيء الجملة الأولى اسمية في غير موضع ، [نحو] (٢) ، يَمِينُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ ، بِالرَّفْعِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ ، بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ ، فَلِئِنَّهَا لَمْ تَجِيءْ اسْمِيَّةً إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمْتِكَ ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ سِبْأً وَمَسْبِأً عَنْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ جِزْمٌ .
وربما حذفت إحدى الجملتين ، كما حذفت في الشرط والجزاء ، لِلْعِلْمِ بِهَا .

فمن حذفتها في القسم : (قد كان لكم) آية (٣) ، و (لتبلون في أموالكم) (٤) ، وأشباههما .

(١) ابن الطراوة ، هو سليمان بن محمد أبو الحسين ، ولد بمالقة ، ورحل إلى قرطبة نسمع من الأعلام كتاب سيويوه ، وله من المؤلفات : المقدمات على كتاب سيويوه ، توفي بمالقة سنة ٨٥٢٨ . (بنية الوعاة : ١ : ٦٠٢) .

(٢) تكله يقتضيها السياة .

(٣) سورة آل عمران : ١٣ .

(٤) سورة آل عمران : ١٨٦ .

ومن حذفها في الشرط والجاء: أَكْرِمْتَنِي أَكْرِمْتُكَ، وَأَيْنَ بَيْنَكَ أَزْرَكَ،
وما أشبهه .

والاسم المُقسم به : إمّا مجرد فقط ، وهو ما لفظ معه بأحد حروف
القسم ، /١١٣/ نحو : بالله ، ووالله ، وتالله ، ومن ربي إنك لسكذا .
أو العيوض من حرف القسم .

وهو :

إمّا : هاء التنبيه ، نحو : أي ها الله ذا ، ولاها الله ذا .

وإمّا ألف الاستفهام ، نحو : آله لتفعلن .

وإمّا قطع همزة القوصل ، نحو : فآله .

وإمّا جائزٌ فيه النصب والجر ، وهو قولهم : الله لأفعلن ، في غير
الاستفهام . نصباً وخفضاً ، والخفض فيه شاذجداً ، لأن الخافض لا يضم
ويبنى عمله إلا مع عوض .

وإمّا جائزٌ فيه النصب والرفع ، وهو ما عرى من الحروف ، والعيوض ،
مما شُيْعَ مرفوعاً في هذا الباب ، والنصب أوجه .

وإمّا لازم فيه الرفع ، وهو أيمن ، وفيه لغات : أيمنٌ ، وإيْمُنٌ ،
وليْمُنٌ ، وأتمِ والله ، وإيم الله وم الله ، وم الله ، (١) ولا سبب لازوم هذا .
ولعمرك ، يلزم فيه الرفع لسكن بسبب لام الابتداء .

وإمّا لازم فيه النصب ، وهو محمرك : وقعدك .

وليس هذا من هذا الباب لسكنه مضارعٌ له بها من حيث صحب
السؤال فيه تحليف .

(١) وزاد ابن منظور : أم الله ، يهذف الياء . (لسان العرب : يمن) .

وجواب القسم يكون في الإيجاب ، من حيث ، لم يكن «قسماً محضاً» (١)
باللام «(٢) ، ونحو : والله إن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم .

وموانع اللام ثلاثة :

المبتدأ ، نحو : والله لزيد قائم .

والنعل المضارع مقروناً بنون التوكيد ، مخففة ومثقلة ، نحو : والله
ليقومن .

هذا رأى البصريين ، ويجوز تعاقبهما على رأى .

والنعل الماضي بشرط: توسط «قد» ، بينهما ظاهرة أو مقدره ، / ١١٤ /

نحو : والله لقد كان كذا ، والله لكذب ، [و] نحو :

تالله قد (٣) علمت سرأة بني ذُبَيْان عام الحبس والأسر (٤)

وإنما جاز للضرورة (٥) :

ويجاب في النفي بـ«ما» ، وإن ، في معناها ، وبـ«لا» ، نحو والله ما زيد قائم ،
أو ما قام زيد ، وما يقوم ، في نفي الحاضر ، والله إن زيد إلا القائم ،
ووالله إن قام زيد ، والله لا يقوم زيد ، في المستقبل .

وربما وضع الماضي موضع المستقبل ، فقيل : والله ، لا فعلتُ
ذلك أبداً .

ويجوز حذف «لا» لفظاً ، نحو :

(١) في الأصل : « محضاً » : مخففة ، ومثقلة « ، ولا معنى هنا للزيادة ومكانها حيث
أثبتناها بعد قوله « بنون التوكيد » .

(٢) مكان هذه الكلمة « باللام » في الأصل ، في آخر العبارة .

(٣) في الأصل : « لقد » .

(٤) ثم اعتد إلى نسبه .

(٥) يعني عدم اقتران (قد) باللام .

لله يبتى على الأيامِ ذو حيد (١)

وربما حذفت الجملة القسمية لسكون ظرفٍ من (٢) معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها ، نحو : لأفعل عوض العائضين ، ودهر الداهرين .
وربما قطع الظرف المذكور عن الإضافة ، وأقسم به ، فقيل عوضاً لأفعلن بالضم .

ومهم من بقوله بالفتح ، ومهم من يقوله بالكسر .
وأما جدير ، فيقال مكسور الآخر ومفتوحة .

(١) البيت :

فه يبتى على الأيامِ ذو حيد بمشعر به الظمان والآس
قائله : مالك بن نويرة الخناعي الهذلي ، انشاده فيه حذف « لا » في جواب القسم .

(شرح لفصل : ٩ : ٩٨)

(٢) الأصل « مع » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٩) .

باب

حكّم هذا الباب أن يَحذفَ الفاعلُ - إما جهلاً به ، وإما إيهاماً ،
وإما تحقيراً ، وإما تعظيماً ، وإما إثارةً لِيغرضَ السامعُ ، وإما إيجازاً ،
وإما للوزن ، وإما للسوّافقة ، نحو :

• ولأُبدُ يوماً أن تُردَّ الودائعُ • (١)

وإما لتقريب الأسماع بَعْضها من بعض ، وإما للعلم ، به - ويُقام
شيءٌ آخرُ مقامه ، فيترفع لفظاً أو معنى .

والمُقام :

إما مفعول به ، نحو ، ضُربَ عمرو ، وذُهبَ به .

وإما مُطلق ، فائدته غير فائدة الفعل (٢) ، نحو : ضُربَ ضُربٌ

شديد / ١١٥ .

وإما مفعول به ، بشرط التمكن ، نحو : سيرَ عليه يومان .

وإذا وُجدَ المفعول به دون حرف جر ، لم يَقمَ سواه .

وإذا عُدِمَ تساوت مراتب البواقي ، فإن كان الفعلُ ينصبُ أكثرَ

من مفعول به واحد بنفسه كان المختارُ إقامةَ الأول ، وجاز إقامةُ غيره ،

مالم يُورث لَبْساً ، إلا أن يَمنعَ مانع ، نحو : أُعطيَ زيدَ درهما ،

وأعطيَ درهمَ زيداً .

(١) صدره :

• وما المال والأهلون إلا ودبة •

وقائله : لبيد بن ربيعة العامري الأنصاري ، من الشعراء المخضرمين .

(بلوغ الأرب ، للالوسي : ٣ : ١٣) .

(٢) في الشروح الأخرى للجزولي : • وإما مطلق لبيان النوع •

(شرح الجزولية الكبير : ٤٩٦) .

والذي يورث اللبس ، نحو : أعطيت زيدا عمرا ، لا يُقام إلا الأول .

والذي يمنع منه مانع ، نحو : ظننت زيدا قام ، لا يقام فيه إلا الأول ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ولا تقوم مقامه .

وإن كان مع ما ينصبه بنفسه ما ينصبه بإسقاط حرف الجر لم يتم ما ينصبه بإسقاط حرف الجر مع وجود الذي ينصبه نفسه .

ولا يُبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدى ، حقيقة أو مجازا .

وكيفية (١) البناء أن يضم أول الماضي ، إن كان ثلاثيا ، نحو : ضُرب ، أو رباعيا ، نحو : أُكْرِم .

فإن زاد ، وكان في أوله ألف وصل ، ضم : أوله وثالثه ، نحو : انطلقت .

وإن لم يكن في أوله « ألف وصل » ضم أوله وثانيه ، نحو تُعَلِّم ، ويكسر في كل ذلك ما قبل آخره ، وقد تقدم في المثل .

إلا أن يكون معتل العين ثلاثيا ، نحو : قيل ، أو رباعيا ، نحو : أقيم ، أو خماسيا أوله همزة الوصل ، نحو : اختير ، أو سداسيا ، نحو : استقيم ، فإنه تسكن عينه وتُنقل الكسرة إلى ما قبلها ، وتُقلب الواو فيها ياء .

وإشمام / ١١٦ / ما كُسِر من هذا النوع ، وأصله الضم ، نغمة ، وبعضهم (٢) لا ينقل في هذا الذي يُشَم ، فتقلب الياء فيه واوا . فيقول : قُول ، وبُوع ، واقتُود ، واخْتُور .

وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو : يُضْرَب ، ويكُرم ، ويُنتَلَق ، ويُستخرج ، ويجيء على ما يقتضيه التصريف له ، نحو : يُقام ، ويُستقام .

(١) في الأصل : « أو كيفية البناء » .

(٢) في الأصل : « وبعضهم لغة ولا » .

باب

اسم الفاعل ، المراد به المضي ، مفرداً ، أو مكسراً ، أو مجموعاً بالألف والتاء ، يجب فيه الإضافة إلى المتعول ، وإن كان فعله مما يتعدى ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضُرَابُ زيدٍ ، وضارباتُ زيدٍ . ما لم يكن ثم مانع ، وهو إضافته إلى آخر قبله ، أو الألف واللام ، نحو : هذا مُعطيُ زيدٍ دوهاً أميس ، وهذا الضاربُ زيداً أميس :

وسياتي ذلك مُبيّناً .

وحكم التنوين في التثنية والجمع حكمُ التنوين في المفرد ، نحو : هذان ضارباً زيدٍ أميس ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ أميس .

فإذا أدخلت الألف واللام وجب النصب في المتعول ، في المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء ، إن خلا المتعول من الألف واللام ، نحو : ههنا الضاربُ زيداً أميس ، وهؤلاء الضُرَابُ زيداً ، والصارباتُ زيداً .

وإن كان في المتعول الألف واللام : أو أضيف إلى ما هاهو فيه ، جاز النصب والجر ، نحو : هذا / ١١٧ / الضاربُ الرَّجُلِ أميس ، والرَّجُلِ ، وهؤلاء الضُرَابُ الرَّجُلِ ، والرَّجُلِ ، وهؤلاء الضارباتُ الرَّجُلِ ، والرَّجُلِ .

والمُضاف إلى ما هاهو فيه ، نحو : هذا الضاربُ أَخَا الرَّجُلِ أميس ، وأخِي الرَّجُلِ ، وكذلك الضُرَابُ ، والضاربات .

وفي المثني ، والمجموع على حد التثنية ، يجب النصب مع إثبات النون مطلقاً ، نحو : هذان الضاربانُ زيداً ، والضاربانُ الرَّجُلِ ، أميس ، وهؤلاء الضاربونُ زيداً ، والضاربونُ الرَّجُلِ .

ويجوز التَّصَبُّبُ والجَرَمُعُ إسقاطها مطلقاً ؛ نحو : هذان الضاربا
زيد ، وزيداً ، أمس ، وهذان الضاربا الرَّجُلِ ، والرَّجُلِ .

وكذا في المجموع على حدِّ التَّثْنِيَةِ .

وإذا وُجِّهَتْ الإِضَافَةُ ، واتفق أن كان الفِعلُ له أَكْثَرُ من مفعول
واحد ، انتصب (١) ما زاد على الواحد بإضمار فعل ، نحو : هذا
مُعْطَى زَيْدٍ درهماً أَمْسِ .

هذا مذهبُ الأَكْثَرِ ؛ وأجاز بعضهم تَصْبِيَهُ بِاسْمِ الفاعل ، واحتج بقولهم :
هذا ظانٌ زَيْدٍ منطلقاً أَمْسِ .

ولك في العَطْفِ ، على المجرور باسم الفاعل :

الحملُ على اللَّفْظِ على الإطلاق ، وإن لم يعطف على المُضْمَرِ المَخْفُوضِ
بعد إعادة الخافض ؛ نحو : هذا ضارِبُهُ زَيْدٍ .

والنصبُ بإضمار فعل ، نحو : هذا ضارِبُ زَيْدٍ وعمرأ (٢) أَمْسِ ، وهذا
ضارِبُ الرَّجُلِ والغلامِ ، وهذا الضارِبُ الرَّجُلِ وزَيْدٍ :

ويجوز النصبُ بإضمارِ فِعْلٍ في ذلك كله :

وشرطُ أبي العباس (٣) في الحمل على اللفظ /١١٨/ : أن يكون
المعطوفُ بِمَكْنٍ وَقَوَعُهُ مَوْقِعَ المعطوفِ عليه ، أو يكون في قُوَّتِهِ ؛ . . .
هذا الضارِبُ الرَّجُلِ الغلامِ ، وهذا الضارِبُ الرَّجُلِ وصاحبِ الغلامِ ، وهذا
الضارِبُ الرَّجُلِ وصاحبه ، لأنه في قُوَّةٍ : وصاحبِ الرَّجُلِ ، ومنع :
هذا الضارِبُ الرَّجُلِ وزَيْدٍ .

والمُضَافُ إلى المعرفة ، في هذا الباب معرفةً به ، ما لم يكن في المُضَافِ
الألف واللام ، فإنه حينئذ معرفةً بهما ، والإضافة غير محضة ، فمثال ما ليس

(١) في الأصل : « وانتصب » .

(٢) في الأصل : « وعمره » .

(٣) هو أبو العباس محمد بن زيد المبرد . وقد مر التبريف به .

فيه الألف واللام : ضاربٌ زيدٌ أمس ، ومثال ما فيه واللام : الضاربُ
الرُّجلِ أمس ، والضارباً زيدِ أمس ، والضاربون زيد ، كذلك .

واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال ، مفرداً ، أو مكسراً ، أو مجموعاً
بالألف والتاء (١) أصله أن يثبت فيه التنوين ، وينتصب المفعول عنه إن كان
لفعله مفعول ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً ، وهؤلاء ضارباتٌ زيداً
الآن أو غداً .

وتجوز إضافته تخفيفاً ، ولا يتعرف بالمتضاف إليه ، وإن كان
معرفةً .

وحكم النون في الثنية وجمع المذكر السالم ، في هذا الباب ، حكم التنوين
في المفرد .

وحكم العطف على ما أضيف إليه اسم الفاعل ، المراد به الحال والاستقبال ،
كما ذكر في المراد به المضي ، وحكمه وفيه / ١١٩ / الألف واللام ، كما ذكر
في المراد به .

ومن شرط إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمداً على :

حرف استفهام ، نحو : أضرارٌ زيداً عمراً ؟ أو : أقامٌ زيداً الآن (٢)
أو غداً .

أو نفي ، نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً ، وما قائمٌ الزيدان الآن ، أو غداً :

أو صفة لموصوف ، نحو مررت برجل ضاربٍ زيداً الآن أو غداً .

أو خبراً لذى خبر ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، كذلك .

أو حالاً لذى حال ، نحو : هذا زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن ، أو غداً :

(١) في الأصل : أو مجموعاً بالتاء ، وما أثبتنا من القانون (ص : ٤٠) .

(٢) في الأصل : وإن ، وهو تحريف .

أو صلةً لموصول، نحو: هذا الضارب زيداً أمس، أو الآن، وغداً،
على ما تقدم .

؟ واسم المفعول، والأمثلة المشبهة باسم الفاعل تجري في الأعمال والاعتماد
واشتراط الزمان مُجترى اسم الفاعل .

فاسم المفعول، نحو: هذا مغطى درهما الآن أو غداً، ومُعطى درهما
أمس .

والأمثلة، نحو: هذا ضرابٌ زيداً الآن أو غداً، وضرابٌ زيداً،
وهذا ضرابٌ زيداً أمس .

وأكثر ما جاء من هذا العنى: فَعَمَّالٌ، ومَفْعُولٌ، ومِنْفَعَالٌ .

وقد جاء ذلك في: فَعَعِيلٌ، وفَعَعِيلٌ، و«فَعَعِيلٌ» أقل من «فَعِيلٌ» بكثير،
وتكسير ما كُسِّرَ منها ما جرى مجراها، نحو:

ثم زادوا أنهم في قومهم شُفُّمٌ ذنبهم شُفُّمٌ فُجِّمٌ (١)

(١) البيت من قول مازقة بن العبد في مدح قومه، يقول: لم نعد على الناس وزيادة
عليهم بأنهم يغفرون الذنب ويعفون عن الفحشاء. والشاهد فيه إعمال «غفر» في «ذنبهم»
مفعولاً له، وهو صيغة مبالغة. (الدرر اللوامع: ٢: ١٣١).

باب

الصفة المشبهة باسم الفاعل ، تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، نحو : مررت
برجل حسن وجهه ، أو الوجه ، معناه : هذه حالة ، لا تزيد مضمياً ولا
استقبالاً ولا تعمل إلا في السببي (١) ، نحو : حسن وجهه ، /١٢٠/ أو ما هو
في معناه ، نحو : حسن الوجه ، كما قدمنا (٢) .

ولا يتقدم معمولاً عليها ، لا تقول في « هذا حسن الوجه » : هذا
حسن ، كما تقول في « هذا أكل طعامك » : طعامك هذا أكل .

ولا يكون المنضروب بها متعولاً في المعنى ، لأنها أبداً من فعل
[غير] (٣) متعد .

وأما إذا وقع فيها الألف واللام وفي معمولها كان الأحسن الجرح ،
نحو : هذا الحسن الوجه . الجرح هو أحسن من النصب ، وليس كذلك :
الضارب الرجل ، النصب هناك أحسن .

وأما لا يمطأ على المجرور بها نصياً ، فلا تقول : هو حسن الوجه
والبدن . تنصب المعطوف إذا كان قبله مجروراً ، وتقول ذلك في اسم
الفاعل ، وقد تقدم .

وأنه يتضح أن يضم فيها الموصوف ، ويضاف معمولها إلى مضمرة ،
نحو : مررت برجل حسن وجهه ، بالنصب والحذف ، والرفع ، على
أن يكون « وجهه » بدلاً .

(١) في الأصل : « السبي » ، وهو تحريف .

ويعني بالسبي : أن يكون متصلاً بضمير ، وموصوفها لفظاً أو معنى . (شرح ابن عقيل :

٣ : ١٤٣) .

(٢) لا يتقدم شيء من ذلك .

(٣) تكله يستعمل بها المعنى .

ومدار الباب في ثمان عشرة مسألة ، وذلك أن المُشَبَّه يُتَصَوَّرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ : مضافاً إلى ضمير الموصوف ، ودُونَ ضميره ، معرّفاً بالألف واللام ، أو نكرة . ويتصور في كل واحد من هذه الثلاثة الرّفْعُ النَّصْبُ وَالخَفْضُ .

فتلك تسع مسائل . إذا كان الموصوف والصفة نكرتين .
فإن تعرّفاً جاء تعريفهما في تسع المسائل المتقدمة . فتلك ثمان عشرة مسألة .

ومنها مُطْلَقُ الحَوَازِ ، ومنها مُطْلَقُ التَّعِ ، ومنها جَائِزٌ عَلَى قَبِيحٍ .
فكلّ مسألة تكرر فيها الضمير فهي قبيحة ، إلا ما جُمِعَ فِيهَا مِنْ بَيْنِ الألف واللام والإضافة ، والألف واللام في الأول / ١١١ / دون الثاني ، نحو : الحسن وجهه ، فهي جائزة (١) .

وكل مسألة حُذِفَ الضمير منها فهي قبيحة ، إلا إن حُذِفَ الضمير منها ، ، البَدَلُ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الصِّفَةِ .

وكل ما خَرَجَ عَنْ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ فَهِيَ حَسَنَةٌ ، إلا نحو : الحسن ، فهي باطلة .

وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر تبعث للموصوف تثنيةً وجمعا ، نحو : مررت برجلٍ حسن الوجه ، وبرجلين حسني الوجهين ، وبرجال حسني الوجوه .

وإن خلت منه لم تبعه تثنيةً وجمع سلامة ، في الأجود الأوضح ، نحو : مررت برجل حسن أبوه ، وبرجلين حسن أبوهما ، وبرجال حسن أبائهم ، ولا تقل : حسنين أبائهم ، إلا في لغة ضعيفة .

(١) في الأصل : «ظلمة» . والأصح ما أثبتناه .

وكان التّكسير أجودَ من الإفراد، إن أمكن ، نحو : مررت برجال
حسان أبائهم .

هذا قول بعضهم ، والصواب أنّ الإفراد أحسنُ من التّكسير ،
وإنما قال « إن أمكن » ، لأن من الصفات ما لا يكسر ، نحو : مررت
بفرسٍ معلّمٍ فارسه .

باب

التعجب، الذي يُسبّب له في النحو، لفظان: ما أفعلته، نحو: ما أحسنه، وأفعل به، نحو: أحسن به.

وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاث غير مزيد فيه، نحو: حسن، في الأمر العام.

وسيبيوه يُجرى «أفعل» مجراه، فقولهم: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، عنده قياس، وعند الأولين شاذ.

والذي قاله سيبويه أولى، لوجهين:

أحدهما: كثرة ما جاء في ذلك / ١٢٢ في «أفعل»، فقد أوردوا منه حروفاً (١) كثيرة، ولم يكثر ذلك في غير «أفعل»، مما زاد على الثلاثة، كثرة في «أفعل».

والثاني: أن المعنى الذي لم يكن - وذلك في غير «أفعل»، مما زاد على الثلاثة - إنما هو الإخلال، وذلك معدوم هنا، فإنه لا فرق في اللفظ بينه متعجباً منه وغير متعجب منه.

ولا يكون أيضاً إلا مما يقبل الزيادة والنقصان، فلا يجوز: ما أموت زيدا، ولا: أموت به.

ومما بناؤه على «فعل» في الأصل، أو ما هو مرادود إليه في التقدير. دليلاً قولهم: ما أضرب زيدا لعمرو، ولم يقولوا: ما أضرب زيدا عمراً.

ومما قد وقع ودام، أو ما هو في التحقيق بمنزلة ذلك.

(١) في الأصل: «حروف»، وهو عطاء من النسخ.

فالأول : ما أحسنه :

والثاني كقولهم : ما أطول ما يكون هذا الصبي .

فاذا انخرم المصبي والدوام ، أو ما هو بحكمهما ، لم يُتَعَجَّب منه أصلاً وكذلك إذا انخرم قبُول الريادة والنقصان .

وإن انخرم ما سواها من الأوصاف ، فأردت التعجب بصيغة : ما أفعله . وأفعيل به ، فابتنهما من فعل يصح أن يُبنى من مثله ، وانصب مصدر الفعل الذي انخرم فيه ، ماسوي المصبي والدوام ، مضافاً إلى الفاعل مح «أفعليل» . كقولك : إذا أردت أن تتعجب من «انطلق زيد» : ما أسرع انطلاق زيد ، واقرن به الباء مضافاً إلى الفاعل مع «أفعليل» : كقولك : أسرع بانطلاق زيد .

ولا يتقدم المنصوب بعد « ما أفعل » على « أفعل » (١) ، فلا تقول /١٢٣/ ما زيدا أحسن ، ولا زيدا ما أحسن .

ولا المجرور بعد « أفعل » على « أفعليل » بانفراق ، فلا يُقال في « أحسن به » : به أحسن .

ولا يُفصل بينهما وبينهما على رأى . فلا يُقال على هذا الرأى : ما أحسن اليوم زيدا . ولا أحسن اليوم بزيدا .

و « به » بعد « أفعليل » فاعل على رأى : ولا ضمير في « أفعليل » ومفعول ، على رأى .

وفي « أفعل » ضمير متع من اختلافه اختلاف (٢) المُخاطب .

المشلية والباء لازمة على كل حال ، و « ما » في « ما أفعله » غير موصولة . بين نكرة غير موصوفة ، على رأى ، وهي مُبتدأة على كل حال . وكل لا يُقال فيه : ما أفعله ، وأفعيل به . لا يُقال منه : أفعل من كذا ،

(١) بعد هذا زيدت في الأصل هذه العبارة : « كقولك أحسن بانطلاق زيد » . ويبدو أنها

تكرار من التاجح .

(٢) الأصل : « لاختلاف » .

للتفضيل ، ولا يقال في « انطلق » : هو أُطْلِقَ منه ، كما لا يقال منه :
ما أطلقه ، ولا أُطْلِقَ به .

فإن أردته مما لا يُقالان منه فابنهِ مما يُقالان منه ، وأجرِ على
الموصوف مُضْمَرًا فيه ضميره ، كقولك : هذا رجل أسرع انطلاقًا
منه ، وانصب مصدر الفعل الذي أردت التفضيل منه تمييزاً ، واقرن
« مِن » بالذي تُفضّل عليه ، كما ، قدمنا .

باب

عمل « ما » و « لا » ، المُشَبَّهَتَيْنِ بِ« ليس » ، مَشْرُوطٌ بِتَأخِيرِ الْخَبَرِ .
وبعد « إن » ، و « إلا » يَبْطُلُ النِّفْيُ (١) .

إلا أن « ما » تعمل في المعرفة والنكرة ، و « لا » لا تعمل إلا في
النكرة .

وكل ما عطفت على الخبر المنصوب بأحدهما لفظاً ، نحو : ما زيد
قائماً ، أو معنىً نحو : ما زيد بقائماً ، بحرفٍ يُوجِبُ ما بعده ،
فحُكْمُهُ حُكْمُ « إلا » (٢) ، نحو : ما زيد قائماً بل قاعد .

فإن كان غيرُ موجبٍ ، وكان ما بعده الحرف وصفاً وموصوفاً ،
وأولى الموصوفِ الحرف ، وكان الموصوف شيئاً من اسمها ، جاز
بها العطف ، والقطع في ذلك الوصف ، نحو : ما زيد قائماً ولا
قاعداً أبوه ، وما زيد بقائماً ولا قاعداً أبوه ، ولا قاعداً أبوه ، ولا
قاعداً أبوه .

ولا يجوز مع الأجنبي إلا القطع ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعد
عمرو ، وما زيد بقائماً ولا قاعداً بكر .

وإذا تأخر الوصفُ جاز العطف والنصب مطلقاً ، إلا العطف بالجر ،
نحو : ما زيد منطلقاً ولا أبوه قاعداً ، وما زيد بقائماً ولا بكرٌ قاعداً ،
ولا يجوز : قاعد ، بالجر .

أما الموصوف فليس فيه الالرفع .

(١) يريد أنه إذا اقترن اسم : ما ، ولا ، بإن الزائدة ، وإلا ، بطل عملها . وقد وردت
هذه العبارة في الأصل غير مستقيمة ، هكذا : « وفقد إن وإلا يبطل النفي بـ « لا » .
(٢) يعني في إبطال العمل .

باب

نعم ، ويش ، أصلهما : فَعِيل ، وكل « فَعِيل » فالعرب قد
نسكّن وسطه تخفيفاً . نحو : عَلِمُ زَيْدٌ فِي « عَلِيم » ، وَكَيْفَ ،
فِي « كَيْف » .

فإن اتَّفَق أن تكون عينه حرفاً من حروف الحلق ، كما في : نَعِيم ،
وَبَيْس ، كان لهم فيه أربع لغات .

الأصلية ، والإتباع ، وكسّر الفاء إتباعاً للعين ، والتخفيف منها .
وفاعل « نعم » و « يش » إن كان ظاهراً لم يكن في الأمر العام إلا :
بالألف واللام الجِنْسِيَّتَيْن ، أو مضافاً إلى ما هما فيه ، نحو : نَعِيمَ
الرَّجُلِ زَيْدٌ ، [وَنَعِيمٌ] (١) صَاحِبُ التَّوَمِ عَمْرُو ، وَقَوْلُهُ :
فَلنَعِيمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُمَانُ بْنُ عَفَّانَا (٢)

يُحْفَظ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وقد ذُكِرَ حُكْمُهُ ، إِذْ كَانَ مُضْمِراً ، فِي الْمُضْمِرَاتِ .

/ ١٢٥ / وَلَا بُدَّ مَعَهُمَا مِنَ الْمُدْرَجِ أَوِ الْمَذْمُومِ ، لَفْظاً ، نَحْوُ
مَا تَقَدَّمَ ، أَوْ نِيَّةً ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ ، وَقَدْ ذُكِرَ إِنْسَانٌ : نَعِيمُ الرَّجُلِ
زَيْدٌ هُوَ .

ومن شرطه أن يَصْدُقَ عَلَيْهِ سَمُّ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ
وَقَعَ شَيْءٌ يُؤْهِمُ خِلَافَ هَذَا يُؤْوَلُ ، نَحْوُ : (وَيَشْسُ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ
كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (٣) إِنْ جَعَلْتَ « الَّذِينَ » هُمُ الْمَذْمُومُونَ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ .

(١) تَكَلَّمَ يَتَضَيِّعُ السِّيَاقَ .

(٢) الْبَيْتُ كَثِيرٌ بِنِجْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْهَلِيِّ ، وَالشَّاعِرُ فِيهِ بِحِيٍّ فَعَلَّ نَعِيمٌ مُنْكَرًا .

(الدرر المومع ٢٠ : ١١٣) .

(٣) سُورَةُ الْجِنَّةِ : ٥ .

والتفسير واجبٌ إن أضمِرَ الفاعل ، نحو : نعم رجلاً زيداً ، إلا
فيما شدّت ، نحو قولهم : فيها ونِعِمَّتْ ، وجائز مع المُنظَهَر توكيداً ،
عند غير سيبويه ، وسيبويه يَمْنَعُه .

وما يُفسَّرُ به المُضمرُ فيهما « ما » النكرة غير الموصوفة ، نحو :
(فَنِعِمَّاهِ) (١) ، أى : نِعِمَّ شيئاً هِى ، ويؤخذ الممدوح والمذموم
البتدأ ، أو خبرٌ مُبتدأ مضمَر ، إن مؤخَّراً ، أو مبتدأ لا غير إن كان
مُقَدِّماً ، وإذ أخذ مبتدأ أغنى الفاعل عن العائد لعمومه .

(١) سورة البقرة : ٢٧١ .

باب

حَبَّ ، من قولك : حَبَّذا ، فِعْلٌ ، فاعلُه : ذا ، و « ذا » في هذا الموضع لا يتغير بحسب المشار إليه ، فيقال : حبذا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان (١) ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات ، لأهما صاراً كالكلمة الواحدة ، حين لم يجزُ الفصلُ بينهما ، ولا بهاء ، التي للتثنية ، فيقال : حَبَّ هذا ، وعلى ذلك قالوا : لا تُحَبِّدُ .

وما انتصب بعده من نكرة فتفسر (٢) للمُبهم ، نحو : حَبَّذا ١٢٦ / رَجُلًا زيدٌ ، وحبَّ راكباً عمرو .

ويمكن أن يكون مشتقاً ، حالاً .

وجمعوا بين التفسير والفاعل ، وهو غير مُضمر ، لأنه مُبهم ، والمُبهم قد يسُدُّ مسدَّ المضمَر ، كقوله تعالى (والَّذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا وَأَسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) . (٣)

ولا بد من مرفوع هو فيه بمنزلة المملوح أو المتدهوم ، في : نِعَمٌ ، ويشس ، وقد جعل خبراً له « حبذا » ، وجعل « حبذا » مبتدأ ، لما جعلت الكلمتان كلمةً واحدةً غلب فيها الاعم ، وقد جعل فاعلاً بـ « حبذا » وغلب فيها الفِعل .

والذي قبله أحسن منه .

وكل فِعْلٌ على « فَعَلْ » فالعربُ قد تُسَكِّنُ وسطه تخفيفاً ، فتقول : عَظُمَ بِطَنُكَ .

(١) في الأصل : « الزيدون » .

(٢) في الأصل : « فمضمَر » .

(٣) سورة الأعراف : ٢٦ .

فان كان فيه معنَى المدح وِعُومِل مُعاملةً : نِعم ، وبشس ،
وَحَبَّدا ، استجازوا فيه النَّقل (١) من الوجهين المُتقدِّمين ، نحو :
عُظْمُ البطنُ بَطْنُكَ ، وَعُظْمُ البَطْنُ بَطْنُكَ ، وكذلك : عَظْمُ
بَطْناً بَطْنُكَ ، بثلاثة الأوجه ، وكذلك : عَظْمُ ذا بَطْناً بَطْنُكَ ،
بذا أيضاً .

(١) أى نقل ضمة العين إلى الفاء .

باب

إذا تنازع فِعْلَانِ مَعْمُولًا واحدًا ، فالْمُخْتَارُ إِمْعَالُ الثَّانِي ، وَإِذَا أَعْمِلَ فِيهِ الثَّانِي حَذْفَ مَعَ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي الزَّيْدُونَ .
مَا لَمْ يَكُنْ مَرْفُوعًا ، نَحْوُ : ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدُونَ .
أَوْ مَفْعُولًا لَا يُقْتَصَرُ دُونَهُ ، نَحْوُ : ظَنَّنَانِي قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ .

فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ بِاتِّفَاقٍ ، وَلَا حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ، عِنْدَ بَعْضِهِمْ .

وَالصَّوَابُ / ١٢٧ / أَنْ حَذْفُهُ جَائِزٌ .

وَإِذَا أَعْمِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ أَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ الثَّانِي ، نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانَ .

وَلَا يَلْزَمُ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَانَ .

إِلَّا أَنْ الْحَلْفَ يَقِلُّ .

وَالْحَلْفُ مَشْرُوطٌ بِأَلَّا يَكُونَ مَرْفُوعًا ، نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبَانِي الزَّيْدَانَ .
فَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ بِاتِّفَاقٍ ، أَوْ مَفْعُولًا لَا يُقْتَصَرُ دُونَهُ ، نَحْوُ : ظَنَنْتِي وَظَنَنْتَهُ قَائِمِينَ الزَّيْدَانَ قَائِمًا ، لَا يَجُوزُ حَذْفُ قَائِمِينَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ .

وَالصَّوَابُ أَنْ حَذْفُهُ جَائِزٌ .

وَلَا يَتَنَازَعُ فِعْلًا الْمَتَكَلِّمُ ، وَلَا فِعْلًا الْمَخَاطَبُ ، وَلَا فِعْلًا أَحَدَهُمَا لِلْمَتَكَلِّمِ وَالْآخَرَ لِلْمَخَاطَبِ ، مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا .

فَفِعْلًا الْمَتَكَلِّمِ ، نَحْوُ : أَضْرِبُ وَأَكْرِمُ زَيْدًا ، وَأَمْرُ وَأَرْفُقُ بِزَيْدٍ .

وَفِعْلًا الْمَخَاطَبِ ، نَحْوُ : تَضْرِبُ وَتُكْرِمُ زَيْدًا ، وَتَمْرُقُ (١)

وَتَمْرُقُ بِزَيْدٍ .

(١) فِي الْأَسْلِ : « وَأَمْرٌ » .

باب

المَصْدُورُ يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ، إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ اللفظِ
المُعَامَلِ فِيهِ :

فِي الأَمْرِ ، نَحْوُ : ضَرَبًا زَيْدًا .

وَفِي الاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَعْلَاقَةُ أُمِّ الوَلِيدِ؟ (١) .

وَيَعْمَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنَ اللفظِ بِالفِعْلِ العَامِلِ فِيهِ ، بِشَرْطِ
أَنْ يُقَدَّرَ بِأَنْ وَالفِعْلِ ، وَمَا هُوَ مِثْلُهَا ، مِمَّا هُوَ وَمَا بَعْدَهَا بِتَأْوِيلِ
المَصْدُورِ . نَحْوُ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، لَا يَقْدَرُ ، بِأَنْ ضَرَبَ
زَيْدٌ عَمْرًا ، وَبِأَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .

وَيَتَفَارَقُ اسْمُ الفَاعِلِ وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةِ :

فِي أَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ مَعَهُ ذِكْرُ الفَاعِلِ ، نَحْوُ : دُعِجْتَنِي إِطْعَامُ
المَسْكِينِ .

وَفِي أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ فِيهِ الفَاعِلُ ، لِأَنَّهُ / ١٢٨ / كَسَائِرُ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ
فِي أَنهَا لَا تَحْتَمِلُ ضَمِيرًا .

وَفِي أَنَّهُ إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِيفٍ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ فِي قَوْلِكَ :
يُعْجِبُنِي خُرُوجُ زَيْدٍ السَّرِيعِ ، تَنَكَّرَ (٢) « سَرِيعٌ » ، فَلَا يُقَالُ :
يُعْجِبُنِي خُرُوجُ زَيْدٍ سَرِيعٍ ، إِنَّمَا يَقُولُ بِالأَلْفِ وَالنَّامِ ، إِلَّا عَلَى المُضَعَّفِ (٣)
فِي قَوْلِكَ : جَاءَ فِي زَيْدٍ رَاكِبٌ عَلَى البَدَلِ .

(١) هَذَا جِزءٌ مِنَ البَيْتِ ، وَالبَيْتُ كَامِلًا :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الوَلِيدِ بِمَسَدٍ مَا أَفْنَانَ رَأْسَكَ كَالنَّعَامِ المُخْلِصِ

وَهُوَ مِنَ الكَامِلِ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ « أُمِّ » بِـ « عِلَاقَةِ » . وَالنَّعَامُ : شَجَرٌ إِذَا بَيَسَ أبيض .

وَالمُخْلِصُ : مَا اخْتَلَطَ فِيهِ البَيَاضُ بِالسَّوَادِ . (سَبْيُوه : ١ : ٦٠) .

(٢) أَيْ : تَكُونُ نَكْرَةً .

(٣) يَقْصَدُ : عَلَى الوَجْهِ الأَضْعَفِ .

وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام ، نحو : يعجبني الضرب
زيدا وعمرا . ولذلك لم يجئ في الكتاب العزيز (لا يُحِبُّ اللهُ الجُهرَ بالسُّوءِ
من القَوْلِ إلا مَنْ ظلم) (١) ، « مَنْ » فيه نُصِبَت على الاستثناء لا فاعله ،
بالجهر ، وعمله بالسوء ككلا عمل ، لأنَّ الظرف والمجرور يعمل فيه الوهم ،
مثل ما قاله الفارسيّ (٢) .

وفي أنه ليس وصفاً ، وكذلك لم يكن قولك : يعجبني زيدٌ العَلَمَ ،
بمعنى العالم ، أصلاً في الكلام ، إنما هو مجاز على معنى المبالغة .

و[ق] أنه لا يفتقر في كونه عاملاً إلى أن يعتمد ، وقد تقدّم التمثيل
بإعماله ، وهو عندك غير مُعتمد .

و[ق] (٣) أنه لا يُعتبر الزمان في إعماله بل يعمل في الماضي والاستقبال
والحال ،

وفي أنه يُضاف إلى الفاعل ، وكل واحد منهما لا يُضاف إليه ، إلا أن
ينصب الفاعل على التشبيه بالمفعول به . حيث يجوز ذلك فيه ، ثم يُضاف
إليه .

وإنَّ معموله حُكْمُهُ معه حكم الصلة مع الموصول ، لأنه
مقتدر به .

وفي أنه لا يتجمع فيه بين الألف واللام والإضافة على وجه .
ويُفارق الصفة المشبهة خاصة في أنه ينصب المفعول به ، وأنه يعمل
في الأجنبي .

(١) سورة النساء : ١٤٨ .

(٢) هو : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار . (بداية الوعاة : ١ : ٤٩٦) .

(٣) تكله يستقيم بها الكلام .

ولك (١) في تابع ما يُضَاف إليه /١٢٩/ الحَمَلُ على اللَّفْظِ ، والحَمَلُ على المعنى ، في قول بعضهم :

سيبويه لا يُخالف اللَّفْظَ (٢) على الإضمار .

(١) الأصل : هو ذلك . .

(٢) أي : الحَمَلُ على اللَّفْظِ .

باب

العدد : أربع طبقات آحاد ، وعشرات ، ومئون ، وآلاف .

ومداره على اثني عشر كلمة : كلمات الآحاد (١) ، [وعشرة] (٢) ،
ومائة ، وألف .

وإذا أردت أن تعد أشخاصا من جنس واحد فلغة العرب المشهورة .
إذا أرادوا أن يجمعوا بين العدد والمعدود ، أن يذكروا اللفظ الموضوع
للواحد منه ، إن أرادوا الأفراد ، فقالوا : « كتاب » ، وإن أرادوا
التثنية ، تثنوا ذلك المفرد ، فقالوا : كتابان : ولا يقولون : واحد كتب ،
ولا اثنا كتب ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :

كَانَ خُصِيْبِيهِ مِثْنِ التَّدْكَدْلِ ظَرَفٌ عَجُوزِي فِيهِ تِثْنَتَا حَنْظَلٍ (٣)
والأصل : حنظلتان .

فاذا انتهوا إلى أكثر من اثنين - رصيغ الجمع ، نحو : كتب ، ليست
نصوصاً في عدد ما تذوله في لغتهم ، وأسماء العدد نصوصاً في ذلك ، نحو
ثلاثة ، أربعة ، خمسة - عدلوا إلى النصب ، فقالوا : ثلاثة ، في المذكر ،
وثلاث ، في المؤنث ، فجمعوا العدد نساءً ، وأضافوه في الأكثر إلى جمع التثنية ،
إن كان للاسم المعدود ، نحو : ثلاثة أكئب ، فجمعوا جنس المعدود نساءً ،
ولا يقولون : ثلاثة كيلاب ، إلا قبلاً .

(١) أي من واحد إلى تسعة
(٢) تكلمة يقتضها السياق
(٣) اختلف في اسم قاتل البيت ، فقيل : عظام الجاشمي ، وقيل : جندل بن المثنى ،
وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شما الهذلية .
والشاهد فيه قوله : ثنا حنظل . والقياس أن يقول : فيه حنظلتان .
(الدرر اللوامع : ١ : ٢٠٩ (٤) سيبويه : ٢ : ١١٧) .

فان لم يكن للمعدود جمع قلة أضافوه إلى جمع ما يضاف إليه العدد من التذكير، ولا يُحتاج إليه في المؤنث ، لعدم الوهم .

وبناء التثنية / ١٣ / في «أحد عشر» وبابه يكون آخره وسطاً ولذلك لم تُثنَّ «اثنا عشر» وأختاه ، لأن العتد منه قد عومل معاملة النون. إذ لم يجمعوا بينه وبين الإضافة ، وجمعوا بينه وبينها في غيرها ، فقالوا: أحد عشر ، وثلاثة عشر ، ولم يقولوا : اثنا عشر ، وما قبل النون ليس وسطاً .

وبناء الاسم المركب من اسمين : لتضمينه معنى حرف العطف ، وفتح آخر التثنية لشبهه بما قبل هاء التثنية ، وأخير العتد طلباً للتخفيف . ويجوز الإسكان في باء «ثماني عشر» ، وربما حذفت وفتحت النون . وقد يكسرون الشين من «عشرة» ، إذا عدوا المؤنث من : إحدى عشرة ، وتسع عشرة ، وما بينهما .

والعتد في الاسمين المركبين بغير هاء ، في المدكّر ، وبهاء في المؤنث .

والآحاد في ذلك على حكمها قبل التركيب

وتفسير العدد (١) بواحد منصوب في : أحد عشر ، وتسعة وتسعين ، وما بينهما ، ويضاف إلى : مائة . ومائتين (٢) ، وألف ، وألفين (٣) إلا في الضرورة : نحو قوله :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فتمدّ ذهب المسرة والفتاء (٤)

(١) يعني ميمز العدد .

(٢) في الأصل : «ومائتان» .

(٣) في الأصل : «وألفان» .

(٤) البيت قاله الربيع بن ضبع الغزاري أحد المعمرين ، والشاهد في (مائتين عاماً) .

والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤ : ٦٧) .

وكل موضوع كان المعدود فيه نوعاً من العدد فلا بد من تفسير التفسير ،
إن لم يكن معلوماً عند السامع ، نحو : ثلاث [امرأة] (١) ، وثلاثة آلاف امرأة
وقولهم : ثلاث مائة ، الأصل : مئات ، ومثون ، ولكن رَفَضُوا في
الأكثر ، وقد جاء ، قال :

ثَلَاثُ مِثِينَ لِلْسُّلُوكِ وَفِيهَا
رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي / ١٣١ / وَجُوهُ الْأَهَامِ

(١) تكلمة يقتضيا السياق .

(٢) البيت قاله الفرزدق ، والشاهد في ثلاث مئين ، حيث جمع المائة مع أنها تميم
لثلاث ، وهو شاذ ، وهو مبتدأ ، وقوله « وفي بها رداي » جملة ، خبره ، وأراد بالزهراء :
الصف ، والأهاتم : بني الأهم سنان بن الأهم . (حاشية الصبان : ٤ : ٦٥) .

باب

لأنما لم يَنْصَبْ فاعل المشتق من اسم العدد مُوافِقَه ، نحو : ثالث ثلاثة ، لأنه ليس باسم فاعل .

لأنهم لا يقولون ، ثلاثة الثلاثين ، وإنما هو اسم على فاعل ، كالعازب والكاهل ، والجاهل .

ولأنه يلزم عنه أن يكون فاعلاً مفعولاً .

ولأنه نلزم عنه أيضاً ، إذا ضيف ، إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى فاعله ، وذلك مما ينفرد به المصدر ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، على الوجه الذي تقدم ذكره من تشبيهه بالمفعول . نحو : حسن الوجه ، وما هو في حكمها ، نحو : مضروب الأب ، ولا يلزم ذلك ، نحو : رابع ثلاثة (١) .

وإذا جاوزت العشرة قلت ، حادى عشر أحد عشر ، وحادية عشرة إحدى عشر .

وحادى عشر ، كأحد عشر ، في أنهما اسمان جعلتا اسماً واحداً ، إلا أنه لم يفتح النيف لكونه معتلاً ، كعدي كتر .

وأجاز بعضهم فتح ياء « حادى » في ذلك ، و « أحد عشر » في موضع الجرّ به . وإن شئت قلت : حادى أحد عشر ، وحادية إحدى عشر .

وحادى ، وحادية ، هنا ، مُعربان ، و « أحد عشر » في موضع الجرّ به ، وهو مبنى .

وإن شئت قلت : حادى عشر ، وحادية عشرة ، على جعل الاسمين اسماً واحداً ، والأول ، هنا قد يُعرب ويضاف إلى « عشر » مبنياً ، فيما نقل أهل اللغة .

والأكثر جعلهما اسماً واحداً ، فن نوى : أحداً ، وإحدى ، أعرب ، ومَنْ لَمْ يَنْوِهْهُ (٢)

(١) هذا المثل من استعمال المشتق من اسم العدد مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير .

(٢) لى : ومن لم ينو أعرب أيضاً .

باب

كل اسم جمع ، هو لما لا يتعقل فقط ، فهو مؤنث في الغالب .
وكل اسم جمع يقع على الذكور ممن يتعقل ، فالأعم فيه التذكير .
وكل اسم ، إذا لحقته الهاء ، كان شخصاً واحداً ، وإذا عُرِي
منها كان أكثر ، فإن عمل على لفظه كان مذكراً ، لأنه اسم جنس ،
وإن حُمل على معناه ، من حيث كان جماعةً ، كان مؤنثاً .
وكلا الوجهين فيه مُطرد في الأكثر ، وربما غلب عليه التأنيث ،
كالنحل ، والبط ، والبقرة ، وربما كان ذلك بالعكس ، كالقَمَح ،
والعِنب ، وبحسب استعمالهم .
والاسم من جميع هذا يكون العدد الذي ذلك الاسم تفسيره ،
إذا وليه .

باب

كم الخبرية ، كالاستفهام :

في أنها مبنية على الوقف .

وأنه لا يعمل فيها لفظاً ما قبلها ، إلا الجار ، بشرط أن يكون معمولاً ليفعل متأخر عنها ، نحو : بكم رجلاً مررت .

وأنها مُفْتَرَة إلى التفسير ، نحو : كم رجلاً رأيت .

وأنه يجوز حذف التفسير معها ، نحو : كم مالك .

إلا أن مُفسِّر الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران .

والأصل في مفسر الاستفهامية أن يَنْصِبَ تمييزاً ، وفي مفسر

الخبرية أن يَنْجَرَ بإضافتها إليه .

وقد تُحْمَلُ الخبرية على الاستفهامية : وجوباً ، إذا فُصِّلَ بينها وبين

مميزها ، إلا في الشعر ، إذا كان الفاصل ظرفاً ، فلا يكون ذلك واجبا .

وجوازا ، إذا لم يُفصَّلَ بينهما على الإطلاق ، وبذلك / ١٣٣ / حمل

سيويه قوله :

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدَّ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)

(١) من الكامل ، قاله الفرزدق يهجو جريراً ، ويجوز في « عمة » مع « الخالة » المتطرفة عليها الحركات الثلاث // البحر على أن « كم » خبرية وعمة تمييزها // والنصب على أن « كم » استفهامية وهي تمييزها . والاستفهام على سبيل الاستهزاء والتهم ، والرفع على أن يكون « عمة » مبتدأ وصفت بقوله « لك » وخبره (قد حلت) والمميز على هذا محذوف ، فلا يخلو إما أن يقدر مجرداً أو منصوباً على اختلاف « كم » ، وعلى التقديرين « كم » في محل النصب بالظرف أو المصدر ، أي كم وبت عمة لك ، أو كم حلت عمة لك ، والعامل فيه « قد حلت » فدعاء ، هي المرأة التي اعوجت أسابها من كثرة حلبها . وعشاري ، هي الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر . (حاشية المصباح : ١ : ٢٠٦) .

على أن « كم » فيه خبرية لِمَا كانت فيه هذه اللغة ، لأنه يمكن أن تكون على تلك اللغة ، ولولم تكن فيه تلك اللغة لأمكن أن تكون استفهاما ، ويكون المعنى استكثار عدد العمات والحالات ، لأنه مُعَرِّقٌ فيهن فكم عددهن ، لا أن معنى الخبر أولى ، وقد يُغلبه سيوييه .

وقد يُجر مفسر الاستفهامية بشرطين ، وهما : اتصاله بكم ، ودخول حرف الجر على « كم » .

وليس جره بالتحمل على الخبر ، ولكن بإضمار الخافض ، وكأنهم جعلوا حرف الخفض المتقدم على « كم » عوضاً منه بشرط الاتصال .

وإن لم يكن بعد « كم » عوضٌ منه بشرط الاتصال ، فإن لم يكن بعد « كم » فعل كانت مبتدأة ، نحو : كم مالك ، وإن كان بعدها ، نُظِر فيه على ما تقدم في « مين » وأخواتها في باب الجرّ .

باب

الفصل جسي به ليُعلم ما بعده خبراً لا غير .

وصيغته الضمير المرفوع المنفصل .

وشروطه أن يكون بين المبتدأ والخبر ، وما أصالهما كذلك ،
مُعَرِّفِينَ ، أو معرفةً ونكرةً تُقارب المعرفة ، وهي أفعال من كذا ،
و « مثله » وأخواته مما هو بلفظ المعرفة .

وهو نكرة ، مجاناً لما هو المبتدأ : في الحال ، نحو : زيد هو القائم ،
أو في الأصل ، نحو : ظننت زيدا هو القائم [و] (١) في الغيبة ، ونوع
الحضور ، والمرتبة .

١٣٤ / ولا موضع له من الإعراب عند التحليل ، وإنما تثبت
فَصْلِيَّتُهُ (٢) نصاً في باب : كان ، وظننت ، مُعْمَلَةٌ ، وأعلمت ، وما ،
الحجازية ، نحو : كان زيد هو القائم ، وأعلمت زيدا هنذا هي القائمة ،
وما زيد هو القائم ، ويحتمل في الباب المبتدأ ، وباب « إن » .

(١) تكملة يقتضيهما السياق .

(٢) الأصل : « فصليته » .

باب

حروف النداء :

الهمزة ، وهي للقريب المُصغى إليك .

وأى ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وهي للبعيد مسافةً وحُكماً .

وقد تقع « أى » وأخواتها في المرتبة الأولى ، ولا تقع الهمزة في مرتبتها .

وأما « وا » فهي مخصوصة بباب التثنية ، وتقع معها « يا » .

ولا يقع في باب الاستغاثة والتعجب سوى « يا » ، فد « يا » أعمها ، فلذلك هي أمّ الباب .

وشَرَط الاسم الذى تدخل عليه هذه الحروف ألا تكون فيه الألف واللام ، إلا في قولهم : يا الله ، شذت في هذا ، وقُطِع ألفه هناك ، وقد توصل .

ويجوز حذف النداء من المنادى المُقبِل عليك ، ما عدا المُبهم ، والمتقصود من التكرار في الأمر العام .

ولا يحذف حرف النداء عن مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا مُتَعَجَّب منه .

والمنادى ، إن كان نكرةً غيرَ مُستغاث به ، ولا مُتَعَجَّب منه ، باللام فيهما ، فهو منصوبٌ لفظاً أو حكماً ، نحو : يا رجلاً ، ويا فقى .

وإن كان معرفةً ليس مضافاً ولا مُشبهاً به ، ولا مستغاثاً ، ولا متعجباً منه ، فهو مبنىٌ على / ١٣٥ / الضم ، نحو : يا زيد ، أو محكوماً عليه [به] (١) ، نحو : يا موسى ، سواء تعرّف بالنداء ، نحو : يا رجلاً ، أو قبل

(١) تكلة يقتضيا السياق .

النداء ، نحو ما تقدم . وقد يُنَوَّن ضرورةً فيبقى على ضمّه ، وهو اختار الخليل ، وعيسى (١) .

ون (٢) كان مُضَافاً ، نحو : يا عبدالله ، ويا فتى زيد ، أو مُشَبَّهاً به ، فهو منصوب لفظاً وحكماً ، نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا معطياً درهما .

وإن كان مستغاثاً به ، أو متعجباً منه . باللام فيهما ، فهو مجرور لفظاً ، نحو : يا زيدا « أو حكماً ، نحو : يا موسى .

وما أردت زداة مما فيه الألف واللام وليس علماً معنيّاً لا حُكماً ، توصلت (٣) إليه « بأى » مبنياً على الضم مُلْتَحِقاً هاء التنبيه ، نحو : يا أيها الرجل ، أو المُشَبَّه ، نحو : يا ذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، ولا يتبع « أيّاً » غير ذلك .

وكذلك المُشَبَّه الذى هو وصلة للألف واللام .

وعوض من « يا » فى : يا الله : الميم ، فقالوا : اللهم . وقد جمعوا بين العوض والمعوّض منه فى الشعر ، فقالوا : يا اللهم .

وشبّه بيم « الله » : التى ، فقال الشاعر :

• مِنْ أَجْلِكَ يَا التَّى تَبَيَّمت قَلْبِي (١) •

(١) هو عيسى بن عمر الثقفى البصرى أبو عمر مولد خالد بن الوليد ، ونزل فى ثقيف فنسب إليها ، أخذ عن ابن أبى إسحاق وغيره . وله كتابا : الجامع ، والإكمال فى النحو ، توفى سنة ١٤٩ هـ (بغية الوعاة : ٢ : ٢٣٧) .

(٢) زيد فى الأصل قبل هذا : « رده حينئذ إلى الأصل فينصب » .

(٣) هو من الوافر ، تمامه :

• وأذت بجيلة بالود عنى •

وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قولهم : يا التى ،

وهو جمع بين المعوض والمعوّض . (سيبويه : ١ : ٣١٠) .

(م ١٩ - الشلوينى)

وجمع آخر بين «يا» والألف واللام ضرورة^(١) ، فقال :

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا يَا كَمَا أَنْ تُكْسِيَنَا شَرًّا (١)
ويختصّ المتدوب والمستغاث به بجواز تلاق الألف في آخرهما ،
والهاء بعد الألف للوقف ، ولا تثبت الهاء وصلًا إلا ضرورة ، وقد /١٣٦/
يحركونها عند ذلك بالضم والكسر .

وكل منادى فنصوبٌ معنى .

والنعت ، وعطف البيان والتوكيد ، إذا كانت مفردات ، وعطف
النسق ، إذا كان فيه الألف واللام ، أيها يتبع المنادى المضموم جز
فيه الرفع والنصب ، نحو : يا زيد العاقل ، والعاقل ، وبازيد العاقل ،
وزيداً العاقل ، وبيا نعيم أجمعون ، وأجمعين ، وبازيد الحارث والحارث ،
إلا «أيا» ، والمُجْهِمُ الذي جعل وصله الألف واللام ، فليس في نعتها إلا
الرفع ، وقد تقدم .

وحكم المضاف تخفيفاً حكم المفرد ، نحو : يا زيد الحسن الوجه ،
يرفع الحسن ونصبه .

والمنسوق الذي فيه الألف واللام ، إن كان عامّاً معنّى لا حكماً ،
نحو : يا زيد والحارث وافق أبو العباس (٢) الخليل في اختياره الرفع ،
وإن لم يكن ، نحو : يا زيد والغلام ، وافق أبو عمرو (٣) في اختياره
النصب .

(١) وهو مجهول القائل : والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام جمعاً بين
الموص والمموص . (المقتضب : ٤ : ٢٤٣) .
(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : وقد سبق التعريف به .
(٣) يمي : سيبويه .

وحكم التابع المضاف لإضافة تعريف أو تخصيص ، وتابع التابع ،
حكهما في غير هذا الباب ؛
وأما البدل مطلقاً ، والمنسوق القابل لحرف النداء ، فحكم كليهما
مباشراً بالنداء .
وجاز إتباع المُعرب المبنى لِشبه البناء في هذا - بالإعراب في اطراد
حركته .

باب

ما استغثت به من المُنادَى ، أو تعجبت منه ، جررته بلام الجر ، أو
ألحقت في آخره ألفاً ، وتجهل. حُكِمَ اللام معه ، ما لم يكن معطوفاً على
مثله ، غير / ١٣٧ / مُكرَّر معه حرف النداء ، حُكِمَها مع المضمَر ،
وتلحق الألف الهاء في وقف •

ولا يجوز الجمع بين اللام والألف ، ولا خلو الاسم في المعنيين من
أحدهما .

باب

إذا ضُمَّت الأوَّل من الأسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، نحو :
يا زيدا زيدا عمرو ، نصبت الثاني من أوجه : عطف البيان ، والبدل ،
والنعت بتأويل الاختصاص ، والنداء ، والمستأنف ، وإضمار « أعني » .

وإذا نصبت ، كقولك : يا زيدا زيدا عمرو ، فعلى أنه مُسنادي
مُضاف ، على تأويلين :

إما إلى محذوفٍ دلَّ عليه ما أُضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني
على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة على وجهين : على التوكيد اللَّفْظي ،
وعلى النداء المُستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « تنصبه من الأربعة الأوجه المُتقدمة » ،
غفلة منه .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثاني ، ويكون الثاني
توكيداً له مقحماً بينه وبين ما أُضيف إليه .

وإذا وقع في هذا الباب « ابن » وأختاه (١) ، صفات مفردات بين
علمين ، أقيمت المُنادي على أصله في لُغَة من يحذف التنوين في الخبر
مِن متبوعها ، إذا وقعت كذلك ، لالتقاء الساكنين ، ونصبت « ابناً » ،
وأُختبه من وجه واحد ، وهو النعت ، لأنه لا يُستعمل في الخبر إلا نعتاً ،
فكذلك يكون في النداء ، وأتبعته في لُغَة من يحذف التنوين في الخبر ، إذا
وقعت / ١٣٨ / كذلك ، لأنه جعلها اسماً واحداً ، وكان حرفُ إعراب
المُنادي عنده آخر النعت ، فكذلك يكون الخبر .

(١) يعني : ابنة ، وبنت .

باب

الاسم المرخّم لا يكون إلا مُنادَى .

وشرطه ، إن كان دوهاه التأنيث : أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، غير مستغاث به ، ولا مُتَعَجَّب منه ، ولا مندوب ، وأن يكون مفرداً ، أي ليس جملةً في الأصل ، ولا هو مُضَاف ولا مُشَبَّه بالمُضَاف ، وأن يكون ثلاثياً محرّك الوَسط ، عند الفراء (١) ، فلا يزيد على ثلاثة أحرف .

وإن كان فيه هاء التأنيث ، تُشَرَط لم فيه العِلْمِيَّة : لكر التّعريف . ويغير الاسم من الإعراب إلى البناء ، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف ، ويشترط فيه أن يكون غير مُشْتَبَّه ، وترخيماً أكثر ، بعكس ما لاهاء فيه .

وإذا رقت ، فبالهاء في الأكثر ، وقد تُفْحَم الهاء في مُرَخَّم المُؤنَّث ، مُفتوحةً وصلًا .

ونحو : أطرق كرا (٢) ، ويا صاح ، شاذ .

والمحذوف من المرخّم إما حرف ، وإما حرفان ، هما زائدتان في حكم زيادة واحدة ، وإما أصلي وقبله حرفت مدولين زائد .

فالزائدتان هما زائدتا التثنية وجمعي (٣) السلامة ، إلا أن يبقى بهد حذفها أقل من ثلاثة أحرف ، نحو : بنون ، وبابه ، فلا يُحذف منه إلا آخره ، محافظة على أقل عدد حروف الأسماء المُشتمكة في الأصل .

(١) الفراء : هو يحيى بن زياد ، وقد سبق التعريف به .

(٢) كرا ، مرخم : كروان ، والمثل : أطرق كرا إنك لا ترى ، يقال له هذا حتى يتمكنوا من صيده . (لسان العرب : طرق) .

(٣) في الأصل : « وجمع » ، وما أثبتنا من القانون (ص : ٤٩) .

واستثنى بعضهم ما تبقى فيه بعد الحذف حرفان :

ما سمّيته بثنية ما كان على حرفين ، كرجل ، سُمي : يدان /١٣٩/
أو دمان .

والفا التانيث ، والألف والنون : في : « فعلان » ، ونحوه :

وياء النسب ، وما أشبه يائه ، نحو : كرمي .

وكل حرف في الآخر أصليّ قبله حرف مدّ ولين زائد ، الاسم بهما
خمسة أحرف أو أكثر ، فحكمه مع ما وقع قبله حكم زيادتي « فعلان »
وما فيه هاء التانيث ، ولم يُحذف منه سواها البتة ، وحكم الثاني في
التركيب حكم هاء التانيث .

باب

الْمَنْدُوبُ : الْمُنَادَى بِأَشْرَافِ أَسْمَائِهِ عَلَى وَجْهِ التَّمَجُّعِ (١) ، لِأَنَّ يُجِيبُ .
وَلَا يُنَادَى إِلَّا بِهَا ، وَوَا .
وَيَشْرُكُ الْمُنَادَى غَيْرَ الْمَنْدُوبِ فِي أَحْكَامِهِ .
وَيَسْتَخْتَصُّ بِجَوَازِ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ لِمَدِّ الصَّوْتِ ، فَإِذَا وَقَفَتْ الْحَقَّتْ
الْهَاءُ بِالْأَلْفِ ، وَإِذَا دَرَجَتْ حَذَفَتْهَا
وَهَذِهِ الْأَلْفُ تَلْحَقُ فِي آخِرِ الْمَنْدُوبِ الْمَفْرُودِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَاهُ .
وَإِنْ كَانَ مُضَافًا فَوَضَعَهَا آخِرَ الْمُضَافِ ، نَحْوُ : وَاعْبُدِ الْمَطْلَبَاهُ .
أَوْ مُوصُولًا ، فَوَضَعَهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، نَحْوُ : وَامِنْ خَفَرِ زَمْرَاهُ .
أَوْ مُوصُوفًا فَوَضَعَهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، عَلَى رَأْيِ يُونُسَ ، وَسَيَبَوِيهَ
مَوْضِعُهَا عِنْدَهُ آخِرُ الْمَوْصُوفِ .

أَوْ مُطَوَّلًا ، فَوَضَعَهَا آخِرَ مَا طَالَ بِهِ ، نَحْوُ : يَا ضَارِبَ زَيْدَاهُ .
وَإِنْ خَفَتِ التِّيَاسُ الْمَذْكُورَ بِالْمَوْثُوثِ ، وَالتَّنْيَةَ بِالْجَمْعِ بِالْمُضْمَرَاتِ ،
تَسْبَعَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ الْحَرَكَةَ الَّتِي قَبْلَهَا ، نَحْوُ : وَغِلَامِيكِيَّةُ ،
وَغِيْلَا مَكْمُوهُ .

وَإِنْ لَمْ تَخْفُ ذَلِكَ فَتَحَتْ لَهَا الْحَرَكَةَ ، نَحْوُ : وَاعْبُدِ الْمَطْلَبَاهُ ،
وَإِذَا تَلَحَّتِ التَّنْوِينُ ، فِي : يَا غِلَامَ زَيْدٍ / ١٤٠ / ، أَوْ سَاكِنًا لَا يَتَحَرَّكُ ،
نَحْوُ « الْوَارِءِ » فِي : غِلَامِكُمُوهُ ، وَالْأَنْفِ فِي الْمَثْنِيِّ ، حُذِفَ لَهَا ، فَقُلْتُ :
وَغِلَامَ زَيْدَاهُ ، وَغِلَامِكُمُوهُ ، وَلَا تَقُلْ ، وَغِلَامِكُمُوهُ ، وَكَذَلِكَ :
وَإِذَا تَمَّ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّمَجُّعُ » .

باب

عسى ، لمقاربة الفعل في الرجاء والخوف .

وكاد ، لمقاربة ذات الفعل .

وجعل ، وأخوانها (١) ، لانخول فيه .

وعسى تستعمل مرة استعمال « قارب » . ويكون مفعولها « أن »
والفعل بالانفاق ، نحو : عسى زيد أن يقرم ، ما لم تكن متصلة بمضمر
لفظه كلفظ المضمرة المنصوب المتصل ، نحو : عماك أن تفعل .

فإن كان ذلك فرأى سيويه أن المضمرة منصوب ، وهي محموة على
« لعل » .

وعلى رأى الأخفش الأمر على ما كان .

وتستعمل مرة استعمال « قرب » فيكون فاعلها « أن » مع الفعل ،
نحو : عسى أن يقوم زيد .

ويوشك ، تستعمل على هذين الوجهين ، ولا يتصل بها المضمرة المذكور ،
وربما استعملت استعمال « كاد » ، وعليه قوله :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فبى بَعْضِ غَيْرَانِهِ يُوفِقُهَا (٢)

وهذه الأفعال من باب « كان » في الأصل ، لأن ذلك هو الأكثر في
الباب ، ألا ترى أن الباب كله على ذلك إلا : عسى ، ويوشك ، في أحد

(١) وهى : شرع ، وأنشأ ، وطلق ، وعلق ، وقام ، وهب ، وما في معناها .

(٢) وهو من المنسرح ، وقائله أمية بن أبي الصلب ، والشاهد فيه استعمال « يوشك »
استعمال « كاد » حيث جاء خبرها وهو « يوافقها » مضارعاً بتون أن . والفرات : جمع غرة ،
وهى الغفلة . (حاشية الصيان : ١ : ٢٦٢) .

وجوهها ، إلا أنه رُفِضَ فيها الإخبار بالأسماء المفردة وبالجملة ، سوى
الحمل الفعلية التي فعلتها المضارع في الأمر العام ، لأنه قد جاء :

• لا تُكْثِرْنَ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِئًا (١) .

/١٤١/ و : عسى الغوير أبوؤسا (٢) ، في أحد وجهيه ، و

و : • فأبنتُ إلى فسهمَ وما كدتُ آيبًا • (٣)

وجاء :

فقد جعلتُ قَلْوَصَ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ (٤)

ولكن هذا قليل .

وعُدل عن الأصل إلى الفعل مُقَارِنًا لـ « أن » في « عسى » و « يوشك » ،
على ما تقدم من الوجوه ، والأصل المقرر في « عسى » في الضرورة ،
نحو : قوله :

(١) أوله :

أكثرت في السوم ملحاً دائماً

وهو من قول رؤبة ، ومعنى صانئاً : ممسكاً عن الكلام ، والشاهد فيه مجيء الاسم المفرد
بعد « عسى » . (مغنى اللبيب : ١ : ١٦٤) .

(٢) هو مثل مشهور للعرب ، وشاهده كسابقه (مغنى اللبيب : ١ : ١٣٣) .

(٣) البيت من الطويل ، وتماه :

• وكم ملها فارقتها وهي تصفر •

وهو من قول نابتة ثرا ، واسمه ثابت بن جابر .

وأبت : أي رجعت . وفهم : قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس عيلان . والشاهد فيه قوله
« وما كدت آيباً » حيث استعمل خبر كاد اسماً مفرداً ، وإنما قياسه الفعل .

(حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

(٤) هو من الوافر ، وهو من أبيات الحماسة ، ولم يمز إلى أحد .

ويروي : بني زياد ، والقלוص : الشابة من النوق ، والأكوار : جمع كور .
ومرتعها : مرعاها .

والشاهد فيها قوله : « يرتعها ثريب » ، فإنها جملة اسمية وقعت خبر بجملة ، مع أن الأصل
أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً . (حاشية الصبان : ١ : ٢٥٩) .

عسى الكَرْبَ الذي أمْسيتَ فيه
يَكُونُ ورَاءَهُ فرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وقال الآخر :

عسى الله يُغْنِي عن بِلادِ ابنِ قاديِرٍ
بمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرِّبابِ سَكُوبِ (٢)

وفي « يوشك » في أحد وجوهها ، وفيما عداها سوى ما جاء في « كاد » :
من نحو :

• قدَّ كادَ من طُولِ البليِّ أنْ يَمْنَحَها (٣) .

تشبيهاً لها بـ « عسى » و « يوشك » ، في أحد وجوهها .

كما أنه يسقط « أن » مع « عسى » أيضاً ، تشبيهاً لها بـ « كاد » .

ولم تكن « أن » سائغة (٤) فيما عدى « عسى » و « يوشك » . لما قضت له
من حيث كان دالاً على مقاربة حال الفعل ، فكأنه من أدوات الحال ،
ليقربه منها ، وكانت « أن » من أدوات الاستقبال ، وموضع التشبيه فيها
عندهم ضرورة الشعر .

(١) هو من الوافر ، وقائله هدية بن خشرم العذري . والشاهد فيه قوله « يكون »
حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » في أن خبره مضارع بغير « أن » ، وهو قليل .
(حاشية الصبان : ١ : ٢٦٠) .

(٢) هو من الطويل ، قائله سماعة النعماني يهجو رجلاً من بني نضير . والشاهد فيه « يغني »
حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » في أن الخبر مضارع بغير « أن » .
(حاشية الصبان : ٤ : ٢٢٩) .

(٣) صدره :

• ربيع عفاء الدهر طولاً ناعمي •

وهو من قول جبير بن مطعم ، رضى الله عنه . والشاهد فيه قوله : أن يمدحها ، حيث
أتى بغير كاد فعلاً مضارعاً مقترناً بأن ، والأكبر أن يتجرد منها .

(شرح ابن عقيل : ١ : ٣٣١) .

(٤) الأصل : « سائغة » .

باب

أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً تكرةً ، عربياً الوضع ، غير
وصف ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد العربية ،
ولامواطىء / ١٤٢ / للفعل في وزنه الغالب عليه ، ولا المختص به الأفراد ،
بلزاء التثنية والجمع والتركيب .

والمعتبر هنا التركيب لا كُلمته ، بل جعل الاسمين اسماً واحداً ،
لاعلى وجه الإضافة .

وتأثيره مع العلمية فقط ، نحو : بعلمك .

والجمع لا كُلمه ، بل جمع التكسير منه ، وتأثيره مع عدم التظير في
الآحاد العربية ، بشرط ألا يجرى على الآحاد ، ولا يُحكم له بحكمها
فيصغر ، أو يعاد عليه ضميرها ، أو يتغير في التكسير ، نحو : مساجد .
التذكير بلزاء التانيث ، والتانيث : لفظي ، نحو : بشترى ،
وصحراء ، وفاطمة ، ومعنوى ، نحو : زينب ، وسعاد . وكله مُعتبر .
وتأثير المعنوى مع العلمية بشرط زيادة حرف على الثلاثة ، كزينب ،
أو تحرك الوسط من الثلاثي ، كسقّر .

وكون العجْمة مع العلمية في الثلاثي الساكن الوسط ، نحو :
حيمص ، وماء ، وجوز .

وكون الثلاثي الموثث الساكن الوسط منقولاً من مذكّر ، كقط (١) ، وزيد .
وهذه الشروط إنما يشترطها في الموثث المعنوي العلم قوم من العرب ،
وهؤلاء الذين يصرفون : هيندا ، ودعدا ، ونحوهما ، وآخرون
يؤثّر المعنوي مع العلمية عندهم على الإطلاق ، وهؤلاء لا يصرفون ،
وقد جمع الشاعر بين المعنيين ، فقال :

(١) في الأصل : قط .

لم تتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها
دَعْدُ ولم تُغْدَ دَعْدُ في العُلبِ (١)

ولا تأثير للتأنيث المعنوي من غير العلمية، ألا ترى أن «أرنباء مصروف
/١٤٣/ ، وما كان مع التأنيث المعنوي فيه وزن الفعل ، وتأنيث اللفظي إن
كان «هاء» مع العلمية ، نحو : طلحة ، وفاطمة :

ولا تأثير له مع الصفة ، نحو : قائمة ، وكريمة ، لأن التأنيث في ذلك
عارض عند جريان الصفة على المؤنث ، وإن كان «ألفا» فيمنع وحده ،
لما معه من لزوم التأنيث ، نحو : بشرى ، وصحراء ، وربما انضاف إلى
ذلك الصفة ، نحو : حلي ، وحمراء ، أو العلمية ، نحو : حسناء ،
علماً ، أو شبه الوصف ، نحو : حسناء ، نكرة ، ولكنه يستقل
بالمفعول وحده دون ما انضاف إليه من ذلك كله لما معه من اللزوم .

التنكير ، بإزاء التعريف ، وتأثيره مع التأنيث بالتفصيل في بابه ،
ومع التركيب المذكور ، ومع وزني الفعل ، نحو : أحمد وأجمع ، وضرب .
اسم رجل ، ومع العدل ، نحو : عمير ، وصحرا ، ومع شبه
هاء التأنيث .

وشرط ما فيه هذا التأنيث (٢) أن يكون اسماً مؤنثاً في أصل وضعه .
زائداً على ثلاثة أحرف ، كزَيْنب ، امم رجل ، لا يكون مما غاب

(١) هو من المنسرج ، وهو من قول جرير ، والشاهد فيه صرف «دعد» وترك صرفها ،
لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط تخفيف . فاحتمل الصرف في المعرفة . ومن النحويين من لا يرى
صرفه في المعرفة لزوم العلتين له : التأنيث والتعريف ، ويجهل صرفها في البيت ضرورة .
والتلفع : التلفع ، والعلب : واحده علبة ، وهو بناء من جلد يشرب به الأعراب ، فيقول :
هي حفصية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تتغذى غذاهم .

(حبيوبه : ٢ : ٢٢) .

(٢) في الأصل : «التثنية» .

عليه التذكير ، نحو : فراع ، والآ يكون تأنيبه تأنيث جمع ، نحو :
كلاب ، وعيون ، ومع عدم النّظير في الآحاد العربية ، نحو : مساجد ،
امم وجل .

ومع العُجمة ، بشرطين : زيادة حرف على ثلاثة ، وأن يكون الاسم
لم تستعمله العرب إلا علماً ، نحو : إير اديم ، وإسماعيل ، وطالوت (١) ، ومعها
ومع التأنيث ، إن لم يرد الاسم على ثلاثة ، نحو ما تقدم من : حمص ،
وماه ، وجوز .

العُجمة تأثيرها مع العلمية / ١٤٤ / ، بما تقدم من الاشتراط فيها .

الوصف تأثيره مع وزن (٢) الفعل الغالب عليه ، نحو : أحمر ، فأما
قولهم : رجل أرمل ، وجَمَلٌ يَمْلُ ، بالصرف فيهما ، فلم يُؤثر فيهما
الوصف ، لأن الأرملة واليَمْلُ ، مما جرى مجرى الأسماء ، فكان الوصف بهما
غير مُؤثر (٢) ، [كما] (٤) لم يُؤثر الوصف في قولهم : مررت بنسوة
أربع ، لأن كل واحد منهما غير مُؤثر بما في كل واحد منهما مما
يُوجب تأثيره .

ومن العدل عن التكررة ، نحو مثنى ، وثلاث . ورباع ، وعن
الألف واللام : نحو : أحر ، وربما انضاف إلى الوصف ولزوم (٥) التأنيث ،
نحو : حمراء ، أو إلى (٦) شبه ما فيه ذلك ، نحو : سكران ، إلا أن كل
واحد منهما مُستقل في منع الصرف دون الوصف الذي انضاف إليه عدم
النظير في الآحاد .

(١) في الأصل : « وقالون » .

(٢) في الأصل : « دون » ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « مؤثرها » .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم المعنى بدونها .

(٥) الأصل : « التأنيث ولزوم » .

(٦) في الأصل : « أولى » ، وهو تحريف .

وتأثيره مع الجمع (١) ، نحو : مساجد ، في جمع : مسجد .
ومع العلمية ، نحو : مساجد ، اسم رجل ، لأنه أشبهه بكونه عديم
النظر في الأحاد العربية بشرطه المتقدم ، نحو : إبراهيم ، وإسماعيل .
ومع شبه الجمع ، نحو : مساجد : إذا نُكِّر بعد التسمية .

إلا أن شبه الجمع في ذلك مستقل بالعلّة دون عدم التّظير ، لو اتفق
أن يفرد عنه وزن الفعل ، إن كان يغلب عليه تأثيره مع الوصف ، نحو :
« أحمر » ، إذا نكر ، وقد تقدم .

ومع العلمية ، نحو : أحمد ، وأحمر ، مسمّى به .

ومع شبه الوصف ، نحو : أحمر ، إذا لم يكن بعد التسمية .
وإن /١٤٥/ كان يختص به ، فتأثيره مع العلمية ، نحو : ضرب ،
اسم رجل .

وكل اسم علم جهل أنه مشتق ، فالأصل أن يُصرف ، نحو : إني ،
المقصود ، إذا سمى به ، حتى يقوم دليل على منعه ، نحو : آدد ، فإنه
غير مصروف ، كذلك نقله سيبويه .

وإن علم كونه مشتقاً وجهول كونه في التكرات ، فالأصل أن
لا يُصرف ، نحو : زحل ، وقم ، حتى يقوم دليل صمي ، ولا أذكر من هذا
النحو شيئاً قام دليل صمي على صرفه .

وكل فعل علم (٢) ، وجدته في التكرات فاصرفه ، نحو : صرد ،
وحطّم ، حتى يقوم الدليل على منعه ، نحو : عمر ، وزفر .

فتبين أنه ليس ذلك الذي وجدته في التكرات ، نحو : عمر ، جمع :

(١) في الأصل : « الجمل » .

(٢) في الأصل : « فلم » ، تحريف .

نعمرة ، أو عمر ، وصف للجمل ، بكثرة الأعمار ، وزفر ، الذي يقتضى
وجوده (١) ، قال (٢) الشاعر :

• يَا بَنِي الظَّلَامَةِ مِنْهُ النُّوْفَلُ الزُّفْرُ (٣) •

وأنه مشارك له في اللفظ معدول عن (ه) : عامر ، وزافر .

وماليس (٤) به ما أشبه علّة من هذه العليل المانعة من الصّرف حكم له
بحكم ما أشبهه ، وذلك شبه الوصف في « أحمر » إذا نُكِر بعد التسمية ،
وشبهه (ه) العجمة للعلمية ، في نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ؛ وكذلك : مساجد ،
إذا سمى به الرجل ، وشبه الزائد على الثلاثة من الاسم الموثث ، نحو :
زينب ، لهاء التأنيث .

ومن ذلك أيضاً الألف والتون الزائدتان اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث ،
إمّا لأن /١٤٦/ البناء مخصوص بالموثث ، وإمّا لأن الاسم الذي هما فيه « علم » ،
فعلميته تمنعه من هاء التأنيث ، فيحكم لها بحكم هاء التأنيث المحدودة في
هذين النوعين ، فكأنها هي ، نحو : سكران ، في النوع الأول ، ونحو :
سعدان ، ومّرجان ، في النوع الثاني .

(١) في الأصل : « وجوده » .

(٢) في الأصل : « قول » .

(٣) البيت هو :

له أخو رثائب يعطيها ويسألها

وهو لأعشى باهلة ، والزفر : هو السيد ، والقوى الذي يحمل الأثقال ، ومن المجاز .

هو نوफल زفر ، الجواد ، شبه بالبحر الذي يزفر بتموجه .

(٤) تاج العروس : مادة : زفر .

(٤) في الأصل : « وليس » .

(٥) في الأصل : « وتشبه » .

وأما : سرحان ، وعمران ، وعثمان ، فلما منع من لحاق هاء التانيث له
شيئان : العلمية ، وأن هذا اللفظ لم يُستعمل مؤنثاً .

ولا تأثير لهذا الوجه الثاني ، إذ لو كان مؤنثاً لآشبهت هذه الألف
والتون من جهة زيادتهما ، التي تلحقهما (١) هاء التانيث بهذا الوجه الألف
الممدودة ، فكان ينبغي أن يُمنع الصرف في حساب تذكيره لشبههما
بالألف الممدودة .

فلما انصرف هذا التنكير عُلم أنه لا تأثير لامتناع دخول تاء التانيث
عليه من جهة الاستعمال ، وإنما التأثير لامتناعه بمنع ، وهو اختصاص البناء
بالمذكر ، أو توجه العلمية عليه ، وهو دون هاء ، وعُلم بذلك أنه بالوجه
الأول من هذين يدخل هذا النحو في هذا الفصل لبالوجه الثاني .

وكذلك ما آخره ألف الإلحاق ، وكان علماً ، نحو : أرطى ،
وعكفي ، إذا كانت ألفهما للإلحاق ، لأن العلمية تمنعه لحاق هاء له ،
قلشبه أنه إذ ذاك ألف التانيث في « حبلى » لأنها زائدة ، لآلحقهما
هاء التانيث .

ومن ذلك /١٤٧/ شبه ما لا ينصرف في كلامهم معرفة ولا نكرة ،
نحو : سراويل ، فيُحكّم له بحكمه .

(١) في الأصل : « وألا تلحقهما » .

باب

فَعْمَالٌ ، إمّا اسمُ فعلِ الأمرِ ، كَتَرَّأَل ، وهى مَطْرَدَةٌ فى الثلاثى دون
غیره ، على رأى سيويه ، والمبّرد يجعله محفوظاً لا يقاس عليه .

وجاءت فى غير الثلاثى فى قولهم : ذَرَاكَ .

ونظيرها عند سيويه ، فَرَفَار ، وعَرَعَار ، والمبّرد يلحقها بالأصوات ،
وهو ضعيف .

وإمّا صِيفَةٌ ، وهى ضربان :

مختصّ بالنداء ، نحو : يا قَسَاق .

وغير مختصّ به لكنه صفة غالبية ، نحو : جَعَار (١) ، وقتام (٢) ،
للضَّبَع .

والأول مقيس فى رأى الأكثر ، والثانى محفوظ غير مقيس .

وإمّا علم ليس بصفة غالبية ، وهو : إمّا شخصيّ ، وإمّا جنسيّ .

فالجنسيّ منهما مقصورٌ على المصدر ، كبداد ، ويسار ، وفخار .

وما كان منها علماً شخصيّاً فى وضعه ، نحو : خَزَام ، ورقاش .

أو نُقِلَ إليه من الثوانى (٣) ، كَتَرَّاك ، وبداد ، اسمى امرأة ،

جَعَلَهُ بنو تميم من باب مالا ينصرف ، إلا أن يكون فى آخره راه ،

فلهم بينونه على الكسر فى الغالب كسائر الباب .

(١) جمار ، كفظام ، وأم جمار وأم جعور ، كله الضبج لكثرة جبرها . وهى معدلة

من جاعة . (تاج المروس : مادة جمر) .

(٢) قَم : إسم ذكر الضبج ، وقتام : اسم للثانى منه ، معدولان عن قائم وقائمة .

(تاج المروس : مادة قم) .

(٣) القانون : البوائى .

وبعض بني تميم يجعل ما في آخره الراء منه غير منصرف : وقد
جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

وتَرَّ حَدًّا (١) على وِبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارًا (٢)

وجميع الباب عند أهل الحجاز مَبْنِيٌّ على الكسر .

(١) شرح ديوان الأعشى (ص : ١٩٤ طبعة أوربية) .

(٢) الشاهد فيه « وبار » حيث جمع بين اللغتين .

باب

الاستثناء ، في الأصل : إخراجُ بعضٍ من كلِّ بأداة من الأدوات / ١٤٨ /
المذكورة في هذا الباب .

وأدواته من الحروف : «لَا» ، [و] (١) «خَلَا» ، و«عَدَا» العاربتان من «مَا» ،
في غير مذهب سيبويه (٢)

ومن الأسماء : غير ، وسيوى ، وسوى (٣)

ومن الأفعال ، ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، المقرونتان بـ «مَا»
في مذهب الأكثر .

والجزمي (٤) يجعلهما مع اقترانهما بـ «مَا» من المترددة بين الأفعال
والحروف .

وأما سيبويه فـ «عَدَا» عنده من الأفعال ، و«خَلَا» من المترددة ،
والأكثر فيه الحرفية .

ومما اتفق على أنه يكون حرفاً واختُلف في أنه يكون فعلاً :
حاشي ، ومبب اختلافهم في السماع الذي استند إليه في ذلك ، وهو قولُ
الأعرابي : اللهم اغفر لي ولمن سَمِعني حاشي الشيطان وأبا الأصبع ، هل يُجعل
أصلاً فيُحمل عليه ، أولاً يُجعل أصلاً ويُطرح ولا يلتفت إليه لقلته ،

(١) تكله يقتضيهما السياق .

(٢) جاءت هذه العبارة في الأصل متأخرة عن مكانها هنا ، وبعد قوله «والحروف» .

(٣) مثل : رضى ، بكسر فتح ، وهدى ، بضم فتح .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، مولى بنى جرم ، من قبائل اليمن ، وكان الجرمي

أديباً شاعراً دينياً صحيح العقيدة ، وله مناظرة مع الفراء ، ومصنفاته كثيرة ، منها في النحو :

مختصره المشهور ، وكتاب : شرح كتاب سيبويه ، توفي ببغداد سنة ٢٢٥ هـ .

(إنباه الرواه : ٢ : ٨٠ ، وبغية الوعاة : ٢٨٦) .

وكون الأكثر على خلافه ، وهذا هو الذى ينبغي أن يقال به ، وهو
مذهب سيويه .

ومن مجموع الاسم والحرف : لاسمها ، وهذه الكلمة ليست بمعنى
«إلا» ، ولاهى من هذا الباب على الحقيقة ، ولكن قوماً من النحويين أحقروها
بالباب ، لنصها ما بعدها ، ما بعد «إلا» ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم
لاسمياً زيداً ، فإن غرضك إخراج «زيد» من القوم على وجه ما ، وهو
أنه كان أسرعهم فى المبادرة إلى القيام ، فصارع في خروجه عن القوم
فى ذلك مزيداً ، فى قولهم : قام القوم لإلازیداً (١) / ١٤٩ .

وقد جعل بعضهم «ليس» و«لا يكون» صفة ، فجعل الضمير
بحسب ما قبله : ما أنتهى امرأة لان تكون فلانة ، وليست فلانة ، والضمير
فما كان من ذلك مثلاً على حال واحدة لاختلف (٢)

وقد تجعل «إلا» صفة كغير ، فيعرب الاسم الذى بعدها بإعراب «غير» ،
وأصلها الاستثناء ، كما تجعل «غير» للاستثناء فتعرب بإعراب الاسم الذى
بعد «إلا» ، وأصلها الصفة ، ولا تكون «إلا» كذلك إلا تابعة فى موضع
يجوز أن يكون فيه الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيد ، وجاءنى
كل أحد إلا زيد ، فلوقلت : جاءنى رجل إلا زيد ، على أن تكون «إلا»
بمعنى «غير» ، لم يجوز ، وكذلك لا تكون «غير» استثناء إلا فى موضع تكون
فيه ، وهى على أصلها تجرى فى معنى الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد
إلا زيد أخير منه ، ولو قلت : ما جاءنى أحد غير زيد خير منه ، لم يجوز :

الاسم المستثنى :

إما واجب نصبه ، فلم يوجد مع أداة الاستثناء فى تأويل «غير» ،
وهو ما استثنى به «إلا» فى الإيجاب ، نحو : قام القوم إلا زيدا .

(١) فى الأصل : «التامين» .

(٢) جاءت هذه العبارة فى الأصل متقدمة عن مكانها هنا بعد قوله «إلا زيدا» .

أو إما في حكمه ، نحو : ما أكل أحد الخبز إلا زيدا .

وإما واجبٌ نصبه على الإطلاق ، وهو المستثنى بـ «إلا» المتقدم على ما استثنى منه ، في أشهر اللغة ، نحو : ما قام إلا زيدا أحد .

والمتقطع الذي لا يمكن أخذه بدلا ألبتة ، نحو (لأعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) (١)

وأحدُ المُكْرَرين ، إذا لم تُترد معنى لاضطراب ، نحو ما جاءني / ١٥٠ / أحد إلا زيدا إلا عمرا .

وما استثنى بالفعل ، نحو : ما قام القوم ليس زيدا ، وما خلا زيدا ، وما عدا عمرا .

وإما واجب جزمه (٢) ، وهو المُسْتثنى بالأسماء والحروف سوى «إلا» ، نحو : قام القوم غير زيد ، وسوى زيد ، وحاشي زيد ، في المشهور ، وخلا زيد ، فيمن جعلها حرفاً . وكذلك : عدا زيد .

وإما جائز فيه النصب ، والبديل أحسن ، وهو ما استثنى به «إلا» في النفي والنهي والاستفهام ، نحو ما قام أحدٌ إلا زيد ، ولا يقم أحدٌ إلا زيد ، وهل قام أحدٌ إلا زيد ؟ والنصب جائز .

وإما جائز فيه الرفع والنصب والجر ، وهو ما استثنى به «سواء» ، وكان نكرة ، نحو : لاسيما قوم

وفي الرفع ضعف واحدٌ من جهة ضمير (٣) العائد ، الذي هو أحد جزئي الجملة (٤) ، وذلك مكروه في غير «أى» .

(١) سورة هود : ٤٣ .

(٢) في الأصل : «جزؤه» .

(٣) في الأصل : «حروف» .

(٤) إذ «قوم» خبر لمبتدأ محذوف . تقديره : هم .

وفي المختصر. ضعف من جهة زيادة الحرف (١) ، وليس بابه ، ولكن هذا أكثر من الذي قبله في الكلام .

والنصب أضعفها ، لأنه إما هو على التشبيه بقولهم : على التمرة مثلها زيدا ، وليس مثله لإمن جهة أن « ما » (٢) مع النصب كافة عن طلب الإضافة إلى ما بعدها ، فأشبهت الإضافة في قولهم ، على التمرة مثلها زيدا ، من جهة متعها الإضافة إلى ما بعدها .

وإما جائز في الرفع والجر خاصة (٣) ، وهو ما استثنى به لاسيا ، وكان معرفة ، نحو : قام القوم لاسيا زيد .

وقد ازداد ضعف الرفع في هذا عليه فيما قبله ، من جهة وقوع « ما » على من يعقل / ١٥١ / في غير الأجناس والأنواع ، ومثله قولهم : دع ما زيد ، برفع « زيد » ، وسبحان ما سخركن لنا ، وسبحان ما سبح الرعد بحمده .

وامتنع النصب ، الذي جاز فيما قبل هذا فيه ، لأن التمييز لا يكون معرفة .

وأما « ما » حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لولم تقترن به ، وهو ما فرغ له الفعل بعد « إلا » ، نحو : ما قام إلا زيدا ، وما ضربت إلا زيدا .

(١) يعني زيادة « ما » .

(٢) في الأصل : « إما » .

(٣) في شرح المقدمة الجزولية الصغير (ص : ١٦٩) : « وأما جائز في الرفع والجر ،

باب

إذا كان الاسم مع «لا» نكرة غير مضاف ، ولا مُشَبَّهة بالمضاف ،
غَيَّرَ مَفْصُولَ بَيْنِهِ وَبَيْنَهَا ، ولم يَتَكَرَّرْ ، جاز فيه أوجهان : البناء على
الفتح مع «لا» ، وإعمال «لا» فيه عمل «ليس» قلباً .
ولم يَجْزِ إِعْمَالُهُ عَمَلُ «إِنْ» ، ولا الإلغاء في رأى سيبويه ، نحو : لا
رجل خير منك .

والمبرّد يُجِيزُ الإلغاء مع عدم التكرار في هذا الباب كله .
فإن تَكَرَّرَتْ جاز فيه معهما الإلغاء كثيراً ، نحو : لا رجل في الدار
ولا امرأة ، ومنه : (لا لِقْوِ فِيهَا وَلَا تَتَأْتِمِ) (١) .
فإن فَصَلَ بَيْنَهُمَا وجب الإلغاء ولزم النكرار ، في رأى سيبويه . ومنه
أيضاً : (لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) (٢) .
فإن كان نكرة مضافة ، أو مُشَبَّهةً بالمضاف ، ووليها ، ولم تُتَكَرَّرْ ،
جاز إِعْمَالُ «لا» عَمَلُ «إِنْ» وَعَمَلُ «ليس» ، إلا أن هذا الأمر قليل ، كما
تقدّم .

ولم يَجْزِ البناء ، نحو : لا ضارباً زيدا خيراً منك ، ولا خيراً من زيد
أفضل منك .

ولم يسمع النصب في خبر «ليس» ملفوظاً / ١٥٢/ به ، إن كان
حتملاً على «ليس» يقتضيه .
إلا أن ذلك يمكن أن تتركه العرب إشارة إلى ضعف عمل «ليس» ،
فلم يكمل لها عملها ظاهراً .

وإن تَكَرَّرَتْ جاز مع الوجهين : الإلغاء .
وإن فصل بينهما جاز الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى الأكثر ، نحو :
لا فيها ضارب زيداً ولا آكل طعامك .

(١) سورة الطور : ٢٣ .

(٢) سورة الصافات : ٤٧ .

وإن كان معرفة وجب الإلقاء وازم أن تتكرر، في رأى الأكثر أيضا .
وإذا لحقتها هزة الاستفهام لغير التعمى لم يتغير شيء من الأحكام
التي كانت دونها ، فإن كانت للتمنى فكذلك ، إلا أنه لا يجوز فيها الإلقاء
ولا الحمل على الموضع ، في مذهب سيويه .
ونعت الاسم المبنى مع «لا» جائزٌ فيه ، إذا وكيه وكان مفرداً ،
الرفع والنصب ، وجعله مع المنعوت كخمس عشرة ، نحو : لارجل
ظريف في الدار .

وإن كان مضافاً أو مشبهاً به أو فُصل بينهما ، لم يجعلاً كشيء
واحد ، نحو : لارجل: آكلا طعامك ، وآكل ، ولارجل مثلك فيها ،
ومثلك ، ولارجل فيها مثلك ، ومثلك ، ولارجل فيها ظريفاً ،
وظريف .

وحكم المعطوف نسقاً وبياناً حكم النعت ، في الرفع والنصب ، نحو :
لارجل ولامرأة فيها ، ولا ماء بارداً ، على عطف اليان .
وحكم البدل الرُّفْعُ ، نحو : لاماء ماءً بارداً/١٥٣/ ، على البدل .
ولا يكرن هنا تركيب مع ما قبله ولا نصبه .

وخبرها مرفوع ، إن كانت محمولةً على «إن» . كرفع خبر «إن» .
وإن كانت مبنية مع ما بعدها ، فأبو العباس يرفعه ، على أنه خبرها ،
وسيويه يرفعه على أنه خبر المبتدأ ، لأنها قد جُعِلت مع ما بعدها بمنزلة
اسم واحد في موضع رفع بالابتداء .

وإن كانت محمولةً على «ليس» ، فقد تقدم القول فيه .
ولا يُلنظ بالخبر بنو تميم ، إذا كان جواباً ، استغناء بوجوده في
السؤال ، نحو قورتك ، لمن قال «هل من رجل في الدار» ؟ : لارجل .

باب

التَّمْيِيزُ ، بِنَتَقِسُّ قِيسِمِينَ :

مُسْتَضَبٌ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ :

إِذَا فَاعِلٌ سَعَلَ عَنْهُ فِعْلُهُ بِغَيْرِهِ ، نَحْوُ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً .

وَإِذَا مَفْعُولٌ سَعَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ [بِنِغِيرِهِ] (١) ، نَحْوُ : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا) (٢) ، فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « عَيْونًا » ، فِي هَذَا حَالًا ، أَيْ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ فِي حَالِ أَنَّهَا عَيْونٌ ، فَإِنْ قُلْتُمْ : إِنَّ « الْأَرْضَ » فِي حَالِ التَّفَجِيرِ لَيْسَتْ بِعَيْونٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ عَيْونٌ بَعْدَ التَّفَجِيرِ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ تُسَمَّى قَبْلَ كَوْنِهَا عَيْونًا بِذَلِكَ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِالْحَالِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنِّي أُرَانِي أَعْمَصَرُ خَمْرًا) (٣) ، فَإِنْ قُلْتُمْ : فَإِنَّ الْحَالَ / ١٥٤ / لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمُسْتَشَقِّ ، فَكَيْفَ تَأْوِيلُ الْأَشْتِقَاقِ هُنَا ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ هَذَا عَلَى تَأْوِيلٍ : وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ بِحَالِ الْمَاءِ ، أَوْ حَوَامِلِ الْمَاءِ ، وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ ، أَعْنَى « حَالِ الْمَاءِ » مَعَ التَّفَجِيرِ ، كَانَتْ الْحَالُ أَوْ الْحَوَامِلُ عَيْونًا ، فَإِنْ قُلْتُمْ : فَمَا أَجُودُ الرَّجْهَيْنِ فِي الْمَعْنَى : الْحَالِ أَوْ التَّمْيِيزِ ؟ فَالْجَوَابُ : إِنَّ الْأَجُودَ فِي الْمَعْنَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحَالُ مِنْ صَاحِبَةِ الْحَالِ ، فَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْضَ كَلَّمَهَا عَيْونٌ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ يَكُونُ « التَّمْيِيزُ مَفْعُولًا سَعَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » لَمْ يَثْبُتْ ، فِي قَوْلِكَ : فَجَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا ، إِذِ الْأَظْهَرُ فِيهِ

(١) سورة القمر : ١٢ .

(٢) تَكَلَّمَ بِمَنْطِقِهَا السِّيَاقُ . وَانظُرْ مَا سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ .

(٣) سورة يوسف : ٣٦ .

والأولى غيره ، فيكون التمييز على هذا موضعَ نظرٍ لم يثبت بعد ، وإنما
الثابت (١) كونُ التمييز منقولاً عن الفاعل ، وكذلك ذكره النحويين ،
ولم يذكرُوا هذا الوجه .

وتمام الاسم :

إما بالتثنية ، وهو ضربان : ظاهر ، نحو : عِنْدِي رِطْلٌ زَيْتًا ،
ومقدّر ، نحو خَمْسَةَ عَشْرَ دِرْهَمًا .

فالظاهر لا يلزم ، لأنه يجوز إضافته إلى التمييز ، نحو : رِطْلٌ زَيْتِي .
والمقدّر لا يتجوز إضافته ، لا تقول : خمسة عشر درهم ، وإن أضفته
إلى غيره جاز ، نحو : خمسة عشر زبدية .

وفيه حينئذ لغتان : إعراب المضاف ، وهي لغة رديئة ، / ١٥٥ / ،
والأصح بقاؤه على بنائه ، ولا خلاف في بنائه مع الألف واللام .

وإما بالنون ، وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية ، نحو : عِنْدِي رِطْلًا
زَيْتًا ، والجمع ، نحو : هُمُ (٢) حَسَنُوا أَخْبَارًا .

وتلزم إذا كانت فجاء يشبه الجمع ، وليس به ، مع التمييز ، نحو :
عشرون درهما ، ولا يجوز : عِشْرُو دِرْهَمًا .

وإن أضيف إلى غير التمييز جاز ، نحو : عِشْرُو زَيْدِي .

وإما بالإضافة ، نحو : عِنْدِي مِيلَةٌ الْإِنَاءِ مَاءً ، (٣) وكل موضع
ثبت فيه . لزم أو لم يلزم ، ولم يتدخل على التمييز ، لزم نصبه ، وإذا
سقط به التمام لزم الخبر ، وقد مثل بذلك كلّه .

(١) في الأصل : « الثابت » .

(٢) في الأصل : « عندهم » .

(٣) زيد في الأصل بعد هذا « ويلزم » .

وقد أُلزِموا حَذْفَ ما به التَّمَام ، إلا في الضرورة ، في عشر
كلمات من العدد ، وهي :
الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وما به أَيْف ونُون التَّنْثِيَةِ في (١)
كلمتَيْنِ ، وهما : مائتان ، وألفان ، وذلك نحو : ثلاثة أبواب ، ومائتا
درهم ، وألفا درهم .

ولا يجوز التنوين والنصب نحو :

• إذا عَاشَ الفَتَى مائتَيْنِ عاماً (٢) .

وكل ما انتصت من التَّمْيِيزِ عن تَمَام ، لاسم ، وكان مما يَخْتَلِفُ لفظُهُ
في إفرادِهِ وجمعه ، فلفظه في إفراده وجمعه بحسب معناه ، نحو :
عندي مثله رجلاً ، وعندى مثله رجالاتاً ، إلا أن يكون هناك ما يُفْهَمُ
المعنى نحو : عندى أمثالك رجلاً .

والذي لا يَخْتَلِفُ لفظُهُ في إفراده وجمعه ، نحو /١٥٦/ المُتَنَصِّبِ ،
• قولك : عندى رطلٌ زيتاً ، وعندى رطلانٌ زيتاً ، وأرطالٌ زيتاً ،
إلا ما انتصب بعد الأعداد ، فإنه يلزم الإفراد ، نحو : عشرين درهماً ، وبابه ،
إلا ما انتصب به « كم » الخبرية ، في ظاهر كلام سيبويه ، وعليه حملة
السِّبْرَانِي (٢) ، نحو : كم رجلاً جاءني ، وإن شئت : جاءوني ، فهما ،
والأولى ألا يجوز : كم رجلاً جاءني ، ، وجاءوني . ويتأول ظاهر كلام

(١) في الأصل : « فيه . »

(٢) من الوافر . وتامه :

• فقد ذهب اللذذة والغناء .

قاله الربيع بن ضبع الفزاري ، أحد المعمرين ، ويروى :

• فقد ذهب المسرة والغنساء .

والشاهد فيه قوله : مائتين عاماً . والقيام فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهو شاذ .
(حاشية الصبان : ٤ : ٦٧) .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسيراف ، ورحل إل عمان في سبيل العلم ،
تلقى عن السراج وغيره ، وله شرح على كتاب سيبويه لم يسبق إليه . وله كتاب أخبار النحويين
والبصريين . توفي في بغداد سنة ٣٦٨ هـ .

(بغية الأربعة : ٢٢١ ، وإنباء الرواة : ١ : ٣١٢) .

سبويه على ما نغشى به (١) . كم ، مع ما أجريت مُجراه من أسماء الأعداد ،
وما انتصب عن تمام الكلام ، فهو بحسب معناه .

وقد يوضع الواحد موضع الجمع مع فهم المعنى ، نحو : قُرِرْنَا بِهِ
عيناً ، [أى أعياناً] (٢) ، وطبئنا به نفساً . نفساً .

(١) كذا في الأصل .

(٢) تكله يقتضيهما السياق .

باب

غير المتعدي من أسماء الأفعال ، نحو : مَهْ ، أى انكف ، وصَهْ ،
أى اسكت ، وإيه ، أى تباد فى حديثك ، وإيها ، أى انكف عنا ، وهيت
وهلْ ، وهيك ، وهيا ، أى أسرع ، وقَطْ ، وقد ، أى اكتف ، وإليك :
أى تأخرْ ، ودَعْ ، ودَعَا لكَ ، ودَعَدَعَا ، أى انتعش ، وآمين ، أى
استجيب ، وهلمْ ، فيمن يقول : هلمْ إلى الثريد ، أى جىء ، وحى ،
وهلاً ، وحيهَلْ ، فيمن يقول : حيهَلْ إلى كذا ، أو بهكذا. أى أسرع ،
ومكانك ، وبِعْدَكَ ، أى تأخر ، وقرطك ، وأمامك ، أى تقدمْ ،
ووراءك / ١٥٧ ، أى تأخرْ ، وتراك ، أى اتركْ ، ودباب ، أى
دُبْ ، وخرّاج ، أى اخرج ، وقرقار (١) ، وعرعار ، أى قرقر (٢)
وعور ، فى رأى سيويه ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ، وشتان ، أى
باعدْ ، ووشكان ، أى أسرع ، وأف ، وأوه ، أى اتصجر ، وأاتم ،
وهيهات ، أى بعد ، وإلى ، أى اتنحى .

ومن المتعدي : رويد ، ومُستاه (٣) : أروِدْ ، وأمهيل ، وهلمْ ،
فيمن يقول ، هلمْ الثريد ، أى سقْ ، وهاء ، وهاءك ، وهاء ، أى
خذْ ، وحيهَلْ ، وحيهَلَا ، فيمن ينصب بهما ، فنقول : حيهَلْ
الصلاة ، أى ائت ، وبلهْ ، أى دَعْ ، ودُونك ، وعندك ، أى
ألزم ، وحدرك ، وحدارك ، أى احذر ، وعليك ، أى ألزمْ ، وعلى ،
أى أولني ، وتراك ، أى اتركْ ، ودراك ، أى أدركْ ، ونظائر :
أى انظرْ ، ومناع ، أى امسحْ ، ونعا ، أى انم .

(١) فى الأصل : « فرء لو » .

(٢) فى الأصل : « قور » .

(٣) فى الأصل : « ستادى أمل » .

وذكر المؤلف في الجملة : هآت ، أي آعُطِ ، وهذا ليس من هذا الباب ، وذكره فيه غلط من الواضع : وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به في قوله :

• فقلتُ لَهَاتَا هَاتِي (١) . . . •

وفي قوله سبحانه : (قل هاتوا برهانكم) (٢) ،

كما أن ه هلم ، إما هي من هذا الباب فيمن لم يصل بها صور ضمائر الفاعلية ، وهي لغة القرآن ، نحو قوله تعالى : (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) (٣) ، وأما من يصل بها الضمائر فيقول : هلم ، وهلمى ، وهلمتوا ، وهلمتوا ، فهى فعل على لغتهم .

(١) البيت :

فقلتُ ذا هَاتِي فقلتُ براحسة ترى زعفراناً في أسرتهـا وردا وهو مجهول الفاعل ، والشاهد فيه اتصال ه ها « المدودة بياء الألفظة المخاطبة .

(شرح المفصل : ٤ : ٤٤) .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٤٣ .

(٣) سورة الأحزاب : ١٨ .

باب

كل اسم صار بالحذف ، بحيث لو صغر وقعت فيه ياء التصغير
طرقاً ، فهو مردود إليه ما حذف منه في التصغير ، نحو : دمي ، في دم .
وتطرح ألف الوصل من نحو « ابن » فيعامل معاملة « دم » ، فيقال : بُنِي .
ويُلحق بها في طرحها « امرؤ » ، وكل اسم فيه ألف ، نحو : انطلاق ،
لا تُبالي (١) بعد طرحها إن كان له مثال في الأسماء أو لم يكن ، نحو ما قدمناه ،
إلا أن يعرض بعد طرحها وجهان :

أحدهما : له مثال ، والآخر : لا مثال له فيها ، نحو : استخراج ،
لأنه يعترضك بعد إسقاط ألف الوصل وجهان : أحدهما : لا مثال له في
الأسماء ، وهو سُخْبِرِيح ، والآخر له مثال ، وهو : مُخْبِرِيح ،
فيُعمد الذي له مثال في الأسماء منها ويُطرح الآخر . هذا رأي سيبويه .

والمزني (٢) يعتبر في التصغير كله على مثال الأسماء ؛ فلا يجوز في
« انطلاق » : نُطْبِلِق ، ولا في « اقْتِنِدَار » : قْتِيدِر ، ولكن تحذف حتى
تصير على مثال الأسماء ، فيقول : طَلْبَيْق . وقْدَيْر ، كقولهم كُحْمَيْت (٣) .

وكل اسم وقع فيه ياء التصغير حرف [لم يكن] (٤) . وقع
الإعراب ، نحو : جَعْفَيْر ، فهو مَكْسُور ، [وإن كان] (٥) . وقع الإعراب
[حركته بحركة الإعراب] (٥) ، نحو : جاع في زُبَيْر .

(١) في الأصل : « ولا تبالي » .

(٢) هو أبو عَنان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ولد بالبصرة . قرئ في بني مازن
ابن شيبان فنسب إليه ، وأخذ عن أبي عبيدة والأخفش وغيرهما ، ألف كتاباً في علل النحو ،
وكتاب التصريف ، ولها كتب أخرى في غير النحو ، توفي بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ على الأنهر .
(بغية الوعاة : ١ - ٤٦٢ ؛ إنباء الرواة : ١ : ٢٤٦) .

(٣) في الأصل : « دبيت » .

(٤) تكلمة يقتضها السياق . يريد : لم يكن حرف إعراب .

(٥) تكلمة يقتضها السياق .

إلا أن يكون في كَتَف هاء التأنيث : نحو : شُجيرة ، أو مافى
حُكْمها ، نحو : بُعِبِل بك ، أو أَلْفِيه (١) ، نحو : حُسَيْناء ، أو أَلْفِه (٢) ،
نحو : /١٥٩/ حُبْلِي ، أو أَلْف أعمال جمعاً ، أو مُسَمِّي به ، نحو :
آيات ، أو الألف والنون الزائدتين ، نحو : سَكَيْرَان ، و غُضَيَّان ،
وعُيْمَان . ما لم تجتمع العربُ على « فعَلان » ، فتكسر ما بعد أَلْف الجمع ،
ثم تقلب أَلْف « فعَلان » ياءً ، فإن جمعت كذلك كَسَرْت ما بعد ياء التصغير
أيضاً ، وقلبت ذلك الألف ياءً : نحو : سُريحين ، وورَّ بشين (٣) ،
لأنك تقول . سراحين ، ووراشين .

وما كان من الأسماء على خمسة أحرف فصاعداً فلا بُدَّ من حذفه ،
حتى يردَّ على أمثلة التصغير ، نحو : فُرَيْرِد ، في : فَرَزْدَق ، و غُضَيْرِف ،
في : غُضَيْتَفِر (٤) ، إلا ما كان بألفي التأنيث ، نحو : خُنَيْفِساء ، إلا ما جاء
من نحو قولهم : بُرَيْكاء ، في بَرُوكاء ، أو بَرَأكاء (٥) ، في رأى
سيبويه ، والمبرد لا يستثنيه .

أو بالألف والنون الزائدتين ، نحو : زُعيفران ، إلا ما كَسَرْت
العربُ من ذلك على الحذف ، نحو : أسطوانة ، فإن العرب جمعت على
« أساطين » ، فيصغر على ذلك ، فيقال : أَسَيْطِينَة .

أو بحرف لين ، هو رابعه ، زائدي ، نحو : سُرَيْبِيل ، و قُنَيْطِير (٦) ،
إلا ما جاء من نحو قولهم : عَطِيْد ، في عَطَوْد (٧) ، في رأى سيبويه .
والمبرد لا يستثنيه .

(١) أي : أَلْف التأنيث المدودة . فقد عدها الفين .

(٢) أي : أَلْف التأنيث المقصورة .

(٣) تصغير « وريشان » بفتح الواو والراء : طائر من فصيلة الحمام .

(٤) في الأصل : « غُضرموط » .

(٥) البروكاء ، بفتح فضم ، والبراكاء : بضم ففتح ، وبفتحتين ، ساحة القتال .

(٦) جاءت هذه الكلمة في الأصل غير واضحة الرسم إلا أنها أقرب ما تكون إلى ما أُنبتاه .

(٧) كذا . والمعطود ، بفتحتين وواو مشددة مفتوحة : الشديه .

والزيادة أولى بالحذف من الأصل ، نحو : فديكس ، في
« فِدْوَكْس » (١) .

والميمُ اللاحقة لأوائل الأسماء / ١٦٠ / ، الجارية على أفعالها ، أولى
بالبقاء من الملحق بالأصل ، على رأى سيوييه ، لا من الأصل ، نحو :
مُقَيِّعِس ، في تصغير « مُقَيِّعَسِس » ، وعكس المبرد .

وإذا احتجت إلى حذف حرف واحد ، وفي الاسم زيادتان ، فأبقى
أقواهما ، نحو : مُطَيِّلِق ، في تصغير « مُنْطَلِق » ، وإن تساوتا فاحذف
أيهما شئت ، نحو : حُبَيْط ، وحبَيْنَط ، في تصغير « حَبْنَطِي » (٢) .

وما لم يؤد إلى حذف شيء منها أولى بالحذف مما أدى إليه ، نحو :
عُضَيْمِين ، في تصغير : عَيْضُمُون (٣) .

وكل اسم جاء بعد ياء التصغير فيه ياءان ، هما آخر الاسم ، ويجب
حذف الآخر منهما . نحو : عَطِي ، في : عطاء .

وما في مكبره هاء التانيث ثبتت في نحيره ، نحو : شُجْبِرَة ،
في : شَجْرَة .

وما لم تكن في مكبره من الثلاثي غير ذى العلامة أثبتت في مصغره ،
نحو : قُدَيْرَة ، في تصغير : قِيدْر ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :
[هو من] (٤) خَيْر قُوَيْسٍ سَهْمًا (٥) ، وأحرف أمثاله شذت .

وإن سُمِّي به مُذَكَّر قبل التصغير لم تلحقه في رأى سيوييه ،

(١) الفدوكس : الشديد .

(٢) الحبنتلي : المتلى . غضباً .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) تكلمة من المدان (مدد : قوس) .

(٥) هذا مثل - والقوس يدكر ويرثت ، وهو هنا على التذكير ، ومن أدت قال : قويسة .

وقولهم : أذَيْسَتْ ، في اسم الرَّجُل ، لاحجة فيه لمن خالفه ، لأنه إنما سُمِّيَ به بعد أن صَغُرَ .

وما لم تكن مُكَبَّرَه من المؤنث غير ذي / ١٦١ / العلامة ، مما زاد على الثلاثي ، لم تلحق اذاء في مُصَغَّرَه ، نحو : زُوَيْبِ ، وسُعَيْدِ ، في زَيْبِ ، وسَعَادِ ، في الأمر العام ، إلا أنه قد جاء : قُدَيْمَةٌ ، في « قُدَيْمِ » ، ورُرَيْبِهِ ، في « وِرَاءِ » ، وهما مؤنثتان .

وكُلٌّ جَمْعٌ لِكَثْرَةٍ ، لِمَا أَهْلُهُ قِلَةٌ ، أردت تَقْلِيلَهُ ، فردّه إلى أقلّ الجمع . وإن أردت تصغير إذ ذاك صغره ، وإن اكتفيت فاكتف ، نحو قولك في تصغير « صبيان » : صبية ، على القياس ، أو أصبئية ، على غير القياس ، وفي تصغيره « غلمان » : غلبة ، أو : أغلِمْتَه ، كذلك ، وإن شئت اكتفيت بصبئية ، وغلِمْتَه ، أو إلى واحده ، وصغره مجموعاً بالواو والنون ، وإن استوى الشروط ، نحو قولك في تصغير « صبيبان » : صُبَيْبُونَ . وفي تصغير « غلمان » : غَلِيمُونَ ، لأن التصغير في الاسم يقوم مقام الوصف فيه فيُجمع بالواو والنون ، أو صغره مجموعاً بالألف والياء إن لم تستوفها ، وإن لم يكن له أقلّ الجمع فإن الواحد ، نحو قولك في « جعافير » : جُعَيْفِرُونَ ، وفي « رجال » : رُجَيْلُونَ .

ولا سبيل إلى تصغير جميع الكثرة على لفظه غير منقول إلى العلم .

وأسماء الجوع تُصَغَّرُ على ألفاظها كالأحاد ، نحو قولك في « قوم » : قَوِيمٌ ، و « قفَر » : قُفَيْرٌ / ١٦٢ .

وربما جاءه التصغير على غير المصغّر ، فيُحفظ ، نحو قولك : عُمَيْشِيَّةٌ في « عَمَيْشِيَّة » ، « وَأَصِيلَانِ » ، في تصغير : أصيل .

وربما جاء المُصغِرُ وأهمل المُكَبَّرُ ، نحو قولهم ، كُفَيْتَ (١) ،
وجُمِّلَ (٢) ، في الطائر : لأنهم يقولون : كِعَان (٣) ، وجِمِلَان (٤) ،
وإنما « فِعْلَان » جمع « فَعَلَ » فهو إذن جمع ، وإن لم يُنطق به .

-
- (١) الكُمَيْت : البليل ، مبنى على التصغير ، والجمع : كُمَيْتَان ، بالكسر . وفي الأصل :
« كَيْت » . (انظر لسان العرب : كَمَت) .
- (٢) الجُمَيْل : البليل ، لا يتكلم به إلا مصغراً ، فإذا أجمعوا قالوا : جِمِلَان ، بالكسر .
(لسان العرب : جَمِل) .
- (٣) في الأصل : « كَت » .
- (٤) في الأصل : « جمع أكت ، وجملان » .

باب

همزة الوصل لا تلحق اسماً ليس مصدرأ لفعل تثبت في ماضيه ،
إلا قولهم : اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، واثنان ، وامرؤ ، وايمن ،
وما لحقته الهاء من ذلك (١) ، أو ما (٢) يجرى مجراها (٣) .

وابنم ، هو « ابن » ، زيدت فيه الميم .

ولا الحرف ، إلا لام التعريف ، في : الرجل ، والغلام .

ولا الفعل الثلاثي غير المزيد فيه ، إلا الأمر مما بعد حرف المضارعة
منه (٤) ساكن ، في غالب الأمر ، نحو الأمر من : يتضرب ، ويخرج ،
إذا قلت : اضرب ، واخرج .

وقبيد هذا : بقوله « مما بعد حرف المضارعة منه ساكن » احترازاً
من الأمر من مثل : يتبع ، ويتقول ، إذا قلت : قل ، وبع ، بغير
ألف الوصل (٥) ، نحو : اضرب ، واقتل ، لأنه ليس بعد حرف
المضارعة فيه ساكن ، كما في : تضرب ، وتقتل .

وقيل في التثنية « في غالب / ١٦٤ / الأمر » احترازاً من الأمر من
مثل « يأخذ » . « لأنك تقول في الأمر منه : خذ ، فلا تلحقه ألف
الوصل ، وإن كان بعد حرف المضارعة منه ساكناً ، لأن ذلك الساكن
يحذف في الأمر لكثرة الاستعمال ، فلا يحتاج إلى ألف الوصل . وكذلك
« يأكل » تقول في الأمر منه : كل .

(١) يريد : ابنة ، وامرأة .

(٢) في الأصل مكان « ما » كلمة غير واضحة الرسم .

(٣) يريد : اثنان .

(٤) في الأصل : « فيه من ذلك » . وما أجنبناه هنا استثناءً بما سيأت بعد قليل .

(٥) في الأصل : « بغير لام » مكان « ألف الوصل » .

هنا هو المشهور فيه ، وقد حكى سيبويه أن منهم من يقول : أوكل ،
وهو قليل ٥

والوجهان جائزان في الأمر من : أمرٌ يأمر ، على « أمره » ، جاء في القرآن :
(وأمرٌ أهلك بالصلاة واصطبر عليها) (١) ، ولوجاه على « أمره » نقال :
ومر أهلك بالصلاة .

ولأن توجد (٢) أبدأ في فعل رباعي عدداً ، كما أنه لا يوجد فعل زائد
على الأربعة عدداً في أوله ألف إلا وهي ألف الوصل .

(١) سورة طه : ١٣٢ .

(٢) يمين : ألف الوصل .

باب

كل اسمٍ نَسب إليه فإنه ، في الأمر العام ، تَلَحُّق آخره بآء النسب ،
ويَنقَل الإعرابُ إليها ، ويلزم ما قبلها الكَسْرُ .

ثم إن كان فيه هاء التانيث تحذف ، وإن كان على فُعِيل ، كدُمْل ،
أو فَعِيل ، كسَمِر ، أو فَعَل ، كإِبِل ، فإنه يُنْتَح وَسَطُه ، لئلا يكون كُله كَسراً ،
أو كُله إلاحرفاً واحداً منه .

وإن كان مثل « تَغَلَب » مما إذا نُسب إليه على أصله كان كُله مكسوراً
إلاحرفين / ١٦٤ / ، الثاني منهما ساكن ، لم يَغيَّر ما قبل آخره ، إلا شاذاً ،
وقاسه المبرد .

وإن كان مثل « عَلَبَط » ، مما يبقى فيه حرفان ، الثاني منهما مُتحرِّك ،
لم يَغيَّر بلاخلاف .

وإن كان على حرفين ، لحذف لآمه ، وكونه لم يُعَوِّض منه ،
كيد ، ودم ، وأخ ، وأب ، فإنه يُرَدُّ ما حُدِّف منه ، إن كان واجباً
الرَدِّ في التثنية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالألف والتاء ، كأخوى ،
وأبوى ، وستوى .

وإن لم يجب جاز فيه الرَدُّ وتركه ، كيدوى ، ودَمْوى ،
ويدى ، ودَمى .

واختلف هل يُرَدُّ ما كان من ذلك ساكناً إلى سُكونه ، أو يُعَوِّض
من حركته فتحة ، فذهب الأنضسُ إلى الأول ، وقال : يَدَى ،
ودَمى .

وقال سيبويه بالثاني ، وبه جاء السَّماع ، وهو الحق ، يقال : يَدَوَى ،
ودَمْوى :

وإن عَوَضَ فِيهِ أَلْفُ الرَّصْلِ جاز حذف الألف والرد، نحو: بَنَوِي،
في «ابن»، وعَمَرِي، في اسم.

وسُكُونِ الميمِ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وترك الألف من غير رد، نحو:
أبِي، واسمِي.

وإن عوض منه تاء، حذف وُرد، على رأي صيبويه، نحو: أَخْوِي
في «أخت»، وبنَوِي في «بنت»، وأقْرَت ولم يُرد على رأي يونس،
نحو: أختي، وربِّي.

وإن /١٦٥/ كان ذلك بحذف عينه. نحو: مذ، أرفائه، نحو:
عدّة، وزينة، لم يُرد إليه، إلا ما بقي منه حرفان أحدهما لين، نحو:
شية، فإنه يرد إليه ما حذف، بالخلاف المتقدم، وإن كان مقصوراً،
فإن ألفه، إن كانت ثالثة، تُقلب واواً مطلقاً، نحو: رَحْوِي، في «رحى»،
وعَصْوِي، في «عصا».

وإن كانت رابعةً وهي لغير التأنيث، فكذلك.

وقد جاء الحذف، نحو: أرطوي، ومكهلوي، وقد جاء: أرطوي،
وملهي.

وإن كانت للتأنيث، فإن كان ساكن الثاني اختير أصابها، وجاز
قلبها واواً وإلحاقها بالمدودة، نحو: حَبْلِي، وقد جاء: حَبْلِي، وحَبْلَاوِي

وإن كان متحرك الثاني حُذِفَتْ فقط: نحو، جَمْرِي، وبَشْكِي.

وإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ مطلقاً، نحو: مُشْرِي، في «مُشْرِي»
وحَبْرِي، في «حباري» ومُسْرَشِي، في «مُسْرَشِي»، وقَبْعْرِي،
في «قَبْعْرِي».

وإن كان آخره ياءً قبلها كسر، فإن الذَّسْبَ إليه ثلاثياً مثله إلى «عصا»

نحو: نحوى ، فى «عمى» وزبانياً محذوفاً آخره - إلا فىسن قال: تغلبنى ؛
بفتح اللام /١٦٦/، فهو مثله . إلى «ملكى» نحو: قاضى ، فى «قضى» .
ومن قال : تغلبى ، بفتح اللام، قال : قاضوى ، وقاضى ، ورائداً على
الرباعى ، نحو : مشترى ، ومفترى ، فى : المشتري ، والمفترى .
يحذف الياء لا غير .

والنسب إلى «فُعَيْلة» ما لم تكن مُضاعفة ، نحو «جديدة» ، أو معتلة
العين ، نحو : طويلة ، مثله إلى : تمر ، نحو : حنّفى ، وبغنى ، إلا ما شذ .
وإلى «فُعَيْلة» مثله إلى «مُرد» ، نحو : جهنّى ، فى : جهنينة .
وإلى «فَعُولَة» ، مثله إلى : جمل ، نحو : مُشنى ، فى «شنة» .
وإلى نحو . بنية ، معتل اللام ، مثله إلى : عم ، نحو : نَحْوَى ، وعكوى .
وإلى : فُعَيْل ، معتل اللام ، مثله إلى : هدى ، نحو : قُصْوَى ؛
فى : قُصَى .

والذى يحذف ، من يأتى «تحية» الساكنة ، ويطرح الياء المتحركة
من نحو : ميت ، وسيد ، فيصير النسب مثله إلى : بيت . فيقال : سيدي ،
وميتى ، إلا ما شذ ، نحو طائى .

وحكم الذى من المركبين وما زاد على الصدر من الجملة حكم هذه
الثانيت ، فيقال فى «بعليك» . بعلى ، وتأبط شراء : تأبطى .
وكذلك ياء النسب ، نحو : تمحى . إذا نسبت إليه : والشمان بهما ،
نحو ياعى «كرسى» ، والزندان فى التثنية ، وجمع السلامة ، كذا على
أصلهما أو مسمى بهما /١٦٧/، إذ حكيت حاله الأصلية ، إلا أن جمع
السلامة يُرَدُّ إلى واحده ، نحو : ندى ، فى النسب إلى «تمرات» جمعاً
لا مسمى به .

وكذلك جمع التكسير ما لم يسم به ، نحو : قرضى ، فى «الفرائض» ،
وأسماء الجموع كالأحاد ، كقبرى ، فى : بقر ، ورهطى ، فى : رهط ،

وما آخره همزة قبلها ألف زائدة فحُكِمَ همزه في النَّسَبِ حُكْمُهَا فِي
التَّثْنِيَةِ ، نَحْوُ : قُرَّائِي ، فِي : قَرَاءَ ، وَحَمْرَاوِي ، فِي : حَمْرَاءَ ، وَفِي :
عَطَاءَ ، وَعَلْبَاءَ ، بِالْوَجْهِينِ . وَالْإِفْرَارَ أَجُودَ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ هُنَاكَ .

وَحَكِي سَيُوبِهِ أَنَّهُمْ يَقْبَلُونَ الهمزة الأصلية هنا، فيقولون: قُرَّائِي،
فِي «قُرَّاء» ، وَذَلِكَ مِنْ شُدُودِ النَّسَبِ .

وَحُكْمُ : فَعْلَةٌ ، وَفُعْلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، مَعْتَلَاتِ اللام ، كَصَبِيَّةٍ ،
وَدُمِّيَّةٍ ، وَحُكْمُ : فَعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ ، وَفِعِيلٌ ، مُعْتَلَاتِ عَلَى رَأْيٍ ،
كَصَبِيَّةٍ ، وَدُمِّيَّةٍ ، وَفِتْيَةٍ .

باب

المتضمن للحرف . ما دنى معناه ، كأسماء الاستفهام والشرط .
والمشبه به : ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه ، كأسماء الإشارة ،
والمضمرات ، والموصولات .

والواقع موقع المبنى ما كان اسماً للتعليق ، نحو : صة ، وهجرات .
وفي الواقع موقع المبنى من الفعل خلاف . الصواب أن البناء في هذا
النوع لتضمنه معنى الأمر ، الذي هو الأصل بلام الأمر / ١٦٨ / .
والمشبه به ما ليس معناه « أفعل » ، من باب « فعمال » ، كجندام ،
ورقناش . وقد تقدم اختلاف العرب فيه .

وما بُني مما أضيف إلى غير ممكن ليس من الباب ، نحو : على حين
عاتبت ، وعلى حين لا بُدّ (١) و (هذا يوم يُنفع الصادقين) (٢) و (من
عذاب يومئذ) (٣) . و (من خيزرى يومئذ) (٤) لأنه لم يُوضع على البناء من
وَل وهلة ، وإنما البناء فيه عارض ، وليس الباب لما البناء فيه عارض ،
لأنه ليس يُوجب البناء ، والباب لما هو واجب البناء ، والاختيار ذلك
أن لا يُبنى إلا ما أُضيف إلى المبنى .

أصل البناء الوقف ، والحركة :

إما لالتقاء الساكنين ، كهؤلاء ، وابن .

وإما ، للمزبة ، كيا أحمد .

(١) زيد في الأصل : بعد هذه الكلمة ويرجى ولا حصر .

(٢) سورة المائدة : ١١٩ .

(٣) سورة الطارق : ١١ .

(٤) سورة هود : ٦٦ .

و [إما] (١) لإبداء بها (٢) أول ، كزيادة الحركة فهما (٣) للإشعار بالزيادة التي لها ، على من لم يكن قطعاً معرباً من المبنيات ، نحو : كم ، ومن ، ونحو : ضرب ، لأن زيادة الحركة في الفعل الماضي للإشعار بالزيادة التي له على الفعل المبني على السكون ، نحو : قُم ، وقل ، وهي أنه يقع موقع المعرب من الأفعال ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . في موضع المعرب من الأسماء ، نحو : مررت برجل قام ، في / ١٦٩ / موضع : مررت برجل قائم فيها مضي .

وإما لأنها عرضة لأن يُبتدأ بما هو في حركة باء الجر ولام الجر ، إذ لو لم تُجبر ، كـ « ألم » ، لا يُبتدأ بهما .

فإذا احتجج إلى الابتداء بهما ، وهما ساكنان ، نحركا لتعرضهما لحركة الابتداء ، وإلا امتنع .

وإما للفرق بين معنيين ، كمتحة النون في « إن فعلت » ، فإن فتحة النون هنا فرق بينه وبين « إن فعلت » ، التي « أن » فيه مصدرية ، والالف فيها إنما هي للوقف .

الضمة :

إما للإتباع ، كند .

وإما لأنها جعلت في الكلمة كالواو في نظيرتها (٤) ، من حيث كان الرفع أولى أحوال تلك النظيرة ، وغيره فإنه داخل عليه ، وذلك ضمة نون « نحن » جمعاً .

(١) تكلة يقتضيهما السياق .

(٢) في الأصل : « به » .

(٣) أي الساكنين .

(٤) في الأصل : « وى » ، ربما أُبتدأ من القانون (ص : ٥٧) .

وإما للشَّبه بما هي فيه كذلك ، كضممة نون ، « نحن » تشبيهية .
وإما لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها ، كيا أحمد ،
وقبل ، وبعده .

الفتحة :

إما لمجرد طلب التخفيف ، كفتحة الثاني من المركبين ، في نحو :
خمسة عشر .

وإما للإتباع ، كفتحة ضاد « عض » من لغته الإتباع من لغته
الإدغام .

وإما لشبه محلها بما في كنف هاء التانيث ، نحو : اضربن ،
ولا تضربا .

الكسرة :

إما لمجرد التقاء الساكنين ، لأنها لا تُوهم الإعراب بكونها دون
تنوين ولا ما يعاقبه ، أو حَمَلًا / ١٧٠ / على نظير نظيره ، إن كان
للسكون جزمًا ، نحو : لم يضرب الرجل ، أو على نظير نظيره ،
إن كان السكون غير جزم ، نحو : اضرب الرجل .

وإما إشعاراً بالتانيث ، نحو : لك ، في خطاب الموث .

وإما لمجانسة العمل بكسرة الباء واللام في : يزيد ، وبزيد ، أو
لمجانسة العمل لكسرة لام الأمر .

باب

تعرّف أن الألف في آخر الاسم مُتقلّبة عن ياء ، بالثنية ، نحو :
رحيان ، في « رحي » ، والجمع بالألف والياء ، نحو : « حصيات » ،
« حصا » ، وبكونها رابعة فصاعداً ، نحو : مرثمى ، مما الياء فيه
أصلية ، أو : مكهبيس ، بما أصل الياء فيه الواو ، ونكون عيبر الاسم
أو فآؤه واواً ، نحو : الهوى ، والوعى ، وينصرف الفعل منه ،
نحو : عصوت بالعصا ، ورحيت بالرحا .

فإن عدم ذلك منه فالإمالة ، لأن الإمالة في الأسماء الثلاثية إنما
تكون في ذوات الياء لا في ذوات الواو ، في الأغلب ، لأنه قد أميل
قليلاً ، نحو : العشاء في العين ، وهو من الواو ، وفي آخر الفعل بما
ذُكر . نحو : أغرى ، وأعطى ، ووقى ، وهوى ، وغزوت ،
ونزرو . ورميت ، ورمى ، إلا الإمالة ، فليست دليلاً على الياء في
الفعل . لأن / ١٧١ / ذوات الواو يُمال فيه كما يُمال من ذوات الياء ،
وسوى الثنية والجمع ، لأنه لا يُثنى ولا يُجمع ، أو بالفعل والفعلية .
نحو : الغزوّ ، والغزوة . والرّمى ، والرّمية ، في غزّا ، ورمى .

ويخص الفعل منه بأن ذلك يُعرّف فيه بمضارعه عاريّاً من
العلامة ، نحو : يتغزّو ، ويرمى ، وبالحاق علامة الثنية وجمع المؤنث
في الماضي ، نحو : غزّوا ، ورميا ، وغزّون ، ورمين .
أو في المضارع ، نحو : يتغزون ، ويرمّين .

باب

تخفيف الهمزة الساكنة ، بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها ، نحو : رأس ، وبؤس ، وبئر ، والمتحركة الساكن ما قبلها ، وليس زائداً مجرد المد أو اللين ، أو ياء تصغير ، بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها بعد ، نحو : المرّة ، والكلمة ، والمسي ، وكهية ، في الأشهر ، لأنه قد حكى « المرأة » قليلاً ، وقد حكى أن بعضهم يقول : المسي ، وكهية ، فقلب الهمزة من جنس ما قبلها ، ثم ادغم ما قبلها فيه ، تشبهاً بما حرف المد واللين فيه زائد ، لجرد المد واللين .

وإن كان زائداً لجرد المد واللين ، وليس ألفاً أو ياء تصغير ، فتقلبها إليه : وإدغامه فيه ، نحو : خطية ، في تخفيف : خطية ، ومتروه ، في تخفيف / ١٧٢ / مقروءة .

فإن كان ألفاً ، نحو : هبأة ، فتخفيفها بين بين .

وكذلك إن كان ياء تصغير ، نحو : فئيس ، في تصغير : أفوس ، على التخفيف .

وتقلب :

وأو إن كانت مفتوحة مضموماً ما قبلها ، نحو : جُون ، في تخفيف : جُون ، جمع جُونَة العطار .

وياء إن كانت مكسوراً ما قبلها ، نحو : مير ، في تخفيف : مير ، جمع ميرة ، وهي الحقد .

وما سوى ذلك فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة .

نحو : سأل ، ولوّم ، وشتم ، وسئل ، ويقربك .

وخالف الأختفش في المكسورة المضموم ما قبلها ، نحو : سئل ،

فقلبها واواً ، وفي المضمومة المكسور ما قبلها ، فقلبها ياء ، نحو : يقربك .

باب

المقصود المقيس : كل مصدر لفعل معتل اللام . قبل آخر نظيره
من الصحيح ، مفتوح على الاطراد ، مزيد في أوله ميم ، نحو قولك :
استوى مستوى حسناً .

أو ايس كذلك ، نحو : ردى يردى ردى ، فهو ردى ، وعمى
يعنى عمى ، فهو أعمى ، وصدى يصدى صدى ، فهو صدان .

وكذلك اسمُ المفعول ، والزمان والمكان ، على ما تقدم ، كقولك :
أعطى مُعطى كثيراً ، أى شيئاً كثيراً ، وهذا الوقت مُعطى فلان أصحابه ،
إلى اوقت / ١٧٣ / الذى أعطاهم فيه ، وهذا المكان مُعطاه ، أى الذى
أعطى فيه .

والفعلية ، للمبالغة ، كالحلبي ، لكثرة الشغل بالخلافة ، والحطبي
لكثرة الاشتغال بالحطابة .

وفعل ، وفعل ، جمعان لفعل ، وفعل ، معتل اللام ، كعروة ،
وعرى ، ولحية ولحى .

وفعالى ، وفعالى ، كشكاوى ، وسكارى .

وفعالى جمعاً ، نحو : صرعى .

فإن كان اسم جمع فهو تمدود ، نحو : ظرفاء ، وخلفاء .

وكل « فُعلى » مؤنث « أفعلى » ، نحو : الكبرى ، فى تأنيث
« الأكبر » ، أو مؤنث « فعلان » الذى لا تلحقه هاء ، نحو : سكرى ،
مؤنث سكران ، وغضبي ، مؤنث غضبان .

وما قبل هاء التأنيث منه ألف ، وجمعه يحذف الهاء ، مقصور ،
نحو : القطا ، فى جمع ، قطة ، والحصى ، فى جمع : حصاة .

باب

الممدود انقيس : كل مصدر لمعل معتل اللام ، زائد على ثلاثة أحرف ، قبل آخره نظير من الصحيح ألف على الاطراد ، نحو : أعطى إعطاء ، ورعى رعاء ، واستدفاً استدفاء .

أو كل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثلاثة ألف ، نحو : الثغاء ، والرغاء ، والعواء .

وكل فعلاء ، مؤنث : أفعَل ، نحو : حمراء ، تأنيث «أحمر» ، وصفراء ، تأنيث «أصفر» :

وكل جمع على : /١٧٤/ فعلاء ، وأفعلاء ، نحو : أصدقاء ، وفنهاء .

وكل ما جاء جمعه على : أفعِلة ، معتل اللام ، نحو : أكسية ، وأخبية ، فواحد ممدود ، نحو : نجباء ، وكساء ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :

• في ليلة من جمادى ذاتِ أُنْدِيَّة (١) .

والواحدة : نَدَى ، في بعض الأقوال .

(١) من الطويل : وتماه :

لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

وقائله مرة بن محكان الأبي . والشاهد فيه : أُنْدِيَّة ، فإنها جمع : والندى ، لا يجمع إلا على أُنْدَاء ، وجمعه على : أُنْدِيَّة ، شاذ . (شرح المفصل : ٤ : ١٠٨) .

(م ٢٢ - الشلوبي)

باب

المؤنث الذي لعلامة فيه ، مما لا فرج له ، يُعرف أنه مؤنث :

بالإشارة إليه ، نحو : (هذه جهنم) (١) .

أو بإضماره ، نحو (جهنم يصلونها) (٢) .

أو بإلحاق علامة التأنيث في فعله ، نحو : حَفَّت النار بالشهوات .

أو نعته ، نحو : في كل ذات كبد رطبة أجرا (٣) .

أو الحال منه ، نحو : هذه النار هامة .

أو في خبره ، نحو : الدار واسعة .

أو مصغره ، نحو : دُورَة .

أو بعد عآده (٤) منها فيما دون العشرة ، نحو : عِنْدِي ثلاثٌ من

البط ، في الأعراف . لأنها قد تسقط على المع ، نحو قوله :

وكانَ مَجْتَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَى

ثلاثٌ شُخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعَصِرٍ (٥)

أو يجمع على «أفعل » ، إذا كان على أربعة أحرف ثالها حرف لين

زائد للمد ، نحو : أعقب ، في جمع : عَقَاب ، في الأعراف ، لأنه قد

(١) سورة الرحمن : ٤٣ .

(٢) سورة إبراهيم : ٢٩ .

(٣) الموطأ : ٣٢٩ .

(٤) في الأصل : « أو بعد وعده » .

(٥) من الطويل ، وهذا البيت هو السادس والخمسون من رائية امرئ بن أبي ربيعة انطوية

والشاهد فيه قوله : ثلاث شُخُوصٍ ، حيث أتى باسم العدد مذكر مع أنه مضاف إلى معدود ،

مذكر ، ولو أنه أتى على وثق ما يقتضيه الاستعمال العربي لقال : ثلاثة شُخُوصٍ . والمجن :

أصله امر آله ، من : جته بجنه ، إذا ستره وأخفاه . وسعوا الترس مجنا ، لأنه يستر بدن المحارب .

والكذاب من الساء ، الجارية . حين يبدو ثديها للبهود والاكنتاز ، والمعصر : الجارية

حينما تكون في أول البلوغ . (ديوان ابن أبي ربيعة : ٩٢) .

جاء : طُحَال وأطْحُل ، وهو مُذْكَر ، وكذلك : جَبِين وأَجِين ، وقد رُوي بِشُرُونين (١).

وما كان فيه الهاء ، وقد تكون للفرق بين /١٧٥/ المذكر والمؤنث في الصِّفة ، كقائمة . وفي الاسم ، كامرأة .

وبين الواحد والجمع ، نحو : دُرَّة ، ودُرَر .

وبالعكس ، وهو قليل ، نحو : كَمْء ، في الواحد ، وكذآء ، في إحدى اللغتين .

ولتأكيد الصِّفة ، كعلامَة ، ونسابة .

وللعُجْمَة (٢) ، نحو : موازجة (٣) .

وللنسب : نحو : مهالبة ، ومناذرة .

ولهما (٤) ، نحو : السَّيَّابجة (٥) .

ولتأكيد معنى التأنيث ، نحو : ناقة .

واتأنيت اللفظ . نحو : عرّفة .

وما علامة التأنيث فيه ألفٌ متصوِّرة .

فَقَعَلَى ، نحو : الأَرَبِي (٦) .

وَقَمَلَى ، نحو : بشكى (٧) .

(١) يني : جنين وأجن .

(٢) في الأصل : « والمعجم » .

(٣) موازجة : جمع موزج ، وهو الموز ، بالفارسية . (اللسان : موزج) .

(٤) لى : لعجمة والنسب .

(٥) السَّيَّابجة : قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية .

ياحطم : سبيجى . (اللسان : سبيج) .

(٦) الأَرَبِي : الداهية .

(٧) البشكى : السريعة الخفيفة .

وفُعَلِي ، نحو : حُبْلِي .

وِفْعَلِي ، نحو : هذه ذِكْرِي .

وَفُعَلِي ، نحو : سَكْرِي .

فالثلاثة الأول من المختصة به ، إلا أن « فُعَلِي » لا يكون إلا بكونه ،
نحو : الأَرَبِي ، وِفْعَلِي ، يكون صفة ، نحو : حُنْتِي ، وِدْبِي (١) .
وقد تقدم .

وَفُعَلِي ، تَضْرِبَان : مؤنث « الأفعال » ، ويلزمه الألف واللام ، نحو :
الكُبْرِي ، أو الإضافة كذكره ، نحو : الأفضَل ، وأفضلهم ، في الأمر
العام ، لأنه قد جاء : آخر ، وأخرى ، دونهما ، وهو شاذ لا يُقاس عليه ،
وكذلك نقلوا على أبي نواس :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ تَفَاقَعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٢)

وماليس مؤنث « أفعال » ، وهو .

إِما وَصَف ، نحو : حُبْلِي .

وِإِما غَيْر وَصَف ، وهو إِما مصدر ، كالرَجْعِي ، وإِما غَيْر / ١٨٦/
مصدر ، كحَزْوِي .

وِفْعَلِي ، مُشْتَرِك ، وَالذِي أَلْفُهُ الِالْحَاق ، مِنْهُ : ذِفْرَأ ، فِيمَنْ نُون ،
وَالْمُؤنث مِنْهُ يَكُون مَصْدَرًا ، نَحْو : ذِكْرِي ، وَغَيْر مَصْدَر .

إِما جَمْع ، نَحْو : حِجْلِي ، فِي : الحِجْل ، وَظَرَبَ ، فِي : الظَّرْبَان ،
وَلَمْ يَأْت مِنْهُ غَيْر هَلْدِين .

وِإِما غَيْر جَمْع ، مِثَالُهُ : ذِفْرِي ، فِيمَنْ لَمْ يَنْوِن .

(١) وهي الشاة التي وضعت حديثاً ، وجسمها : رباب . (شرح المفصل ٥ : ١٠٧ ؛
لسان العرب : رباب) .

(٢) البيت لأبي نواس ، والشاهد فيه قوله : صغرى وكبرى ، وهو شاذ لا يقاس عليه .
(أمال المرتضى : ٢ : ١٢٦) .

و فعلى . مشترك ، والذي ألفه للإلحاق منه ، نحو : علقى (١) ؛
فيمن تون .

والمؤنث منه : مصدر : نحو : دعوى .

وغير مصدر . إذ غير و صَف مُفْرَد ، كَرَضَوِي ، وإِذَا و صَف ،
وهو :

إما مَرِيث « فعلان » : كسكوى . مؤنث : سكران .

وإذا ما ليس كذلك فجمع ، كدعوى وجرحتى ، وغير جمع :
كناقة شكوى ؛ أو ممتعة الشرع بالسن .

أمثلة ألفتى التأنيث : فعلاء (٢) ، وهو صفة وغير صفة .

مفر الصفة .

مصدر . كالبأساء .

وغير مصدر ، كالمضاء .

واسم جمع : ذاء الخلقاء .

والصفة إما مذكورة ، أفعال ، كالحسراء ، وماليس كذلك ، كمرأة عبيلاء (٢)
وديمة هظلاء .

ومما تلحقه : فُءلاء ، كعُشراء ، فعلاء ، كسبراء ، وفعلاء ، كعاصفاء ، وفعلياء ،
ككبرياء ، وفاعولاء ، كعاشوراء ، وفعلاء ، كبراكاء ، وفعولاء (٤) ،

(١) العلقى : شجر تدوم خضرته .

(٢) فى الأصل : « فعلى » .

(٣) فى الأصل : « فعلاء » .

(٤) بفتح أوله وضمه مع فتح ثانيه (السان : يراء) ، وهى الثبات فى الحرب ،

مريضتين : ساحدة القتال .

كَبَرُوا كَاءً ، وَفَعَلَاءَ ، كَعَقْرَبَاءَ ، وَفُنَعَلَاءَ ، كَخُنْفَاءَ ، وَفَعَلَاءَ
كِرْمَاءَ (١) ، وَفَعَلِيَاءَ ، كَزَكَرِيَاءَ .

ومن الجموع : أفعلاء ، كأصدقاء ، وفعلاء / ١٧٧ / كشرعاء .
وكله مُختص بالتأنيث ، لعدم ما يلحقه من الأصول ، إلا رمكاء (١) .
فاختصاصه بالتأنيث ليس كذلك ، ولكنه لم يُسمع إلا مؤنثاً .

باب

الاسم الذى ينتصب مفعولاً معه :

إما واجبٌ فيه ذلك ، نحو : جلست والدارية ، وصَحَّ انتصاب هذا على المفعول معه ، وإن كان لا ينتصب مفعولاً معه إلا ما كان في الواو فيه معنى العطف ، ولذلك لم يَجُزْ : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، على معنى ، انتظرت مع طلوع الشمس زيداً ، فلنما جار : جلستُ والدارية ، وكان يتبغى على هذا ألا يجوز ، لأنه لا يصح فيه العطف ، لأنه بصح فيه أن تقول : جلست مع السارية ، ومع مقتضى المصاحبة في الفعل ، فلا بُدَّ من مُصاحبته في الجلوس ، [ومصاحبه في الجلوس] (١) ، هنا بتوهمه ، أعنى في قولك : مع السارية ، فلما صح معنى العطف ، مراعاةً لأصلها ، ومعنى العطف وهو المُراعَى لالفظه ، لذلك لم يَجُزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلاً ، [وقد] (١) توهم المصاحبة ولا الجلوس ، في قولك : جلست مع السارية ، ونحن لو عطفنا هنا ، إنما كان يكون ذلك على توهم المصاحبة في الجلوس أيضاً ، لكن العرب أجازت ذلك التوهم / ١٧٧ / مع « مع » ، ولم تُجزه مع لفظ العطف ، فلما أجازته مع « مع » ، أعنى توهم المصاحبة في الجلوس : ولم تُجزه مع بيان العطف ، وكان ذلك المُتوهم هو معنى العطف ، لو جاز كان في « واو » المفعول معه معنى العطف حتى لا تخرج « الواو » عن أصلها بالجملة ، لأن أصلها عندهم العاطفة ، ولذلك لم يَجز تقدم المفعول معه على الفاعل ولا على الفعل ، كما لم يَجز ذلك في الفعل مُراعاةً لأصلها ، ومعنى العطف هو المُراعَى لالفظه ، ولذلك لم يَجُزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيداً ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلاً ، فكذلك لم يَجُزوا المفعول معه إلا حيث يوجد .

(١) تكله يقتضيا السياق .

وإما مختار فيه ذلك (١) ، نحو : ما صنعت وأباك ؟ لأنه يجوز به
الرفع على ضعف ، في الشعر .

وإما مختار فيه الرفع (٢) ، نحو : ما أنت وزيد . لأن النصب فيه
على توهم « كان » ، والرفع أحسن وأثمر .

وإما مختار فيه الجذر ، نحو : ما تريد والعرب يشتبهوا . لأنه يجوز
فيه النصب على إضمار « كان » ، وإشتر أحسن وأكثر .

وإما مختار فيه (٣) النصب بوجه آخر ، نحو مالك وزيدا . لأن نصبه على
المفعول معه لتوهم الكون أحسن من (٤) نصبه بإضمار الملايسة / ١٧٩ / .
والجذر أيضاً ضعيف . لا يجوز إلا في الشعر ، والعامل فيه إنما فعل ، إما
[ما] (٥) يعمل عمله ، ومعنى الفعل إنما يعمل في الظروف والأحوال .

(١) أي : النصب .

(٢) في الأصل : « اللزم » .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤) في الأصل : « منه » .

(٥) تذلة يقتضيا السياق .

باب

المفعول له ، هو علة الإقدام على الفعل ، نحو ضربه أدباً .
وشرط انتصابه أن يكون مصدرًا ، وفعالاً لفعل الفاعل المائل ، ومقارناً
له في الوجود .

وانتصابه بإسقاط حرف الجر ، على رأى سيويته ، وعلى رأى (١) :
انتصاب المصدر الملاقى في المعنى ، لأن « الضرب » مثلاً أدب في المعنى ،
فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه . والأولى أن نجد ، لأن
المصدر ما ليس بمعناه كمعنى الأدب في قولك : ضربه أدباً ، لأنه ليس
كل ضرب أدباً : ولا كل نحيء طمعا ، ففارق المصدر الملاقى في المعنى ،
في نحو قولهم : نسبته مآماً ، وآليت حلفة .

ويكون معرفة ونكرة ، كقوله :

يركب كُملٌ عاقراً جمهوراً مخافةً وزعل المحبور (٢)

(١) يبدو أن هنا سقطاً ، ولعل تمام العبارة « الأختش » .

(٢) من قول المصاحف ، والشاهد في مجيء المفعول له نكرة « مخافة » ومعرفة « زعل المحبور »

(سيويته : ٤ : ١٨٥) .

باب

الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم (١) ، ما لم يكن منصوباً منوناً ، نحو : قام زيدٌ ، ومررت بزيد ، ورأيت أحمداً ، ونحو : قبلُ ، وهؤلاءِ ، وضرب .

ويجوز فيه أيضاً الإشمام (٢) ما لم يكن مجروراً ، نحو : مررت بزيد ، أو منصوباً ، نحو : رأيت الرجل ، لأنه لا يكون في الجر ولا في النصب إشمام ، إذ الإشمام إنمام هو إشارة بالشفقتين إلى الضمة .

ويجوز /١٨٠/ أيضاً فيه التضعيف مع الإسكان ، بشرط أن يتحرك ما قبله ، نحو : جاءني خالد ، ومررت بخالد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد .

ما لم تكن همزة . نحو : الخطأ ، لأنه لا يجوز التضعيف فيه لما فيه من استجلاب ثقل يُفر منه إذا وجد .

ويجوز فيه أيضاً نقل حركته على ما قبله ، إن كان صحيحاً ، وكان الموقوف عليه همزة مطلقاً ، نحو : الدَّف ، والبط ، في الأحوال كلها .

وإن لم يكن الموقوف عليه همزة ، نحو : البكر ، والنقر ، فيشترط صحة ما قبل الآخر وسكونه ، وألا تكون الحركة فتحةً ، نحو : رأيت البكر . وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ، نحو النقل ، في : عجبت من البسر ، وعماليس في الكلام ، نحو : النقل ، في مثل : هذا العدل ، فإن أخرج النقل عن أبنية الأسماء ، أو عماليس في الكلام ، حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلة ، فيقولون :

(١) الروم : الإشارة إلى الحركة بصوت خفي .
(٢) الإشمام : ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير .

هذا البسر ، ورأيت البسر ، وهذا العبد ، ورأيت العبد ، ومررت
بالعبد ، بالإتباع في ذلك كله .

وإذا نقلوا في المهموز .

فمنهم من يقر الهمزة ساكنة مع النقل / ١٨١ / ويطلق ذلك .

ومنهم من يكره المخالفة لأبنية الأسماء أو لأبنية الكلام : فحركوا
ما قبلها بحركة ما قبله ، كما تقدم في غير المهموز .

ومنهم من يبدل الهمزة بحسب حركتها «واو» في الرفع . و«ياء» في الخفض .
و«ألها» في النصب ، ويسكنون ما قبل الواو والياء ، ويفتحون ما قبل
الألف ، فيقولون : هذا الوتو ، ومررت بالوتى . ورأيت الوتا (١) .

ومنهم من يقلبها ، إذا كان ما قبلها متحركاً إلى حركتها ، نحو :
هذا الكلو ، ورأيت الكلا ، ومررت بالكلى (٢) .

وبعضهم يقلبها إلى حركة ما قبلها ، نحو : هذا الكلا ، ورأيت
الكلى . ومررت بالكلى .

ولا إشمام ولا روم فيما قُابت إليه همزة ، كما لا رزم ولا إشمام في
حرف المد واللين ، في نحو : يفزو - ويرى - ويخشى . والوقفُ
على المقصور بالألف في الأعراف .

وقد جاء إبدالها واواً في الوقف ، وياء أو حمزة .

وربما أجروا الرصل مجرى الوقف في الياء والواو .

والوقف على باب : قاض ، وجوار ، في الموضع الذي تسقط فيه
الياء في الدرَج على مادونها ، وبردّها ، والوقف عليها ، والأول أوجه

(١) الوتة : مرض يصيب العم لا ييلز العظام . (لسان العرب : و.ث.) .

(٢) ينى : الكلا .

في الموضع الذي ثابت فيه الياء في الدرَج عليها ، نحو : جاء القاضى ،
وجاء قاضى القوم ، لاحق بهذا النوع .

ومنهم من يحذف الياء من هذا في /١٨٢/ الوقف ، والأول أكثر
وأوجه ، إلا أن تكون منوثة منصوبة ، فالوقف على البدل من التنوين
في أكثر اللغة ، ومن يقف بغير تغيير في المنون المنصوب يقف على الياء ،
وعليه يقول المتنّى :

• ألا أذنّ فَمَا أَذْكَرَتَ نَامِي (١) •

أو غير منوثة ، فالوقف عليها ، نحو : رأيت قاضيا ، والقاضى .

والحذف في التفصيلين مشروط بالأيوْدَى الى أن يبقى من الاسم من
حروفه الأصلية لإلا حرف واحد ، نحو : مر ، والمرى ، ويقف على :
يرمى ، ويغزو ، ويغشى ، رفعا ونصبا بلفظ الرفع ، وجزماً ، نحو :
لا تقض ، ولا تغز ، ولا تغش ، ووقفا ، نحو اقض ، واغز ، واغش ،
بالحاق الهاء في الأفضح :

وقد يوقف عليه بإسكان ما قبل المحذوف ، وما بقى من حروفه الأصلية
حرفاً واحداً ، نحو : لائق ، وقى ، بالحاق الهاء فقط .
وعلى نون التوكيد اللخيفية مُنفتحة ما قبلها بإبدالها ألفا ، نحو : يازيد
اضربا عمرا .

فلذا وقفت قلت : يازيد اضربا ، ومنضما ما قبلها ومنكسرا محذفا .
وُردَ ما حُذِفَ بدخولها ، نحو : هل تضربن يا رجل ؟ وهل تضربن
يا امرأة ؟ واضربن يا امرأة ، الوقف ، هل تضربون ؟ وهل تضربين ؟
واضربنى .

(١) عجزه : • ولا لنت قلباً وهو قاسى •

(شرح المنذمة الجزولية : ٦٢٢) .

وعلى الثقيلة بالإسكان / ١٨٠ / وإلحاق . الهاء ، نحو : والله لتقومن ،
ولتقومنه .

وكل حركة بناء ، فلك إلحاقها الهاء ، نحو : أين ، وكيف ، مالم
تكن آخر الفعل الماضي ، نحو : ضرب ، وباء المتكلم ساكنة كياء : هذا
القاضى .

وإذا تحركت ، فإن شئت ألحقتمها وإن شئت أسكنت ، والألف فى
غير المتكلم ، نحو : هذا ، إن شئت وقفت عليها ، وإن شئت ألحقت الهاء .

باب

المنصوبان بفعل يتلزم إضماره ، من المفعولات :
المتنادين ، نحر : يا عبد الله .

و نشعول عنه الفعل . نحو : زيدا ضربته .

وما انتصب في قولهم : إياك والأسد ، على : اتق ، ورأسك
والخائض ، على : اتق ، أو على : اضرب ، وكذلك : ماز (١) رأسك
والسيف ، أي اتق ، وإياي والشر ، على : باعد ، وكذلك : إياي وأن
يخذف أحدكم الأرنب ، وشأنك والحج ، أي الزم ، وامرأاً ونفسه ،
على : دع ، وأهلك والليل ، على : بادر ، وعذيرك ، على : أحضر ،
ولازعماك ، على : أتوهم ، وانتهوا خيراً ، على : وآتوا خيراً ، وكذلك :
إنه خيراً لك . وحسبك خيراً لك ، وإنه امرأ قاصداً ، تُظهر فعله ،
فتقول : وأت امرأ قاصداً بخلاف : إنته خيراً لك ، ووراءك أوسع لك ،
على : وأت أوسع لك / ١٨٤ / ، أي مكاناً أوسع لك ، ومرحباً وأهلاً
وسهلاً ، على : صادفت ، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ، على :
فتأتني . وسبوحاً قُدوساً ، ورب الملائكة والروح ، على : ذكرت .

ومن هذا الباب عند سيويه : كليهما ونمرا . وأظهر بعضهم فيه
الفعل ، وكل شيء ولاشئمة حر ، على : ارتكب ولا ترتكب ، ومن
ذلك : الأسد الأسد ، والحدار الحدار ، والصبي الصبي ، على :
احذر ، وأخاك أخاك ، على : أكرم ، والطريق الطريق ، على : نحل .
إذا لم يكرر في هذا كله جاز الإظهار ، قال :

(١) أي : يا مازن : رأسك واحطو سيف .

• نخلٌ الطريقَ نيمَنٌ يَبِينِي المَنَارَ بِهِ (١) .

ومن المصادر في الدعاء له : سَقِيًّا ، على : سَقَاكَ ، وَرَعِيًّا ،
على : رَعَاكَ . وفي الدعاء عليه : خِيبةٌ ، على : خَابَ ، وَجَدَعًا ، على :
جَدَعَ ، وَعَقْرًا على : عَقَرَ ، وَتَعَسًّا ، على : تَعَسَ ، أى ذلك ،
وَتَبًّا ، على : تَبَّ : أى خسِرَ ، وَجُوعًا ، على : جَوَّعَ ، وَنَرَعًا ،
على : نَاعَ ، أى تَمَايَلَ مِنَ الجُوعِ ، أو إِتْبَاعًا ، وكذلك قولهم : جَوْرًا
له وَجُوسًا (٢) ، بعضهم يقول : حَبْرَسًا ، إِتْبَاعًا لِحُورٍ : وبعضهم
يقول : الحُرْسُ ، بمعنى الحُورِ ، وَبُوسًا ، على : يَبْسُ ، وَجَهْرًا :
على : يَهْرُ ، أى غَلَبَ :

وقال سيبويه : إنه على معنى : تَبًّا ، ولا فعل له .

وَيُجَدُّ ، على : بعد ، بكسر العين وبضمها ، وسحقًا ، على سحقٍ ،
أى : أبعد .

ويقرب من معناها : أفتةٌ ، وَتَفَّةٌ ، وَذَفْرًا ، وضعت / ١٨٥ /
موضع « تَنَّا » .

ومنه مضافًا ، وَيَحْكُ ، على ، أَكْرَمَكَ اللهُ ، وهو تَرَحُّمٌ ، وَوَيْسِكَ ،
كذلك ، و [هو] (٣) استصغار واحتقار ، وويلك ، كذلك ، وهو بمعنى :
الفتضيحة ، وَوَيْسِكَ ، كذلك ، وهو استصغار أيضا .

وفي غير الدعاء : حمدًا وشكرًا لا كُفْرًا ، فحمد على : أحمده لله حمدًا ،

(١) من البسيط ، وتامه :

وأبرز ببرزة حيث اصطرك القدر

قاله جرير ، والشاهد فيه قوله : نخل الطريق ، حيث أظهر فيه الفعل الناصب ،
والمثار : حدود الأرض ، والبرزة : الأرض الواسعة .

(حاشية الصبان : ٣ : ١٩١) .

(٢) في الأصل : « جودًا له وجوسًا » .

(٣) تكلمة يقتضيهما السياق .

وشكراً ، على : أشكره . ولا كفرأ ، على : أن لا أكفره ، وعجباً ، على :
أعجب من ذلك .

ومنه : كراهه ، على : وأكرمك ، ومسرة . على : وأسرك ،
ونعمة عين ، على : وأنعم الله عينك ، ونعام عين ، كنفعة عين ،
وحبباً . على : وأحبك .

ومنه : ولا كيداً ، على ولا أكاد ، ولا همماً ، على ، ولا أهم ،
ومنه : ورعماً ، على زعمت ، وهو اناء ، على : همت ، وإنما أنت سيراً ،
على : إنما أنت تسير ، وإلا قتلاً ، على : نقتل ، ولا سيراً للزبد (١) ،
ولا ضربت الناس ، وضربا الناس ، على معنى : ما أنت إلا تضرب
الناس ضرباً .

ومنه (فإمماً مناً بعداً وإما فيداءً) (٢) على : تمنون وتفادون .

ومنه : له صوت صوت حمار ، على : بصوت ، وصراخ صراخ
الشكى ، على : بصرخ .

ومنه : هو عبد الله حقا ، على : أحق ذلك حقا ، والحق لا الباطل ،
على : أحق الحق ولا أقول الباطل ، وغير ما تقول ، على : أقول غير
ما تقول ، وهذا القول لا قولك ، على : لا أقول .

ومنه : له على ألف درهم عرفاً واعترافاً ، على : أعترف ، وصنع
الله / ١٨٦ / ، ووعد الله ، على : وعد الله في ذلك وعداً ، وصنعه صنعا ،
ثم جعل المصدر في موضع الفعل وأضيف إلى الفاعل وحذف المفعول ،
وصبغته الله ، وكتاب الله ، كذلك ، على : صبغته الله بذلك صبغة ،
وكتب الله ذلك كتاباً ، والله أكبر دعوة ، على : الحق على أدعو .
ومنه مثنى : « حنائيك » ، أى أحنين (٣) حناناً بعد حنان ، وليك ،

(١) يلمر أن في الكلام نقصاً .

(٢) سورة محمد : ٤ .

(٣) في الأصل : « إلحن » .

أى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، ثم وضع « لَتَبَيْتِكَ » موضعه ، وسَعَدَيْكَ ،
أى أتابع أمرك متابعة بعد متابعة ، ثم وضع « سَعَدَيْكَ » موضعه ،
وهَدَادَيْكَ ، قطعاً بعد قطع ، ودَوَالِيكَ : مداولة بعد مداولة .

زمنه ، غير منصرف : سبحان الله ، أى أَسْبِحَ اللهُ ، سبحاننا ، فى
موضع « تَسْبِيحاً » ، بمعنى ، أنزهه ، وريحانته ، أى اسْتَرْزَاقَهُ ، ومعاذ الله ،
أى أعوذ به معاذاً ، وعمر الله ، أى عمرتك عمراً ، فى موضع : تعميراً ،
أى سألتك ببقائه ، وقعدك الله ، موضوع موضع : عمرك .

ومنه ، مَرَّرَ : النجاء النجاء ، على انج ، وضرباً ضربياً ، على :
اضرب .

ونحوهما من الحامدات المُجْرَاءِ مجرى المصادر فى الدعاء : تُرْبِيّاً
وجندلاً ، وفاها لفيك ، على : أطعمك .

وجعل من الصفات المُجْرَاءِ مُجْرَى المصادر فى الدعاء : هنيئاً
مريئاً ، على : ثبت له ذلك ، وفى غير الدعاء : عائلاً بك ، على :
افعل ذلك ، وأقائمًا وقد قعد الناس / ١٨٨ / ، وأقاعدًا وقد سار
الركب ، على : أثبت .

ومن الأحوال : أتمياً مرةً وقيساً أخرى ، على : أتتلون وتنتقل ،
كذلك :

أفنى السَّلامِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلَظَةً
وفى الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (١)

(١) من الطويل ، وقائلته هند بنت عتبة ، والدة معاوية ، قالت للمنهزمين من قريش
يوم بدر ، والشاهد فيه نصب « الأعيار » بإضمار فعل وضمت موضعه بدلاً من اللفظ ،
والمعنى : أتحولون فى السَّلامِ أعياراً جفاءً وفى الحرب نساءً حيفاً جينا .
(سيبويه ١ : ١٧٢) .

و :

أفَى الولائم أولاداً لواحدةٍ
وفي العيادة أولاداً لِعِيَلَاتٍ (٢)

وما في بابه ، على : أتكونون وتتنقلون .

ومن إضمار « كان » : أما أنتِ ذا نفر (٢) ، على : إن كنتِ ذا نفر ،

و « ما » زائدة ، عوض من الفعل .

(١) من البسيط ، وهو مجهول التاني. والشاهد فيه نصب « أولاد » بإضمار فعل ، وضمت موثمه بدلا من اللفظ . والمعنى : أتصرون أولاد الواحدة في الولائم وتصيرون أولاد العلات ، وهن الأمهات الشقي ، واحدهن : علة ، في عيادة المرضي .
(سيبويه ١ : ١٧٢) .

(٢) بمض بيت ، والبيت بتمامه :
أباخراشة أما أنتِ ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الفسح
وهو للعباس بن مرداس . (سيبويه : ١ : ١٤٨) .

باب

من حروف التصديق .

نعم ، وهى لتصديق ما قبلها .

ومنها : بلى ، وهى إيجاب النفى عارياً من حروف الاستفهام ، كان أو مقروناً بها .

قال الجوهري (١) : بلى ، إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفى ، وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لى عندك وديعة (٢) ؟ فتوكل (٣) له : نعم ، تصديقاً له ، وبلى ، تكذيباً له .

ومنها : أجل ، وهى تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها فى الاستخبار ، وهى أحسن من « نعم » فى الجبر ، حكاه الجوهري .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة ، قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، فى قوله : فقلت إنه (٢) ، إنما يريد تأويله ، لأنه موضوع لذلك ، وأصل الكلام

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابى ، أصله من فراب من بلاد الترك ، وكان إماماً فى اللغة والأدب ، وحل العراق وقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي وسافر إلى الحجاز وشافه باللغة العربية العاربة ثم عاد إلى خراسان ، ثم انتقل إلى نيسابور ، وأقام بها ملازماً للتدريس والتأليف ، وخطه يضرب به المثل ، وصنف كتاباً فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، توفى سنة ٣٩٣ هـ .

(بغية الرعاة : ١ : ٤٤٦ ؛ إنباه الرواة : ١ : ١٩٤) .

(٢) فى الأصل : « فقلته لك » ، وهو تحريف من التاسع .

(٣) فى الأصل « فقلت له » . وهذا جزء من بيت . والبيت كاملاً :

ويقلن شيب قد علا لك وقد كبرت فقلت إنسه

وهو لعبد الله بن قيس الرقيات . (الديوان : ٦٦ ؛ سيويه ١ : ٧٥) .

(٤) فى الأصل : « فقلت له » .

أنه قد كان ما بقلن ، إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : إى ، تقول ، / ١٨٨ / إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟
إى وربى ، وإى والله .

ومنها : جبر ، عند بعضهم . وعند الجوهري : هى قسم (١) ،
ومعناها حقا .

قال لنا أبو محمد (٢) : والدليل على أنها اسم : التنوين ، وأنشدوا :

وقائلةٍ آسيتَ فقلتُ جَيْرٍ أسيُّ لئنِّي مِن ذاكَ إنَّه (٣)

(١) الصحاح (ص : ٦١٩) : « يمين » .

(٢) هو : ابن برى أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش برى بن عبد الجبار . من شيوخ
الجزولى . وكانت وفاته سنة ٥٨٢ هـ . (وفيات الأعيان : ٣٥٣٠٣ - ٣٥٤) .

(٣) الشاهد فيه جبر ، حيث . توثقت دليلا على أنها اسم . (مغنى اللبيب : ١ : ١٢٨) .

باب

مَوَاقِعُ النَّونِ (١) الكَلَامِ : شَدِيدَةٌ وَخَفِيفَةٌ .
الْأَمْرُ ، نَحْوُ : اضْرِبْ ، وَاضْرِبْ .
وَالنَّهْيُ ، : لَا تَضْرِبْ ، وَلَا تَضْرِبْ .
وَالعَرَضُ . نَحْوُ : هَلَا تَضْرِبُ ، وَهَلَا تَضْرِبُ .
ثُمَّ الِاسْتِخْبَارُ ، نَحْوُ : هَلْ تَقُولُنَّ ، وَهَلْ تَقُولُنَّ .
ثُمَّ القِسْمُ ، نَحْوُ : وَاللَّهِ انْتَقَوْمَنَّا ، وَلنتَقَوْمَنَّا .
ثُمَّ الشَّرْطُ مَقْرُونًا بِ (مَا ، نَحْوُ (وَإِنَّمَا تُعْرَضُونَ) (٢) .
وَمَا شَبِهَهُ بِهِ ، نَحْوُ : بَعِيْنٌ مَّا أَرِيْنِكَ .
وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

وَأَمَّا النَّونُ ، وَالتَّعْلِيلُ ، فَفَلَمَّا تَجِيءُ فِيهِ النَّونُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، نَحْوُ :
• بِحَسَبِهِ الْجَاهِلُ مَا لَكُمْ بَعِنَا (٣) •

[وَنَحْوُ] (٤) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَاطِمٍ تَرَفَعَنَ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ (٥)

(١) فِي الْأَصْلِ : « النَّونِ » .

(٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : ٤٥ .

(٣) عَجْزُهُ :

• شَيْخًا عَلَ كُرْسِيِّهِ مَعْمَا •

وَهُوَ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَيَّانِ الْفُقَيْمِيِّ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « مَا لَمْ يَعْطَا » حَيْثُ أَكَدَهُ بِنونِ التَّوَكُّيدِ بَعْدَ مَضِيِّ « لَمْ » الْجَازِمَةِ ، وَهُوَ نَادِرٌ . « وَشَيْخًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيَحْسَبَهُ . وَمَعْمَا ، صَفْتُهُ .

(حَاشِيَةُ الصَّبَاحِ : ٣ : ٢١٨) .

(٤) تَكْمَلَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) مِنْ الْمَدِيدِ ، قَالَ جَزِيْنَةُ الْأُبْرَشِي :

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : تَرَفَعَنَ ، حَيْثُ زِيدَتْ نونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ لِضَرُورَةِ ، وَهُوَ نَادِرٌ .

وَأَوْفَيْتُ ، أَيِ نَزَلْتُ ، وَالْعِلْمُ : الْجَيْلُ ، وَشَمَالَاتٌ : جَمْعُ شَمَالٍ ، وَهِيَ الرِّيحُ .

(حَاشِيَةُ الصَّبَاحِ : ٣ : ٢١٨) .

وتلزم في القسم ، وإثباتها في الشرط مقرونًا بـ « ما ، أكثر ، وهي فيما بعد ذلك بالخيار .

و تُكسَّر الشَّدِيدَة .

بعد ألف التثنية ، في قولك : اضربان .

وبعد الألف الزائدة بينهما ، وبين نون جماعة النسوة ، في مثل قولك : اضربن .

وكل موضع تدخل فيه الثقبلة فالخفيفة تدخله : إلا ، في الفعل المسند إلى / ١٨٩ / الاثنين المتصل ، وفي فعل جماعة النسوة ، على رأي سيويوه .

وعلامة الفتح في الفعل الذي تلحقه فتح لامة ، إن خلاً من الضمير ، نحو : هل يتضربن زيد؟ أو كان الضمير الذي فيه نواحد المذكر . طناً ، أى غائباً كان ، نحو : زيد هل يقوم؟ أو متكلماً ، نحو : هل أقوم؟ هل تقوم؟ أو مخاطباً ، نحو : هل تقوم؟ وللغاية الواحدة ، نحو : هتد هل تقوم؟ أو للمتكلمة ، كقول المرأة : هل أقوم؟ وما فيه النون التي ثباتها علامة الرفع حذفها ، نحو : هل تقومان؟ وهل تقومن؟ ويحذف حرف المدوالين في هذا الباب مع النون المشددة استثناء ، إلا الألف ، وسبب الاستثناء حمل الشديدة على الخفيفة .

وكما تحذف مع الشديدة حملاً عليها ، فكذلك لا تحذف الألف ، لأن الخفيفة لا توجد هناك .

ويحذف حرف المد واللين مع الخفيفة على القياس ، إلا أن تكون ألفاً ، فإن كان كذلك لم يحذف معها للالتباس .

ولا يثبت للجمع بين الساكنين على غير الشرط فيه ، لكن تكون هناك الشديدة دون الخفيفة .

باب

ومن شرط الاسم الذي يُخبر عنه في هذا الباب ألا يتلزمه التقديم ،
نحو ضمير الأمر والشأن المضمّر (١) في : نعم ، وبس ، ورب ، وما أشبهه ،
والأ^١ / ١٩٠ / يكون قبل الإخبار إبطاءً (٢) مفتقراً إليه ، نحو الضمير في : زيد
ضربته ، وزيد منطلق .

وإن كان ظاهراً نكرة فأن يصح تعريفه وإضماره بعد تعريفه ، نحو :
ضربت رجلاً .

فإن لم يصح تعريفه ، كالمفوض برب ، أو التمييز ، أو صح تعريفه
لكن لا يصح إضماره بعد تعريفه ، نحو النعت المنعوت ، في قولك :
مرتت برجل عليل ، لأنه يجوز تعريفهما ، ولكن بمنع إضمارهما بعد
التعريف ، لم يجز الإخبار عنه .

وإن كان معرفة ، فإنه يصح إضماره ، ولا يكون إظهاره نائباً عنه
إضماره ، نحو : ضربت .

فإن لم يصح إضماره ، نحو : قام زيد العاقل ، ومثل : ضربني ، من
قولك : ضربني زيدا قائماً ، وكان (٣) إظهاره نائباً عن إضماره ، نحو
الحاقة ، الثانية من قوله (الحاقة ما الحاقة) (٤) لم يجز الإخبار .

وإذا سلم من ذلك أخبر عنه بالذي مطلقاً ، وبالألف واللام ، بشرط
أن يكون صدر الجملة فعلاً متصرفاً ، ويكون ذلك الاسم المخبر عنه مخبر
عن الفعل ، نحو : ضربت زيدا ، وقام زيد .

(١) في الأصل : المضمّر .

(٢) القانون (ص : ٦٤) : «عائداً على شيء» .

(٣) في الأصل : «وإن كان» .

(٤) سورة الحاقة : ١ ، ٢ .

وكيفية الإخبار أن ينتقل الاسم من موضعه و يعوض منه ضميراً
معرباً بإعرابه ، و تزيد في أول الكلام موصولاً تجعل ذلك الاسم خبراً عنه ،
وما بين الخبر والموصول صلة للموصول بفائدة ، والعائد عليه المنضم
/١٩١/ المعوض ، نحو قولك في الإخبار عن زيد ، من قولك « ضربت زيدا » :
الذي ضربته زيد ، والضاربه أنا زيد .

وربما أدى ذلك إلى تغيير الاسم من الحضور إلى الغيبة ، ومن الإبراز
إلى الكمون ، نحو قولك ، في الإخبار عن « التاء » من قولك « ضربت
زيدا » : الذي ضرب زيد أنا .

باب

جمع الاسم الثلاثي غير الصفة « فعل » في القلة على « أفعل » قياساً في الصحيح العين ، نحو : كلب ، أو على « أفعال » قياساً في مُعتله ، كأبيات ، وأثواب .

وفي الكثرة على « فُعول » ، في الصحيح العين ، ككعوب ، وفلوس ، وفيما عينه ياء ، كبيوت ، وعيون ، وفيما عينه واو ، نحو : فؤوج ، في جمع « فؤوج » .

و « فِعال » ما لم يكن عينه ياء ، ككلاب ، وحياض ، ولا يقال ، ببات ، ولا عيان ، في : بيت ، وعين ، وتلحقها الهاء كفحانة ، وفحونة .

وعلى « فُعَلان » نحو : بُطنان ، في جمع « بَطْن » ، و « فِعلان » ، نحو : جِحشان ، جمع « جَحش » ، و « فِعْلة » ، كزوجة ، في جمع « زوج » . وقعبة ، في جمع « قعب » .

و « وِفْعِيل » كعميد ، [في جمع « عبد »] (١) و « فُعْل » ، كسُقْف ، في جمع : سَقْف ، وتخفف فيقال : سَقْف .

وقد استغنى منه بأفعل عن العدد الكبير ، نحو : الأَكْف ، والآراء ، في جمع : رأى ، في قول سيبويه .

وقد حكى أبو زيد (٢) /١٩٢/ في جمعه : رَفِي ، ورَفِي .

و « وِفْعَل » في جمع القلة على « أفعال » قياساً ، كأعدال ، وعنى « أفعل » سماعاً ، كأذوب ، في جمع « ذئب » ، وفي الكثرة على : فِعال ،

(١) تكملة يقتضها السياق .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ذابث أبو زيد الأنصاري ، توفي سنة خمس عشرة ومائتين .

وله ثلاث وتسعون سنة ، بالبصرة .

(إنباه الرواة : ٢ : ٣) .

كذئاب ، وعلى : فعول ، كجذوع ، ولصوص ، وعلى : فعلان ، كصنوان
ووقنوان ، وفعالان ، كذوبان ، في جمع : ذئب ، وفعلة ، كقردة . في
جمع : فرد ، وفعيل ، كضريس ، في جمع : ضرس .

وَفُعِّلَ ، في : لقله على : أفعال ، قياساً ، كأجناد ، وأفعال ، وعلى : أفعال .
ساعاً ، كأركان ، في جمع : ركن ، وفي الكثرة على : فعول ، كجنود ، وعلى
فعال ، كجراح ، والفعول أكثر ، نحو : برود ، وجنود ، وبروج ،
وجروح ، وعلى ، فعلة كقرطة ، في جمع : قرط .
وَفُعِّلَ ، كفلك ، في جمع : فلك .

وإن كان معتل العين انفراد به « فعلان » ، كهيذان ، وحيثان .
وإن كان معتل اللام انفراد به « أفعال » ، كأطباء ، في جمع : ظبي .
وَفُعِّلَ ، في القلة على « أفعال » ، قياساً ، كأجمال ، في جمع : جمل .
وقد يجيء على « فعلة » ، كئناز ، ونيرة ، وجار ، وجيرة ، وقاع ، وقية ،
وأخ ، وإخوة ، وفي الكثرة على « فعول » ، كذكور ، وعلى « فعال » ،
كجبال ، و « النعال » أكثر .

وقد تلحق « النعال » الهاء ، كجهدل وجمالة ، وذكر وذكاراة ،
وحجر وحجاره ، وقد قالوا : حجار ، وعلى « فعلان » ، كخربان ،
في جمع : خرب ، ذكر الحبارى .

وهو الباب في المعتل / ١٩٣ / العين منه ، نحو : قيمان ، وجيران ، وتيجان ،
وسيجان ، ونبران .

وقد قالوا في جمع « نار » : أنور (١) .

(١) في الأصل : « نور » ، انظر (لسان العرب : نور) .

وعلى «فعلان»، كحَمَلان ، في جمع : حمل ، « وفُعِل ، كأُسْد ،
في جمع : أُسْد ، و«فعال» ، كحَجَّال (٢) ، في جمع : حَجَّال .
وقد استغنى فيه بأفعال عن العدد الكبير ، نحو : قنب وأقناب (٢) ،
ورَسَن وأرسان .

وهذا في المعتل العين منه أكثر ، نحو : أبواب ، وأنواع ، وأموال .
وقالوا في المضاعف : اب وأبواب ، وفن وأفنان : فلم يجاوزوا
«الأفعال» .

و«فعل» ، في القلة ، على : أفعال ، كأكباد وأفخاذ ، وفي الكثرة على :
فعول ، ككُيُود .

وقل مايتعدى «أفعال» و«فعل» على : أفعال : قياساً ، كأعنان ،
وعلى «فعل» شامعاً ، كأصْلُح ، وعلى : «فعول» كضلوع وأروم ،
وهو في اللغة قريب من «فعل» .

والتحقق أنه ينبغي أن يكون أقل منه .

و«فَعْل» على «أفعال» قياساً ، كأعضاء ، في «عضد» . وعلى «فعل»
كسباع ، وهو أقل من «فعل» و«فعل» ، وليس دخله التكسير .

«وفُعِل» على : أفعال ، قياساً كأطناب ، ولم يجاوزوه ، وهو في
القلة كفَعَل .

والحقيقة أنه ينبغي أن يكون أقل منه .

و«فِعْل» ، على : أفعال ، كأبال ، ولم يجاوزوه ، وإن أرادوا الكثرة .

وفُعِل ، على : فِعْلان : كصِرْدان ، في «صرد» .

(١) في الأصل : «وفعلاء» ، كحَجَّلاء .

(٢) في الأصل : «قنب وأقناب» .

وقد جاء « فِعال » نادراً / ١٩٤ / ، كرباع ، وربوع ، في ربيع ، وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلاً ، قالوا ، أربع ، في ربيع .
و « فعلة » في القلة بالألف والتاء : وبفتح العين إن لم يعتل ، كجفنان ، وطلحات ، وإن اعتدت سكنت العين ، نحو : بيضات .
وهذيل تسوي أو تضعف : فإن ضوعفت لم يختلف في تسكين العين .

ويستوي في هذا الجمع المخلوق والمصنوع في الكثرة على : فعال ، كجفان ، وصحاف .

وقد يأتي فيه « فعول » كمائة وموئون ، وبذرة وبذور ، وعلى « فعل »
فما عينه واو ، كنبوب ، في : نوبة ، ودوول في : دولة .
وجاء في اسمين لام أحدهما ياء ، وهي قرية وقري ، ولام الآخر
واو ، وهي ثروة .
وقد قبل بالياء والراء .

وفي اسم ليس فيه حرف علة ، وهو قولهم : لأمة ولؤم .
وعلى « فعول » ، نحو : هَضْبَةٌ وهَضْبٌ ، وهو فيما عينه ياء ، نحو :
خيمة وخيم ، وضبيعة وضبيع ، أكثر منه في الصحيح ، ومع ذلك فليس
بقياس .

وتحذف التاء بالمخاوق ، كتمررة وتمر ، وقد يشذ فيحمل على المصنوع ،
كطلحة وطلوح .

وه « فعلة » ، في الةمة ، بالألف والتاء قياساً ، كسدرات وكسرات .
والعين جائز فيه الإتياع والفتح مالم يعتل ، / ١٩٥ / كبيعات ، في : بيعة ،
إلا في لغة هذيل ، أو يضاعف ، كعدة وعدات ، أو لم تكن اللام واوا ،
كرشوة ورشوات .

وجائز فيه الإسكان مطلقاً .

وعلى «أفعل» سماعاً ، كنعمة وأنعم .

وفي الكثرة : فعل ، كنعم .

والمخاوق منه يحذف الماء ، كسدره وسدر .

و«فعله» في القلة ، بالألف وائتاء ، ويجوز في العين الإبتاع والفتح ،

مالم يعتل . كدولات (١) ، أو لم تكن اللام ياء ، ككليات ، ولا من جنس

العين ، كدرة ودرات .

وقياس لغة هذيل فتح الثاني من «دولات (٢)» . وفي الكثرة على

«فعل» كغرف .

و«فعال» ، كبرام ، في : برمة ، وتحذف الماء في المخلوق ، كدرة

ودرّ ، وقد يشذ فتحمل ، كظلمة وظلم .

و«فعله» ، في القلة بالألف وائتاء ، كرقبات ورجبات ، وجاء على

«فعل» ، كأكم ، في : أكمة ، وعلى «أفعال» كأكام فيها أيضاً . وفي

الكثرة على : فعال كأكام .

وعلى : فعل ، كخشبه وخشِبُ ، وتخفف ، كخشِب .

وعلى : فعل ، كقيم في : قامه ، وتير : في تارة .

وتحذف الماء في المخلوق ، كساع : في : ساعة . وقد يشذ ، كرقاب .

و«فعله» ، في القلة بالألف وائتاء : كنفقة ونقمة ، وفي الكثرة على

فعل ، كنتم .

وفي ١٩٦/ المخلوق تحذف الماء ، كذيق ، وقد يشذ فيحذف ، نحو :

معد ، في : معدة .

و«فعله» ، في القلة بالألف وائتاء ، كتمرات في جمع ، نمرة ، وفي

الكثرة على : فعل ، نحو : الحجم . وقد يكون هذا اسم جنس ،

كالرطب .

(١) في الأصل : «كبولاب» .

(٢) في الأصل : «دولاب» .

باب

جمع الثلاثي صفة « فعل » في القلة ، على « أفعال » ، وعلى « أفعال » ، بشرط استعمالها استعمال الأسماء ، كشيخ وأشيخ ، وعبد وأعبد ، وبالواو والنون ، نحو قولهم : كهلون .

وهو على ما تقدم من شرط ما يجمع بها من الصفات .

وعلى : « فُعُول » ، ككهول ، وفعلان ، وفعلان (٢) ، كعبدان ، وعبدان ، في جمع : عبد ، وشيخان ، في جمع : شيخ ، وفعل (٣) ، نحو : شبيخة ، في جمع : شيخ .

وإن لم يستعمل استعمال الأسماء كسرعي « فعال » ، كصعاب ، وعلى : فُعُول ، كغسول (٤) ، والأول أكثر ، دوان كان ، كفسال ، وفُسول ، وعلى : فَعْل . نحو : وَرْد .

في جمع : وردة .

وإذا لحقت هاء التأنيث جاء مكسرا على : فعال (٥) ، كحدال ، وبالألِف . التاء ساكن الوسط ، كصعبات . وتحولات .

وهو مع ما تقدم من شرط ما يجمع بها من الصفات .

وقولهم : ربعات وتليات ، مُشَبَّه بِجَمْعَةٍ . لم تفارقها / ١٩٧ / الهاء .

فَعْل ، على : فعال ، نحو : أحسن وحسان ، وعلى أفعال ، كقولهم : أَيْرَام . واستغنوا به من « فعال » .

وبالواو والنون ، نحو : حسنون ، وهو على ما تقدم من شرطها ، وقد

(١) بالكسر .

(٢) بالضم .

(٣) بالكسر ، وبكسر ففتح .

(٤) في الأصل « كفسل » .

(٥) في الأصل : « أفعال » .

يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَنْ تَكْسِيرِهِ ، قَالُوا : رَجُلُونَ وَصَنَعُونَ ، وَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ
عَنْ تَكْسِيرِهَا .

وَمَالِحَتُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُ ، نَحْوُ : حَسَنَةٌ ، وَبَطَلَةٌ .
فَإِنْ جَاءَ مَذْكُورُهُ عَلَى « فِعَالٍ » فَهُوَ مِثْلُهُ ، نَحْوُ إِحْسَانٍ ، فِي : حَسَنَةٌ ،
وَإِنْ جَاءَ عَلَى « أَفْعَالٍ » فَهُوَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ : نَحْوُ : بَطَلَاتٍ .
وَهُوَ فِي الصِّفَةِ أَقْلُ مِنْ « أَفْعَلٍ » ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ .
وَفِعْلٌ ، عَلَى : أَفْعَالٍ ، نَحْوُ : جُنُبٌ وَأَجْنَابٌ ، وَبِالْوَاوِ وَالتَّنُونِ ، نَحْوُ :
جُنُبُونَ .

وَلَمْ يَجَاوِزُوا الثِقَلَةَ وَقَالُوا : رَجَالٌ شَلُّونَ (١) ، فِي : رَجُلٌ شُلُّلٌ (٢) ،
وَهُوَ الْخَفِيفُ فِي الْحَاجَةِ ، وَلَمْ يَجَاوِزُوهُ .

وَعَلِيٌّ فِعْلٌ ، عَلَى : أَفْعَالٍ : كَثِيرًا : كَجِلْبَابٍ وَأَجْلَافٍ ، وَنِقْضِ (٣)
وَأَنْقَاصِ (٤) ، وَنِضْوٍ وَأَنْضَاءٍ ، وَاسْتَعْنَى عَنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ .

وَعَلَى : أَفْعَلٍ ، نَادِرًا ، نَحْوُ ، أَجْلَفٌ .
وَلَا تَمْتَنِعُ شَيْءٌ مِنْهُ مِنَ الْوَاوِ وَالتَّنُونِ لِلْأَدْمِيَّةِ . نَحْوُ : جِلْفُونَ ،
وَنِضْوُونَ .

وَقَالُوا : رَجَالٌ صَنَعُونَ ، لَمْ يَجَاوِزُوا ذَلِكَ . وَمَوْثِقُهُ بِالْمَاءِ ، وَلَا يَجْمَعُ
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الثِقَلَةِ عَلَى « أَفْعَالٍ » / ١٩٨ / فِي : « مُرُوهُ وَأَمْرَارٌ ،
وَحَدَهُ . وَبَابُهُ الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالتَّنُونِ ، كَقَوْلِهِمْ : حُلُوٌّ وَحُلُوعٌ ، وَمَوْثِقُهُ
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

« فِعْلٌ » ، لَا يَكَادُ بِكَسْرِ ، وَلَكِنْ بِالْوَاوِ وَالتَّنُونِ . نَحْوُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَلُّونٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « سُلُّ » .

(٣) النِّقْضُ : بِالْكَسْرِ : الْمَهْزُولُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْحَيْلِ . وَفِي الْأَصْلِ « نِقْضٌ » ، بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : أَنْقَاصٌ ، بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ ، تَصْحِيفٌ .

نلسون (١) ، ويقظون .

وجاء على « أفعال » في : تجدد وأنجاد ، ويقظ (٢) وإيقاظ .

« فَعَلَّآ » مثله ، نحو فزع وفرعون (٣) .

وقالوا : تنكد وأنكاد .

(١) في الأصل : « نرسون » ، تحريف . والنس : بفتح فضم ، الفهم السريع السمع .

(٢) بفتح فضم . (السان : يقظ) .

(٣) في الأصل : « فرعون وفرعون » .

باب

جاء «فعال» في لقلته على : أفعله ، كحمار وأحمره ، وغطاء
وأغطية ، وعينان وأعنة ، ولم يجاوزوه إلى جمع كثرة . إن كان معتل
اللام ، كأغطية ، أو مضافاً ، كأعينة .

وشاذ على «أفعل» ، كأطحل ، في : الطحال ، وأذرع ، فيمن
ذكر الذراع .

وفي الكثرة على «فعل» ، ككتب ، وعين في جمع : عينان ، لحديدة
متاع الفدان ، وهو الزجاج بأداته (١) ، ويجوز التخفيف ، فيقال :
كتب ، وعين .

إلا أن تكون عينه واوا ، فإنه يجب ، إلا في ضرورة الشعر ، كخون ،
في جمع : خون .

و«فعال» ، مثله في جميع ذلك : كقذال وأقذلة ، وقبأه وأقية .

و«فعل» ، في القلة على : أفعلة ، كغراب وأغربة .

وفعله ، نحو : غلعة ، وفي الكثرة على فيعلان ، كغلمان وغريان ، ولم
يقولوا : أغلعة ، استغنوا منه بغلعة .

وعلى وفعال ، ، / ١٩٩ / كزرفان ، في : جمع زراف ، والأول
أكثر .

وجاء في مضاعفه نادراً ، كذاب ، في جمع : ذباب .

والمضاعف منه يقتصر فيه على أقل البدل القليل ، فكما اقتصر على

(١) المخصص (١٠ : ١٥٢) ، واللسان : عين .

« عنان » في « أعتة » ، قالوا : ذُبَابٌ وَأَذِيَّةٌ ، وفي الكبير : ذِبَّانٌ .
وكذلك قياس المعتل اللام .
وقد يتقنصرون فيه على بناء أدنى العدد ، كقولهم : فؤاد وأفئدة .
« وفَعِيلٌ » ، في القِلَّةِ على : أفعله ، كأرغفة .
« وفِعْلَةٌ » ، كصِيبَةٍ ، والثاني قليل . وشاذٌّ ، على : « أفْعَلٌ » (١) ،
قال :

• حتى رمى مجهولةً بالأجيين (٢) .

ويجمع : جِبْنٌ ، جمع « جِبِينٌ » (٣) ، يروى بهما جميعاً .
وفي الكثرة على « فُعْلَانٌ » كَرُغْقَانٌ ، وفُعْلٌ ، كَرُغْفٌ .
وقد جاء على « أفْعَلَاءٌ » كأنصباءً ، في جمع « نصيب » ، وعلى :
فُعْلَانٌ ، كظُلْمَانٌ (٤) ، وهو قليل .
وعلى « فِعَالٌ » كفِصَالٌ ، في : فصيل ، « فَعَائِلٌ » ، كأفائل .
في جمع « أفَيْلٌ » (٥) .
وربما فتحوا عين « فعل » في مُضَاعَفَةٍ ، نحو : سرور، وسُرور،
في جمع : سَرِيرٌ . وجُدودٌ وجُدَدٌ ، في جمع : جَدِيدٌ ، والأعراف
النضم .

و « فَعُولٌ » على : أفعله في القنة ، كأعمدة ، في جمع : عمود ، وفي

(١) في الأصل : « أفعله » .

(٢) البيت لرؤبة (الديوان : ١٦٤ ، شرح شواهد الشافية للبنداق : ١٣٤) .

(٣) في الأصل : « جمع جبن أو جبين » .

(٤) هو بالنضم والكسر . (السان : ظلم) .

(٥) الأفيال : ابن الخنافس .

الكثرة على «فعلان» كقعدان، في «قعود(١)»، و«فعلل»، كعمد(٢)،
في: عمود، و«فعلال» (٣)، كحرائر، في: حرور (٤).

ص وقد جمع في هذا: وفلو وأفلاء(٥)، و«عدو وأعداء».

والمؤنث في الباب بغير هاء يبيح في القلة على «أنفعل». كأعقب،
«وأفعله»، كآسية، في: السماء، التي هي السحاب، والباب الأول،
وفي الكثرة على: / ٢٠٠ / فُعلول، كعُنوق. في: العنّاق (٦)، وهو
الباب.

وجاء منه على: فعائل، كعجائز، و«فُعلل»، كعُجّز، و«فعال» (٧)
كفِلاص (٨)، و«فعلان»، كعقبان.

وقد جاء في هذا الباب: أفعال، كآيمان، في جمع: يمين، وبالهاء
في القلة بالألف والتاء، كرسالات، وفي الكثرة على: رسائل، وسفائن،
وهو كثير، وعلى: فُعلل، كسُفن، وبإسقاط الهاء في: سَفِينة،
وحمام: في حمامة.

(١) القعود: ما يقيمته الرجل للركوب والحمل.

(٢) بفتحين وبضمين.

(٣) في الأصل: «فعال».

(٤) الحرور: حر الشمس.

(٥) الفلو: بضمين وواو مشددة: الجحش والمهر إذا فطم.

(٦) العنّاق: ككحّاب: الأذى من أولاد المزمع ما لم يتم له سنة.

(٧) الأصل: «فعلال».

(٨) قلاص: جمع قلووس، وهي الفتية من الإبل.

باب

أَفْعَل ، اسماً ، يُجْمَعُ عَلَى : أَفَاعِل ، كَأَفَاكِل ، فَإِنْ اسْتَوَى
شُرُوطُ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، جَازَ جَمْعُهُ بِهِمَا ، كَأَحْمَدِينَ ، وَأَحَامِدَ .
وَصِفَةُ مَقْرُونَةٍ بَيْنَ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، لَا يَجْمَعُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ
مِنْ فُلَانٍ .

وإذا ذكر ، زيد ، وغيره ، بالفضل قلت : زيد أفضل .
وصفة مؤنثه ، الفُعَلَى ، على الأفعال ، كالأكابِر .
فإن استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون ، كأكبرين . ومؤنثه
على « الفُعَلَى » ، كالكُبرى ؛ في جمع : الكُبرى .
أو بالألف والتاء ، كالكُبرىات .

وصفة مؤنثة للفعلاء ، على : فُعَلٌ ، كسُودٍ وُحْمَرٍ ، وَفُعُلَانٍ ،
كحُمُرَانٍ وَسُودَانٍ ، ومؤنثة على « فُعَلٌ » ساكن الثاني كالمذكر ، ولا
تُشَقَّلُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كقوله :

• جَرَدُوا مِنِهَا وَرَادًا وَشُقْرًا (١) •

فإن استعملت استعمال الأسماء ، جُمِعَ الْمَذَكَّرُ عَلَى : الْأَفَاعِلِ ،
كَالْأَبَاطِحِ ، وَالْأَدَامِ ، وَالْمَوْثُوثِ عَلَى : الْفِعَالِ ، كَالْبَيْطَاحِ ، وَبِالْأَلْفِ
وَالتَّاءِ ، كَالْبَيْطَاحَاتِ .

(١) عجز بيت لعرافة بن العبد ، و صدره :

• أيها الفتيان في مجيئنا •

(شرح المفصل ٥ : ٦٠ ؛ انديوان : ٧٠) .

باب

فاعل ، اسمًا ، بجمع / ٢٠١ / على : فَوَاعِل ، كحَوَاجِب ، وَفَعْلَان ،
كحَيِّطَان ، وَفَعْلَان ، كغُلَّان ، في : غَال (١) الوادئ .
وصفة مستعملة استعمال الأسماء ، كَرَعِيَان في : رَاعٍ ، وَفَعَال ،
كِرْعَاء ، وَفَعْلَاء ، كَأَمْحَاب .
وصفة محضة على : فَعِيل وَفِعَال ، كَشَهِيد وشِهَاد (٢) ، وَفَعْلَةٌ ،
كفَجْرَةٌ وَفَسْقَةٌ ، وعلى : فَعْلَةٌ ، كقَضَاء ، وَغَزَاة .
ويختص بـ « فعللة » ، المعتل اللام ، وعلى : فَعُولٌ ، كجَالِسٌ وَجُلُوسٌ ،
وَقَاعِدٌ وَقُعُودٌ ، وعلى : أَفْعَالٌ ، كَأَبْصَارٌ ، وعلى : فَعْلٌ ، كَبُزْلٌ .
في « بازل » ، وعلى : فَعْلَاءٌ ، كَشُعْرَاءٌ ، وإيسا متمكّنين في الباب .
وإن كان « فاعل » صفةً لغير الآدميين كُسَّرَ على فواعل ، وإن
كان المذكَر ، كقَرَطَم :

• دَعَتْهُم دَوَاعٍ مِنْ هَوَايَ، مَتَادِحٌ (٣) .

وكتولهم :

• لِيهِمْ حِيَمَالٌ بَزْلٌ (٤) وَعَوَاضِيَهُ (٥) .

(١) انعال : بلام مشددة ، ثبت الطلح .

(٢) الوارد : « شهداء » .

(٣) صدره :

• ألا إن جيران العشيّة رانح •

وهو مجهول القائل . (ترمح التصانيد السبع الطوال : ٣٠٦ ، الدرر اللوامع ٢ : ٤٢٨) .

(٤) في الأصل : « بوازل » ، وهي جمع بازل ، للإناث ، وما أبتناه فهو للجمال .

(اسان العرب : بزل) .

(٥) عواضه : ترعى المضاه .

وقد جاء في قواعل ، شأذا في العاقل ، كفوارس ، وهوالك ،
في : فارس ، وهالك :

وإن كان مؤنثاً بالهاء ، أو مجرداً منها ، جمع على : قواعل ،
كضوارب ، في : ضاربة ، وحوائض ، في : حائضة ، وعلى فُعَل ،
كحبيّض ومُخَض (١) .

(١) مخض : جمع ماخض .

باب

أبنية مصادر الثلاثي : فَعَلَّ ، كَضْرَبَ ، وَفَعَلَ ، كَيْدُكْرَ ، وَفَعَلَ
كشكر .

وبالماء ، كَضْرَبَ ، وَجَمَعَهُ ، وَشَهَبَهُ .
وبالالف التانيث ، كَرُّجَمِي ، وَذَكْرِي ، وَشُكْرِي .
وبالالف والنون ، كَفَلَيَان (١) ، وَحِرْمَان ، وَغُفْرَان .
فَعَلَّ . كَفَلَبَ / ٢٠٢ / ، وَفَعَلَ ، كَحَنَقَ ، وَفَعَلَ ، كَضِيخَمَ ،
وَفَعَلَ (٢) ، كَاهُدَي .

وبالماء في الأول ، كَفَلَبَ ، وَفِي الثَّانِي ، كَسْرَقَ .
وبالالف والنون في الأول ، كَفَلَيَان .
وَفَعَلَ ، كَلَهَابَ ، وَفَعَلَ ، كَيْنَكَاحَ ، وَفَعَلَ ، كَسْوَال .
وبالماء في الأول ، كَرَهَادَةَ ، وَالثَّانِي ، كَحِيَامِيَّة .
وَفَعَلَ ، كَلْزُومَ ، وَفَعَلَ . كَقَبُولَ ؛ وَفَعَلَ ، كَهْدِير .
وبالماء في الأول ، كَسْبُوطَةَ ، وَفَعَلَ ، كَمَضْرِبَ ؛ وَفَعَلَ ،
كَمَرْجَمَ (٣) .

وبالماء في الأول ، كَمُعْجِزَةَ ؛ وَالثَّانِي ، كَمَعْصِيَةَ .
وَنَجَى عَلَى وَفَعَلَ ، كَقَمَّ قَائِمًا ؛ وَعَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، كَخَذَلَ تَبْسُورَةَ
وَدَعَّ مَعْسُورَةَ ، فِي رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ .
وَهَا عِنْدَ سَبْيُوهِ اسْمُ مَفْعُولٍ ، يُرِيدُ الْأَمْرَ الَّذِي يَوْمَرُ فِيهِ وَيُعَسَّرُ فِيهِ .
وَعَلَى : التَّفْعَالُ ، كَالْتَلَاعَابِ ؛ وَالتَّفْعِيلُ ، كَالخَطِيبِيِّ ، إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا
التَّكْثِيرُ .

(١) الأصل : « كَلَيَان » .

(٢) في الأصل : « وَفَعَلَ » .

(٣) انظر ما سأتى عند الكلام على المصدر الميمي ، والسان (رجع) .

باب

كل ما كان [على] (١) : فَعَلَّ يَفْعَلُ ، بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي وَالْكَسْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ،
صَحِيحُ الْفَاءِ أَوْ مُعْتَلِّهَا بِالْيَاءِ ، كَنَضْرِبُ وَيَسْرُ ، فَالِرَّ مَانَ وَالْمَكَانُ مَكْسُورٌ
الْعَيْنُ مِنْ «مَفْعَلٍ» ، وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ ، إِلَّا مَا شَدَّ ، نَحْوُ (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) (٢) ،
أَيُّ : رَجُوعُكُمْ .

وَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلٌّ الْفَاءُ بِالْوَاوِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ «مَفْعِلًا» ، الْكَسْرُ فِي الْمَصْدَرِ
وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، كَالْمَوْزِنِ وَالْمَوْعِدِ .
وَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلٌّ اللَّامُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ «مَفْعَلًا» ، الْفَتْحُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
وَالْمَصْدَرِ ، كَالْمَرْحَى وَالْمَرْعَى .

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَيْنُهُ مَعْتَلًّا وَلامه /٢٠٣/ ، مِثْلُ : الْمَأْتَى .
أَوْ كَانَ مَعْتَلًّا الْفَاءُ وَاللَّامُ ، كَالْمَوْقَى .

وَمَا كَانَ عَلَى : فَعَلَّ يَفْعَلُ ، وَفَعَّلَ يَفْعَلُّ ، وَفَعَّلَ يَفْعَلُّ ، وَفَعَّلَ يَفْعَلُّ ، وَفَعَّلَ يَفْعَلُّ ،
يَفْعَلُّ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ «مَفْعَلًا» ، الْفَتْحُ فِي الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، كَالْمَذْهَبِ
وَالْمَعْلَمِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَكْرَمِ ، فِي الْأَمْرِ الْعَمِّ .
إِلَّا أَنَّهُ شَدَّتْ أَحْرَفُ ، نَحْوُ : لَمْتَنَيْتُ ، وَالْمُحْرَزُ .

إِلَّا مَا كَانَ مِنْ : فَعَلَّ يَفْعَلُ ، فَاوَّهُ وَاوُ ، فَيَلْزَمُ «مَفْعِلًا» مِنْهُ
الْكَسْرُ ، كَالْمَوْضِعِ .

وَفِي : فَعَّلَ يَفْعَلُّ ، مِنْهُ الْوَجْهَانُ ، كَالْمَوْجِلِ وَالْمَوْجَلِ .
وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ الْمَصْدَرُ مِنْهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ ، كَالْمُحْرَقِ .

(١) تَكْمَلَةٌ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ : ٦٠ .

باب

تمال الألف للكسرة تقع قبلها .

بحرف ، كعماد .

أو حرفين أولهما ساكن ، كسربال .

أو بعدهما تليها ، كعابد .

ومقدرها عند بعضهم كلفوظها ، كقولك : هذا واد .

وللياء تكون قبلها تليها ، كأكيال .

أو بينهما حرف ، كشيبان ، وعيلان .

ولأن تكون منقلبة عن : ياء ، كفتى ، ورحى ، ووطاب ، أو عن واو

مكسورة ، كخاف ، أو صائرة ياء ، في حالة ما :

والكلمة على عدتها ، كما ألفه منقبة عن واو من ثلاثي الفعل ، نحو :

غزأ ، لأنك تقول فيه : غزى (١) .

ولجوارتها ألفاً بمالة ، نحو : رأيت عمادا ، بمالة الألف الثانية .

ولتناسب الأواخر ، نحو ما أميل ، من ذوات الواو من الأسماء . نحو

(والضحي) (٢) . لتناسب ما يتبته بمالة .

وتندم ، المستعمل (٣) الإمالة ، إذا وقع قبلها بليها عند الكل ، نحو :

ظالم / ٢٠٤ .

وقبلها بحرف ساكن قبله ومكسور عند الأقل ، كنفلاة . وميطعان ،

ويعدما يلها : كظن .

(١) يقدم في المبني للمجهول .

(٢) سورة الضحى : ١ .

(٣) يمين حروف الاستعلاء ، وهي : الخاء والعاء والضاد والطاء والظاء والعدن وانقاف .

(انظر ما سيأتي : ٣٣٧ ، واللسان : علا) .

وبحرف عند الكُلِّ - ، كناعق .
وبحرفين عند الأكثر ، نحو : مناشيط ، ومعاليق .
وتمنع الراء من الإمالة إذا وقعت قبل الألف تليها ، كراشد .
وبعدها تليها مفتوحة أو مضمومة ، كرايت برارا ، وهو برار .
وبعدها بحرف عند الأقل ، كهذا كافر .
وتغلب ، « المُستعلي » إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكُلِّ ،
كقارب ، وخارج .
أو بحرف عند الأقل ، نحو :

• عَسَى اللهُ يَغْنَى عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ (١) •

وإذا كان مُوجب الإمالة انقلاب الألف عن الياء . نحو : عصا ،
أو ما يحكم له من الألفات بِحَم ما انقلب فيه الألف عن الياء في الإمالة ،
نحو : صفا وخاف ، لم يمنع فيه المُستعلي .
فهذا الذي ذكرناه هو الذي يُمَال ، وهو على القياس في إمالته ،
وما سوى ذلك شاذ يحفظ .

(١) تمامه :

• بمنهم جون الرباب سكوب •
وهو مجهول القائل . (شرح ابن عقيل : ١ : ٢٢٨) .

باب

إذا وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة ، كِكساء ،
ورداء .

وكذلك إن كانت تلي الطرف ولم تكن في المفرد متحركة ، أو في نية
المتحركة ، وكان ما وقعت فيه كذلك جمعاً ، كَصَحَائِفٍ وَرِكَائِبٍ .

فإن كانت متحركة في المفرد ، نحو : جداول ، في : جدول ،
وحبائل ، في : حبل ، أو في نية الحركة ، كَعَيْشَةٍ وَمَعَايِشٍ ، وَمَقَامَةٍ
وَمَقَاوِمٍ .

وكذلك إن كان / ٢٠٥ / ما وقعت فيه كذلك اسم الفاعل ، وكانت متحركة
في الفعل والفاعل ، نحو : قائل وبياع ، لأنها قد تحولت ألفا ، في :
قال ، وباع .

فإن لم تتحول في الفعل لم تهمز ، نحو : قاومه فهو مقاوم ، وبياعه
فهو مباع .

وإن وقع قبل ألف الجمع أو غيره مما هو برتبته ، وإن خالفه في حركة
أوله ، إذا كانت الألف زائدة ، واو ، أو ياء ، فلا أثر للحركة في المفرد ،
كأرل وأوائل ، وخبِر وخبائر ، وسيد وسيائد .

ويجري مجراه من القول ، مثل : غلائط ، فتقول : قوائل .

وإن كانت دون ما يلي الطرف ، كطواويس ، فلا أثر للألف في
قلب ما بعدها ، فيبقى على أصله .

باب

حُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصُولِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَيَتَفَرَّقُ مِنْهَا حِينَ هَمْزَةٍ
بَيْنَ بَيْنَ ، وَالنُّونِ السَّاكِنَةِ ، الَّتِي هِيَ غُنَّةٌ مِنَ الْخِشُومِ ، وَالْأَلْفِ
الْمُعَامَلَةِ ، وَالشِّينِ كَالْجِيمِ لِلْمِشَارَكَةِ فِي الْخُرْجِ ، وَالصَّادِ كَالزَّايِ لَهَا ، وَقِيحاً
الْكَافِ كَالْجِيمِ ، وَبِالْعَكْسِ : وَالْجِيمِ كَالشِّينِ ، وَالضَّادِ الضَّعِيفَةِ ، وَالصَّادِ
كَالسِّينِ ، وَالطَّاءِ كَالثَّاءِ ، وَالْبَاءِ كَالفَاءِ .

وَيُعْرَفُ مَخْرَجُ الْحَرْفِ بِأَنْ تُسَكِّنَهُ وَتُدْخَلَ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ .
وَالْمَهْمُوسُ فِي الْحُرُوفِ مَا نَى قَوْلِكَ . حِثَّةٌ شَخْصٌ فَسَكَتَ (١) .
وَمَا عَدَاهَا بِمَجْهُورَةٌ .

وَالْجَهْرُ : مَنَعَ النَّفْسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَ الْحَرْفِ ، وَالْهَمْسُ ، خِلَافُهُ .
وَالشَّدِيدُ مَا نَى قَوْلِكَ : أَجْدَدْتَ طَبَقَكَ (٢) .

وَالشَّدَّةُ / ٢٠٦ / الْإِنْحِصَارُ الصَّوْتِ عِنْدَ مَخْرَجِهِ حَتَّى لَا يَجْرِيَ ، وَالرَّخَاوَةُ
خِلَافُهُ .

وَبَيْنَ الرَّخَاوَةِ وَالشَّدِيدَةِ : تَوَلَّى تَعْمَرًا (٣) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَمْ تَنْحَصِرْ
كُلَّ الْإِنْحِصَارِ ، زَلَّاجَرَتْ كُلَّ الْجَرِيِّ .

وَالْمُطَبَّقُ (٤) : الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، لِأَنَّهَا يَنْطَبِقُ بِهَا
عَلَى مَخَارِجِهَا مِنْ لِسَانٍ مَا حَاذَاهُ مِنَ الْحَرَكِ ، وَالانْفِطَاحُ خِلَافُهُ .
وَالْمُسْتَعْلِيَّةُ ، مَا نَى قَوْلِكَ : ضَغَطَ خَصَّ قَطْ ، وَالْإِسْتِعْلَاءُ : ارْتِفَاعُ

(١) الْأَصْلُ : « سَكَتَ فَعَثَ شَخْصٌ » . وَمَا أُبْتِنَا مِنَ اللِّسَانِ (مَس) .

(٢) وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً : « أَجْدَدْتَ طَبَقَكَ » ، (اللسان : شد) .

(٣) الْأَصْلُ : « عَمَرَ » ، وَهَذَا تَكُونُ الْحُرُوفُ اللَّيِّنَةُ سَبْعَةً تَنْقُصُ الْأَلْفَ ، وَهِيَ عَمَانِيَّةٌ بِالْأَلْفِ .

وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً : لَمْ يَرَوْعْنَا ، أَوْ لَمْ يَرَوْعُنَا (اللسان : شد) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الْمُنْطَبِقُ » . وَالتَّصْوِيبُ مِنَ اللِّسَانِ (طَبِق) .

صوت اللسان أو ما قُرب منه إلى الحنك ، أطبقت أو لم تُطبق .

والإنفعال بخلافه .

وحرُوف الصَّفِير : الصاد ، والزاي ، والسين ، لأنها يُصَفَّرُ بها .

واللينة معروفة (١) .

والمنحرف : اللام (٢) .

والمكرَّر : الراء ، والهاء والألف (٣) .

وحرُفا الأُغْنَةِ (٤) الميم ، والنون .

والمُسْتَطِيل (٥) : الضاد .

والمُنْفِثِي (٦) : الشين ، والفاء (٧) .

(١) وهي : الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما . (النشر : ١ : ٢٠٤) .

(٢) هذا رأي البصريين ، والصحيح أن حرفي الأخراف : اللام والراء . (النشر : ١ : ٢٠٤) .

(٣) كذا في الأصل ، والذي في النشر (١ : ٢٠٤) : « والحرف المكرر هو الراء » .

(٤) الأصل « اللينة » .

(٥) وسمى المستطيل ، لأنه استطال عن الفهم عند النطق به حتى اتصل به خرج اللام .

(النشر : ١ : ٢٠٥) .

(٦) في الأصل : « والمنثي » .

(٧) هذا رأي بعضهم ، وبعض يرى أن حروف التنقيح : الشين ، فقط . وبعض يرى :

الراء ، والصاد ، والسين ، والياء ، والهاء ، والميم . (النشر : ١ : ٢٠٥) .

باب

الإدغام في حروف القم أقوى منه في حروف الطرفين ، يعني الخلق والشفتين ، ولذلك لم يدغم ما كان من حروف الخلق أدخل في القم في الأدخول من الخلق ، نحو : أمدح هلالا ، لأنك إن أذغمته قلت ، أمدح هلالا ، وكان الإدغام في الهاء ، والهاء متمكّنة في الخلق ، ولين كذلك إذا قلت : آجبه حملا ، تدغم هذا ، لأنك إذا أذغمته قلت : أجيح حملا ، فصارت الهاء حاء ، وكان الإدغام في الحاء ، والحاء يقرب من القم ، وكذلك (١) هو في كلمة أقوى منه في كلمتين .

وكذلك يلتزمون الإدغام في مثل : قد ، ولا يلتزمون /٣٠٧/ في مثل : جعل لك .

وكذلك يدغمون مثل : استعد ، مما قبل الأول من المثان فيه ساكن ، إذا كانا في كلمة واحدة ، فإذا كان ذلك في كلمتين ، مثل : قوم ملك ، لم يدغموا .

وكذلك هو في المثان أكد منه في المتقاربين .

وكذلك يلتزمون الإدغام في مثل : لم يجعل لك ، ويجرون بين الإظهار والإدغام في مثل : قد ظلم ، وقد سمع .

وكذلك هو فيها سكونه لازم أكد منه فيما ليس كذلك .

وكذلك أذغم على اللزوم ، نحو : مدا ، وشدا ، ومدار ، وشدوا ، ولم يكن : كذلك أمددا بجبل ، أنت في هذا تخير ، وفي الأول تلتزم الإدغام . ولذلك أذغم بعض القراء : (فهل نجعل لك) (٢) وأظهر : قل نعم . لأن سكون لام « قل » يلتزم في تصاريف الكلمة ، وسكون لام

(١) في الأصل : « هو كذلك » .

(٢) سورة الكهف : ٩٤ .

« هل ، لازم ليس له تصريف يتحرك فيه ، ولذلك كلما تقارب المخرجان قوى ، وبالعكس ، ولذلك أدغم بعض القرّاء (بل رآن) (١) وأظهر (بل توترون) (٢) .

والحروف التي تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربا أن تدغم فيه الأكثر ثمانية : الشين ، والفاء ، لتفشيتهما ، والضاد ، لاستطانتها ؛ والراء ، لتكريرها ؛ والمصفرات ، لصغيرها ، والميم ، لغنتها ، ومثل ذلك : افرش جارا ، واعرف بكرا ، وحررض لييدا ، ويغفر لكم ، وخلص ثابتا . وزر تميا ، ونفس تغم ، وأعلم بكرا .

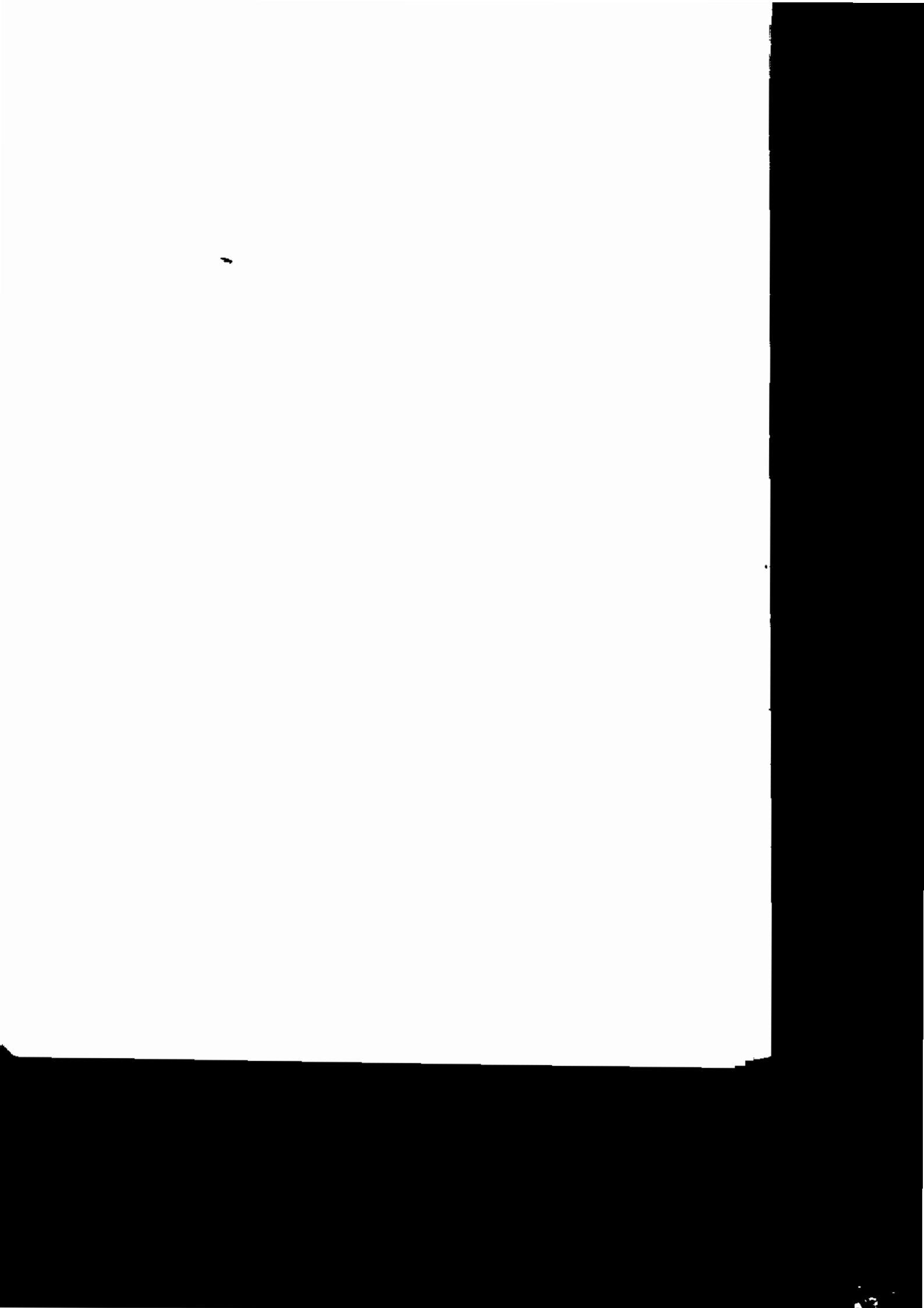
وما تكافأ من المتقاربين أو لم يتكافأ ، إلا أن الزيادة فيه الثاني على الأول فإدغامه جائز ، نحو : نقد تاب ، وقد سمع ، ولقد زين ، وما أشبه ذلك .

وصل على سيدنا محمد وآله وسلم

سنة ١٧٠٥ هـ

(١) سورة المطففين : ١٤ .

(٢) سورة الأعل : ٦ .



فهارس الكتاب

الصفحة

- ١ - فهرس الموضوعات ٣٨٧
- ٢ - فهرس الآيات ٣٩٣
- ٣ - فهرس الأحاديث ٣٩٧
- ٤ - فهرس الأمثال ٣٩٩
- ٥ - فهرس الشواهد الشعرية ٤٠١
- ٦ - فهرس أنصاف الآيات ٤٠٦
- ٧ - فهرس الأعلام ٤٠٧
- ٨ - فهرس المراجع ٤١٠

(١)

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٤	كلمة أولى
٥	كلمة تعريف
١١	المقدمة
١٧	تمهيد
١٩	(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية
٢٢	(ب) الشلوبيني والنحاة
٢٨	(ج) هذه الدراسة

القسم الأول

الباب الأول

٣٣	الشلوبيني نشأته ومكانته العلمية وانتمائه النحوي
٣٥	الفصل الأول : نشأته وثقافته
٣٥	نسبه
٣٦	مولده ووفاته
٣٦	نشأته وثقافته وشعره
٣٩	عيوبه
٤٥	الفصل الثاني : انتمائه النحوي وأساتذته
٤٩	شيوخه

الفصل الثالث : مكانته بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته ... ٥٧

تلاميذه ... ٥٩

مؤلفاته ... ٧٤

الباب الثاني

كتاب التوطئة ... ٧٧

الفصل الأول :

بين التوطئة وشرح المقدمة الجزولية ... ٧٩

شرح المقدمة الجزولية الصغير ... ٨١

شرح المقدمة الجزولية الكبير ... ٨٣

المباحث الكاملة على المقدمة الجزولية ... ٨٤

الفصل الثاني :

بين التوطئة والمقدمة الجزولية وما أدته التوطئة... ٩٣

ما تفيده التوطئة في النحو من جديد .. ١٠٢

الفصل الثالث :

المنهج العام للتحقيق ... ١٠٥

وصف نسخة الكتاب ١٠٦

القسم الثاني

النص وتعليقاته ... ١٠٩

باب الكلام وما يتألف منه ... ١١٢

المعرب والمبني ... ١١٦

باب معرفة علامات الإعراب ... ١٢١

أصل الإعراب للحركات والحروف... ١٣١

الصفحة	الموضوع
١٣٦	باب الأفعال بالنسبة إلى الزمان
١٤٧	الجوازم
١٥٥	باب المثني
١٦١	باب الفاعل
١٦١	باب المفعول
١٦٧	الموصولات الإسمية
١٧٨	باب النعت
١٨٠	باب المضمر
١٨٨	باب العلم
١٩٦	باب العطف
٢٠٠	باب التركيد
٢٠٢	باب البدل
٢٠٤	باب الفعل المتعدى وغير المتعدى
٢٠٨	باب تعدى الفعل
٢٠٩	باب الظرف
٢١٢	باب الحال
٢١٦	باب المبتدأ والخبر
٢٢١	باب الاسم وضميره
٢٢٤	باب كان وأخواتها
٢٣١	باب إن وأخواتها
٢٤٣	باب فتح أن وكسرها
٢٤٤	باب حروف الجر
٢٥٥	باب القسم

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	باب نائب الفاعل
٢٤١	باب اسم الماعل
٢٦٥	باب الصفة المشبهة...
٢٦٨	باب التعجب
٢٧١	باب « ما » و « لا » المشبهين بـ « ليس »
٢٧٢	باب نعم وبئس
٢٧٤	باب جذا
٢٧٧	باب التنازع
٢٨٠	باب المصدر يعمل عمل فعله
٢٨٣	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
٢٨٤	باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
٢٨٥	باب كم
٢٨٧	باب الفصل
٢٨٨	باب حروف النداء
٢٩٣	باب إذا ضممت الأول من الإسمين
٢٩٤	باب المرخم
٢٩٦	باب المنسوب
٢٩٧	باب المقاربة
٣٠٠	باب الممنوع من الصرف
٣٠٦	باب اسم فعل الأمر
٣٠٨	باب الاستثناء
٣١٢	باب عمل « لا » وأخت « ليس »
٣١٤	باب التمييز
٣١٨	باب اسم الفعل

الصفحة	الموضوع
٣٢٠	باب التصغير ..
٣٢٥	باب همزة الوصل...
٣٢٧	باب النسب ...
٣٣١	باب المبنيات...
٣٣٤	باب المعتل الآخر...
٣٣٥	باب المهموز...
٣٣٦	باب المقصور...
٣٣٧	باب الممدود...
٣٣٨	باب المؤنث الذي لا علامة فيه
٣٤٣	باب المفعول معه
٣٤٥	باب المفعول له
٣٤٦	باب الوقف ...
٣٥٠	باب التحذير ..
٣٥٥	باب حروف التصديق ..
٣٥٧	باب نون التوكيد ...
٣٥٩	باب الاسم الذي ينجر عنه
٣٦١	باب جمع القلة
٣٦٦	باب جمع الثلاثي صفة فعل في القلة على أفعال وعلى أفعال
٣٦٩	باب جاء فعال في القلة على أفعلة
٣٧٢	باب أفعال إسمياً يجمع على فاعل
٣٧٣	باب فاعل إسمياً يجمع على فواعل
٣٧٥	باب أبنية مصادر الثلاثي

الصفحة	الموضوع
٣٧٦	باب المصدر الميمي..
٣٧٧	باب الإمالة ...
٣٧٩	باب إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة ...
٣٨٠	باب حروف العربية ...
٣٨٢	باب الإدغام... ..

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
وزلزلوا حتى يقول الرسول	١٤١
فأطلع إلى إله موسى	١٤١
فيغفر لمن يشاء	١٤٢
وإذا قضى أمراً فلأنما يقول له تكن فيكون	١٤٢
وإذن لا يلبثون خلافتك إلا قليلاً	١٤٦
فإذن لا يؤتون الناس تقبيرا	١٤٦
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	١٥٢
فأما ترين من البشر أحداً فقولى	١٥٣
ولأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	١٥٩
وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	١٦٥
أبأ ما تدعو فله الأسماء الحسنى	١٦٥
ما يعوضه	١٧٤
تماماً على الذى أحسن	١٧٤
لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً	١٧٤
إن تبدوا الصدقات فنعما هي	١٧٦
ما هذا بشر	١٧٧
وما هن أمهاتهم	١٧٧
فما رحمة من الله	١٧٧ ، ١١٤

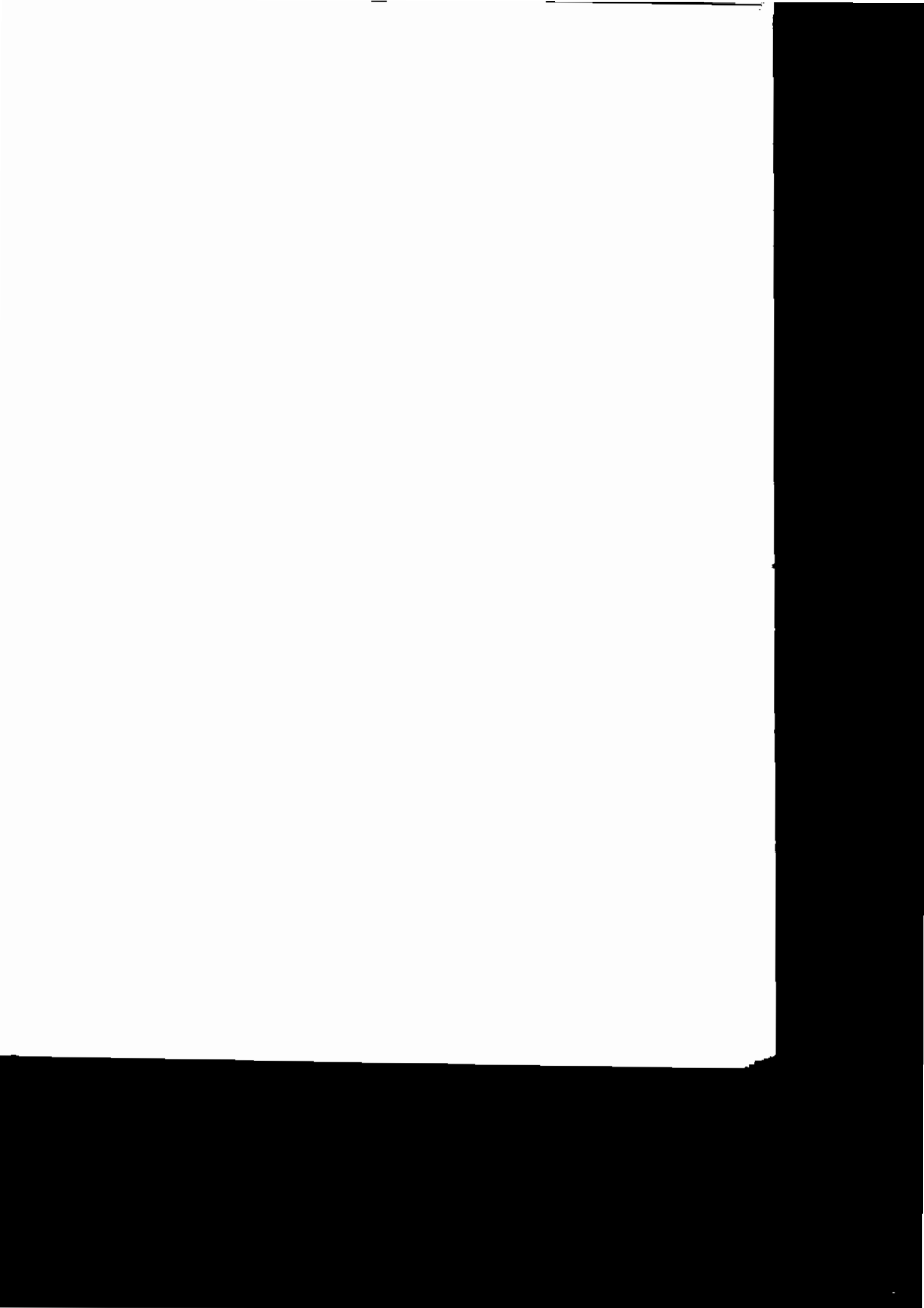
الآية	الصفحة
كنفخة واحدة	١٧٨
بسم الله الرحمن الرحيم	١٧٨
قل هو الله أحد	١٨١
فلإنها لا تعمي الأبصار	١٨٢
تجدوه عند الله هو خيراً	١٨٤
فبهدهم اقتده	١٨٥
إياك نعبد	١٨٥
إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا	١٩١
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه	١٩٩
أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً	١٩٩
كونوا هوداً أو نصارى	١٩٩
إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً	٢٠٢
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين	٢٠٢
لنسفعا بالناصية ناصية	٢٠٢
وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله	٢٠٢
أنبتكم من الأرض نباتاً	٢٠٨
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٢٠٨
أو جاءوكم حصرت صدورهم	٢١٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢١٦
الحاقة ما الحاقة	٢١٧
القارعة ما القارعة	٢١٧
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً	٢١٧
قل هو الله أحد	٢١٧

الآية	الصفحة
لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل	٢١٨
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	٢١٨
ظل وجهه مسوداً	٢٢٦
فظلمتم تفكّهون	٢٢٦
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	٢٣٤
وإن كانوا يقولون	٢٣٤
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٢٣٥
فلما إن جاء البشر	٢٣٦
لولا أنتم لكننا مؤمنين	٢٤٢
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٢٤٣
فغشيه من ألم ما غشيه	٢٤٤
يغفر لكم من ذنوبكم	٢٤٤
من أنصاري إلى الله	٢٤٤
لأصلبكم في جذوع النخل	٢٤٤
لذهب بسمعهم	٢٤٧
كفى بالله	٢٤٧
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	٢٤٧
سلام هي حتى مطلع الفجر	٢٤٨
يا عباد فاتقون	٢٥٠
حتى يأذن لي أبي	٢٥١
قد كان لكم آية	٢٥٥
لتبلون في أموالكم	٢٥٥
بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٢٧٢

الصفحة	الآية
٢٧٣	فنعما هي
٢٧٤	والذي كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار
٢٧٧	لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم
٣٠٩	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
٣١٢	لا لغو فيها ولا تأثيم
٣١٢	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
٣١٤	وفجرنا الأرض عيوناً
٣١٤	إني أراي أعصر خمراً
٣١٩	قل هاتوا برهانكم
٣١٩	والقاتلين لإخوانهم هلم إلينا
٣٢٥	وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها
٣٣١	هذا يوم ينفع الصادقين
٣٣١	ومن عذاب يومئذ
٣٣١	ومن خزي يومئذ
٣٣٨	هذه جهنم
٣٣٨	جهنم يصلونها
٣٥٢	فإما منا بعد وإما فداء
٣٥٧	وإما تعرضن
٣٥٩	الحاقة ما الحاقة
٣٧٦	إليه مرجعكم
٣٧٧	والضحى
٣٨٢	فهل نجعل لك
٣٨٢	بل وإن
٣٨٢	بل يوثرون

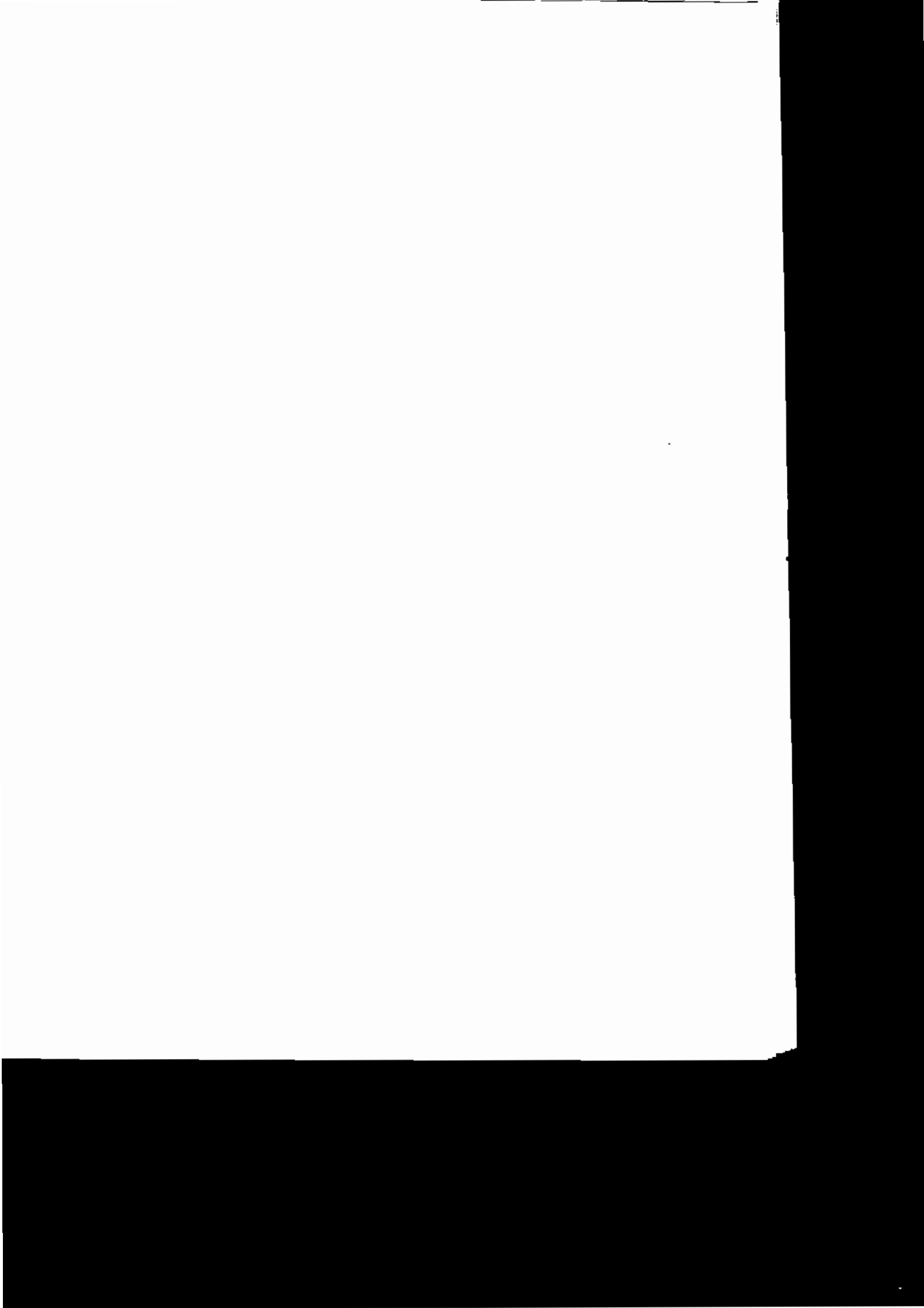
فهرس الأحاديث

الصفحة	الأحاديث
٣٣٨	أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
٣٣٨	في كل ذات كبد رطبة أجرا



فهرس الأمثال

الصفحة	الأمثال المشهورة
٢١٦	ثمره خير من جرادة ورجل خير من امرأة
٢١٦	شر أهر ذا ناب
٢١٧	شئ ما جاء بك إلى حمة عرقوب
٢٢٦	أمت في حجر لا فيك
٢٩٨	عسى الغوير أبوسا
٣٠٨	اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع
٣١٠	على التمرة مثلها زيد
٣٢٣	خير قويس سهما
٣٥٠	ماز رأسك والسيف



فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة

البيت

حرف الهمزة

٢١٣	كاسفاً باله قليل الرجاء	إنما الميت من يعيش كثيبا
٢٤٤	فقد ذهب المسرة والقناء	إذا عاش الفتي مائتين عاما
٣١٦	فقد ذهب اللذاذة والغناء	إذا عاش الفتي مائتين عاما

حرف الباء

١٦٧	على حدثان الدهر إذ يتقلب	رأيت بني عمي الأولى يخذلونني
٢٢٥	على كان المسومة العراب	سراة بني أبي بكر تسامى
	كأن ورديه رشاء خلب	ومعتد فظ غليظ القلب
٢٣٨		غادرته مجدلا كالكلب

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة

٢٣٩	لعل أني المغوار منك قريب	
٢٩٨	من الأكوار مرتعها قريب	فقد جعلت قلوب بني سهيل
٢٩٩	يكون وراءه فرج قريب	عسى الكرب الذي أمسبت فيه
٢٩٩	بمنهم جون الرباب سكوب	عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر
٣٠١	دعد ولم تقصد دعد بالعلب	لم تلتفع بفضل مزرها
٣٣٧	لا يبصر الكلب من ظلماها الطنيا	في ليلة من حمادى ذات أندية
٣٤٠	حصباء در على أرض من الذهب	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها

حرف التاء

١٦٧	وبرى ذو حضرت وذو طويت	فان الماء ماء أبي وجدى
٢١٤	ولم تكثر القتلى بها حين سلت	بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم

(٢٦٢ - الشلويني)

الصفحة

البيت

أنى الولائم أولادا لواحدة وفى العيادة أولادا لعلات ٢٠٧

حرف الحاء

ربع عفاه الدهر طولا فاعفى قد كاد من طول البلى أن يحصا ٢٩٩

حرف الدال

وأنا شهد اللذات هل أنت مخلدى ١٤٥	ألايها ذا الزاجرى أحضر الوغى
كالشجا بين حلقه والوريد ١٥١	من يكدفى بشيء كنت منه
لهم دانت رقاب بنى معد ١٦٧	من القوم الرسول الله منهم
كالذ تربي زبيسة فاصطيدا ١٧٢	فظلت فى شر من اللذ كيدا
هم القوم كل القوم يا أم خالد ١٧٣	إن الذى حانت بفلج دماؤهم
إلى حمامتنا أو نصفه فقد ١٧٧ ، ٢٣٢	قالت ألا ليما هذا الحمام لنا
ليس الأمير بالشحيح الملحد ١٨٨	قدنى من نصر الخبيبين قدنى
كليلة ذى العائر الأرمد ٢٢٦	وبات وبات له ليلة
حلت عليك عقوبة المتعمد ٢٣٤	شلت يمينك أن قتلت لمسلما
ترى زعفرانا فى أسرتها ورد ١٩٩	فقلت لها هاتى فقالت براحة

حرف الراء

إنى إذن أهلك أو أطيرا ١٤٢	لا تتركنى فيهم شطيرا
تشوف أهل الغائب المنتظر ١٥٢	وإن يعدوا لا يأمنون اقترابه
أو جبلا أصم مشمخرا ١٧٢	اللذ لو شاء لكانت برا
عن العهد والإنسان قد يتغير ١٨٧	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
ألا يجاورنا إلاك ديار ٢٧٧	وما نبالى إذا ما كنت جارتنا
أملك رأس البعير إذ تقرا ٢٢٥	أصبحت لا أملك السلاح ولا

البيت	الصفحة
وكنت به أكنى فأسميت كلما	كثيت به فاضت دموعي على نحر ٢٢٦
اعمل الله يمكنني عليها	جهاراً من زهير أو أسيرا ٢٣٩
ربما الحامل الموثل فيهم	وعناجيج بينهن المهيار ٢٤٥
بحسبك في القوم أن يعلموا	بأنك فيهم غنى مضر ٢٤٧
تالله لقد علمت سراة بني ذبيان	عام الخيس والأسر ٢٥٧
ثم زادوا أنهم في قومهم	غضر ذنبهم غير فجر ٢٦٤
كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشاري ٢٨٥
فيا الغلامان اللذان فـرا	إياكما أن تكسبانا شرا ٢٩٠
فأبت إلى فهم وما كدت آبيا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ٢٩٨
له أخو رغائب يعطيها ويسألها	يأبي الظلامة منه النوفل الزفر ٣٠٤
وقرحد على وبار	فهلت جهرة وبار ٣٠٧
وكان مجنى دون من كنت أتى	ثلاث شخوص ناعسان ومعصر ٣٣٨
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل كالحجور ٣٤٥
خل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز مبرزة حيث اضطرك القدر ٣٥١

حرف السين

الله يبقى على الأيام ذو جيد	عشمخر به الظيان والآس ٢٥٨
أعلاقة أم الوليد بعد ما	أفنان رأسك كالثغام الخلس ٢٧٧
إلا إذن فما أذكرت ناسي	ولا اينت قلبا وهو قاس ٣٤٨

حرف العين

يا أقرع بن حابس .. يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع ١٥١
فبكا بناتي شجوهن وقلن لي	والظاعنون إلى ثم تصدعوا ١٦٣
يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ١٧١

الصفحة

البيت

ومن حجره بالشبيحة يتقصع ١٧١	ويستخرج البربوع من نافقائه
وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٢٢١	لا تجزعي إن منفس أهلكته
ودلى دل ماجدة صناع ٢٢٩	وكوني بالمكارم اذكريني
ومنعكها بشيء مستطاع ٢٣٤	فلا تطمع أبيت اللعن فيها
فتخرموا ولكل جنب مصرع ٢٥٣	سبقوا هوى واعتقوا لهوام
ولا بد يوما أن ترد الودائع ٢٢٩	وما المال والأهلون إلا ودائع

حرف الكاف

وفي الحرب أشباه النساء العوارك ٣٥٣	أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة
------------------------------------	-----------------------------

حرف اللام

ولا الأصيل ولا ذى الرى والجدل ١٧٤	ما أنت بالحكم الرضى حكومته
قتلوا الملسوك وفككا الأغلالا ١٧٣	أبني كليب إن عمى اللذا
أصادفه وأفسد بعض مالى ١٨٧	كمنية جابر إذ قال ليني
وكذاك الدهر حالا بعد حال ٢٢٥	ثم أضحوا لعب الدهر بهم
أن هالك كل من ينجى وينتعل ٢٣٥	في فنية كسيوف الهند قد علموا
ظرف عجوز فيه تننا حنظل ٢٨٠	كأن خصيه من التدلذل

حرف الميم

يقول لا غائب مالى ولا حرم ١٥١	وإن أتاه خليل يوم مسغبة
على النايح العادى أشد رجام ١٥٦	هما نفثا في في من فويهما
على باب استها صلب وشام ١٦٢	لقد ولد الأخيطل أم سوء
يا بوئس للجهل ضرارا بأقوام ١٦٢	قالت بنو عامر خالو بنى أسد
بل أهلى فكلهم ألسوم ١٦٤	يلومونى في اشتراء النخيب
حرمت على وليها لم تحرم ١٧٥	يا شاة من قنص لمن حلت له
كلامكم على إذا حرام ٢٠٥	تمرون الديار ولم تعوجوا

الصفحة	البيت
٢٣٦	ولست بلوام على الأمر بعدما
٢٣٦	ألا يا صاحبي قفا لنا
٢٤٣	بيض ثلاث لتعاج جم
٢٣٨	ويوما توافينا بوجه مقسم
٢٨٢	ثلاث مشين للملوك وفي بها
٢٩٨	أكثر في اللوم ملحاً دائماً
٣٥٧	بحسبه الجاهل ما لم يعلم

حرف التون

١٥٢	من يفعل الحسنات لله يشكرها
١٨٨	أيها السائل عنهم وعنى
٢٣٨	ونحس مشرق اللون
٢٤٦	فإن أهلك قرب فتى سبيكى
٢٧٢	فنعم صاحب قوم لاسلاح لم
٢٨٩	من أجلك يا التي تيمت قلبي

حرف الهاء

١٦٤	فلا مزنة ودقت ودقها
١٦٤	الفيثا عيناك عند التففا
٢٢٤	بتبهاء قنسر والمطى كأنها
٢٣٥	فلما رأى أن ثمر الله ما له
٢٩٧	يوشك من فر من منيته
٣٥٦	وقائلة أسيت فقلت جبر

حرف الياء

١٥٣	ندامى من نجران أن لا تلاقيا	فيا راكبا إما عرضت فبلغا
١٧٢	لأقرب أقربيه وللقصى	ينال به العلاء ويصطفيه
١٩٨	على بابها من عند أهلى وغاديا	تقول عجوز مدرجى متروحا
١٩٨	أراك لها بالبصرة العام تاويا	أذوزوجة بالمصرأم ذوخصومة
١٩٨	لأكثبة الدهنسا جميعا وماليا	فقلت لها إن أهلى جيرة
١٩٨	أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا	وماكنت مذ أبصرتنى فى خصومة

(٦)

أنصاف الأبيات

١٣٦	سأسعى الآن إذا بلغت أناها
٢٣١	إن الرياضة لا ينصبك للشيب
٢٣٦	أغد لغفاني الرهان نرسله
٢٣٦	نبكى الديار كما بكى ابن حذام
٢٣٩	يا ليت أيام الصبا رواجعا
٢٤٤	زرينسا من بنين ومن بنات
٣٤٥	حتى رمى مجهوله بالأجين
٣٧٢	جردوا منها واردا وشقرا
٣٧٣	دعهم دواع من هوى ومناح
٣٧٣	لهم جمال يوازل وعراضه

(٧)

فهرس الأعلام

٥٢	ترجمته	ابراهيم بن محمد
٥٥	١	ابن الحد
٦٠	١	ابن الحاج
٢٣٧	١	ابن الرماك
٦٠		ابن الضائع
٢٥٥	١	ابن الطراوة
٦٠	١	ابن عصفور
٢٢٨	١	ابن كيسان
٦٢	١	ابن مالك أبو عبد الله
٧٢	١	ابن مطرف الإشبيلي
٤٥	١	ابن ملكون
١٢٨	١	أبو بكر السراج
٥٣	١	أبو بكر محمد بن خلف
٧٠	١	أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي
٣٣٣	١	أبو زيد
٢٣٧	١	أبو زيد السبيلي
١٢٤	١	أبو علي البغدادي
٢١٠	١	أبو علي الفارسي
٧٠	١	أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون المالكي

٥١	أبو موسى الخزولي	ترجمته
٦٥	أحمد بن محمد بن عامر أبو موسى	»
٦٤	أحمد بن عبد الله بن عميرة	»
٦٤	أحمد بن علي بن ثابت الأنصاري	»
٥٠	أحمد بن علي المعروف باللص	»
٥٢	أحمد بن علي بن عثمان أبو العباس	»
٦٤	أحمد بن محمد الإشبيلي أبو القاسم	»
٢٤٢	الأخفش	»
٦٣	البطلوسى	»
٥٢	جابر بن محمد تام الإشبيلي أبو الوليد	»
٣٠٨	الحرمي	»
٣٥٥	الجوهري	»
٦٦	الحسين بن عبد العزيز	»
٦٣	حميد أبو بكر	»
٦٧	الحناف	»
٢٦٥	الخليل	»
١١٧	الزجاجي أبو القاسم	»
٦٨	سعيد بن حكيم أبو عثمان	»
٥٣	سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمي	»
١٢٥	سيويه	»
٢٣٣	السيرافي	»
٦٩	طلحة بن محمد بن طلحة	»
٥٤	عبد الحق بن يوسف الصنهاجي أبو محمد	»

٥٤	ترجمته	عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي أبو القاسم
٥٠	»	عبد المنعم بن محمد الخزرجي
٧٠	»	علي بن جحزون اللورقي
٢٨٩	»	عيسى بن عمر الثقفي
١٢٥	»	الفراء
٦٦	»	الليلي أبو جعفر
٢١٠	»	المازني
٧٣	»	مالك بن عبد الرحمن أبو الحكم
١٢٦	»	المبرد
٥٥	»	محمد بن طلحة أبو بكر
٨١	»	محمد بن عبد الله المرسي أبو عبد الله
٧٢	»	محمد بن علي سالم الحياتي أبو بكر
٧٤	»	محمد بن محمد أبو عبد الله القرطبي
٤٩	»	نجبة بن يحيى بن خلف أبو الحسن
٧٤	»	يحيى بن ذى النون أبو زكريا
٧٤	»	يحيى بن محمد التيمري أبو بكر
١٣٥	»	يونس

(٨)

فهرس المراجع

- ١ - الاتجاهات النحوية فى الأندلس وأثرها فى تطور النحو ، د. أمين على السيد ، مجلد رقم ١١٨ ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة
- ٢ - اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى لابن سعيد. اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢١٥ نحو تيمور .
- ٣ - أساس البلاغة للزمخشري ، طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٦٥ م .
- ٤ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن الهيمى ، مخطوط ، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ح ١١٩٥٩ .
- ٥ - الأشباه والنظائر للسيوطى ، طبعة دار المعارف ، حيدر أباد ، ١٣٥٩ هـ
- ٦ - الأعلام للزركلى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٩ م .
- ٧ - الأملى لأبي القالى ، المطبعة الأميرية ، ١٣٢٤ هـ .
- ٨ - أملى المرتضى للشريف المرتضى ، طبعة الحلبي ، ١٣٧٣ - ١٩٥٤ م .
- ٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ١٠ - الإنصاف فى مسائل الخلاف للأبىبارى ، تحقيق محمد محيى الدين ، مطبعة السعادة ، ١٩٦١ .
- ١١ - البحر المحيط لأبي حيان ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .
- ١٢ - بغية الملتبس للضبي ، طبعة مدريد ، ١٨٨٤ م .

- ١٣ - البدر السافر ونخفة المسافر ، للأدقوى . (الورقة : ٤٤) .
- ١٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي ، طبعة الحلبي ١٩٦٤ م
- ١٥ - البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ م .
- ١٦ - تاج العروس للزبيدي ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦ هـ .
- ١٧ - تاريخ الفكر الأندلسي لإنجل ، ترجمة حسين مؤنس ، النهضة ١٩٥٥ م .
- ١٨ - تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة تأليف د. عبد العزيز سالم ، دار المعارف ، بيروت ١٩٦٢ م .
- ١٩ - التكملة لابن الأبار ، طبعة مدريد ١٨٨٦ م .
- ٢٠ - تلخيص أخبار النحويين واللغويين لأحمد بن مكتوم ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠٦٩ نحو تيمور .
- ٢١ - جذوة المقتبس للحميدى ، مطبعة السعادة .
- ٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأشرفي ، طبعة الحلبي .
- ٢٣ - الحلل السندسية في الأخبار الأندلسية للأمير شكيب أرسلان ، طبعة مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٤ - خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ، ١٢٩٩ هـ .
- ٢٥ - الدرر اللوامع على همع الموامع ، مطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨ هـ .
- ٢٦ - الديقاح المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون ، طبعة فاس ، سنة ١٣١٦ هـ . (ص : ١٨٥)
- ٢٧ - ذيل الصلة لابن الزبير ، المطبعة الاقتصادية بالرباط ، ١٩٣٧ م .
- ٢٨ - روضات الجنات لميرزا محمد باقر ، طبعة تركيا ، ١٣٦٧ هـ .
- ٢٩ - الروض المعطار في أخبار الأقطار للحميدى (شلوبيتية) .
- ٣٠ - سير أعلام النبلاء للذهبي ، مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم : ح ١٢١٩٥ .
- ٣١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، طبعة ١٣٥١ هـ .
- ٣٢ - شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الخامسة عشرة ١٩٦٧ م .

- ٣٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م .
- ٣٤- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، طبعة الحلبي .
- ٣٥- شرح الحمل لابن الضائع ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو .
- ٣٦- شرح المفصل لابن يعيش ، تعليق مشيخة الأزهر ، الطباعة الأميرية .
- ٣٧- شرح المقدمة الجزولية الصغير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٣ نحو .
- ٣٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٢ نحو .
- ٣٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط ، نسخة مصورة تحمل رقم ٦٢٢ ، الخزانة العامة للكتب والمستندات - مقتنيات الزاوية الحمراء ، الرباط ، المملكة المغربية .
- ٤٠- صحيح البخارى بإشراف محمد عويضة ، لجنة إحياء كتب السنة ١٣٨٦ هـ
- ٤١- صفة جزيرة الأندلس ، طبعة لجنة التأليف ، ١٩٣٧ م .
- ٤٢- الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة ، ١٩٥٥ م .
- ٤٣- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤
- ٤٤- ظهر الإسلام لأحمد أمين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٦ .
- ٤٥- العين فى خير من غين ، للذهبي ، طبعة الكويت ، ١٩٦١ (٥: ١٨٦) .
- ٤٦- الفهرست لابن النديم ، طبعة المطبعة الرحمانية بمصر .
- ٤٧- كتاب سيويه ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦ هـ .
- ٤٨- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، المطبعة الإسلامية ، طهران ١٣٨٧ هـ .
- ٤٩- لسان العرب لابن منظور ، طبعة بيروت ، ١٩٥٥ م .
- ٥٠- المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية للورقي ، مخطوط . دار الكتب المصرية ، برقم ٢٦٦ .

- ٥١ - المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف .
- ٥٢ - مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد ، مطبعة دار المعارف .
- ٥٣ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان لأبي محمد اليافعي النخعي ، طبعة حيدر آباد ، ١٣٣٩ هـ .
- ٥٤ - المزهرة في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، طبعة الحلبي .
- ٥٥ - معجم البلدان لياقوت (شلوبينية) .
- ٥٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ .
- ٥٧ - المغرب في حلى المغرب ، تحقيق د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، ١٩٦٤ م .
- ٥٨ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، طبعة دار الفكر ، ١٩٦٩ م .
- ٥٩ - المنتضب للمبرد ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- ٦٠ - المقتطف من أزهار الضرف للغرناطي ، (الورقة: ٨٠) .
- ٦١ - موطأ الإمام مالك ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٧ م .
- ٦٢ - النجوم زاهرة ، لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية (٦: ٧٥٨) .
- ٦٣ - نشأة البحر وتاريخ أشهر النحاة لاتبخ أحمد طنطاوي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .
- ٦٤ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ٦٥ - نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين لمحمد عبد الله عنان ، الطبعة الثانية .
- ٦٦ - همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ .
- ٦٧ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٤ م .

رقم الابداع بدار الكتب ٤٤٥٨ لسنة ١٩٨٠